

الانتخابات الإسرائيلية

المسار

راية المستضعفين في الأرض

العدد ١١١ / يوليو ١٩٩٩ / ربيع الأول ١٤٢٠ هـ / الثامن: ٥ جنيهاً



الديمقراطية
في
«المشمش»

الأقباط في العصر العثماني

الحريات النقابية
ممنوعة بأمر الحكومة

اليسار الأمريكي
والحرب

روسيا والبلقان

أوجلان .. والقضية الكردية

لا .. لقانون اغتيال الجمعيات الأهلية

الطريق الثالث .. تجديد الرأسمالية في عصر العولمة

إهداء ٢٠٠٨

الدكتور / محمد عبد القادر محمود
جمهورية مصر العربية

هأوو .. الحق .. أحزاب المعارضة طلعت أحزاب موافقة



فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفا حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الفتى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر. تصدر فصليا مؤقتا.

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST, TALAAT HARB SQ,
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيهًا للأفراد و ٣٠ جنيهًا
للهيئات

الوطن العربى : ٣٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها

العالم : ٦٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة.

لإدارة التحرير: شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٥٩٢٨١ - فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

٥٧٨٦٢٩٨ : FAX

* اليسار

ضغوط القراء ٤

* موقفنا

الديمقراطية فى «المشمش» حسين عبد الرازق ٥

* مصر

- قانون العمل الموحد يؤسس لسلطة رأس المال..... خالد البلشى ٧

- كاريكاتير..... أحمد عز العرب ١٥

- البلطجة مباحة لرجال الأعمال..... حسن بدوى ٢١

- عماليات

ولاء العامل بين مفاهيم المجتمع الاشتراكى وعصر العولمة..... محمد جمال إمام ٢٤

- الثروة السمكية فى مصر..... عريان نصيف ٢٩

- نحو المواطنة: الأقباط فى العصر العثمانى..... سمير مرقس ٣٥

* العرب

- عمان : أولويات حكم الملك عبد الله الثانى..... صلاح يوسف ٤١

- حيفا: الانتخابات الاسرائيلية..... نظير مجلى ٤٤

- القدس: ماذا بعد الانتخابات الاسرائيلية..... اسحاق الخطيب ٤٨

- السودان: الحل السياسى بين المعارضة وسلطة الانقاذ..... أمينة النقاش ٥٢

* وثائق

لا لقانون اغتيال الجمعيات الأهلية..... ٥٤

* ندوة

أوجلان والقضية الكردية .. محاولة للفهم..... ٦٥

* العالم

- جنوب أفريقيا إلى أين؟..... حلمى شعراوى ٨١

- اليسار الأمريكى والحرب (واشنطن)..... سمير كرم ٨٥

- روسيا والبلقان (موسكو)..... منى الخميسى ٩١

- العلاقات الأمريكية الصينية..... مجدى نصيف ٩٦

- كيف نجح اليسار فى فرنسا (باريس)..... لجلال العمرى ٩٩

* فكر

الطريق الثالث تجديد الرأسمالية فى عصر العولمة..... فريدة النقاش ١٠١

- الطريق الثالث .. إلى الخلف..... نبيل يعقوب ١١٦

* بين × شمال

حتى لا نفقد الثقة فى الشعب..... ١١٩

* سينما

عزيزتى رضوى .. كيف حال سوسن وخديجة مایسة زكى ١٢٢

* مشاغبات

فنان على يسار السينما الأمريكية..... د. أحمد يوسف ١٢٥

شيلنى وأشيلك فى انتخابات الصحفيين..... صلاح عيسى ١٣٠

ضغوط القراء

مدنية ، عمري ٢٢ سنة ، أقرأ دائما مجلتكم اليسار، منذ أن تعرفت على هذه المجلة وأنا متعلق بها.

قرأت في عدد اليسار «١٠٦» أن المجلة تعاني من أزمة مالية فائقة قد تؤدي بحياتها . وكم راعنى هذا الخبر . وأنا مستعد أن أفدى «الييسار» بالغالى والنفيس . وكنت أود أن أرسل لكم مبلغاً من المال لدعم اليسار ، ولكنى وددت التأكد من أن الرسائل تصل إليكم . وها أنا أشد إليكم هذه الرسالة وأريدكم مراسلتى على عنوانى فى آخر هذه الرسالة.

تحياتى الخاصة إلى شيخ الماركسيين العرب محمود أمين العالم ، وإلى خالد محيى الدين وإلى رمز النضال النسوى العربى فريدة النقاش.

تهيد الخطيب

هذه واحدة من رسائل عديدة وصلتنا فى الشهرين الأخيرين بعد أن صدر عدد أبريل من اليسار وأضطررنا للتوقف.

ورغم أن الأزمة المالية ما زالت مستمرة فقد جمعنا من بعضنا البعض ومن عدد محدود من الاصدقاء القريبين تكلفة هذا العدد استجابة لضغوط القراء والاصدقاء ، واتخذنا قراراً بالصدور فعلياً (أربع مرات فى العام- يناير - أبريل - يوليو- أكتوبر) ، وهو قرار يصعب تنفيذه ما لم تحل المشكلة المالية . فهل نأمل أن يسارع القراء والاصدقاء فى التبرع للييسار؟.

الييسار

« يا ضمير الأمة .. ويا مشعل حرية الإنسان العربى .. يا صوت الكادحين .. يا يسار الفكر العربى . أيها الثوريون فى حزب التجمع .. أيها الماركسيون فى درة الشرق ، مصر العربية أيها المناضلون فى زمن التخاذل والتراجع .. أيها المبدئيون فى زمن القابض فيه على المبدأ كالقابض على الجمر.

استحلفكم بدماء «جيفارا» و«لومبا» و«الندى» و«نكروما» و«فهد» و«فرج الحلوة» . استحلفكم بذكرى «ماركس» و«لينين» و«المجلز» وهوشى منه» و«جياب» و«خالد بكداش» . استحلفكم بنضالات الشعوب ، وبآهات المعذبين فى الأرض.. أن لا تكتفوا آخر صوت يسارى آخر صوت يسارى حر يصل إلينا . لا توقفوا «الييسار» . دعوها تصرخ حتى يسمع كلماتها من به صمم.

ثم أنتم يا أساتذتنا المناضلون الثوريون الأفاضل- مع كل احترامى لكم- لا تفتلكون الحق فى إيقاف مجلة «الييسار» .. لأن اليسار ليست صوت محمود أمين العالم وفريدة النقاش ونهيل الهلالى وحسين عبد الرازق .. لا .. بل هى صوت جميع الماركسيين العرب . وستبقى «الييسار» تصرخ لتوقظ النيام وتقول..

يا شعوب الأرض انتفضى

واقض على المرض من الجذور

الاضطهاد والرأسمال لا بد منقرض

والاشتراكية عنوان الصبح..

أنا شيوخى ماركسى اسمى تهيد الخطيب من فلسطين .. أدرس فى «جامعة النجاح» الوطنية سنة ثالثة كلية الهندسة فرع هندسة

الديمقراطية فى الممش

حسين عبد الرازق

يؤدى إلى بعض عدم الاستقرار» وأن التغيير يحتاج إلى وضع يكون كل شئ فيه هادئا ، ويكون الجميع فيه راضين قدر المستطاع .. ولا تكون فيه جماعات ارهابية.

والأسباب التى استند إليها الرئيس فى رفضه لاي تحول ديمقراطى فى مصر ، تقود إلى استمرار الدولة البوليسية القائمة فى مصر إلى ما لا نهاية ، واستحالة تحقيق الديمقراطية فى الأفق المنظور ، وبالتالي استمرار السلطة القائمة فى انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة ، واغتصاب أقلية (حزب الرئيس) للحكم بالتزوير ، وفرض وصايتها على الشعب المصرى.

فالاستناد إلى استمرار تهديد الجماعات المتطرفة والارهاب ليس أكثر من حجة واهية لرفض أى قدر من الديمقراطية. فبصرف النظر عن أن الحكم يعلن طوال العام الماضى أن الارهاب قد تم القضاء عليه وتفكيك بنيته ، فإن الزعم بأن خطر الارهاب والعنف ما زال قائما بعد ١٨ عاما من حكم الطوارئ وتقييد الحريات واستخدام الحكم للعنف فى التصدى لهذه الجماعات دون التزام بقانون أو دستور ، ليس له إلا معنى واحد هو فشل هذه السياسية ، وأن غياب الديمقراطية كان - وما زال - أحد أسباب استمرار هذه الظاهرة المدمرة . لقد رفض الحكم كل الآراء والابحاث والدراسات والمواقف التى اعلنتها الاحزاب السياسية ومراكز البحوث ، بل وتقارير مجلس الشورى ومجلس الشعب ،

وجه الرئيس حسنى مبارك لطمة قاسية لكل الذين راهنوا على أن مصر ستشهد فى بداية فترة حكمه الرابعة انفراجة ديمقراطية وبداية إصلاح سياسى ودستورى.

وكانت الساحة السياسية المصرية قد عاشت فى الأشهر القليلة الماضية فى ظل وهم كبير ، روجه بعض المسئولين فى الحكم وصدوره إلى بعض قيادات أحزاب المعارضة ، وجوهر هذا «الوهم» أن الرئيس مبارك ينوى إجراء تغييرات أساسية تتناول بصفة خاصة إلغاء نظام الاستفتاء على الرئاسة وتحويله إلى نظام الانتخاب بين أكثر من مرشح ، والسير على طريق التحول الديمقراطى «تدرجيا».

ويبدو أن بعض الأحزاب ابتلعت الطعم بدرجة أو أخرى ، وبصفة عامة فقد عبرت أحزاب المعارضة الرئيسية سواء التى قالت «نعم» أو «التى امتنعت» عن التصويت ، أو التى التزمت بفضيلة الصمت عن ثقتها -أو أملها- فى أن يقدم الرئيس على هذه الخطوة الضرورية التى تأخرت كثيرا.

واختار الرئيس حسنى مبارك بدء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية بإعلان فساد هذا الرهان ، وأن الأمر ليس أكثر من همس كاذب صدقه الراغبون فى تصديقه.

قال الرئيس لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أنه لا توجد لديه خطط لإجراء إصلاحات جذرية فى الوقت الحالى . وأشار الرئيس إلى أن البلاد ليست مهية اقتصاديا أو اجتماعيا لانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر . وأضاف أن تهديد الجماعات المتطرفة لا يزال كبيرا .. بما يمنع إجراء تغيير سريع ، وأن «الاقدام على هذا التغيير فى الوقت الراهن يمكن أن

أما حجة أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لا تتيح الفرصة للتغيير الديمقراطي، وأنه لا بد من الانتظار إلى وضع يكون كل شيء فيه هادئاً والجميع راضين.. فهي حجة ضدهم وليس لصالحهم.

لقد صدعوا رؤوسنا منذ بدأت حملة المبايعة في يوليو من العام الماضي وحتى الآن بالإنجازات الهائلة التي تحققت خلال ١٨ عاماً على يد الرئيس مبارك، وإنهالوا علينا بالأرقام والبيانات التي تؤكد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتقدم بصورة مذهلة إلى حد أن متوسط الدخل الفردي ارتفع من ٨٧ دولاراً سنوياً إلى ١٢٠٠ دولار في عامين (!)، ودعموا ادعاءاتهم بتقارير اقتصادية من هيئات «عالمية»، واتهموا كل من تحدث عن الفقر الذي يمكسك بتلابيب ٤٨٪ من الشعب المصري، وعن الأرقام الفعلية للتنمية و.. و.. بأنهم مشككون ويسعون للاثارة وكذابين .. إلخ.

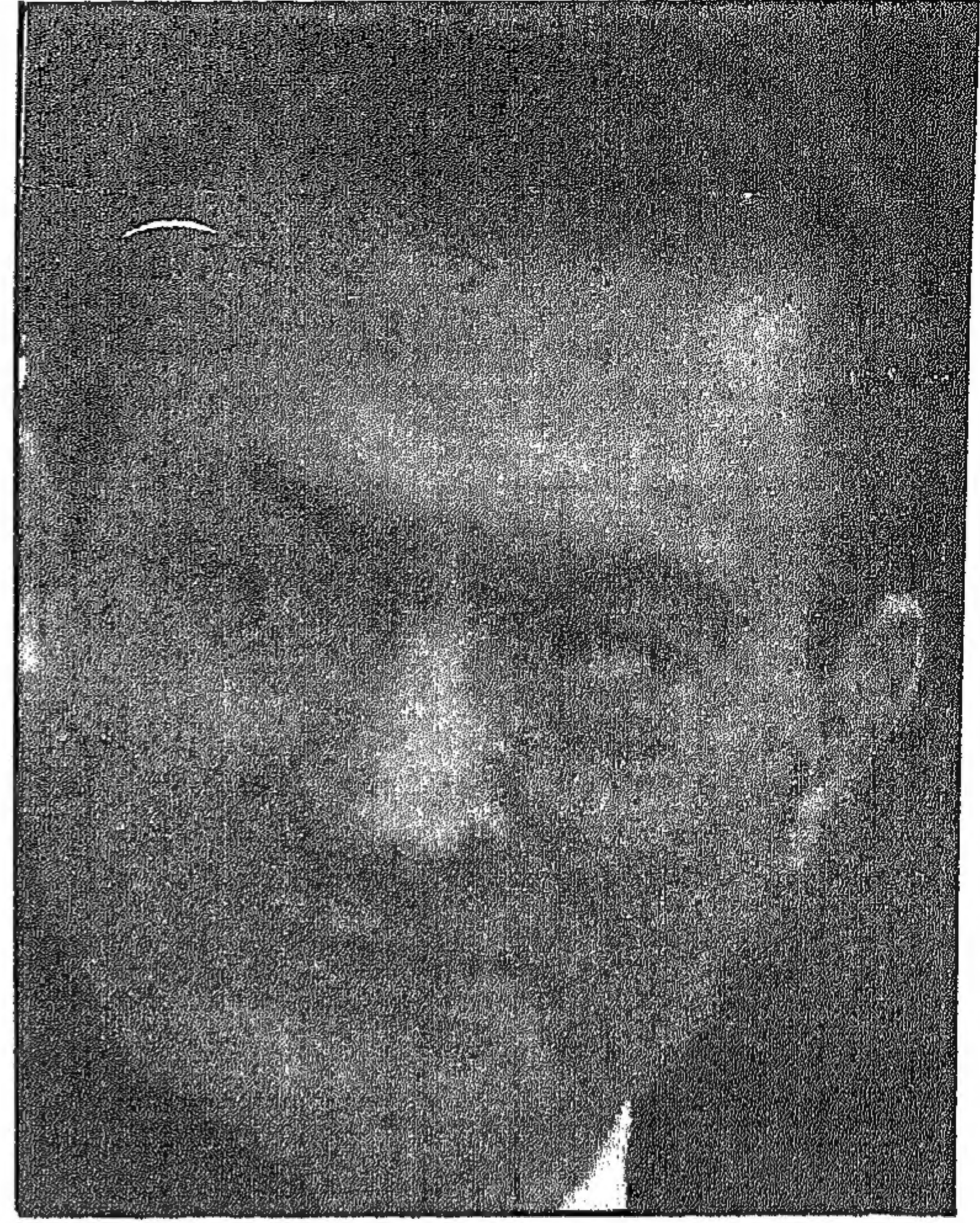
واليوم يعلقون تحقيق تغيير ديمقراطي بتحقيق ما يدعون أنه تحقق بالفعل . أى أنهم يعترفون بأن كذبهم وضللتهم وحاولوا خداع المواطنين ، وأن الحقيقة هي ما قاله المعارضون.

وهنا لا بد أن نسألهم وبكل وضوح .. من الذي أعطاكم الحق أن تفرضوا وصايتكم على الشعب المصري ، وتعاملوه باعتباره قاصراً ، فتقررون أن يسلم قياده لكم إلى الأبد لتنفذوا السياسات التي ترون أنها في صالحه ثم تقررون أنه قد شب عن الطوق وأن من حقه وقتها فقط أن يختار حكامه بنفسه؟!.

وما الذي يضمن أن هذه السياسات المفروضة علينا طوال ١٨ عاماً ، بل منذ بدء سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ أى منذ ربع قرن ، بكل نتائجها السلبية يمكن أن تحقق نتائج أخرى غير التي نعاني منها اليوم - سواء تثلث في البطالة أو الفقر واختلال في توزيع الدخل أو الفساد؟!.

إن تصريح الرئيس ليس له إلا معنى واحد . أن الحالمين بالديمقراطية وبالخروج من النفق المظلم الذي حشرنا فيه ، لن يروا حلمهم إلا في المسمش. وأن حكامنا جاثمون على صدورنا إلى الأبد، ويعتبرون أنفسهم مبعوثي العناية الإلهية لإتقاننا وقيادتنا إلى بر الأمان حيث إننا لا نعرف مصلحتنا ولا نقدر على التمييز بين الطيب والخبيث.

باختصار انهم مثل غيرهم من الحكام الذين لا يتمسكون بالسلطة ولا يقبلون بتداولها والخضوع لرأي الشعب. فهل يقبل المصريون وأحزابهم وقواهم الديمقراطية بالديمقراطية هذا النوع من التسلط والتحكم؟!.



الرئيس مبارك

التي أجمعت على وجود أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هي التي أدت إلى بروز وتعاقد الارهاب المستتر بالدين خلال الثمانينات والتسعينات ، وفي مقدمة هذه الأسباب غياب الديمقراطية، ولجوء الدولة إلى ممارسة إرهاب مضاد لارهاب هذه الجماعات، أصاب المجتمع كله وأدى في مرحلة معينة إلى تعاطف بعض قطاعات المجتمع مع إرهاب الجماعات أو تبريرها لعنفها. وعندما ثبت فشل هذه السياسات ، التي اعتمدت الأمن وحده والعنف وانتهاك القانون والدستور ، وعلان رئيس الجمهورية من العاصمة الأمريكية أن الارهاب ما زال يشكل خطراً على المجتمع، فالحل لا يمكن أن يكون في استمرار هذه السياسات ، بل في تغييرها جذرياً . أى في انتهاج طريق الديمقراطية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

والخوف من التغيير الديمقراطي حتى لا يتهدد الاستقرار القائم، معناه أن هذا الاستقرار ليس استقراراً حقيقياً ، وإنما هو استقرار ظاهري فقط مفروض بالقوة والعنف، وأن تحت السطح هناك غليان لا بد أن يتفجر فجأة ما لم تسارع بإجراء تغييرات حقيقية وشق طرق صحيحة للتعبير والحركة المنظمة تضمن أن يتحقق التغيير بطرق سلمية وفي هدوء ، وليس في انتفاضات وانفجارات تلقائية يمكن أن تدمر كل شيء.

القيادات العمالية تعلن رفضها

أمّا الخلّوصة في اللّام سنه الى فاتوا ، عملت فينا شوية « إنجازات »

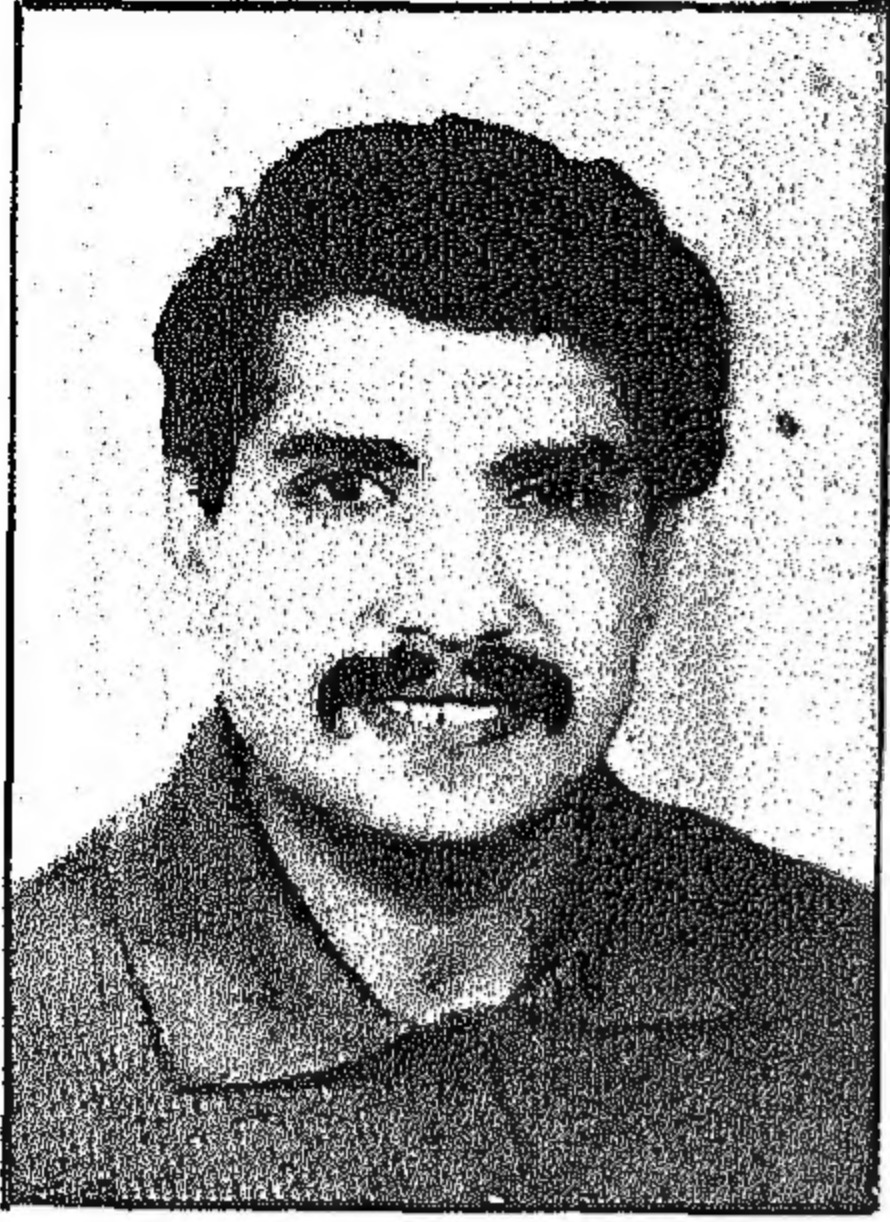
(ولسّه !)



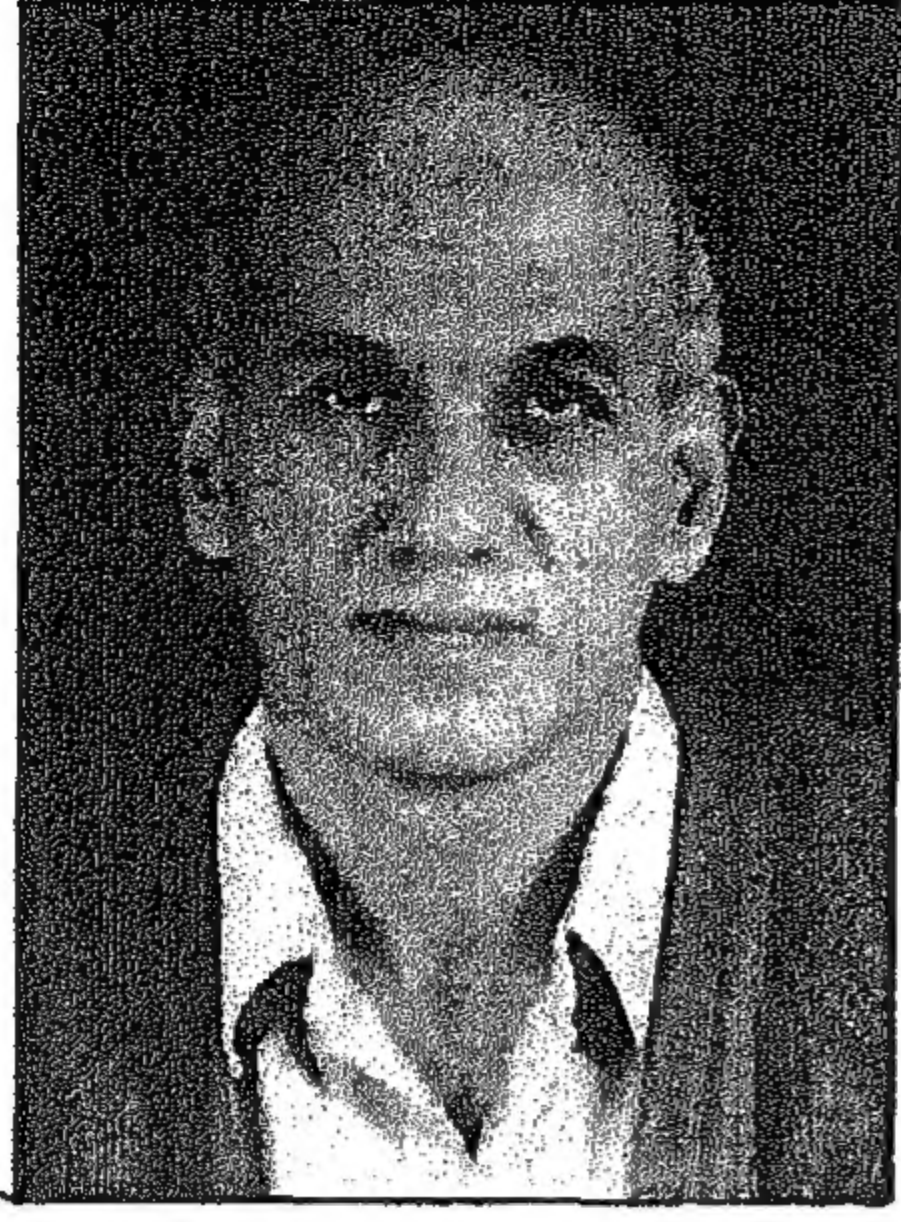
قانون العمل الموحد .. يؤسس لسيادة رأس المال
حيادية الدولة مزعومة والتحيز لرجال الأعمال واضح
حرمان العمال من حقوقهم ومنح صاحب العمل حرية التعامل معهم !!

« على الطبقة العاملة أن تلقى بأحمال الماضي من على عاتقها وأن تتقن بسرعة أساليب جديدة للنضال ». حقيقة تؤكد الممارسات الحكومية الأخيرة .. فمع تطبيق برامج الخصخصة تعهدت الحكومة لصندوق النقد الدولي بالتخلص من نسبة ٦٥٪ من العاملين بالقطاع العام وهو ما يعنى تشريد وتسريع أكثر من ٧٠٠ ألف عامل على مذهب الخصخصة .. وبالطبع لم تكن هذه هي أولى الخطوات في فتح الطريق أمام توطيد دعائم الرأسمالية الجديدة في مصر ولكنها كانت البداية الحقيقية للتخلص من العمال أو سلبهم حقوقهم ولو حتى بفرض قوانين جديدة أو تغيير القوانين السائدة.

تحقيق خالد البلشي



حمدي حسين



طلال شكر



محمد عبد العزيز شعبان

القيادات العمالية الحقيقية ترفض قانون العمل الموحد

بعد تأكيدات الرئيس جـاءت تصريحات د. أحمد حسن البرعى الخبير المشرف على صياغة مشروع قانون العمل الموحد فى ندوة كانت مخصصة لمناقشة المشروع لتؤكد على انحياز المشروع لفئة معينة- هى بالطبع فئة رجال الأعمال- حينما أعلن أن «لجنة صياغة المشروع كانت مجرد أذان تسمع وعيون ترى لأفكار الآخرين وهى تنفذ عملها وأن المشروع جاء انعكاساً لعلاقات القوى بالمجتمع .» وفى تصريح آخر أوضح البرعى ما يقصده بعلاقات القوى فى المجتمع حينما أعلن أن «أى تشريع جديد للعمال يجب ألا يتضمن أى مزايا جديدة للعمال ، نظراً للزمة الطاحنة التى تمر بها البلاد! .» ويبدو أن البرعى قد نسى أن يؤكد على وجوب نزع المكتسبات القديمة ولكنه حرص على تنفيذه أثناء صياغة المشروع.

وبناء على ما سبق خرج مشروع قانون العمل الموحد متضمناً قنابل ومتفجرات أقلها كفيل بتدمير الكثير من الحقوق التى اكتسبها العمال فى العمل ولا لحقهم فى الاجازات ولا الحوافز ولا حتى المرتبات مصونة فى ظل المشروع الجديد والخطر من ذلك أنه لا ضمانات لحق العمل نفسه فى ظله بل أن السلاح الذى يحمى العمال على مدار السنوات الماضية فلا ضمان فيه لبقاء العمال ظاهراً وهو الاضراب أصبح مجرد كلمة ليس من السهل تطبيقها أن لم يكن ذلك مستحيلاً.

لقد جاء المشروع الجديد ليمنح صاحب العمل كل الحرية فى التعامل مع العمال فى حين حرم العمال من جميع حقوقهم وضماناتهم فى مواجهة صاحب العمل

فى موسم الاستعداد للانتخابات الرئاسية الجديدة ،خصوصاً وأن صوت نضالات الطبقة العاملة خلال العام السابق بدءاً من تحرك عمال شركة النصر فى حلوان ومروراً بإضراب شركة النقل والهندسة بالاسكندرية ثم إضراب الطيارين وعمال البنك المركزى وليس انتهاءً بتحريك عاملات شركة النيل للملابس الذى جاء عشية يوم المرأة العالمى فى ٨ مارس الماضى- وبين هذه الاضرابات الكثير من التحركات العمالية الأخرى التى شغلت كل شهور العام الماضى- لتؤكد أن صوت نضالات الطبقة العاملة قد علا ليغطى على كل الأحداث الأخرى ويؤكد وجود حركة عمالية صاعدة. نعود ونقول أن الأكيد أن الهم الأول للحكومة فى تمريرها لقانون العمل الجديديات التمهيد لسلطة رأس المال حتى ولو كان ذلك بالقضاء على مصالح العمال ومكتسباتهم وهو ما أكدته تصريحات المسؤولين المصريين بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر مسئول داخل الحكومة.

ففى تصريح للسيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة أعلن أن الرئيس حسنى مبارك أصدر توجيهاته بسرعة مناقشة المشروع فى مجلس الشعب لاقراءه -كان ذلك قبل علو نبذة التحركات العمالية والخوف من تهديدها للاستقرار فى موسم الاستعداد لاستفتاء الرئاسية فى حالة تمرير القانون- وطبقاً لتصريحات العماوى فقد أكد الرئيس ضرورة فض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثمارات وبقامة مشروعات جديدة!! . ولا تعليق..

وفى ظل تبنى الحكومة لسياسات الخصخصة والاصلاح الاقتصادى والتى وضعت مصالح المستثمرين همها الأول نجحت ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية ورجال الأعمال فى الخروج بمشروع قانون العمل الموحد مهدياً لحقوق أكثر من ١٥ مليون عامل وضارباً عرض الحائط بضمانات العمل والحقوق النقابية ،فى الوقت الذى أطلق فيه حرية رجال الأعمال ولم يضع قيوداً على سلطتهم تجاه العمال .. والأكثر من ذلك أن الحكومة أهدرت فى المشروع الجديد الحقوق التى اكتسبها العمال بعرقهم ودمائهم بل وأفقدتهم كل حماية قانونية كانت القوانين القديمة- رغم قصورها- تكفلها لهم.

وفى الوقت الذى علا فيه صوت الحكومة واتحاد عمالها متشدقاً بالحرص على مصالح العمال بدا واضحاً من كل خطواتها بدءاً من القانون ٢٠٣ لسنة ٩١ أنها تتحرك فى اتجاه واحد وهو التمهيد لسلطة رأس المال وفتح الباب أمامه للتلاعب بمصير كل العمال بما فيهم عمال القطاع العام الجارى تصفيته -وكذلك عمال المدن الجديدة والذين يفتقدون حتى الآن أى مقومات تنظيمهم للتفارض مع الرأسمالية الجديدة بكل توحشها فسعت لسلب ما تبقى لديهم أو المنتظر منهم بعد تطور تجربتهم ومهدت لارساء قانون جديد للعمل لينال من كل اسلحتهم حتى ولو كانت فى طور التكوين.

والأكيد -ورغم تراجع الحكومة عن مناقشة القانون فى الدورة الأخيرة لمجلس الشعب.. ورغم ما أكدته الكثير من الأقاويل من أن الدافع وراء تأجيله هو الخوف من حدوث اضطرابات عمالية كبيرة

ما يحدث عودة للماضى وإهدار للمزايا التى حصل عليها العمال بنضالهم

تقنين العقد المحدد المدة وإباحة فصل العمال

وليكون بذلك الخطوة الأخيرة على طريق النيل من المكتسبات العمالية وإرساء أوضاع جديدة لا حقوق للعمال فى ظلها والتى ظهرت واضحة فى ظل إصرار الحكومة على التراجع بالتشريعات العمالية للخلف بدءاً من القانون ٢٠٣ لسنة ٩١ فبالرغم من كونه تشريع اقتصادى إلا أنه تضمن أربع مواد تتعلق بعلاقات العمل وتعود به للخلف وهو ما سيتضح فيما بعد ، ثم تلا ذلك صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والمعروف بقانون ضمانات حوافز الاستثمار والذي صدر فى غفلة من الزمن ليؤكد على نفس السياق وهو سياق التشريع للخلف أو التراجع التشريعى.

وفى نفس الوقت بدأت الحكومة فى فرض هذه الأوضاع الجديدة على الواقع العمالى فاعطت لادارات الشركات والمصانع كل الصلاحيات التى تمكنها من الضغط على العمال واقتطاع الكثير من المميزات التى كانت ممنوحة لهم كالعلاج والمواصلات وبدل الوجبات ووصل الأمر إلى الفصل من الشركات أو النقل إلى أماكن نائية وهو ما توسعت الادارات فى استخدامه فى حالات السخط العمالى .. ومع التوسع فى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى بدأت الحكومة فى الاستغناء عن كثير من عمال القطاع العام من خلال المعاش المبكر وتغاضت عما يحدث للعمال فى المدن الجديدة . من فصل تعسفى والتوقيع على استمارة « ٦ » قبل التعاقد أو التوقيع على شيكات على بياض أو بمبالغ كبيرة حتى يسهل السيطرة عليهم وغيرها الكثير من الأوضاع الإنسانية التى فتحت الباب لأن يصبح العقد المؤقت هو السائد فى تعاقدات العمال وأصحاب الأعمال وهو ما جاءت المادة « ٢ بند د » فى القانون الجديد لتقنينه حينما جعلت العمل المؤقت عملاً يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل

من نشاط .

وكل ذلك يحدث فى ظل تنظيم نقابى ضعيف خاضع للسيطرة الحكومية الخاضعة بدورها لنفوذ رجال الأعمال ومؤسساتهم .. وفى ظل نقابات خاضعة توافق على الخصخصة والاطاحة ببسط حقوق العمال .. نقابات لم نسمع فى يوم أنها ساندت إضراباً أو تحركاً عمالياً بل كانت أول من يسارع بإدانتهم .. نقابات غير عابثة بوجود قطاعات واسعة من الطبقة العاملة غير منظمة على الرغم من أن أعدادها تتسع بالخصخصة والتوسع فى إنشاء المدن الجديدة دون أن تسمع عن أى جهد ولو بسيط لاستيعاب هذه العمالة الضخمة والمتزايدة حتى داخل التنظيم النقابى السلطوى الموجود ، ولذلك كان طبيعياً أن تبارك قيادات هذه النقابات مشروع القانون الجديد الذى يسمح بطرد العمال دون قيد أو شرط.

ولكن المثير فى الأمر والغريب بل لعله المأساة الحقيقية هو الضجيج الأجوف والتقييم الذى مارسته الحكومة واتحاد عمالها - ممثل العمال !! - لتضليل العمال تبريراً لأبيهم على المطالبة بصدور القانون والاعراب عن قلقهم من عدم عرضه على مجلس الشعب ليعلن السيد راشد ممثل العمال بأن « من مزايا القانون الجديد التوازن فى العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال » متجاهلاً كل ما فى القانون من انتقاص وإهدار لحقوق العمال ومعللاً ذلك فى بعض الأوقات بتشجيع الاستثمار متناسياً أنه ممثل للعمال وليس ممثلاً لقوى رجال الأعمال أو لأصحاب المصالح التابعين لهم داخل الحكومة.

وكان الموقف الاغرب هو موقف بعض القيادات العمالية المحسوبة على اليسار التى أعلنت موافقتها هى الأخرى على صياغة مشروع قانون العمل الموحد .. فعندما ذهبت لاستطلاع رأى « عبد الرحمن خير » عن القانون اعطانى درساً فى

البداية وكان الحديث تليفونيا - عن عجز المطالبين بعدم عرض المشروع وتفسيره وضيق أفقهم ووصف موقفهم بأنه مضاد لمصالح العمال واتهمهم بأنهم لا يمثلون العمال حقيقة - وهو الاتهام الذى دأب رموز اتحاد العمال على وصفهم به - واعترض على الحديث مسعى إذا كنت ساستطلع رأى أياً من أعضاء دار الخدمات النقابية ، لانهم ليسوا ممثلين حقيقيين للعمال . وطالبنى إذا اردت رأيه أن لا أضع رأى أياً منهم فى مواجهته وأن استطلع رأى النقابيين الحقيقيين فوعده بذلك وطلبت منه حتى ان يكتب هذا الرأى أو يعلنه لى فى مقابلة فوافق ثم تركنى وسافر للاسكندرية.

وفى ظل هذا الوضع كان لابد من العودة للنقابيين - الحقيقيين - بجد - وأعضاء النقابات العمالية المهتمين بشئون العمال لنسألهم عن رأيهم فى القانون وموقف اتحاد العمال وبعض النقابات العمالية العامة منه خصوصاً وأن أمامنا وقتاً كافياً لتدارس الموقف من جديد حتى الدورة القادمة من مجلس الشعب عقب استفتاء الرئاسة القادم وحتى لا تتكرر مأساة القانون « ٢٠٣ » الخاص بقطاع الأعمال والذي أهدر الكثير من الحقوق العمالية ورغم ذلك نجحت الحكومة فى تمريره وأفلت النقابيون الذين ساهموا فى اخراجه من وراء ظهر الجماهير العمالية .. فهل سيصمت العمال ثانية حتى تتكرر نفس الجريمة ويمرر القانون الجديد ؟

ملحوظة: لم استعن برأى أى من أعضاء مجلس إدارة دار الخدمات النقابية الغير نقابيين أو بالتحديد الذين لم يصبحوا أعضاء فى مجالس ادارات النقابات سواء قرعية أو عامة وكذلك لم استعن بورقة الدار ضد مشروع قانون العمل الموحد أو اسهاماتهم القيمة حول المشروع حتى « لا يزعل » منى عم « عبد الرحمن خير » خصوصاً وأن آراء النقابيين

الذين تحدثوا كانت كافية..

يقول **مصطفى عبد الغفار أمين اللجنة النقابية** بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج «ان الراصد للتشريع العمالي في مصر في الخمسة عشر سنة الأخيرة سيجد تراجعاً تشريعياً في علاقات العمل يرجع بها لما قبل الثورة الصناعية في حين أن عمال القطاعين العام والخاص كانوا يطالبون بتطوير القوانين بدلاً من الرجوع بها للخلف.

والتشريع للخلف بدأ بالقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ -طبقاً لما يراه مصطفى عبد الغفار- فبرغم انه تشريع اقتصادي ولكنه تضمن أربع مواد تتعلق بعلاقات العمل وتعود بها للخلف

فالفقانون ٤٨ لسنة

٧٨ وحرم عمال القطاع العام من اللجوء للمحاكم التأديبية للتظلم في قرارات الفصل والجزاءات التأديبية وبعد أن كانت هذه المحاكم تعطى الزام بالعودة فإن المحاكم الابتدائية لا تلزم بالعودة إلا إذا كان الفصل بسبب مشاكل نقابية كما أن القانون ٢٠٣ قد فتت الوحدة المطلوبة للحركة النقابية على مستوى

الصناعة الواحدة بان نص في مادتيه «٤٢، ٤٣» على أن تقوم كل شركة بعمل لائحة منفصلة عن الشركات الأخرى من ذات التصنيف النقابي أو النشاط الصناعي.

وكانت الخطوة الثانية في عملية التراجع التشريعي -في رأى مصطفى عبد الغفار- هي صدور القانون رقم ٨ لسنة ٩٧ والذي صدر في غفلة من الزمن والمعروف بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار حيث حرمت المواد ١٤، ١٥، ٣٦، ٤٣ منه العاملين في المنشآت الخاضعة لقانون الاستثمار بالمناطق الجديدة وحتى وحدات أو أقسام الساجير التمويل في وحدات القطاع العام برمتها من تطبيق الفصل الخامس من الباب الثالث من القانون ١٣٧ والذي يتضمن المواد من ٥٣ حتى ٧١ بشأن واجبات العمال وتأديبهم والتي تتكلم عن أنه لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأ جنسياً ولا يجوز جزاء العمل بأكثر من ٥ سنوات وأن العامل لا يفصل إلا عندما يعرض على اللجنة الثلاثية.

كما كان يتضمن عدداً من الضمانات الخاصة بالنقابيين ومنها أن النقابى لا يقع

عليه جزاءات إلا من المحكمة التأديبية.

كما حرم هذا القانون العمال من انتخاب ممثليهم في مجالس ادارات الشركات. والدولة بهذا القانون كانت تقدم للمستثمرين اعفاءات ضريبية وجمركية وقدمت مع هذه الاعفاءات العامل على طبق من ذهب للمستثمرين.

ويضيف مصطفى عبد الغفار أن مشروع قانون العمل الموحد يأتي في سياق عملية التشريع للخلف فهو خطوة تشريعية للخلف في إطار كل هذه المنظومة تحت مبرر ما يسمى بالحرية الاقتصادية والتكيف الهيكلي والارتباط بالمؤسسات الدولية. وأخطر ما في المشروع أنه حدد عقد العمل بمدة في ظل سوق عمل غير منضبط

رئيس الجمهورية

طالب بسرعة

إصداره.

وتم تأجيله خوفاً

على الاستقرار

في موسم

الاستفتاء



يعج ثلاثة ملايين

عاطل والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا من هو القادر على

إملاء شروطه في ظل هذه الظروف هل هم العمال أم رجال الأعمال الذين يملكون المصانع والرشاوى ويمتلكون بعضهم البعض عن طريق مالهم من منظمات تنظم لهم طرق عملهم . ولذلك فانا أعتقد أن مشروع قانون العمل الموحد هو أكبر مقتل للحركة العمالية ففي ظله لن يكون هناك عمال فالعامل لن يستمر في عمله كثيراً .

والأكثر من ذلك أن هذا القانون يأتي في ظل واقع نقابي متردى يواصل مصطفى عبد الغفار كلامه حيث أن القانون ١٢ لسنة ٩٦ جاء ليورث النقابات لعدد من الذين انتهت مدة خدمتهم في ظل واقع عمالي واقتصادي سيئ فسوق العمل ممتلئ بعمال المعاش المبكر والذين أصبحوا يزاحمون العمال الجدد مما فرض على كليهما شروطاً قاسية لنسمع عن عقد العمل الفردى وحرية التعاقد وعن أن العمال في الشركات الجديدة يوقعون شيكات على بياض وعلى استمارة ٦.

كل هذا يحدث قبل صدور هذا التشريع

فما بالنأ بما سيحدث بعده وخصوصاً وأن المشروع قد انقض فسيه على الكثير من المكتسبات العمالية فاعتدى على اللجنة الثلاثية وحولها إلى لجنة خماسية تعمل كمحكمة أول درجة كما أن المشروع لا يعطى العامل أكثر من ثلاثة شهور أجر في حالة فصله بل أن المادة ٢٠٣ من مشروع القانون قد اعطت لصاحب العمل الحق في تخفيض أجر العامل إلى الحد الأدنى لمبررات اقتصادية.

هذا غير ما في المشروع حول الحريات العمالية والاضراب حيث وضع المشرع مدة تصل إلى ١٨٣ يوم تحت بند تنظيم الاضراب بل ووضع شروطاً للانعقاد الاضراب يكون تحقيق الاضراب معها مستحيلاً هذا بعد ما كانت الحركة النقابية تطالب بتقنين الاضراب وبعد ما صدرت احكام بالبراءة في كثير من القضايا العمالية التي تدور حول الاضراب مثل قضايا اضراب عمال السكة الحديد والمحلة وغيرها.

كما أن الغرامة المنصوص عليها في باب السلامة والصحة المدنية بالقانون في حالة مخالفة المستثمر لاحكامه تعد صغيرة جداً .

الادهى من ذلك -كما يقول مصطفى عبد الغفار- هو اعتداء مشروع القانون على حقوق المرأة العاملة لينزل باجازة الوضع إلى مرتين فقط بعد أن كانت ثلاث مرات ولا يسمح لها بالحصول عليها إلا بعد عشرة شهور من التحاقها بالعمل.

ويتساءل عبد الغفار عن الحكمة في هذه الشهور العشرة فمدة الحمل تتراوح بين سبعة أو تسعة شهور ويقول أم أن ذلك عودة بالعملية حتى يكون لصاحب العمل الحق في الليلة الأولى من جديد . ويواصل كلامه ويقول .. نحن نحتاج لتشريع عمالي جديد يكون إنسانياً واجتماعياً ومصرياً فالتشريع الجديد لم يراع الجوانب الاجتماعية لدينا ففي مصر خمسة ملايين معاق كان القطاع العام يستوعب نسبة كبيرة منهم حيث كانت كل مؤسسه ملتزمة بتعيين ٥٪ من العاملين بها من المعاقين فاين سيذهب هؤلاء في ظل القانون الجديد .. إن التشريع الجديد بكرس لسوق العمل الاسود خصوصاً في ظل وجود أكثر

من ثلاثة ملايين عاطل في سوق العمل حالياً..

وفي نهاية حديثه يرد مصطفى عبد الغفار على بعض الذين يروجون للمشروع الجديد مدعين أن المادة الثالثة تحفظ للعمال الموجودين حقوقهم ويقول أنا أسألهم عن رأيهم في المادة السادسة والتي تنص على أن اللوائح والنظم توضع في حدود هذا القانون في خلال ستين يوماً.. أي أن عملية حفظ الحقوق لن تتعدى هذه المدة..

ويرى حمدي حسين عضو اللجنة النقابية بشركة غزل الدلتا أن مشروع قانون العمل الموحد حلقة جديدة في حلقات تشريعات الحكومة لمواجهة التطور الجذري الذي يمر به المجتمع مستهدفة التحول إلى القطاع الخاص وقطاع رجال الأعمال أقصد قطاع الاعمال العام».

ويواصل حمدي كلامه ليؤكد أن المشروع -من وجهة نظره- لا يعكس حيادية الدولة التي تدعيها بالنسبة لطرفي الصراع «رجال الأعمال والعمال» ولكنه يعكس تحيزاً واضحاً منها لرجال الأعمال ويتضح هذا تماماً في مواد مشروع القانون الذي لا يحقق أى علاقات متوازنة بين العمال الكادحين وأصحاب الأعمال.. فالحكومة من خلال المشروع أطلقت حرية رجال الأعمال ولم تضع قيوداً على سلطتهم تجاه العمال.. كما أنها لم تتمسك بالحقوق التي اكتسبها العمال بعرقهم ودمائهم بل أهدرتها وأفقدتهم أى حماية كان القانون يكفلها.

كذلك ضربت الحكومة في مشروعها ضمانات العمل والحقوق النقابية.. ضارب عرض الحائط بمبادئ الدستور المصري في هذا المجال وهو ما ظهر واضحاً منذ بداية المشروع وفي مسود الاصدار ففي المادة الثالثة كان الهدف هو إخراج عمال القطاع العام من معركة التصدي للمشروع وتحرير علاقات العمل على مراحل وذلك حسب ما أوضحتته المذكرة التفسيرية وهو نفس المنهج الذي اتخذ في تحرير العلاقة الايجارية في المساكن..

ويضيف حمدي حسين أن المشروع به العديد من التجاوزات بل العديد من الكوارث وأهم الكوارث التي يثيرها هذا المشروع هي:

١- أنه أباح فصل العامل وأنها عقد العمل- بإرادة صاحب العمل -وفقاً لما جاء بالمادة ١١٠ من هذا المشروع والخاصة بانتهاء العقد غير محدد المدة .

٢- الفصل إذا لم يقيم العامل بتأدية التزام من التزاماته الجوهرية (مادة ٦٩

القانون

لم يراع الجانب الاجتماعي وتغلى عن حقوق

خمسة ملايين

مطاع

كان القطاع

العام يستوعبهم

١١٠٢.

٣- الفصل دون مبرر مشروع «المادة

١٢٢).

٤- الفصل بأسباب اقتصادية (المادة

٢٠٣).

هذا وقد حاول واضعوا المشروع -في سبيل تقرير ما به من اضرار محققة للعمال- أن يضعوا حق الاضراب كمكسب للحركة للحركة العمالية ، وكعامل أساسى للتوازن في المشروع وفي حقيقة الأمر فإنه وفقاً لنصوص المشروع فإن الأمر لم يتعد كونه مجرد حق على الورق حتى يمر المشروع.

ففي الوقت الذي تنص فيه المادة ١٩٣ على أن الاضراب إجراء سلمي وحق للعمال ، فإن المشروع جعله في مواد أخرى « ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ » شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

هذا وقد تحايل المشروع على الاتفاقيات الدولية -يوصل حمدي حسين كلامه- التي وافقت وصدقت عليها مصر وهي الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة في ١٢/١٦ ١٩٦٦ والتي صدقت عليها مصر في (٦٧/٨/٤) وكذلك (الاتفاقية العربية رقم (٨) لعام ٧٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية) وقد وافق عليها المؤتمر العربى (بالاسكندرية بموجب القرار رقم

١٥٥ م. ع - ٦٥ قسى ١٣/٣/١٩٧٧ . وأيضاً تحايل المشروع على المادة ١٥١ من الدستور المصرى وعلى احكام المحكمة فى قضايا اضراب سائقى القطارات ، وعمال سجاد المحلة « ومن ثم لا يجب عند النص على حق العمال فى الاضراب ان يتم تقييد هذا الحق سواء كان ذلك بمواد فى القانون أو بقرارات ادارية .. كما يجب أن يصحب هذا الحق أحقية العمال فى إنشاء صندوق لمواجهة ما قد يحدث بسبب الاضراب توضع له ضوابط وشروط تنظم طرق الصرف وظروفه.

ويلفت حمدي حسين النظر إلى أن القيادات العمالية -أو (من يمثلون الاتحاد العام للعمال) اللذين شاركوا فى مناقشة القانون مع الحكومة لا يمثلون إلا أنفسهم .. خلافاً لما يثيره رجال الحكومة والقائمين على المشروع مثل د. أحمد البرعى لمحاولة إثارة الفتنة بين القيادات وأن هناك قيادات عمالية وحزبية ناقشت المشروع ووافقت وأثبتت عليه مما دعانا لمهاجمة ذلك كثيراً .

ويؤكد حمدي حسين أن واجب ممثلى العمال هو الدفاع عن حقوق العمال . وليس البحث عن الصيغ الملائمة لجذب الاستثمار !! كما يتضح من أقاويل القيادات النقابية لاتحاد العمال.

ومن المحلة للاسكندرية يتسول ابراهيم صبرى عضو اللجنة النقابية وعضو مجلس الادارة بشركة مصر لصناعة الكيماويات بالاسكندرية أن ما يحدث هو سلسلة متصلة من الاجراءات التى تهدف إلى النيل من حقوق العاملين فى ظل ما يعرف ببرنامج الصلاح الاقتصادي والسنوات القليلة الماضية أكدت صدق التوقعات حول تزايد المخاطر والتحديات أمام كافة العاملين بكل المواقع فخطوات وزارة قطاع الأعمال ورؤساء مجالس ادارات الشركات التابعة والقباضة تتسارع لتنفيذ ما يسمى ببرنامج الصلاح الاقتصادي دون مراعاة لمصالح وحقوق العمال . هذا البرنامج ذو الحلقات المتصلة والذي خرج منه ما سمي بعمليات الخصخصة والتي انبثق منها قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ وتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية وصولاً إلى مشروع قانون العمل الموحد ولذلك فأنا أعتقد أن علينا مهاجمة التحولات الجديدة التي تحدث تحت مسمى الصلاح الاقتصادي بشكل عام ولا نتوقف أمام قانون العمل الموحد فقط.

عموماً فأنا أرى -الكلام ما زال -«ابراهيم صبرى» أن مشروع قانون

العمل الموحد جاء كاستجابة لعمليات الخصخصة وإرساء لها وتعميماً لهيمنتها وهيمنة سدنتها على العمال . كما جاء لاطلاق يد رجال الأعمال في ممارسة السخرة على كافة العاملين . فبالنظر لمحتوى هذا المشروع بقانون سنرى بوضوح أن المشروع تخلى عن كثير من الحقوق العمالية والتي تتلخص في النقاط التالية:

(١) المشروع تخلى عن حماية حق العمل للمواطن والذي يكفله الدستور خصوصاً في «المادة ٢٠٢» التي تشير إلى مسألة الاغلاق الكلي والجزئي للمنشأة تحت ما يسمى حجم العمالة وفي المادة ١٢٢ المتعلقة بتعديل شروط التعاقد والتي تعطي صاحب العمل الحق في إنهاء عقد العمل . وكذلك المادة ٦٩ والتي اجازت فصل العامل إذا لم يقم بتأدية التزاماته الجوهرية. تاركة هذه المسألة لتقدير صاحب العمل وهي عبارة مطاطة يمكن أن تستغل بشكل سيئ.

(٢) في ظل المشروع زادت ساعات العمل وخفضت الاجازات السنوية حيث نصت المواد من ٤٨ حتى ٥١ من مشروع القانون أن يحدد صاحب العمل مواعيد الاجازات السنوية بأسبوعين تحتسب منها ٦ أيام عارضة وجعل الحد الأقصى للاجازة ٣٠ يوماً تحتسب منها الاجازة العارضة.

(٣) اغفل القانون ربط الاجور بالاسعار حيث تركت المادة ٣٦ تحديد الأجر في شتات بين عدة جهات ولم تنص على اعداد جداول ثابتة للأجور.

(٤) أما فيما يتعلق بحق الاضراب فلقد وضع المشروع في مواده من ١٩٦ حتى ٢٠٠ قيوداً على حق الاضراب تجعله في عداد المستحيل.

من خلال ذلك نجد أن قانون العمل الموحد جاء -كما يقول ابراهيم صبرى - ليرى حقوق رجال الاعمال ويؤسس لها بينما ينتزع حقوق العمال الرئيسية وما هو إلا استكمال لتمهيد الأرض لما يحدث في المجتمع من متغيرات تستهدف سيطرة أرباب العمل الجدد في ظل عمليات الاصلاح الاقتصادي على العمال . وفي هذا الاطار فالمشروع وضع الاساس لابتزاز العمال ولزيد من السخرة.

أنا أرى أن هناك تناقضاً رهيباً فيما يحدث في المجتمع الآن قبيلاً أن ننطلق من الحد الأدنى من المزايا التي حصل عليها العمال -في ظل القطاع العام والنظام الموجه والذي يعتبر العامل شريك أصيل في عملية

الانتاج- والموجودة في القانون ٤٨ ونطورها للأفضل فإن ما يحدث هو إلغاء للمزايا ورجوع بالقانون للخلف في ظل توجه لنظام رأسمالي مستغل.

ويضيف ابراهيم صبرى ان أى تشريع يهدف لضمان حقوق العمال ويعمل لصالح المجتمع يجب أن يعتبر كل المزايا والمكاسب التي حصل عليها العمال في القانون ٤٨ كحد أدنى . فالرحلة القادمة مرتبطة بالمفاوضة . وإذا لم تحتو القوانين المستحدثة على كافة الضمانات والحقوق العمالية فسيكون عرضه لاستغلال أرباب العمل خصوصاً أنهم الطرف الأقوى في ظل الظروف الجديدة ولذلك فانا أعنتقد أنه إذا لم يكن هناك قانون يحدد حقوقى كعامل فسيصبح موقفى هزيل بما يعطى صلاحيات كاملة لرب العمل الاستغلالى كيفما شاء وأراد ولذلك فأى قانون يعمل لصالح الوطن يجب أن يأتى للتأكيد على حقوق العمال وتطوير المكاسب التي حصلوا عليها..

ويتفق طلال شكر عضو اللجنة النقابية وممثل العمال بمجلس إدارة شركة النصر للتلفزيون مع آراء النقابيين الحقيقيين في أن مشروع قانون العمل الموحد الجديد جاء ليؤسس سلطة رجال الأعمال وينتقص من حقوق العمال وهو ما اعترف به- كما يقول طلال- الدكتور أحمد حسن البرعى الخبير المشرف على مشروع قانون العمل الموحد حين قال «ان المشروع جاء انعكاساً لعلاقات القوى في المجتمع».

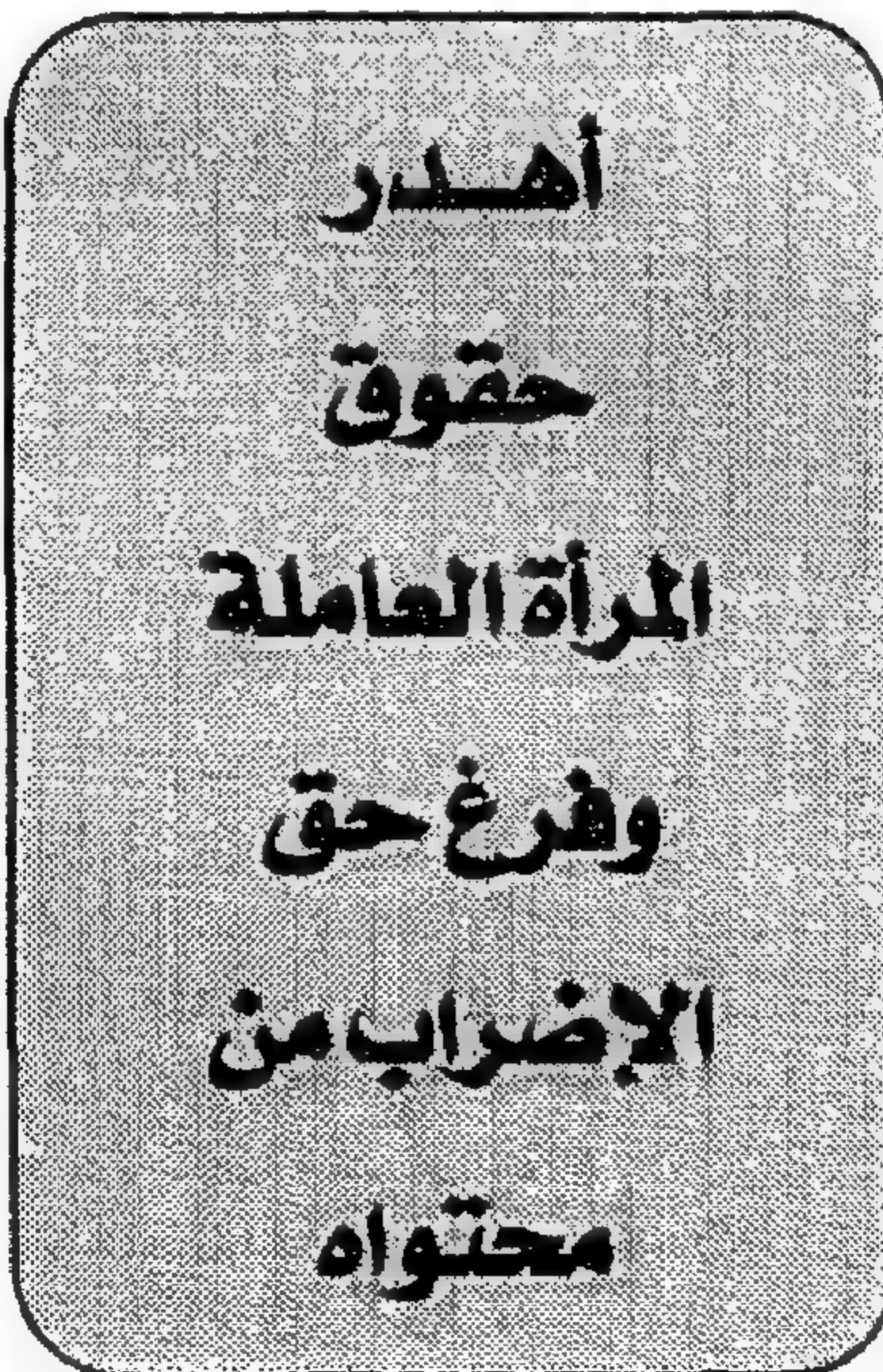
وهنا يؤكد طلال لسنا في حاجة إلى

الحديث عمن هو الطرف الأقوى الذي ستميل العلاقات لصالحه وبشدة فضلاً عن أن الطرف الاضعف تم تجريده من أية حماية في ظل حياد الدولة الذي تدعيه . والغريب أنه في الوقت الذي تم فيه الانتقاص الشديد من كثير من الحقوق العمالية الثابتة في ظل علاقات العمل القائمة فإن منظمات الاعمال التي تطالب الدولة بالتدخل في كل شئ من شأنه تسهيل قيامهم بالاستثمار بدون أى التزام تجاه المجتمع فهم يتنكرون لا بسط الحقوق العمالية وكأنهم اتوا من زمن مر عليه أكثر من مائة عام.

وبواصل طلال شكر كلامه ويقول أن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه القائلون على المشروع أنهم يدؤا من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مروراً بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أى من الأدنى وليس من الأرقى المتمثل في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ولذلك حفل المشروع بالعديد من المواد التي تنتقص من الحقوق العمالية سواء في الاجازات السنوية الاعتيادية والعارضة بتخفيضها أو بزيادة عدد ساعات العمل إلى ثمانية ساعات بدلاً من سبعة وهو ما يعنى تخفيض الاجر بشكل غير مباشر أو بالانتقاص من حقوق المرأة العاملة بتخفيض اجازة رعاية الطفل إلى مرتين فقط بدلاً من ثلاث مرات ومنعت العاملة في المنشآت التي يعمل بها أقل من خمسين عامل من الحصول على هذا الحق.

ويضيف طلال أن أخطر الأمور في رأى هو مسألة الفصل فالمشروع الغى في نصوصه عرض العامل على اللجنة الثلاثية قبل فصله بل أنه الغاها فعلياً ولذلك فلا بد ان نحاط عملية الفصل بضمانات قوية تبدأ باعداد صياغة دقيقة للحالات التي يجوز فيها فصل العامل ثم يعد ذلك اعمال التوازن بين الحقوق والواجبات بحيث لا يوقف عامل إلا لضرورات محددة ترتبط بمصالح العمل.

وكذلك فإن توسع المشروع في منح صاحب العمل سلطات توقيع الجزاءات التأديبية على العمال وخصوصاً زيادة الخصم إلى عشرة أيام على المخالفة الواحدة ليس له ما يبرره وأنا أرى أن هذه السلطات لا تستقيم إلا مع ارتباطها بجدول متدرج للمخالفات والجزاءات يتناسب مع حجم المخالفة لكي يتحقق الغرض منها في تقويم سلوك العامل المخالف.



اتحاد العمال أعلن موافقته على المشروع وعمل ذلك بتشجيع الاستثمار



رئيس اتحاد العمال

وحتى عندما أتى القانون ليقر مبدأ حق الاضراب -الكلام لعبد العزيز شعبان- نجد أنه عقد أموره بحيث يصعب تنفيذ هذا الحق عن طريق المفاوضات والتحكيم كما أعطى للنقابة الحق في تقرير ذلك وبثلثي الأعضاء بينما النقابة العامة تكون معزولة عن العمال وأنا أعتقد أن الأولى أن تكون اللجنة النقابية هي صاحبة الحق في ذلك باعتبارها أقرب الناس للعمال ولأن العمال يستطيعون محاسبة اللجنة النقابية ولكنهم لا يستطيعون محاسبة النقابة العامة حتى ولو كانوا عمال محافظة بأكملها كما أن النقابات العامة غالباً ما تكون ممالة للنظام وغالباً ما يأخذون تعليماتهم منه فإذا ما قيل لهم عدم الاضراب فإن الاضراب لن يتم وخاصة إذا كان ثلثي المجلس هم الذين يقررون حدوث الاضراب من عدمه.

القانون بشكل عام وضع لمصلحة أصحاب الأعمال وخاصة أن الحركة النقابية ضعيفة وقانون النقابات قانون غير معبر عن مصالح العمال ويكرس ضعف الحركة النقابية لدرجة أن بعض مواده قد تم تفصيلها حتى تخدم مصالح بعض النقابيين كجزء من رشوتهم وخاصة فيما يتعلق باستمرار النقابي في العمل النقابي بعد سن الستين إذا حصل علي عقد للعمل بعد انتهاء مدة خدمية ودون فارق زمني بينهما ويرى محمد عبد العزيز شعبان أن الأمر يحتاج لتغيير قانون النقابات بما يتواءم مع الظروف الجديدة بحيث ينص على إعطاء حرية نقابية أكبر بحيث يستطيع العمال ممارسة نشاطهم النقابي بحرية حتى يحدث توازن بين العمال وأصحاب الأعمال.

ويواصل محمد شعبان كلامه ويؤكد أن مشروع القانون جاء ليكرس أوضاعاً سلبية أصبح العمال لا يحصلون على أي حقوق في ظلها، العامل أصبح يوقع على استقالة واستمارة ٦ بل وشيكات على بياض بحيث يسهل التخلص منه وخصوصاً في ظل وجود أكثر من ثلاثة ملايين عاطل في المجتمع المصري، ويضيف أننا نعتقد أن أي قانون يستهدف صالح العمال لابد أن يقر بالقوانين الموجودة كحد أدنى واعتقد أن اتحاد العمال يغالط في مسألة أن القانون جاء لصالح العمال وأنه جاء نتاج لمفاوضات مع رجال الأعمال فأنا أظن أن المناقشات التي عقدت كانت تعقد ذرا للرماد في العيون وكانت كلام في كلام ولم تغير شيئاً، أي أنها كانت بمثابة حوار للطرشان قيل لهم فيها ناقشوا كما شئتم ولكن هذا هو الموجود.

فيه رده عن التطور الذي حدث في مصر بالنسبة للتشريعات العمالية فمنذ بداية الأربعينيات والقوانين العمالية التي تصدر تتطور من مرحلة لمرحلة بدءاً من القانون ٤٢ لسنة ٤٢ وانتهاءً بالقانون ٤٨ لسنة ٧٨ الخاص بالعمالين بالحكومة، وكل هذه القوانين كانت تتطور من مرحلة إلى مرحلة لتتوازن بالعلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

هذا القانون جاء لينتسكس بالتوازن ويأخذ كثير من حقوق العمال التي حصلوا عليها سواء بالنسبة للمرأة العاملة أو بالنسبة لمجموع العاملين وأخطر ما في هذا القانون أنه يعطي لصاحب العمل الحق -تحت حجة الظروف الاقتصادية في أن ينقل العامل من عمل إلى عمل يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينزل باجر العامل بشرط عدم النزول عن الحد الأدنى للأجور وهو ٣٥ جنيه وبإضافة الأجر المتغير بنسبة ١١٠٪ يكون الحد الأدنى ٧٥ جنيه وهو لا يتناسب مع ما نعيشه في ظل الظروف الحالية.

كما أن القانون قد كرس لسيادة العقد المحدد المدة مع أنه من المفترض أن يكون استثناء وليس قاعدة والمفروض أن ينطبق على الأعمال الموسمية بل أن القانون أعطى الحق للطرفين في حالة العقد الدائم في فسخ عقد العمل ليساوي بين صاحب العمل والعمال دون مراعاة للظروف الاجتماعية بعد أن يكون قد التحق بالعمل وأدار حياته على عمله الذي يعمل به ولا يعطى القانون للعامل تعويضاً أكثر من ثلاثة شهور في حالة فصله وعلى رأي المثل الصعيدي «ده كلام ميجيش همه». ولذلك فإن مشروع القانون الحالي يكرس لعملية الانتقاص من حقوق العمال ويعتبر رده على عملية تطور القوانين ويخلق جواً من عدم الاستقرار للعاملين يكون له أبلغ الضرر والأثر السيئ سواء في المجال الاجتماعي أو المجال الاقتصادي.

أما إذا انتقلنا للمستجدات التي يتباهى بها واضعوا المشروع -الكلام ما زال لطلال شكر- واعنى بها المفاوضات الجماعية وحق الاضراب فإنهما يحتاجان إلى الكثير من النصوص لوضعها موضع التنفيذ الفعال إذ أن المشروع يفتقر إلى المواد التي تؤكد على احكام العمل التي تؤدي إلى إبرام عقود عمل جماعية تشمل كامل شروط العمل وعلاقاته. كما أن حق الاضراب كما رسمه مشروع القانون الجديد يبدو مستحيلاً والأصل أنه لا أحد يرغب في الاضراب ولا يتم اللجوء إليه الا حينما تسد السبل التي تكفل حل النزاعات بين العمال وأصحاب العمل خصوصاً في ظل اليبات السوق وتحول العمل إلى سلعة.

ويرى طلال شكر أنه بدون إعادة صياغة قانون جديد للنقابات يكفل حق العمال في إنشاء نقاباتهم في حرية كاملة والنص على القواعد القانونية التي تكفل حماية القيادات النقابية بالإضافة إلى القدرة على إنشاء صناديق للاضراب وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يكفل تنظيم اعانة البطالة بحيث تمول من الشركات والعمال وبدون الرقابة الحقيقية على أموال النقابات فإن الحديث عن هذه الايجابيات باعتبارها من محاسن المشروع يكون نوعاً من التشديق بالحديث.

وينهى طلال شكر كلامه مؤكداً على أن النص في مواد الاصدار للمشروع على احتفاظ العاملين الموجودين الآن بالخدمة على المزايا الموجودة بالقانون الحالي هو اعتداء على حقوق الاجيال العمالية القادمة في الاحتفاظ بتلك المكتسبات التي حصل عليها العمال عبر نضالات طويلة في العقود السابقة.

أما محمد عبد العزيز شعبان عضو مجلس الشعب -عمال- عن دائرة الوابلي فيقول أن قانون العمل الموحد يعتبر قانون

القيادات العمالية الحقيقية تحذر من مخاطر القانون الجديد



رئيس الجمهورية حسنى مبارك ورئيس الوزراء د. الجنزورى

بل أننى أعتقد أن اتحاد العمال نفسه الكلام النائب الويلى لم يكن لديه استعداد للتغيير فالقانون جاء ليكرس مصالح رجال الأعمال التى تتفق مع مصالح الحكومة ورجال الحكم والاتحاد العام للعمال هو جزء من الحكومة ولا يمثل العمال بشكل حقيقى فاعلم أعضاءه من الحزب الوطنى ولذا لابد أن ينتهجوا نفس النهج الذى تنتهج الحكومة وبالتالي كان العمال مغيبين تماما فى صياغة مشروع القانون.

**

ولم يتوقف العمال عند اعلان رفضهم لمشروع قانون العمل الموحد بل انهم حاولوا صياغة مشروع بديل فقدم حمدي حسين مجموعة من المواد البديلة للمواد الخاصة بالاضراب فى مشروع القانون مطالبا بطرحها للنقاش العام وعمل رأى عام حولها عسى أن تكون أساسا للمساهمة فى طرح بديل وهى:

بديل للمادة «١٩٦» ينص على أن:

الاضراب حق للعمال ووسيلة مشروعة لهم ولنظماتهم النقابية للدفاع عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية.

بديل المادة «١٩٧»:

يجب على اللجنة النقابية فى المنشأة بعد موافقة أغلبية اعضائها أو من توكلهم الجمعية العمومية لعمال المنشأة اخطار كل من صاحب العمل والجهة الادارية المختصة بكتاب مسجل بعلم الوصول بعزم العمال على الاضراب قبل التاريخ المحدد لذلك بخمسة عشر يوما على الأقل وإذا كان عمال المنشأة غير منظمين لتنظيم نقابى وجب أن يقدم الاخطار من مندوبى العمال اللذين يتم تفويضهم فى ذلك من قبل الجمعية العمومية أو أغلبية عمال المنشأة وفى الحالتين يتعين أن يتضمن الاخطار الاسباب الدافعة للاضراب.

بديل المادة: «١٩٨»

يحق للعمال الاضراب أو الامتناع الجزئى عن العمل فى أى وقت شاءوا دون الاخلال بالمادة «١٩٧» حتى لو كان ذلك خلال مراحل الوساطة والتحكيم أو بغرض تعديل الاتفاقية الاجتماعية لو أخل صاحب العمل بها أثناء مدة سريانها.

مادة (١٩٩) تلغى

بديل مادة (٢٠٠):

الاضراب يجب أن يكون سلمياً وبعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق مصالح العمال سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية..

ويقترح حمدي حسين اضافة عدد من المواد الجديدة خاصة بصندوق الاضراب

أ- يتم إنشاء صندوق لمواجهة أعباء حق الاضراب فى كل منشأة على غرار صندوق الزمالة لا يتدخل فى شئونه صاحب العمل.

٢- يمول هذا الصندوق بنسبة نصف فى المائة من الأجر الشهري لكل عامل وموظف + ١٪ من قيمة اشتراك العمال فى النقابة ويخصم من حصة النقابة العامة.

+ ١٪ من قيمة الجزاءات التى توقع على أى من العامل أو الموظف .

٣ لا يحق التصرف مبالغ الصندوق فى أى غرض أو مشروع عدا مواجهة أعباء الاضراب وعمل حساب بنكى بربع شهري أو سنوي.

٥- يشكل مجلس ادارة للصندوق من خمسة أو سبعة أعضاء تختارهم الجمعية العمومية.

٦- الاشتراك فى الصندوق يعتبر حق وواجب على كل عامل فى المنشأة.

ويلفت حمدي حسين النظر إلى أنه يجب اجراء تعديلات جزئية على قانون التأمينات الاجتماعية تتضمن اعانات

بطالة مجزية تمنح للمتعطلين دون عراقيل وكذلك يجب توسيع حجم الحريات النقابية كجزء من عمليات توسيع الحريات العامة بحيث يقر فيها بحقوق الاضراب والتظاهر واطلاق حرية تكوين الاضراب واصدار الصحف هذا بالاضافة إلى العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى قبل الاقرار بالمشروع.

**

وفى النهاية فنحن لا نملك بعد كل ذلك إلا التساؤل عن الأسباب الحقيقية التى تدفع اتحاد العمال وقياداته للدفاع عن هذا القانون والمطالبة الحماسية بسرعة اصداره إلا إذا كان هدفهم هو القضاء على البقية الباقية من الحقوق العمالية وهو ما يعكس المصير المجهول الذى ينتظر الوطن والعمال وخصوصا فى ظل تطبيق الحكومة لسياسات غير مدروسة ستؤدى إلى مزيد من ارتفاع اعداد البطالة وازدياد حدة الفقر والتهميش الاجتماعى وتضاعد حدة عدم الاستقرار السياسى وكل هذا لمجرد الخضوع لأوامر البنك الدولى وتنفيذ برامج الخصخصة والحرص على مصالح رجال الأعمال قبل أى شئ وقبل كل شئ.

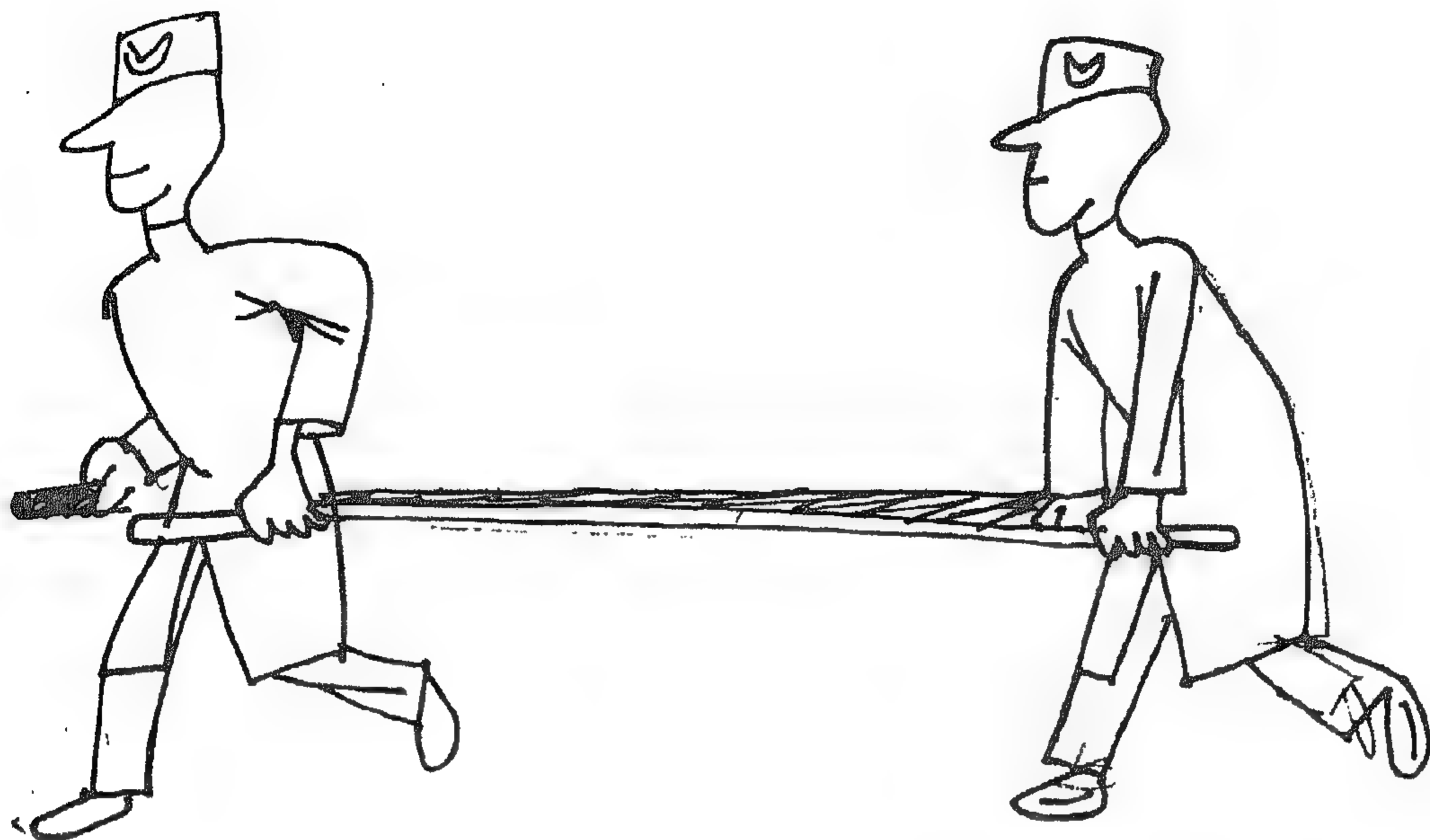
عموما فنحن مع كل العمال وقياداتهم الحقيقية نعلن أننا نحتاج لتشريع عمالى بديل يدفع للأمام وليس للخلف ويكون حده الأدنى المكتسبات العمالية القديمة.

المحمول في يد الجميع .. إلا أنا

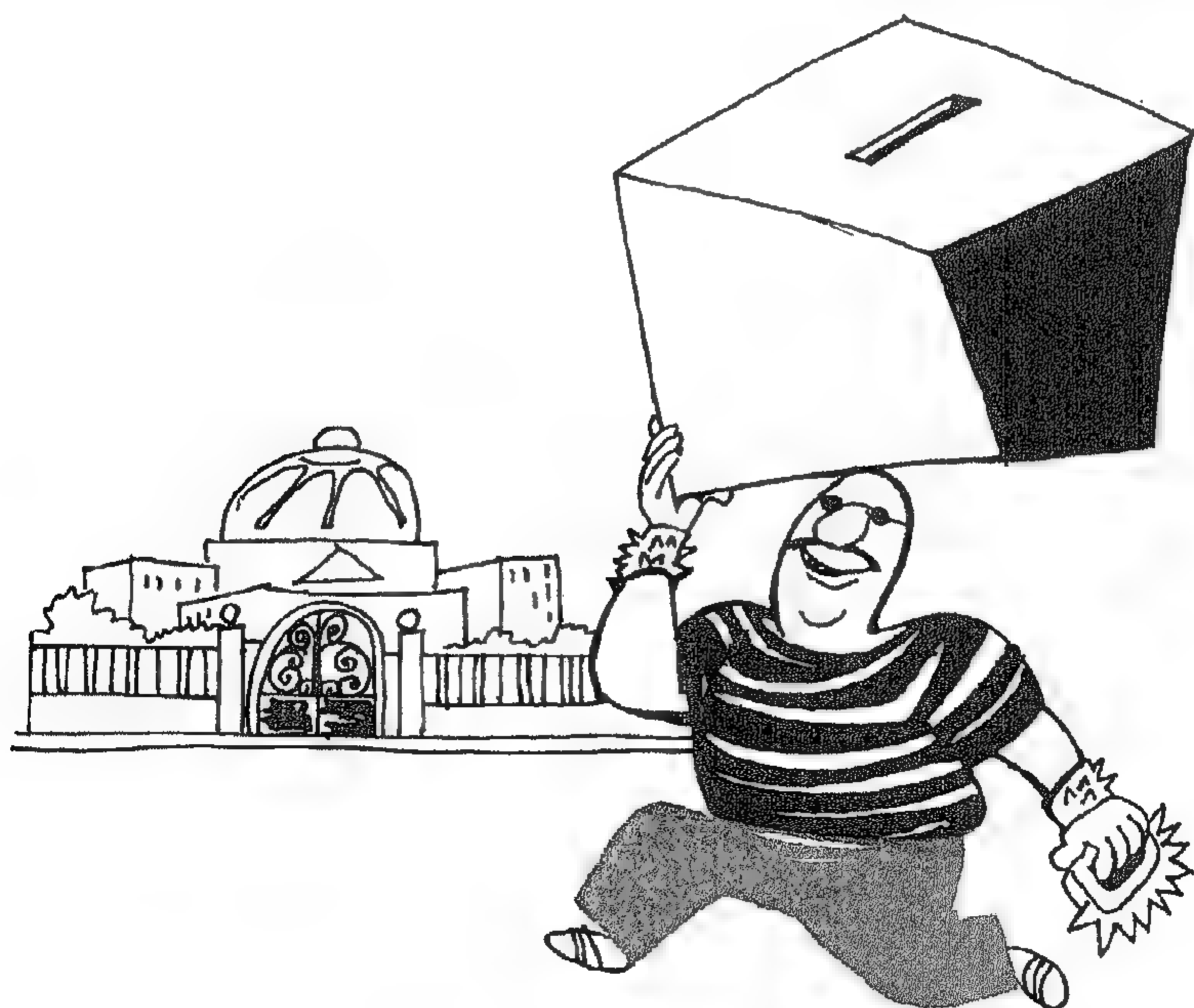
عزالعرب



محمول للكبار فقط !



محمول الخلافة



محمول بلطجية الحزب الحاكم

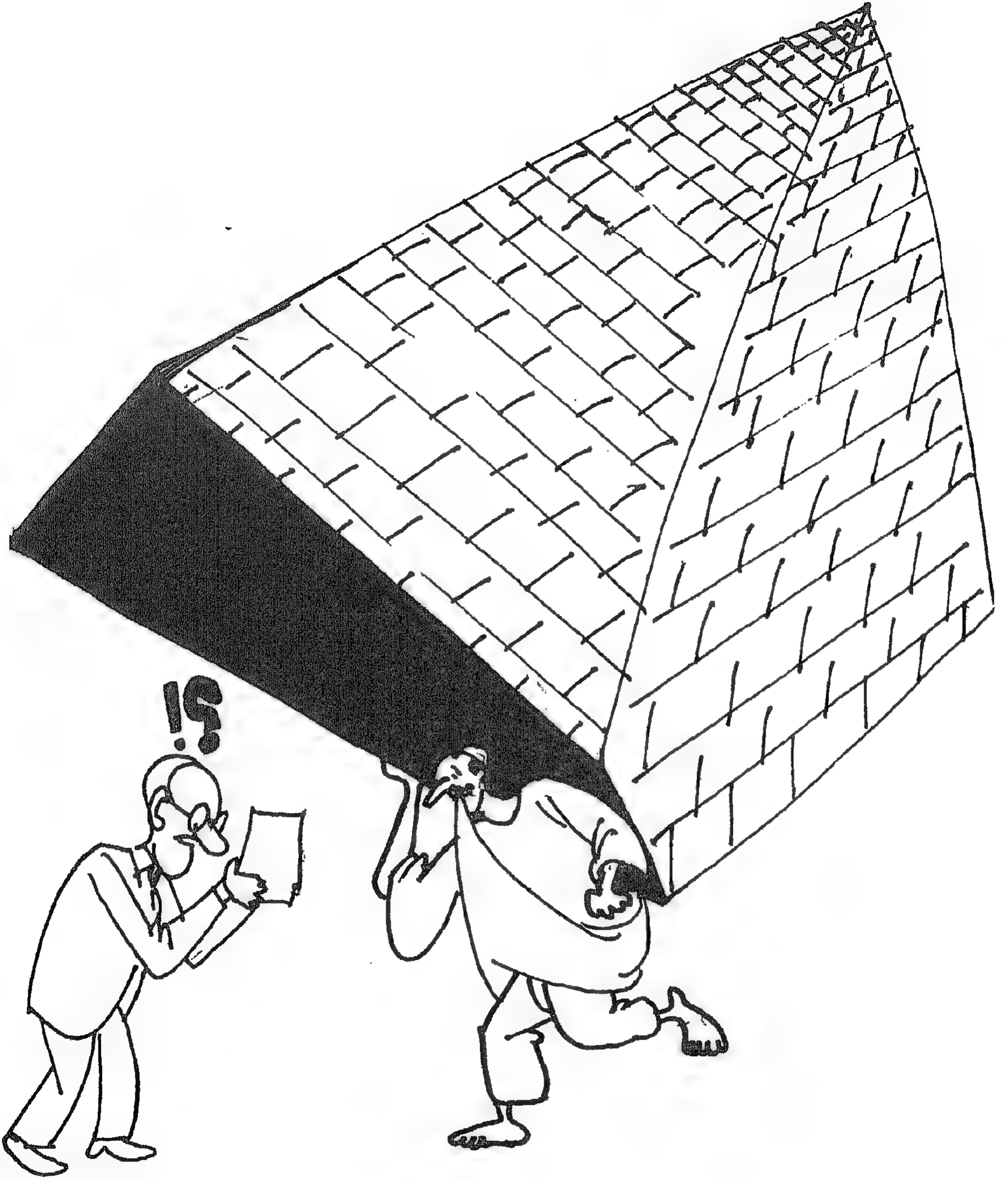


محمول الأمن والأمان

شبكة التليفون هي التي تقع إي
وبقية الشبكات بتبرطع
في البلد







يروحو له مئين القرن ا< يا بلدينا ..

البلطجة مباحة لرجال الأعمال

والحريات النقابية ممنوعة بقوانين الحكومة



أحمد العماري

.. وفي هذا الإطار يأتي إعداد مشروع القانون ، وطرحه لأوسع حوار في صفوف العمال والنقائين والمهتمين بالحركة النقابية .. وفي هذا المجال ، فإن الإجابة عن السؤال الأخير، ورصد المصاعب التي تعيشها الآن الحركة العمالية والنقابية ، وتحديدتها بدقة خطوة أولى للبحث في كيفية ، ووسائل مواجهتها والتغلب عليها ..

رفض الحكام

تأتي الصعوبة الأولى ، من رفض الحكام ، تحرير النقابات من أسر قوانينهم ، وهيمنة رجالهم .. والحكام هنا ليسوا فقط من بيدهم سلطة إصدار التشريعات ، أي الحكومة وأغلبيتها في مجلس الشعب .. بل أيضا هؤلاء المتحكمون في مواقع العمل ، أي الرأسماليون " أصحاب الأعمال " فالحكومة تهزل في عمليات تحرير الاقتصاد ، وتسليمه للرأسماليين المصريين والأجانب ، بطريقة تجعل عملية

بعد صياغته، إلى إدراك ، واقتناع أصحاب المصلحة في إقراره؟ أي إلى وعي واقتناع الطبقة العاملة نفسها..

* وماهي الشروط التي ينبغي توافرها ، في واقع الحياة الاجتماعية والسياسية ، والحركة النقابية للعمال، حتى يصبح إقرار هذا المشروع أمرا ممكنا؟

* وماهي المصاعب التي تواجه الحركة العمالية والنقابية ، في سبيلها للوصول الى هذا الهدف؟

إنها أسئلة لا يمكن بالقطع الإجابة عليها فقط عبر المقالات ، و ورش العمل ، أو مقرات الأحزاب والمنظمات الديمقراطية المهتمة بهذا المجال .. ولكن يمكن لهذه المراكز والفعاليات إلقاء الضوء، على مايساعد الحركة العمالية والنقابية ، في النهوض وتغيير أوضاعها غير الديمقراطية

حسن بدري

يجرى حاليا إعداد مشروع قانون ديمقراطي للنقابات العمالية .. انطلقت الفكرة في ورشة عمل نظمها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان يوم ٧ مايو الماضي.

وتشكلت من هذه الورشة مجموعة للقيام بتلك المهمة. تضم هذه المجموعة قيادات نقابية وعمالية ، ومحامين ، وقيادات من حزب التجمع.

هذه المحاولة ليست الأولى من نوعها ، فقد سبق أن أعدت أمانة عمال " التجمع " مشروع قانون للنقابات العمالية في عام ١٩٩١ ، وتم تقديمه وقتها ، عبر الهيئة البرلمانية للحزب ، والنائب العمالي أحمد طه ، إلى مجلس الشعب. وظل المشروع في أدراج المجلس ، حتى تقدمت الحكومة بتعديلات لمشروع القانون الحالي في عام ١٩٩٥ ، في اتجاه مضاد تماما لمشروع " التجمع " وبالطبع وافقت الأغلبية الحكومية الساحقة في المجلس ، على تعديلات الحكومة.

كان مشروع التجمع ، يتضمن عددا محدودا من النصوص تنص على إلغاء القانون الحالي ، وإطلاق حرية تشكيل النقابات العمالية ، إقرار تشكيلها بمجرد الإخطار للجهات الرسمية ، وإعطاء كل السلطات للجمعيات العمومية لتلك النقابات ، وحققها في وضع اللوائح المتعلقة بعضويتها ونشاطها ومحاسبتها وإنتخاباتها.

وتتطلب إعادة المحاولة للمرة الثانية ، التوقف أمام عدة قضايا.

أسئلة ومصاعب

* كيف يصل مشروع القانون هذا،

الذى يحددونه ، ويدفعون تأمينات اجتماعية للعمال طبقا لجزء من الأجر يحددونه بأنفسهم ، بل يتهرب الكثيرون منهم من دفع التأمينات كلية ، ويكتب العامل استقالته ، يوم استلامه العمل ، ليسهل طرده فى أية لحظة ، وإذا فكر العمال فى إنشاء نقابات ، يبدأ أصحاب العمل فى الضغط عليهم ، وتشريدتهم ، واستبدالهم بعمالة جديدة ، تنتظر فى صفوف العاطلين ، أية فرصة عمل ، وبأى شروط.

وهكذا ، فإن مدينة مثل " العاشر من رمضان " ، والتى تضم عشرات المصانع والمنشآت الاستثمارية الجديدة ، لا يوجد سوى سبع لجان نقابية فقط ، تشكلت مع بدايات تعمير المدينة ، قبل أن يهيمن أصحاب الأعمال عليها تماما ، ويتوحدوا فى مطاردة العمال النشطين.

وهذه مجموعة أخرى من المصاعب أمام الحركة النقابية والعمالية.

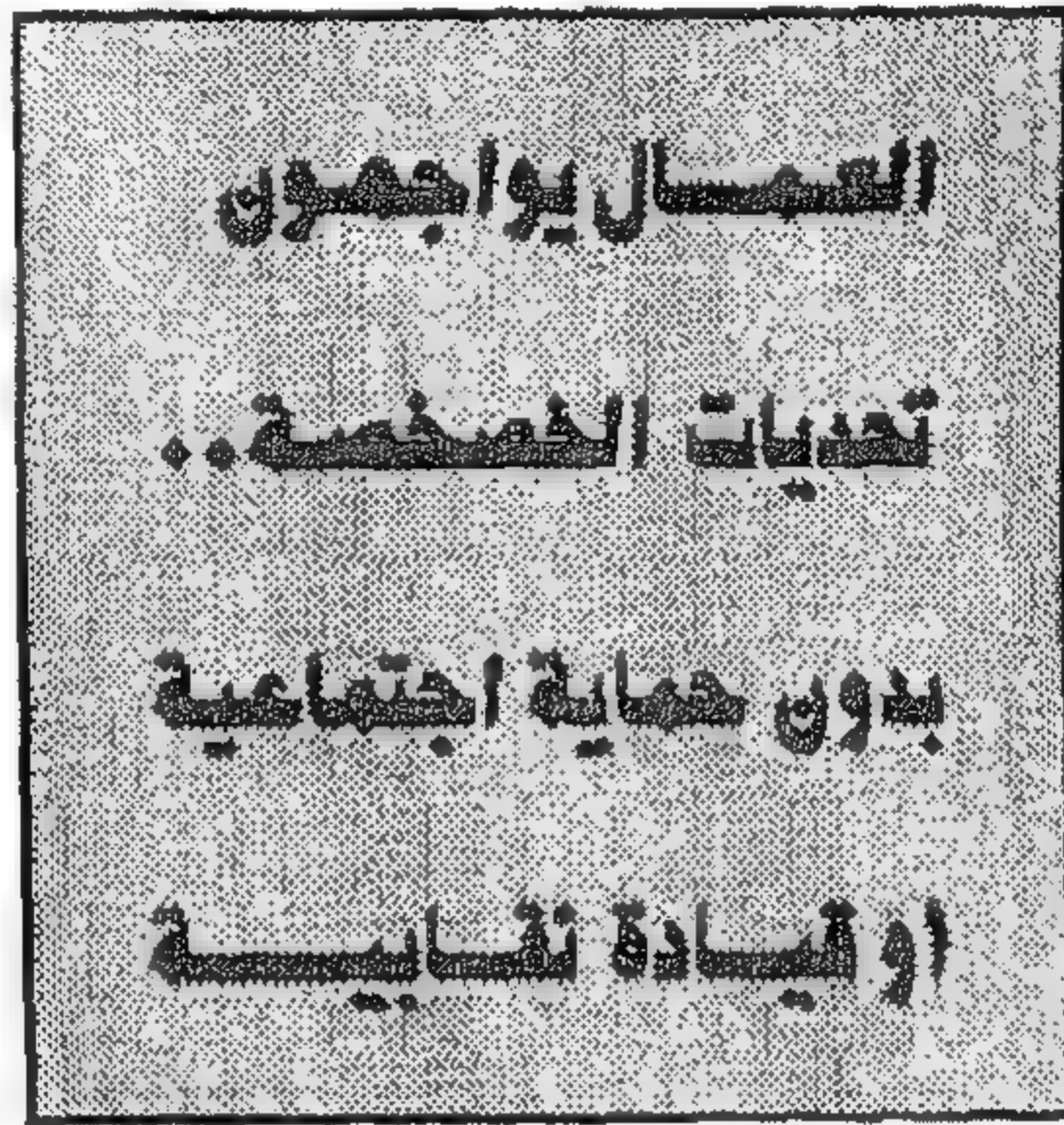
تنظيم نقابى عاجز

وتأتى الصعوبة الثالثة ، من فرض القانون الحالى لتنظيم نقابى واحد للعمال ، وتحريم إنشاء منظمات نقابية مستقلة عنه . هذا التنظيم ، بحكم نشأته فى حضن الدولة الناصرية ، ووحدايته ، وتركيبته الهرمية ، وانفصال مستوياته العليا عن القواعد العمالية ، فهى لاتختار تلك المستويات ، ولاتملك حق محاسبتها ، بل إن معظم القواعد العمالية لاتعرف مقرات النقابات العامة ، والاتحاد العام ، ولا الأشخاص الذين يستقرون فى تلك المستويات منذ سنوات .. لكل هذه الأسباب ، فإن التنظيم النقابى مهزول عن قواعده العمالية ، وتديره قياداته - التى اختارت الانتماء للحزب الحاكم ، وتمتع من خلاله بعضوية المجالس النيابية ، وبالحصانة والامتيازات والوجاهة ، التى تمنحها تلك المجالس تلك القيادات تدير التنظيم النقابى فى فلك الحكومة.

هذا التنظيم النقابى لا يضم فى عضويته أكثر من ثلاثة ملايين عامل ، من بين ١٧ مليون عامل بأجر فى المجتمع ،



أحمد



الحركة العمالية والنقابية عن النهوض.

العزب الجديدة

وفى هذا المناخ ، أطلقت أيدى المستثمرين المصريين والأجانب ، أصحاب المصانع فى المدن الجديدة ، فى استغلال العمال بأقسى درجات الاستغلال . لم تكتف الحكومة بمنحهم أراضى مجهزة ببنيتها الأساسية من أموال دافعى الضرائب الفقراء وأصحاب الأجور أساسا ، ولم تكتف باعفائهم من الضرائب والجمارك ، وتقديم كافة التسهيلات لهم فى الحصول على الخامات والطاقة ، وتسويق إنتاجهم ، بل وتصديره أيضا .. وإنما أتاحت لهم التحرر من قوانين العمل الحالية ، والتحكم فى شروط العمل لديهم كما يشاءون .. يقومون بتشغيل العمال بالأجر

التحرير تلك ، " أو الخصخصة " تدميرا للصناعة المصرية ، وللأقتصاد الوطنى ، بينما ترفض تحرير البشر .. فهام الملاك والأجانب لشركة المراحل البخارية ، يوقفون إنتاجها ، ويفككونها ، ويبيعونها " خردة " بالقطعة .. وملاك شركة الوادى للحاصلات الزراعية ، يحولون أراضيا إلى قطع للبيع كأراضى مبانى ، والملاك الأجانب لشركة كوكاكولا ، يغلقون ستة مصانع من بين ١٤ مصنعا كانت تتبع الشركة قبل خصصتها .. وحتى الشركات التى يجرى تجهيزها للبيع ، تشهد عمليات فساد ونهب للمال العام ، وإغلاق مصانع وخطوط إنتاج ، ومن أمثلة ذلك ما يجرى فى الشركة المصرية للحوريات ، والنصر للحوريات " سورناجا " .. وغيرهما من الشركات.

تضخم البطالة

والحكومة ، بعد أن توقفت عن تعيين عمالة جديدة فى شركات القطاع العام منذ منتصف السبعينات ، بدأت تسرع فى تسريح العمالة بالجملة ، منذ عدة سنوات ، مستغلة احتياج العمال الفقراء ، إلى تعويضات المعاش المبكر ، لينضموا بعدها الى جيش العاطلين ، ومستغلة أيضا ، فقدان العمال لحماسهم فى استمرارهم فى العمل ، وهم يرون قطار الخصخصة يكتسح كل شئ ، مما يهددهم بالتسريح عاجلا أو آجلا .. فلماذا لا يخرجون " بقرشين " بدلا من التسريح مجانا ، خاصة أنهم يرون بأعينهم نهب المال العام بواسطة " شلل الحباكين " المنتشرين فى إدارات القطاع العام ؟

أدت تلك السياسات الحكومية إلى تخفيض عمالة القطاع العام من حوالى ٢ مليون عامل فى منتصف السبعينات الى ٧٥٠ ألفا الآن ١١ وأدت الى تضخم جيش العاطلين ، الذى أصبح يضم أكثر من ثلاثة ملايين عاطل.

وهذه البطالة تشكل بلا شك ، عامل ضغط قويا لصالح رجال الأعمال والمستثمرين ، يستخدمونه فى فرض شروط العمل التى يريدونها ، وفى إعاقة

خمسة ملايين يعملون في الحكومة وأجهزة الدولة ، و ٧٥٠ ألفا في القطاع العام ، والباقي في القطاع الخاص .

ولعل أكبر مثال على عجز هذا التنظيم ، رقلة حيلته أمام الرأسماليين أصحاب الأعمال ، أن واحدا من قياداته ، كان رئيسا لإحدى النقابات العامة ، وفي إحدى المنازعات بين العمال وأصحاب العمل في مصنع ، يتبعه نقابيا ، ويوجد في مدينة العاشر من رمضان ، قرر ذلك النقابي القيادي ، التدخل في النزاع ، توجه إلى المصنع للتفاوض مع صاحب العمل ، فاستقبله مجموعة من البلطجية على باب المصنع ، واعتدوا عليه بالضرب ، وطرده ، أمام العمال ، وأمام لجنته النقابية !! كان ذلك في مصنع الشنطي للكيماويات ، وكان النقابي هو رئيس النقابة العامة لعمال الكيماويات " السابق " .

فهل يمكن لتنظيم كهذا ، أو لنقابيين كهؤلاء ، أن يتصدوا .. بافتراض أنهم يريدون - لتحديات المرحلة المقبلة ، ولبلطجة الرأسماليين ، المدللين لدى حكومات الانفتاح والخصخصة !!

عوامل التغير

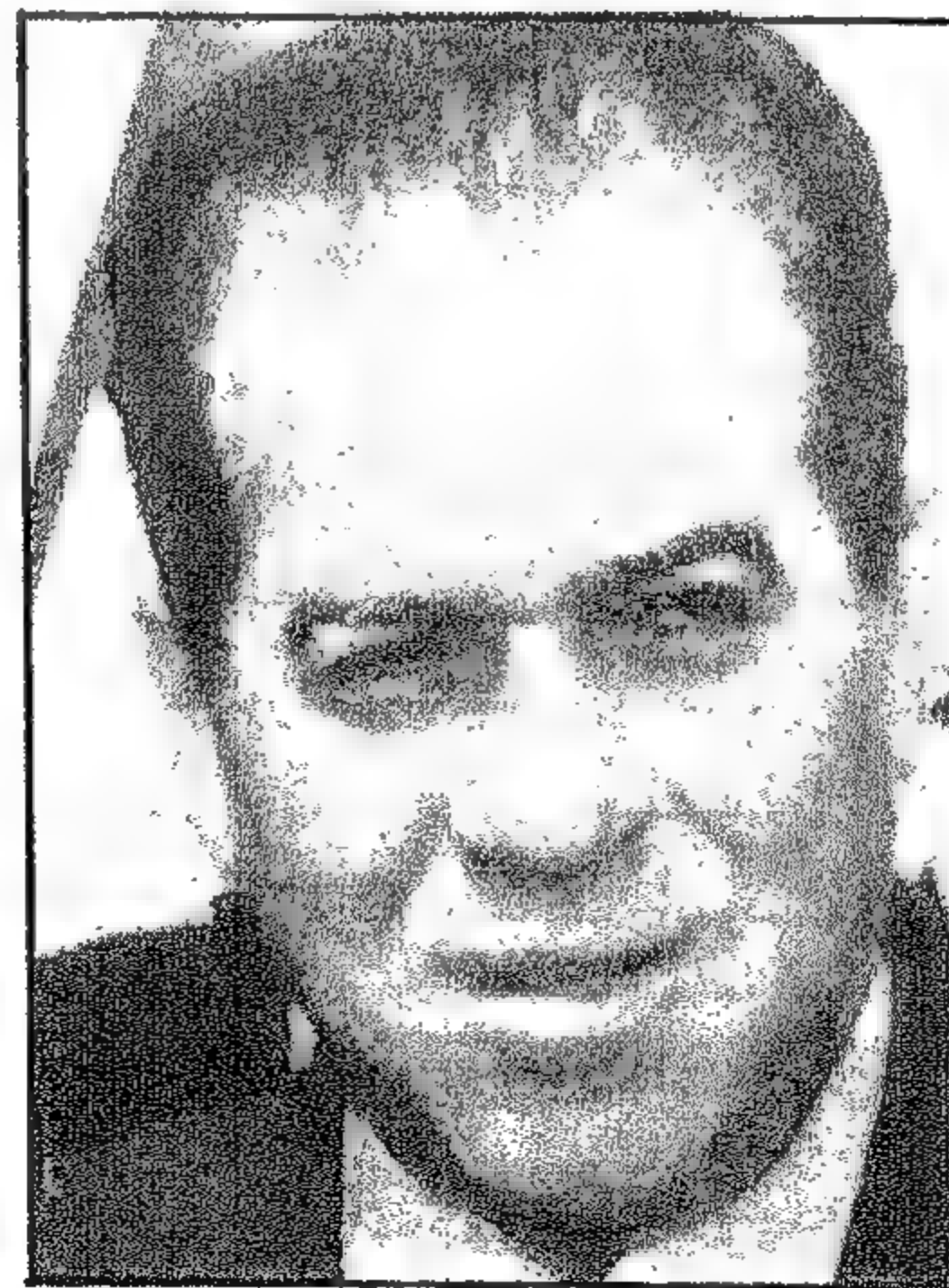
ورغم تلك المصاعب .. فإن هناك عوامل ، أفرزها واقع الخصخصة ، والتعددية الحزبية ، تساعد علي نشوء أوضاع أكثر إيجابية ، إذا تم إدراكها وأحسن التعامل معها . (فالدولة التي تعتمد في تمويلها بنسبة كبيرة على مؤسسات التمويل الدولية ، لم يعد بإمكانها تجاهل بقية مؤسسات تلك المنظومة ، وخاصة منظمة العمل الدولية ، إحدى منظمات الأمم المتحدة ، والتي ظلت لسنوات طويلة ، تضع اسم مصر في القائمة السوداء ، ضمن البلدان المنتهكة للحريات والحقوق النقابية ، والمخالفة للاتفاقيات الدولية بهذا الشأن : ولم يرفع اسم مصر من تلك القائمة ، إلا بعد أن أعدت الحكومة مشروعا جديدا باسم " قانون العمل الموحد " ، وعرضته على

المنظمة ، اعترفت فيه بحقوق العمال في المفاوضة الجماعية ، في تشريع مصري للعمل . والجدير بالذكر أنه قبل سنوات معدودة ، كنت إذا ذكرت كلمة " إضراب " أمام أحد قيادات التنظيم النقابي ، كان يلتفت حوله تلقائيا ، ليتأكد أن باب الحجر مغلق ، وأن أحدا لا يسمعه ، وكأنك تذكر منكرا حرمه الله ، ويستوجب اعتقالك أو تكفيرك !! وإذا قام عمال مصنع باضراب عن العمل ، أسرعت قياداتهم النقابية العليا بالتبرؤ منهم ، بل وإدانتهم في أحيان كثيرة ، كما حدث من محمود عطيتو رئيس النقابة العامة لعمال السكك الحديدية عام ١٩٨٦ ، عندما تبرأ من إضراب سائقي القطارات وقتها ، وأعلن في الصحف الحكومية إدانته لإضرابهم ، بينما جاء حكم محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ " ليعلن مشروعية إضراب العمال ، وحقهم في ممارسته طبقا للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها حكومة مصر ، وصدق عليها مجلس الشعب ، وأصبحت قانونا واجب النفاذ محليا .

التعددية

كما أن موقف الحكومة الراض لإطلاق حرية العمال في تشكيل منظماتهم النقابية ، أصبح متناقضا مع أخذها بنظام

د. كمال الجنزوري



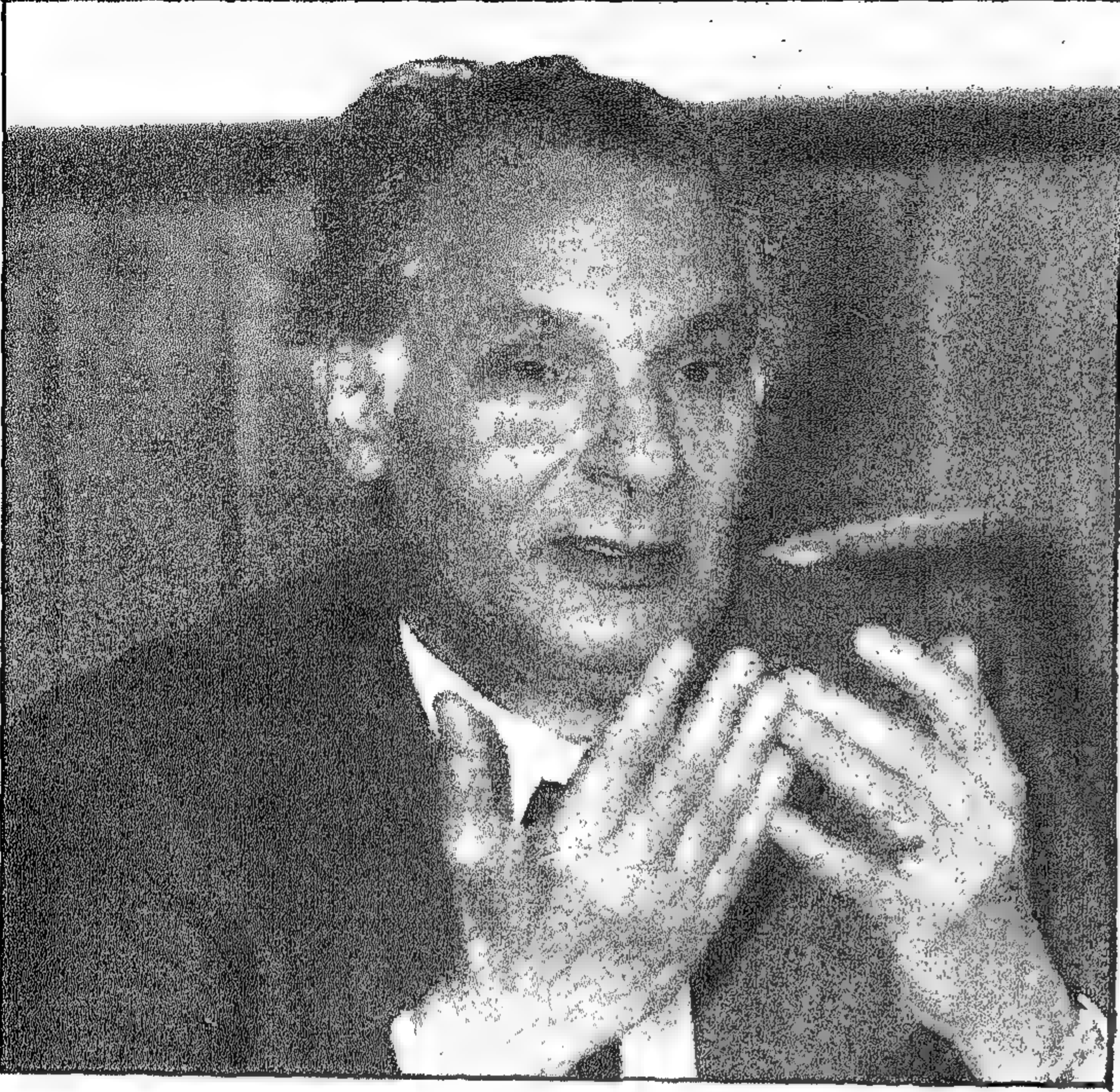
التعددية الحزبية والسياسية ، كما يتناقض مع انسحابها من مجال علاقات العمل ، الأمر الذي سيصبح واقعا مفروضا بحكم القانون ، بعد صدور قانون العمل الموحد ، بعد أن صار واقعا فعلياً بهرولة الدولة في التخلص من المنشآت الاقتصادية التابعة لها ، بالتصفية أو البيع ، وبتزايد جبروت وهيمنة الرأسماليين ، أصحاب الأعمال في المواقع التي يملكونها ، وتهديدهم للحكومة - ان أرادت التدخل - بالاغلاق ، أو ضغطهم عليها ، بإيقاف الانتاج ، أو التحكم في السوق ، باخفاء المنتجات ، الى آخر وسائل الضغط التي يملكونها ، بما فيها استعداد الجهات ، بل والدول الأجنبية عليها .

ممارسة الحقوق

واتجاه الطبقة العاملة ، لممارسة حقوقها النقابية مباشرة ، وهو أمر كان يتم - بدرجات متفاوتة - في ظل كافة النظم السياسية التي تواردت على مصر ، على اختلاف توجهاتها ، وانحيازاتها الطبقية ، وتشريعاتها ، أمر أصبح ممكنا على نطاق أوسع الآن ، ومستقبلا ، استنادا إلى الاتفاقيات الدولية ، التي تقر تلك الحقوق ، وإلى تعدد الجهات المحلية والدولية المراقبة لتنفيذ تلك الاتفاقيات أو انتهاكها ، وإلى إقرار الدولة لحقوق الرأسمال " الإغلاق مثلا " لابد أن يقابلها بالضرورة حقوق للعمال " الإضراب عن العمل " ، وإلى نظام التعددية الحزبية والسياسية ، الذي يفترض بالضرورة نقابات غير مؤتمنة ، ومتعددة ، وإلى الضرورات التي سيجد العمال أنفسهم أمامها رغم أنفهم ، في ظل انسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات العمل . ولاشك أن ممارسة هذه الحقوق ، وابتكار العديد من الوسائل لممارستها طبقا لظروف كل موقع عمل ، وكل مرحلة .. هي السبيل الوحيد ، للتمهيد لفرض قانون ديمقراطي لنقابات العمال .. في الواقع .. قبل أن يصبح تشريعا رسميا .

ولاء العمال بين مفاهيم المجتمع الاشتراكي وعصر العولمة :

أجر العامل يظل على الدوام محور اهتمامه الأساسي



د. اسماعيل
صبرى
مبدل الله

الكاتب الأمريكى دانييل برجين ،
الذى ينسب لنفسه أنه أول من اصطك
تعبير "العولمة"

(GLOBALITY) ، ويقول بأنه لم
يكن له وجود من قبل فى معاجم اللغة
الانجليزية (مفكرنا الكبير وأستاذنا الذى
نكن له كل اجلال واحترام ، الدكتور
اسماعيل صبرى عبد الله ، يكره كلمة
"عولمة" ويفضل عليها " كوكبة" وهى
ترجمة انطباعية للكلمة الانجليزية ،

فمعاجم اللغة الانجليزية تفيد بأن
GLOBE تعنى الكرة الأرضية أو العالم
وليس الكوكب التى يقابلها فى اللغة
الانجليزية كلمة (PLANET) ، كتب
عدة مقالات فى مجلة " نيوزويك"
الأمريكية يشرح فيها ما حدث من تطورات
فكرية منذ أن شاع استخدام هذه الكلمة
حتى أصبح من الضروري أن يضاف اليها
كلمة "تعولم"

(GLOBALIZATION).

فيزعج فى مقال له بتاريخ ١٥ فبراير
١٩٩٩ أن العولمة أصبحت من البديهيات
التي لا مفر منها ، مع ما فيها من فائدة
غير مذكورة ، فى الاقتصاد الدولى ،
وأنها أصبحت شعارا لعالم ما بعد
الشيوعية . وقد ظلت لسنوات طويلة
عنوانا للتوسع فى التجارة الدولية
والاستثمار الأجنبى وتكامل الأسواق ،
غير أنها ، مثلها فى ذلك مثل أية كلمة
أخرى ، لها حدودها ، فهى تستخدم
لتعريف عملية - ألا وهى اضفاء الطابع
الدولى على الأنشطة الاقتصادية ، وهى
مسألة بالغة الأهمية اليوم لاستراتيجيات
نشاط الأعمال . غير أن ثمة ضرورة
للتعبير عن شئ آخر أكبر من نشاط
الأعمال والأمور الاقتصادية ، وإن كان

فتنتقل مليارات الدولارات عبر العالم
بضغط بسيطة على زر الحاسوب . وهو
عالم تملك الحكومات فيه قدرا أقل من
السيطرة على اقتصاداتها ، وتعمل فيه
الشركات على أساس عالمى . وثمة ثلاث
قوى تعمل من أجل خلق هذا التعولم
الجديد .

أولها ، هو الانتقال من الاعتماد
على الحكومات فى ادارة الاقتصادات الى
مزيد من الثقة فى قدرة الأسواق على
العمل بشكل نزيه وعلى توصيل السلع .
ويترجم ذلك الى تفكيك القيود التنظيمية
والخصخصة ، فتتخلى الحكومات عن
ملكية بيوت الأعمال وعن حماية
الشركات والأسواق من المنافسة الدولية .

وثانيها ، تآكل الحدود الوطنية مع
ما يحدث من اندماج بين فرادى

يشملها ، شئ يتعدى العملية الى
ما تسفر عنه من نتائج : الموقع والظروف
والأحوال التى تحدث فى أعقاب هذه
العملية . فنحن نواجه اليوم حقيقة تتعدى
العولمة . وهذا هو "التعولم" .

والتعولم فى رأيه هو العالم المترابط
المتدفق النشاط المحروم من النوم على
مدى ٢٤ ساعة فى اليوم ، والذى يتغذى
على البريد الالكترونى . فالمستثمرون
وتجار العملة يرون نفس المعلومات فى
نفس اللحظة ويستطيعون أن يتصرفوا
على أساسها بشكل فوري ، سواء كانوا
فى سنغافورة أو لندن أو نيويورك ()
بافتراض أنهم يكونون مستيقظين فى
نفس الوقت رغم اختلاف التوقيت) ،

محمد جمال امام

الاقتصادات الوطنية . وتصبح فكرة المقر الوطنى لشركة ما مفهوما ميثاقيا ، والممرات التى يتقابل فيها كبار مسئولى الشركة ممرات الكترونية بأكثر منها ممرات واقعية . كما أن النمو السريع فى التجارة والاستثمار وأسواق رؤوس الأموال يربط البلدان ببعضها ، فتتساقط الحواجز التى كانت تعوق حرية التجارة والاستثمار بسرعة . وتتفوق الأسماء التجارية الدولية على مثيلاتها الوطنية .

وثالثها ، هو قوة التكنولوجيا التى لاتخمد والتى توفر الأساس العملى للتعمول . فسبل الاتصال الرخيصة وتكنولوجيا المعلومات تعملان على تشكيل عالم متلاحم ، أو بالأحرى مجتمع عالمى - أو بالأدق عدة مجتمعات عالمية . وينتهى من فرضياته الى أن التعمول يساعد على فهم هذه الموجة التى لاتنتهى من الاندماجات الكبيرة التى تختفى معها الهويات الوطنية ، والى أنها تخلق فرصا لم تكن تخطر على البال من قبل ، فضلا عن أن المنافسة الحامية العابرة للحدود تتطلب فيما يبدو مستوى جديدا أوسع مدى من القدرات .

لماذا استفضنا فى عرض هذه الأفكار عن العولمة والتعمول فى هذا الحيز العمالى ؟ ببساطة لأن مثقفينا يتداولون فى كتاباتهم فى الصحف والمجلات السيارة تعبيرات ألفوها ويتصورون أن الجمهور العام ألفها هو الآخر ويتفهم معناها ، وهو أمر غير صحيح ، رغم مالهذه المفاهيم من أهمية فى تشكيل واقع حياة هذا الجمهور ومستقبله . والعولمة ومايتفرع عنها من أهم مايراجه الجمهور العمالى من مفاهيم مع مطلع القرن الحادى والعشرين ، وسيتشكل واقعه ومستقبله وظروف رزقه وحياته فى إطارها ، رضينا أم أبينا طالما أننا لم نتوصل بعد الى استراتيجيات لمواجهة " العولمة " امبريالية القرن الحادى والعشرين ، كما فعلنا من قبل مع صور الهيمنة الاستغلالية السابقة . ومن ثم فقد رأينا أن نبسطها لجمهورنا العمالى حتى تقوم المناقشات فيما بعد على أساس

واضح .

قضية الولاء

وننتقل بعد ذلك الى تناول موضوع طرحته على الساحة العمالية أحداث عمالية لفتت الأنظار قبل عدة أشهر . فعندما تفجرت أزمة طيارى شركة طيراننا الوطنية فى أوائل الربيع الماضى ، كتب أحد كتاب السياحة فى احدى صحفنا الحكومية اليومية يعيب على الطيارين المضربين ، بعد أن حاول إثارة أحقاد القراء عليهم بذكر مجموع الأجور والحوافز التى يتقاضاها البعض منهم والتى تصل على حد تقديره - والذي ثبت فيما بعد أنه غير دقيق - الى مايزيد عن العشرة آلاف جنيه شهريا ، يعيب عليهم قلة ولائهم لشركتهم التى دربتهم وأنفقت على هذا التدريب مبالغ طائلة ، وبعد ذلك يأتى البعض منهم فيهدد بتركها وقبول العمل فى شركات أخرى منافسة مقابل أجور وحوافز أكبر مما تعطيه لهم شركتهم الأم .

وهو طرح معيب لمفهوم الولاء . فالمفهوم التقليدى المتعارف عليه للولاء ، سواء قبل ترسخ نظم القطاع العام فى اقتصادات بعض البلدان النامية والمتقدمة أو فى ظل نظام الاقتصاد الرأسمالية ، أن ولاء العامل يكون لدافع الأجر طالما أنه يشعر بأنه يعطيه الأجر الذى يستحقه ، وإذا مارأى أنه قد غبن فى أجره فإنه لايتردد فى الانقلاب على رب العمل دافع الأجر دفعا عما يراه حقه المشروع فى أجر عادل مقابل ما يؤديه من عمل يعود على رب العمل بربح وفير .

فولاء العامل على وجه الدقة يتوجه الى أجره فى المقام الأول . وينسحب ذلك على كل من يعمل لقاء أجر مهما كان موقعه فى السلم الوظيفى فى منشأته . أى من العامل فى أدنى الوظائف حتى رئيس مجلس ادارة المنشأة ان كان موظفا فيها وليس مالكا لها . فيظل يبدى ولاءه لمنشأته التى يعمل فيها طالما ظل يشغل عملا فيها يدر عليه الأجر الذى يعتقد أنه يستحقه ، وطالما كان هذا العمل يحقق له الاشباع الوظيفى الذى يسعى اليه

والطموح الذى يتطلع الى إنجازه ، فاذا ماتبين له أن ثمة مكان آخر يحقق له مستوى أعلى من هذا كله ، فإنه لايتردد لحظة فى اغتنام مثل هذه الفرصة ، وينتقل ولاءه الى مكان العمل الجديد الذى يحصل منه على أجره الذى يمثل رزقه ورزق أسرته .

وهذه مسألة مفروغ منها ولاجدال فيها فى عالم الرأسمالية أو الاقتصاد الحر أو آليات السوق ، سمه ماشئت وتخير له الاسم الذى يريح ؛ فكلها مسميات لنفس الشئ ولاتطرح للنقاش مثلها فى ذلك مثل بديهيات أخرى فى عالم العمل والعمال ، كحق الاضراب مثلا .

فمن نافلة القول بأن الأجير يعمل أساساً من أجل الأجر الذى يحصل عليه لقاء عمله والذي يمثل مصدر الرزق الأساسى له ولأسرته ، وأنه لايعمل لدافع قومى - فالعمل من أجل رفعة الوطن فى جوهره مسألة تطوعية وليست مأجورة - ولا لتحقيق التفوق لمنشأته على المنشآت المنافسة لها ، فهذه مسألة لاتهمه الا بقدر ما تمس مصدر رزقه . فالعامل ، بمجهوده العضلى أو الذهنى على حد سواء ، يبيع قدراته ومهاراته ومعارفه لقاء أجر (وأجر مادي بالتحديد) أولا وأخيرا ، وهذا الأجر هو مناط اهتمامه الأول والأخير ، بقدر ما أن الربح هو مناط اهتمام رب العمل الأول والأخير ، قبل أن يكون تحقيق التفوق لوطنه ، ان كانت الدوافع الوطنية تدخل أساسا فى حسابات أرباب العمل ، وهذه مسألة تؤكد مرة ثانية أنها من البديهيات الأساسية التى لم تعد موضع نقاش بتاتا ، فضلا عن أنه لايمكن أن نطالب بتضحية من فئة من فئات الشعب دون جموع الفئات الأخرى .

حراك الشباب

ولماذا نذهب بعيدا . فعالم الحرفيين ليس غريبا عنا . وكلنا يعرف أن الطفل الصغير يلتحق بورشة ما وهو لايعرف عن أسرار العمل فيها شيئا ، فاذا ما اكتسب معرفة أكيدة بدقائق هذا العمل وربع فيه ،

فانه نادرا ما يكتفى في الورشة التي علمته ودرسته ، بل سرعان ما تتخطى أيدي أصحاب الورش الأخرى ، فيظل ينتقل من ورشة الى أخرى سعيا وراء الأجور الأكبر ، وقليل ما يظل في نفس الورشة شهورا عديدة متواصلة ، دون أن يشير أحد قضية الولاء ، فهناك يعرفون قواعد العمل في السوق الحر.

وفضلا عن هذا ، يمكن لنا أن نذكر أن الكثير من شبابنا في هذه الأيام ، خاصة من كان له "ظهر" قوى ونافذ ، لا يستقر طويلا في عمل واحد ، وعلى وجه الخصوص ان كان من أصحاب التخصصات الهندسية أو المالية ، بل ينتقل على مدار فترات قصيرة من منشأة قطاع خاص الى أخرى سعيا وراء الأجر الأعلى وظروف العمل الأفضل ، دون أن يمن عليه أحد بما أنفق على تدريبه وتعريفه بأسرار العمل والسوق ، ولا تراوده هو أية

أوهام أو تأنيب ضمير.

وبوسعنا أيضا أن نشير الى ظاهرة الاحتراف التي انتشرت في ملاعب كرة القدم في بلادنا دون أن يصاحبها انتشار مماثل لمفاهيم الاحتراف وحقوق طرفي المعادلة ، فبينما نرى مستول الأندية الرياضية عندنا يتحدثون ليل نهار عن "روح الفانلة" ، قاصدين بذلك ولاء اللاعبين الأبدى لفانلة النادي ، وهو مفهوم متناقض كل التناقض مع الاحتراف والجري وراء المواهب اللامعة في الأندية الأخرى ، فاننا نرى اللاعب الأوروبي ينتقل خلال الموسم الواحد من ناد الى ناد منافس له ثم لا يجد غضاضة في أن يلعب في اليوم التالي ضد ناديه الأول ، بل وقد يتسبب في هزيمته ، ولا لعب عليه أحد ذلك ، حيث انتقل ولاءه الى ناديه الجديد لانتقاله اليه وتقاضيه أجره منه.

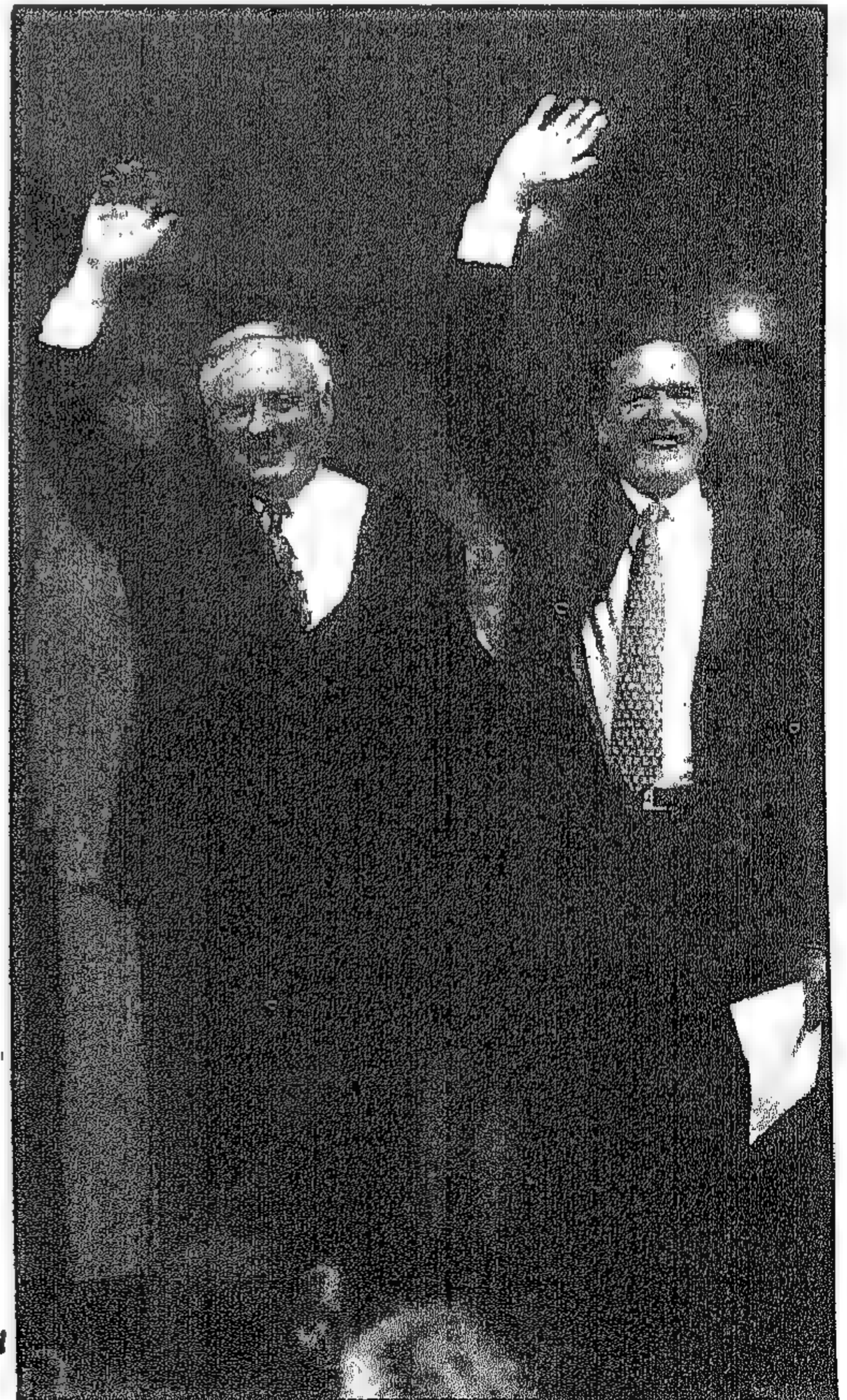
ونفس الأمر يحدث في جميع الشركات

الكبرى في كافة أنحاء العالم ، حيث تلهث خلف المهارات العالية ، خاصة تلك التي أثبتت نجاحا ملفتا للنظر في مجال عملها ، بغض النظر عن جنسيتها ، طمعا في الاستفادة من خبراتها في دفع العمل في المنشأة الجديدة التي انتقلوا اليها دون أن يراود أي أحد من المسؤولين في هذه المنشأة أية شكوك في ولاء هذا الخبير الذي سعوا الى اجتذابه للعمل في منشأتهم. بل ان الكثير من المنشآت الاستثمارية التي قامت في بلادنا مؤخرا تعتمد في عملها الى حد كبير على الكوادر الادارية والفنية التي تربت وتعلمت وتدرجت في أحضان القطاع العام ، ولم نسمع أحدا يلوح في وجهها بمسألة الولاء ويطالبها بالبقاء حيثما كانت دعما لمنشآت القطاع العام المتهمة بعدم الكفاءة!

المشاركة في الملكية

غير أن البعض منا لا يزال متأثرا بجوانب من الفكر الذي ساد في مرحلة محاولة بناء مجتمع اشتراكي ، أو يعود الى الاستعانة بهذا الفكر ترويجا لمصالح معينة حتى ولو كانت تتضارب معه ، عندما حاول منظرو هذه المرحلة أن يحددوا نضال الطبقة العاملة دفاعا عن مصالحها بطرح مفهوم المصلحة الجزئية المشتركة للعمال في حماية القطاع العام ودعمه ، وتقديم التضحيات الغالية من أجل هذا الهدف ، على أساس أنهم شركاء في ملكيته وأن لهم مصلحة أكيدة في نهضته ، رغم أن تمثيلهم في هياكل هذه الملكية وآليات صنع القرارات فيها كان تمثيلا سوريا الى حد كبير .

وكان مطلوبا من العامل وفقا لهذا المفهوم أن يستعيز عن ولائه لأجره بولائه لمنشأته التي يفترض أنه يشارك في ملكيتها وتعود إليه حصة من نواتج نجاحها وتفوقها ، وربما يكون ذلك متخيلا عندما يسود في الوطن شعور جارف بالنضال من أجل رفعة الوطن وضرورة احتلاله موقعا متميزا بين الأمم المتقدمة ، وهي مشاعر تجعل الكافة يضحون بالغالي



شرودر
و
لانرنتين

والنفيس من أجل تحقيقها ، إحساسا منهم بأنها مرحلة نضالية محددة الوقت ويشارك فيها كل فئات الشعب ويحصل الجميع فى نهايتها على نصيبهم العادل من ثمارها.

ولكن عندما تتخلى الدولة أصلا عن مفهوم البناء الاشتراكى وتستعيض عنه بمفاهيم تسمى آليات السوق أو الاقتصاد الحر ، ويتواصل قيامها بخصخصة منشآت القطاع العام ، فان كافة المفاهيم التى كانت مرتبطة بهذا الشكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسقط بسقوطه ، وتحل محلها المفاهيم المرتبطة بشكل التنمية السائد.

العولمة تنافى الوطنية

أما تكرار الإشارة الى روح الولاء الأسرى التى يكنها العامل فى اليابان أو كوريا الجنوبية للمنشأة التى يعمل فيها ، فهذه مسألة أخرى ، لأن مايجرى فى اليابان وكوريا ليس تطبيقا حرفيا لآليات السوق الغربية " وانما صورة يابانية أو كورية أصيلة لنشاط اقتصادى حر ، فقد كان المعتاد هناك أن يلتحق العامل بالمنشأة فلا يغادرها الا عند تقاعده ، فلا ادارة الشركة الخاصة تطالب بحرية " التشغيل والفصل" التى يتمتع بها الرأسمالى الغربى ، ولا العامل يتطلع الى الجرى الى شركات أخرى وراء إغراء الأجور الأعلى . فالشركة تعتبر العامل جزءا منها ترعاه (بالصورة التى تراها والتى يتقبلها العامل كجزء من الخلفيات الثقافية والاجتماعية الوطنية) هو أسرته منذ التحاقه بها وحتى تقاعده . فضلا عن الاحساس الدفين عند جميع أطراف اللعبة هناك بأن فى العملية كلها جانب من التنافس والصراع مع العالم الغربى ورغبة فى إثبات التفوق عليه .

وقد حدث عندما عملت بعض الشركات الكورية على توفيق أوضاعها فى أعقاب الأزمة الحادة التى شهدتها كوريا الجنوبية فى العام قبل الماضى ، فقلصت حجم العمالة لديها ، واستغنت

عن أعداد متزايدة من عمالها لأول مرة ، أن وقع الأمر وقع الصاعقة على نفوس العمال المستغنى عنهم ولم يتمكنوا من استيعاب أبعاده ، فأصبحت أعداد متزايدة منهم بأمراض نفسية حادة ، وأقدم الكثير منهم على الانتحار بعد أن صعب عليهم تقبل فكرة تعطلهم عن العمل واستغناء شركتهم " الأم" عنهم . وهو أمر لا يحدث إبدا فى الغرب ، حيث البطالة جزء متعارف عليه من آليات السوق.

وفيما مضى كان للرأسمالية توجهاتها الوطنية ، وكان حرص بعضها على صيغته الوطنية كبيرا وأصيلا . غير أن آليات السوق فى العصر الحديث لم تعد تقتنع ، كما رأينا من شرح مفهوم العولمة والتعولم ، بالعمل داخل حدودها الوطنية ، بل ان مصالحها أصبحت تقتضى منها تخطى تلك الحدود سعيا الى العولمة ، كما أنها لم تعد فى حاجة كبيرة الى تدخل الحكومات بجيوشها لفتح الأسواق أمامها ، فهى تفتح الأسواق بعرفتها ونشاطها المتخطى للحدود ، طارحة فكرة عولمة النشاط الاقتصادى وسقوط الحدود الوطنية التى تقف عائقا أمام توسعها أو توحشها فى الجوى وراء مصالحها . والعولمة كما أشرنا أنفا عملية تنتهى الى " تعولم" العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيتحول العالم الى قرية واحدة تسودها مفاهيم موحدة تتفق مع أهداف أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه العملية بأكملها.

ونحن نشهد منذ عدة سنوات حركة شديدة لوسائل الانتاج الرأسمالية الغربية سعيا وراء أفضل الظروف الاقتصادية لعملياتها الانتاجية فى أى مكان من العالم بدون النظر الى النعرات الوطنية أو أية دعاوى عن تأثير ذلك على رفعة الوطن الذى نشأت فيه تلك الشركات ، فلا فرق عندها بين موقع فى بلدها الأصلى أو فى بلد غربى آخر ، أو فى بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة أو العالم الثالث ، طالما أنه سيتحقق لها فى النهاية من خلال الظروف الاقتصادية والتشريعية الأفضل فى البلد المضيف أرباحا مضاعفة.

ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد . فمع " تعولم" الشركات العملاقة ، أى تضاؤل طابعها الوطنى من خلال الاندماجات وتبادل شراء حصص من الأسهم فيما بين مصالح اقتصادية من بلدان مختلفة مما حدا الى اطلاق صفة "الشركات عبر الوطنية" عليها وليس "المتعددة الجنسية" ، لم يعد لطابعها الوطنى أهمية كبيرة لدى أصحاب المصلحة فيها (خذ عندك مثلا اندماج شركتى مرسيدس الألمانية وكريزلا الأمريكية ، هل الشركة الجديدة ألمانية أم أمريكية ، وهل لهذا أهمية كبيرة عند أصحاب المصلحة فى الشركة الموحدة؟) وانما أصبح همهم الأول هو تأمين التفوق التنافس على أمثالهم فى السوق ، وتقليل المنشآت المنافسة اما بالشراء أو بالاندماج ، وكفالة أكبر قدر من الأرباح لحملة الأسهم ، فاذا ماتهدد أى من ذلك بفعل أية اتجاهات فى السياسات أو التشريعات التى تسعى الى تحقيق صالح جموع الشعب وصيانة حقوقه ، فان أصحاب المصلحة هؤلاء لا يجدون أية غضاظة فى البحث عن موقع آخر على " الكرة الأرضية " يحقق لهم ما يهدفون اليه ، بغض النظر عن أى حديث عن " المصلحة الوطنية" أو اعتبار لما كان يسمى فيما مضى " رفعة الوطن".

وليس أدل على ذلك من موقف الرأسمالية الألمانية التى شجعت وأيدت مرشح الحزب الاشتراكى الديمقراطى "جيرهارد شرويدر" فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، ولكن عندما اختلفت المصالح والتوجهات ، وبدأت الحكومة الجديدة فى التحرك لاصدار التشريعات التى تحقق ماكان يسميه وزير المالية ورئيس الحزب الاشتراكى السابق ، أوسكار لا فونتين ، " العدالة الضريبية" فتخفف الضرائب عن كاهل جماهير المواطنين وتعوض النقص فى حصيلتها عن طريق زيادة الضرائب على الشركات الخاصة ، فما كان من بعض هذه الشركات الا أن هددت بنقل مقار نشاطها الى خارج البلاد ، بل وهددت بعض شركات التأمين

بعد شراء سندات الخزنة الألمانية، كما قام ٢٢ من كبار رجال المال والاستثمار الألمان، من بينهم مسئولون في شركات لاتزال الحكومة تملك جانباً منها رغم خصخصتها، بنشر إعلان كبير في إحدى الصحف اليومية يهددون رئيس الوزراء بأن مثل هذه السياسة سيكون لها مردود سيئ على الاستثمارات التي ستهرب إلى خارج البلاد ومعها الكثير من فرص العمل مما قد يعنى زيادة البطالة ، والمسألة الأخيرة " نقطة ضعف" هامة لدى أى سياسى ألماني في الوقت الحالى بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة ، وخاصة أن الحزب الاشتراكي جاء إلى الحكم على أساس تعهدات من أهمها خفض هذا المعدل. ولم يتحدث أحد عن الولاء ، ولم يتهم كبار الفعاليات في آليات السوق بقلّة الولاء والتفكر للبلد الذي أتاح لهم الوصول إلى ما وصلوا إليه !

الكيل بمكيالين

لماذا ؟ لأن من المتفق عليه أن السعى وراء الرزق والربح لا يتناقض مع دعاوى الولاء إلا إذا انطوى الأمر على خيانة للمصالح العليا للوطن، ومن منظورهم أن تحقيق دخل أعلى ، سواء في شكل أجر أو أرباح ، مسألة يعود مردودها على الوطن بالخير أيضاً. كما أن مفاهيم آليات السوق والعملة استقرت هناك ، وإذا كان الذين يصرخون عندنا ليل نهار برغبتهم في الالتحاق بهذا العالم (وكاتب هذه السطور ليس من هؤلاء على كل حال) جادين في ذلك ، فلا بد لهم أن يأخذوا المسألة برمتها ، حلوها. ومرها (أدهشني رفض السينمائيون المصريون المستعيت لخصخصة شركات السينما ومطالبتهم المحكومة للحكومة بالاستمرار في دعم السينما المصرية دون رغيف خبز الفقراء) ، في الوقت الذي لم يرتفع لهم صوت في معارضة مسألة الخصخصة أصلاً ، أى بمنطق أن كل شيء مباح طالما أنه بعيد عما يمسنى !.

فلماذا إذن يكون بحث أرباب العمل

عن مصالحهم في أى مكان من العالم حلالاً ولايتعارض مع الولاء للوطن ، وبحث العامل عن مصلحته ومصلحة أسرته في الحصول على أجر أعلى يتناسب مع مستوى مهارته ومعدل إنتاجيته حراماً حتى ولو كان داخل حدود الوطن؟ وهل من الصحيح أن مفهوم الولاء لمن " علمنى حرفاً" يعتبر قيداً أبدياً على حراكه المرء سعيًا وراء مصالحه المشروعة؟

ومرة ثانية ، نقول بأن ولاء العامل أساساً لأجره ، وعندما يكون الاقتصاد له توجه وطني ، يرمى مصالح الوطن وجموع الشعب في المقام الأول ولو على حساب المصالح الضيقة لأرباب العمل ، فمن الممكن حينئذ أن يطالب العامل بأن يضع مصالح وطنه في حسبانته ولا يسعى وراء مصالحه الضيقة بائعاً خبرته ومهارته لمن يدفع له أجراً أعلى ، بما في ذلك سعيه إلى الهجرة إلى خارج بلاده بحثاً عن دخل أكبر. أما عندما يكون من بين أولويات الدولة أن تشجع مواطنيها على الهجرة ، وأن تكون تحويلات العاملين في الخارج من أهم عناصر الدخل القومي ، وأن تكون خصخصة وسائل الانتاج الرئيسية التي أقامها الشعب ، أو طورها ودعمها ، بكل ما يملك أو يدم قلبه على حسب القول الشعبي الشائع ، أحد أهداف النظام الحاكم المقبولة ، فإن ولاء العامل في بلادنا يصبح لأجره ولصالحه ومصالح أسرته الصرف ، ولا يجوز أن يشهر أحد في وجهه لافتات الوطنية عندما يكون في ذلك تحقيق لمصالح " ضيقة" لبعض أصحاب المصالح.

فالولاء لغير الأجر ، أى الولاء لصاحب الفضل على العامل فيما اكتسبه من مهارات ، خبرات ، سواء كان المنشأة أو الوطن ، من مخلفات فكر القطاع العام ، الذي سارع من يشهرون سلاح الولاء إلى نفض أيديهم منه دون أن يذرفوا عليه دمعة ألم واحدة ، عندما كان يقال للعامل ، كما سبق وأن أشرنا ، بأنه يملك المنشأة التي يعمل فيها ، وأنهما جزأين من كل واحد تعود مكاسبه إلى جموع الشعب كله . ومن المفروض أن هذا الواقع إلى زوال

وصولاً إلى " حرية" السوق الكاملة وقوانينها وآلياتها ، فلماذا إذن يحاول البعض استبقاء بعض مفاهيم عصر غابر لحماية مصالح طرف من أطراف اللعبة الجديدة؟ فضلاً ، وهو الأهم ، أنه من مخلفات ما قبل العمولة والتعولم.

وختاماً فمسألة " الولاء" هذه ذكرتني بما عانيتهُ شخصياً أثناء عملي في اتحاد عمال مصر لنحو ربع قرن ، حيث كنت وزملائي من مسئولى الأجهزة الفنية نواجه عند كل تغيير في رئاسة الاتحاد باختبار ولاء . فقد كان الرئيس الجديد ، خاصة إذا كان قادماً من خارج دوائر النفوذ القديمة في الاتحاد ، يأتي وفي قرارة نفسه اعتقاد جازم بأننا ، وقد كنا نساهم في رأيه في إنجاح الرئيس السابق عليه ، نكن ولاء شخصياً لهذا الرئيس ، وليس أننا كنا نعمل مخلصين لمصلحة الهيئة التي تدفع لنا أجورنا ونشرف بتمثيلها في بعض المناسبات والمحافل . وهكذا كنا نمر ببعض الوقت الذي نقابل فيه بالعديد من المنفصات التي تهدف إما إلى تأديبنا لما أظهرناه من " ولاء شخصي" مزعوم للقيادة القديمة ومن ثم إلى التخلص منا بطريقة قانونية إن كان لدينا شيء من الاعتزاز بالنفس ، أو إلى تمحيص ولائنا والتأكد من انتقاله إلى القيادة الجديدة ، ومن ثم فقد عانى من كان منا يشعر بولاء مهني وعقائدي لاتحاد العمال من هذه النظرة الصبغانية لولاء العامل أو الموظف حيث كان الهوى يجعل البعض من القيادات العمالية ينسى ، أو يتناسى ، القاعدة العمالية الأصيلة بأن الولاء لمن يدفع الأجر ، وليس ولاء شخصياً لكائن من كان ! ومتع الله أستاذنا الفاضل أمين عز الدين بالصحة والعافية ، والذي كان قد عهد إليه بأن يجري لي اختباراً شخصياً قبل تعييني في اتحاد العمال ، ولما تناقشت معه في ظروف العمل في الاتحاد ، أعطاني أول درس لي في العلوم النقابية عندما قال لي أن من المعروف على الصعيد العالمي أن أسوأ رب عمل هو العامل النقابي .

تتمتع مصر بإمكانات هائلة فى مجال الثروة السمكية :
 * فهى تمتلك ما يقرب من ١٣ مليون فدان من المسطحات المائية.
 * وتحظى بعشر بحيرات كبيرة ذات إنتاجية سمكية وافرة:
 - خمس منها شمالية هى : المنزلة - البرلس - ادكو - مريوط - البردويل.
 - أربع منها داخلية هى : قارون - وادى الريان - البلاحة - التمساح.

- بالإضافة إلى أكبر ثانى بحيرة صناعية فى العالم ، وهى بحيرة ناصر.
 * وتتميز بتنوع مصادر محصولها السمكى:
 - المصادر البحرية ، سواء البحر الأبيض المتوسط أو الأحمر.
 - نهر النيل ، بكل امتداده وإمكاناته.
 - البحيرات العشر الكبيرة.
 - المزارع السمكية التى انتشرت فى الربع قرن الأخير.

الثروة السمكية فى مصر بين الامكانيات الكبيرة و

الاهدار المشبوه

عريان نصيف

* وتقوم بها حركة تعاونية سمكية ضخمة.
 فوفقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣ -
 الخاص بإنشاء تعاونيات الثروة المائية -
 تشكلت ٨٩ جمعية تعاونية لصائدى الأسماك ،
 سواء فى المصايد الطبيعية أو فى مجال
 الاستزراع السمكى ، بالإضافة إلى الجمعية
 التعاونية العامة.
 - ويقدر عدد أعضاء هذه الجمعيات
 بحوالى ٢١٤ ٧٧ عضوا.
 - وتملك ٢٤٣٥ مركبا آليا (٩٩٪) من
 إجمالى مراكب الصيد الآلى).
 - ويبلغ عدد المراكب الشراعية لأعضائها
 ٣١٩٣١ مركبا (٨٥٪) من مجموع مراكب
 الصيد الشراعى).
 * وتنظم عملية الانتاج السمكى
 وتنشيطه وتسويقه مؤسسة كبيرة - منذ عام
 ١٩٨٣ - هى الهيئة العامة لتنمية الثروة
 السمكية.
 وإذا كانت هذه هى الإمكانيات الضخمة
 الموجودة فى مصر ، والكفيلة بنمو الثروة
 السمكية ورفع حصة الاستهلاك من هذا
 الغذاء الأساسى وخفض أسعاره فى السوق
 الداخلى . . فما هو الواقع الحقيقى (وليس
 المفترض) للإنتاج السمكى فى مصر ، وما هو
 المدى الذى حققه من تقدم أو تردد .
 لن نلجأ بهذا الشأن إلى مجرد تأكيد
 الوقائع المعاشة أو حتى المعلومات التى
 توردها الصحف يوميا بهذا الخصوص ، ولكننا
 سنستند إلى أربع وثائق هامة صادرة من
 مؤسسات رسمية تنفيذية وبرلمانية وبحشية
 وهى:
 * الدراسة المقدمة من المجلس القومى
 للإنتاج والشئون الاقتصادية عام ١٩٨٤ .
 * البحث المقدم من الدكتور «أحمد عبد
 الوهاب» الأستاذ بمعهد التخطيط القومى عام
 ١٩٩٥ .

* تقرير الادارة المركزية لشتون الاقتصاد الزراعى عام ١٩٩٩.

* تقرير لجنة الانتاج الزراعى والرى بمجلس الشورى الصادر عام ١٩٩٩.

ويتأكد من هذه الوثائق- التى لا يمكن إتهامها « بأنها تعبیر عن « المعارضة » ذات النظارة السوداء- مدى التدهور والإهدار الذى لحق بهذا المجال الهام من مجالات الإنتاج والغذاء:

* الفجوة السمكية (بين متطلبات الاستهلاك وحجم الصيد الحلى) ،وتصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٠٠ ألف طن.

و ترجع هذه الفجوة الكبيرة إلى « النقص الحاد » فى الإنتاج السمكى على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط. من ناحية ،وإلى تدنى إنتاج البحيرات (التى تقوم على مساحة نصف مليون فدان) إلى ما لا يزيد -بأية حال -عن ١١٥ ألف طن سنوياً من ناحية أخرى ، وإلى نفوق آلاف الأطنان يومياً من الأسماك النيلية نتيجة التلوث من ناحية ثالثة.

و زادت الواردات السمكية -بناءً على ذلك- فى السنوات الأخيرة إلى حوالى ٢٠٧ ألف طن تبليغ قيمتها ما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه.

و تدهور نصيب الفرد من اللحوم السمكية إلى أقل من ٧ كيلو جرام في العام ،فى الوقت الذى يتراوح فيه نصيب الفرد فى الدول الأخرى التى لا تحظى بإمكانات مصر السمكية ،بين ٢٠-٣٠ كيلو جرام كحد أدنى. وحتى نستطيع أن نربط بشكل منطقي ما بين هذه الامكانيات الكبيرة وهذا التردى (الكبير أيضاً) ،فسنحاول استعراض أوضاع المصايد الرئيسية وما لحق بها من إهدارات ، ثم نستخلص العوامل العامة والأساسية التى أدت إلى انهيار الثروة السمكية في مصر ،وصولاً إلى طرح الحلول الممكنة لإنقاذ هذا المجال الغذائى الهام للشعب.

البحيرات .. كمصدر رئيسى للثروة السمكية فى مصر

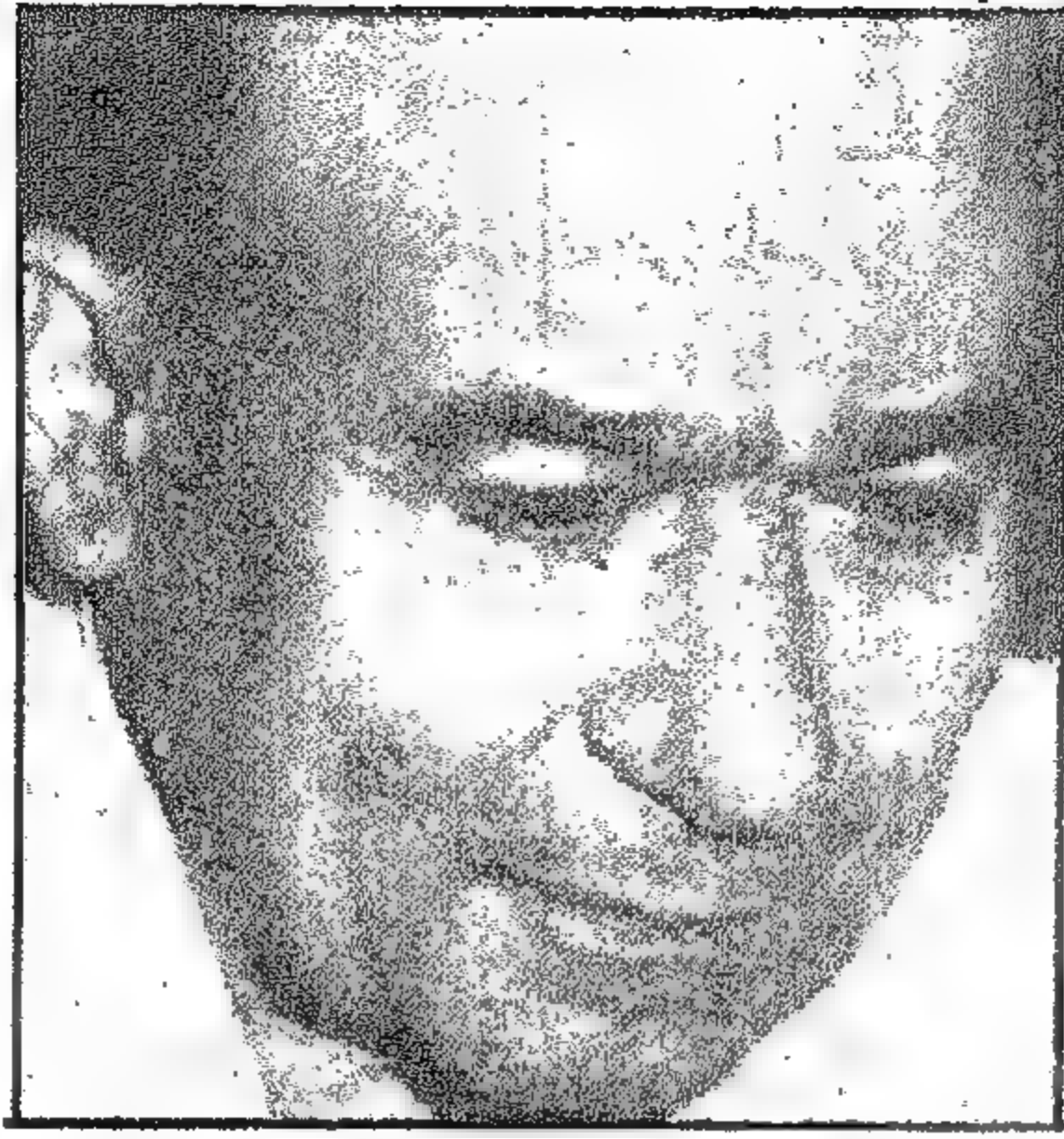
١- بحيرة المنزلة

- تقلصت مساحتها المائية من ٧٥٠ ألف فدان إلى ١٢٥ ألف فدان فقط عام ١٩٩٥ .

-تجبرى هذه الأيام بمعرفة وزارة الزراعة (هيئة التعمير والتنمية الزراعية) ،محاولة إهدار جزء كبير آخر من مسطحها بتجفيفها .

-أصبح إنتاجها شديد الضآلة بعد أن كان ١٢٠ طناً صيفاً ، ٦٠ طناً شتاءً يومياً .

-تحول حتى هذا الانتاج المتردى من قيمة



يوسف والى

غذائية كبيرة إلى وسيلة للاصابة بأخطر الأمراض كالسرطان والفشل الكبدى والكلوى ، وفقاً لتقارير معامى وزارة الصحة عن التلوث الذى أصاب البحيرة وأسماكها ، بما كان موضع التحذير المتوالى من النائب رافت سيف عضو الهيئة البرلمانية بمجلس الشعب عن حزب التجمع.

- يعانى ما يقرب من ١٤٠ ألف صياد .. ارتبطت حياتهم بها- من البطالة .

٢- بحيرة مريوط

-انخفض مسطحها المائى من ٥٠ ألف فدان إلى ١٧ ألف فقط.

- تم إهدار حوض مساحته ٦٠٠٠ فدان- من مساحتها المتبقية -بتحويل المسؤولين له إلى مصب للصرف الصحى والصناعى.

- فقدت البحيرة أكثر من ٥٠٪ من إنتاجها بين عامى ٨٦- ١٩٩٦ (من ٨٨ ألف طن إلى أقل من ٤ آلاف طن).

- دمرت حياة ٧٠٠٠ أسرة من الصيادين الذين لا عمل ولا مورد آخر لرزقهم .

٣- بحيرة ألكو

-تقلص مسطحها المائى من ١٥ ألف فدان إلى أقل من ٥ آلاف فدان، لا يصلح منها للصيد -نتيجة البوص والهييس- إلا أقل من ١٠٠٠ فدان.

- انخفض إنتاجها السنوى من حوالى ٨ آلاف طن إلى ما لا يزيد عن ٣٠٠ طن.

-تدهورت أوضاع الصيادين بها مما أدى إلى انخفاض حجم العمالة الحقيقية من ١٥ ألف صياد تقريباً (حتى الثمانينات) إلى أقل من ثلاثة آلاف (فى التسعينيات) حتى وصلوا -اليوم- إلى بضع مئات يعانون من أسوأ ظروف عمل وحياة.

٤- بحيرة ناصر

-رغم أنها البحيرة الصناعية الثانية فى العالم (بعد بحيرة فولتسا بفاندا) ،ومع امتلاكها من المقومات الطبيعية والقاعدة الغذائية ما لا يتوافر لغيرها من البحيرات ، ما فقد انهار إنتاجها السمكى بنسبة كبيرة.

-انخفض المحصول السمكى منها من ٨٠٠٠٠ طن حتى منتصف الثمانينات إلى ١٦ ألف طن فى منتصف التسعينيات إلى ما لا يزيد عن ٩ آلاف طن اليوم ،فى الوقت الذى تؤكد فيه دراسات علمية- مصرية وأجنبية- أن انتاجها من الممكن أن يصل إلى ١٥٠ ألف طن.

٥- بحيرة قارون

-يبلغ مسطحها المائى حوالى ٥٤ ألف فدان.

- تدهور إنتاجها من أكثر من ٥ آلاف طن (فى الثمانينات) إلى حوالى ألف طن (حتى منتصف التسعينيات) إلى ٦٠٠ طن تقريباً فى السنوات الأخيرة.

- انهارت أوضاع حوالى ٤ آلاف صياد- يعيشون وأسراهم من العمل بها- ويملكون أكثر من ٥٠٠ مركب صيد.

٦- بحيرة البرلس

-كانت حتى الثمانينات من أكبر البحيرات إنتاجاً للسمك فهى ذات مسطح مائى يبلغ ١٢٥ ألف فدان.

- خربت فى السنوات الأخيرة بفعل احتلال واغتصاب مافيا المزارع السمكية للجانب الأكبر منها ،بالإضافة إلى ما أصابها - نتيجة الصرف الصحى -من تلوث أكثر من ١٢٠ ألف صياد لحقت بهم -نتيجة تدمير البحيرة -البطالة والمجاعة.

٧- بحيرة البردويل

-بالإضافة إلى اتساع مسطحها المائى ،فقد تميزت بخاصيتين هامتين:

أسماكها غير ملوثة نهائياً بسبب بعدها عن مصبات الصرف الصحى أو الصناعى .

* انتاجها أفضل أنواع السمك (كالدينيس والبورى) التى تحظى بالتميز فى الطعم والمذاق والقيمة الغذائية نظراً لما تتمتع به مياه البحيرة من نسبة من الملوحة.

-انخفض إنتاجها الذى وصل فى نهاية الثمانينات إلى أكثر من ٢٥٠٠ طن (كان جزء كبير منه يتم تصديره بأعلى الاسعار لتمييزه عالمياً إلى ما لا يتجاوز حالياً ٤٠٠ طن.

.. إهدار وتخريب لكل المصايد

* بحيرة التمساح : يتدهور إنتاجها نتيجة التلوث وصيد الزريعة.

* أبو قيسر : انخفاض الإنتاج بسبب

أسباب رئيسية وراء تدمير ثروتنا السمكية

* يحقق ثلاثة من كبار مستوردي اللحوم في مصر أرباحاً خيالية تصل إلى ٤ مليون دولار في المركب الواحد.. وبحسبة بسيطة يستورد كل واحد منهم مركباً واحداً في الشهر ويحقق أرباحاً صافية جنونية.

-كرم جبر - روزاليوسف- ١٧ / ٤ / ١٩٩٩.

.. ألا تكفى هذه الأمثلة -الواردة بأقلام كتاب الصحف القومية -حتى ندرك السبب الذي يبطل عجبنا من انهيار ليس الثروة السمكية فحسب ، بل الثروة الحيوانية والداجنة أيضاً ؟.

إن مستوردي اللحوم من الخارج - وأغلبها فاسد أو على الأقل غير مطابق للمواصفات القياسية - قادرون ليس فقط على تدمير كافة مجالات توفير الأغذية ذات القيمة البروتينية ، ما دامت أرباحهم تصل إلى هذا الحد الرهيب ، وطالما كانت صفقاتهم المشبوهة -مهما أثير حولها - تمر ويتم تداولها وتزيد من تربحهم.

وكم كان الكاتب الساخر أحمد رجب شديد الدقة في تلخيص هذا الواقع الأليم عند ما كتب في جريدة الأخبار في ٧ / ٤ / ١٩٩٦ أطروحته التي تقول « حصل طفل حاد الذكاء على الدرجة النهائية عندما ذكر الجواب الصحيح عن السؤال التالي .. أيهم أقوى نفوذاً .. البرلمان أم الحكومة أم مستوردو اللحوم ؟ .. بالتأكيد أنت تعرف جواب الطفل ».

المؤامرة ذات البعدين

كان لابد أمام عصابت اللحوم المستوردة الفاسدة ، أن يدمروا الثروة السمكية - وكل السلع البديلة لوارداتهم - وفي الوقت نفسه يستفيدون إلى أقصى حد من الامكانيات السمكية الكبيرة المتاحة لهم ولباقى المافيات.

* بحيرة مربوط:

تم استقطاع حوالى ٣٠ ألف فدان من مسطحها لصالح السادة أصحاب المزارع السمكية الخاصة الذين قسموها إلى أقسام ومربعات ممتلئة بالأحواش والسدود بكل ما فى ذلك من إهدار للبحيرة ، بالإضافة إلى تمكينهم من استغلال المياه والزريعة من باقى الجزء العام من البحيرة.

ولم يكتف المسئولون - فى هذا الزمن التعيس - بذلك ، بل يتم العمل بكل همة هذه الأيام لتجفيف الجسور الرئيسى فى البحيرة (٦ آلاف فدان) لاقامة منشروعات عمرانية !! عليه ، بما دفع المحاسب محمد الفقى رئيس الاتحاد التعاونى للثروة المائية إلى أن يصف شعوره وتوقعاته تجاه هذه

وصل نصيب الفرد فى مصر إلى ٦ كيلو جرام فى العام وهذا المعدل من أقل المعدلات فى العالم ، خاصة لدولة كمصر تمتلك أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر من الشواطئ بخلاف بحيرة ناصر وباقى البحيرات الداخلية الكبيرة والمزارع السمكية العديدة.

- الدكتور حسين كامل بدوى - مدير المعهد القومى لعلوم البحار - ١٩٩٥ .

* أكثر من ٦٦٪ من احتياجنا من اللبن ، ٩٧٪ من احتياجنا من الزبد والسمن ، أصبحنا نستوردها من الخارج.

- جريدة التعاون « القومية » - ١٩ / ١٢ / ١٩٩٥ .

.. وإذا كانت هذه الأرقام /الأوضاع المتردية ، تمثل «العجب» ، فهناك أرقام أوضاع أخرى ، توضح السبب الذى يبطله :

* ٢٣٤ ألف طن من اللحوم المجمدة تم استيرادها فى الفترة من يناير ١٩٩٣ حتى أغسطس ١٩٩٤ ، سواء بفرض الاستهلاك المباشر أو التصنيع قامت باستيرادها ٤٣ شركة ثبت من خلال اللجان المتخصصة عدم مطابقتها للمواصفات ، وأكدت المعامل المركزية لوزارة الصحة عدم صلاحيتها للاستهلاك ، وبالتالي أصبح تداولها مجرماً .. ويبدو فى اعتقادى أنه لم تصدر أية أحكام ضد أى من مستوردي هذه اللحوم ، وفى اعتقادنا أيضاً أن القانون لا يسعف الوزير أو المسئول لاتخاذ الاجراء اللازم والمناسب.

-عصام رفعت - الأهرام الاقتصادية - ٢١ / ١١ / ١٩٩٤ .

* يمكن أن نستورد أى شئ من الهند ماعدا اللحوم .. فاللحوم الهندية يمكن أن يقال عنها وضدها ألف سبب وألف مرض. والغريب والمذهل أن هناك من نجح أخيراً فى الحصول على تصريح باستيراد ٥ آلاف طن من اللحوم الهندية يبدأ شحنها إلى الأقواه والبطون المصرية السيئة الحظ.. من وراء هذه الصفقة المشبوهة؟ ومن الذى وافق عليها؟ ومن الذى أعماه الجشع عن صحة أيدان المصريين؟.

-أنور وجدى -أخبار اليوم - ٢ - ٥ - ١٩٩٨ .

مشاكل الصيادين وصعوبة حياتهم.

* رشيد : ضياع ألف طن شهرياً من الأصناف الفاخرة (الجمبرى والمرجان والبربون والدنيس) ، وتدمير حياة آلاف الصيادين ، نتيجة قرارات إدارية خاطئة.

* سواحل محافظة البحر الأحمر : السواحل الطبيعية الممتدة لألف كيلو متر ، والثروة السمكية الأكثر ندرة وجمالاً فى العالم ، أهدرت للدرجة التى لم تعد فيها أسماك كافية لسد احتياجات أبناء المحافظة أنفسهم بما أدى إلى ارتفاع سعرها وتواليه الى درجة كبيرة.

ولعله يكون من قبيل التزويد طرح المزيد من الأوضاع والأمثلة التى تؤكد من ناحية المدى الكبير الذى تتمتع به مصر من إمكانات فى مجال الثروة السمكية ، والتى تؤكد من ناحية أخرى مدى ما لحق بهذا المجال الغذائى الحيوى من إهدار مشبوه إن لم يكن تدميراً متعمداً.

العوامل الأساسية لتدمير الثروة السمكية أولاً - التماسيح والحيتان ومافيا البحيرات

يقول المثل الشعبى «إذا عرف السبب، بطل العجب».

ولا شك أن الكثيرين يمتلكهم العجب من الانهيار الرهيب الذى أصاب الثروة الحيوانية فى مصر فى العقدين الأخيرين ، وفى كافة أنواع هذه الثروة (المواشى - الدواجن - الأسماك) ، والتى يمكن إيجاز أوضاعها من خلال البيانات والأرقام التالية:

* ١٦ ألف مزرعة دواجن من مجمل ١٩ ألف - تم تصفيتا نهائياً.

- إبراهيم نافع - الأهرام - ٦ / ١ / ١٩٩٥ .

* ٢٥٠ ألف رأس ماشية ، فقدتها مصر بتصفية مشروع البتلو ، ويضاف إلى هذه الخسارة الفادحة ١٨٠ مليون دولار سنوياً قيمة استيرادنا كل عام من الماشية واللحوم.

- تقرير للجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب - ١٩٩٤ .

* انخفض إنتاجنا السمكى جدا ، حيث

العملية التدميرية بقوله .. « والمؤلم إلى حد البكاء أن هذا الحوض الذى يتمنون تجفيفه ينتج حوالى ٧٠٪ من أسماك البحيرة كما أنه بعد المصدر الرئيسى لامداد بقية أجزاء البحيرة بصغار الأسماك .وتجفيفه يعنى فقد ٤٠٠٠ طن سنويا من الأسماك ، وحرمان ما يقرب من ٧٠٠٠ صياد يعولون حوالى ٤٢ ألف نسمة من مصدر رزقهم .. فهل هذا معقول؟ ».

* بحيرة المنزلة:

توالى تدمير البحيرة بالتجفيف طوال الفترة الماضية بما قلص مساحتها بنسبة ٧٥٪ تحت شعارات وهمية خاصة « باستصلاح الأراضي .. وزيادة الرقعة الزراعية -وشباب الخريجين .. إلخ ، إلى آخر هذه التعبيرات التى لا تعنى -فى الحقيقة -سوى تدمير البحيرة لصالح مافيات «التجفيف والبيع» بالتواطؤ مع الأجهزة الادارية التى قامت بلى أو بكسر عنق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٦ من خلال استغلال وتوسيع ثغرة خطيرة فى هذا القانون الذى يحظر تجفيف البحيرات والتى تقضى باستثناء ما تراه لجنة السياسات!.

ولا تكتفى بذلك تلك القوى المدمرة -للبحيرة : والأسماك والصيادين -فى سبيل قتلها وترسيحها ، بل يقومون هذه الفترة بتجفيف ٣٠ ألف فدان أخرى من أجود مناطق الصيد بالبحيرة.

* بحيرة البرلس

تمكن «الإقطاع» السمكى من الاستيلاء على الجزء الأكبر من مسطح البحيرة ، سواء بأقامة المزارع السمكية الخاصة أو بتملك الأراضي المجففة غالبية السعر بأثمان وهمية وبالتقسيم المريع ، مدمرين فى سبيل ذلك -باقى مسطح البحيرة ، مستولين على الزريعة بالمخالفة للقانون ، ضاربين عرض الحائط -ويتبجح غير مسبوق -على القرارات الصادرة بهذا الخصوص ؛ متصددين لأكثر من ٢٠ ألف صياد -ولو بالقوة الجسمانية -لحرمانهم من العمل والحياة .

* بحيرة إدكو:

كانت بحيرة ادكو - حتى منتصف الستينيات -من أكبر المصايد المصرية وكان إنتاجها السمكى يغطى النسبة الأكبر من الاحتياج الاستهلاكى المحلى.

ولكنها -كبقاى البحيرات -تم تدميرها بأيدى تاسيح المزارع الخاصة ، الذين لا يكفهم استيلاؤهم على أجزاء كبيرة من مسطحها ، بل يحرسون على استنزاف ما تبقى منها ، سواء باقتباس الزريعة ، أو

باستنفاد مياهاها وإعادةتها إليها مرة أخرى محملة بعطن مزارعهم الخاصة.

.. وهكذا بالنسبة لبقاى البحيرات..

حيثان الاستغلال ومافيا المسطحات المائية ، يستولون على أكبر وأفضل أجزائها ويربحون الملايين ، وفى مواجهة الانتاج السمكى والاحتياج الاستهلاكى للشعب ، وحقوق -بل وحياة- مئات الالاف من الصيادين وأسرههم ، والقوانين مشقوبة بالاستثناءات والقرارات شكلية للرأى العام والجهات والأجهزة المسئولة يتراوح موقفها ما بين الاهمال واللامبالاة حتى التواطؤ ، والسياسات العامة للحكم هى المظلة الكبيرة لكل ذلك.

ثانيا : تهميش الدور التعاونى فى المجال السمكى

كان من الطبيعى أن يتم منذ منتصف السبعينيات -فى المجال السمكى -اتخاذ كافة الاجراءات وفرض كافة التوجهات الكفيلة بإهدار -بل وتصفية الدور التعاونى السمكى أسوة بباقي القطاعات الانتاجية العامة والتعاونية فهيدا لتسليم مقدرات اقتصاد مصر لتحكم القطاع الخاص ومافيا الاحتكار.

ولقد عبّر الدكتور أحمد عبد الوهاب برانيه الأستاذ بمعهد التخطيط القومى وأحد كبار الخبراء فى مجال التعاون السمكى -فى بحثه الهام الصادر فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥ تحت عنوان «قضايا وآفاق التعاون السمكى» -عن ذلك التطور أو التدهور ، بقوله: «تميزت مرحلة الستينيات باقامة القطاع العام واتخاذ إجراءات استهدفت تطوير قطاع الإنتاج السلى الصغير من خلال التعاونيات .. وفى هذه المرحلة تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة السمكية وتدعيمها ماديا وفنيا .. ولقد شهدت هذه المرحلة ازدهار وزيادة أعداد الجمعيات التعاونية السمكية نتيجة الدعم المادى لتطوير معدات الصيد وتوفير وسائل التمويل وإنشاء صندوق ودعم الجمعيات

التعاونية لصائد الأسماك لتقديم القروض المختلفة إليهم بدون فوائد .. ثم كانت نكسة وردة السبعينيات التى يحددها د. برانيه -بالنسبة لمجال الثروة السمكية- كما يلى:

.. إلا أن هذا الوضع قد انعكس تماما فى السبعينيات .حيث ألغيت المؤسسة العامة للثروة المائية وانخفض مستوى الدعم إلى أدنى حد له .. كما أجبرت الجمعيات التعاونية على الحصول على القروض اللازمة من البنوك التجارية بأسعار الفائدة السائدة وتقلصت الاعفاءات الجمركية التى كانت ممنوحة للجمعيات التعاونية على ما تستورده من معدات الصيد حتى ألغيت تماما .. كما استغلت لافقة التعاون لانشاء جمعيات تعاونية صورية لاستغلال مساحات واسعة لحساب أفراد بعيدى عن المهنة .

.. واستمر انهيار التعاون السمكى ، حيث تؤكد الدراسة:

« وفى مرحلة الثمانينات اتخذت إجراءات لاعادة تنشيط الجمعيات التعاونية السمكية .. وأنشئت الهيئة العامة لتنمية الثروة المائية ومن مهامها الإشراف على هذه التعاونيات .. ومع ذلك فإن فاعلية التعاونيات السمكية ما زالت أقل عن المستوى المستهدف ، ويرجع ذلك إلى استمرار الظروف التى كانت سائدة فى السبعينيات .»

وهكذا -وكما حدث بالنسبة للتعاون الزراعى- استثمرت الجمعيات التعاونية كمجرد هياكل مفرغة من أى مضمون إنتاجى أو ديمقراطى ، وبدون أية فوائد ومزايا تذكر لها ، ليس كحركة الانتاج والمجتمع ، بل حتى لأعضائها ، فالانتاج السمكى -كما سبق الإيضاح- فى تدهور مستمر ، ومئات الالاف من الصيادين يعانون إما من البطالة الكاملة أو من أسوأ ظروف عمل ومعيشة ، وأصبح القطاع التعاونى السمكى -بصورته الهامشية تلك- أحد محاور استغلال كبار محتكرى المزارع السمكية فى مواجهة الشعب المستهلك والصيادين المنتجين ، الذين وصلت هيمنتهم على هذه الجمعيات -كما ورد فى دراسة «الجمعيات التعاونية ودورها فى تنمية الثروة السمكية فى جمهورية مصر العربية» الصادرة من خلال مسح ميدانى لنماذج مختلفة من هذه الجمعيات أجراه بعض أساتذة معهد التخطيط القومى عام ١٩٨٩ -إلى أن تصبح الممارسة الديمقراطية منعدمة فى معظم هذه الجمعيات ، حيث يتم إعداد نماذج مطبوعة مسبقا لمحاضر مجالس اداراتها متضمنة بنودا ثابتة تفيد .. « أن الاجتماع قانونى ، وأن محضر الاجتماع السابق تمت المصادقة عليه ..

التخريب

يشمل

كل البحيرات

الرئيسية

إلخ» ثالثا: البيروقراطية ودورها فى الانهيار

مع ادراكنا أن الانحراف بالبيروقراطية الادارية لا يكمن -فى جوهره الحقيقى فى تعنت بعض صغار الموظفين ومحاولة « حل عقدهم النفسى على حساب المواطنين أصحاب المشاكل كما يبرزه الفنان فؤاد المهندس فى « كلمتين وبس » أو الممثل خفيف الظل « رأفت فهيم » بكلمته الطريفة « يللا يا سيد شوف مصلحتك » ولكن هذا الانحراف البيروقراطى إنما هو -فى حقيقته -موقف طبقى بالدرجة الأولى تمارسه القوى المستغلة فى مواجهة مصالح الجماهير.

بهذا المستوى لفهموم « الانحراف البيروقراطى » فإننا نعتبره أحد العوامل الرئيسية فى إهدار الثروة السمكية فى مصر لحساب مافيا المزارع السمكية الخاصة وعصابات استيراد اللحوم الفاسدة. وكأمثلة واضحة -ومحددة -بالنسبة لهذا الانحراف الذى أسهم بدور كبير فى تدمير الثروة السمكية فى مصر:

* ١٧ جهة إدارية تتبع لها بحيرة ناصر فى الوقت الذى ترفع فيه الدولة يدها عن المحاور الأساسية للاقتصاد والمجتمع تحت دعاوى التحرير والخصخصة، نجد أن بحيرة ناصر تخضع -فى الإشراف عليها ومتابعة إنتاجها -لرقابة ١٧ جهة ومؤسسة إدارية متفرعة من ثلاث وزارات (الزراعة - التعمير - التمرين) ، بالإضافة لحفاظة أسوان ولهيئة الثروة السمكية التى تشرف بدورها على خمس جمعيات تعاونية.

لدرجة التى جعلت المهندس صفوت غطاس رئيس الإدارة المركزية للثروة السمكية بالبحيرة يستجير فى تقرير مقدم منه عام ١٩٩٤ « كل المشاكل الطبيعية أمكننا التغلب عليها بالعلم والدراسات .. ولكن بقيت المشاكل الادارية والبيروقراطية التى لم نستطع التغلب عليها نتيجة الصراع بين الهياكل الادارية لكل هذه الجهات المشرفة -معاً -على البحيرة ، بل وقيام بعضها بالتخريب والتدمير فى البحيرة .. مما أدى إلى عدم إحكام الرقابة وضعف المتابعة .. والعجز عن ممارسة المسئولية تجاه العملية الانتاجية ».

* تدمير بحيرة قارون ، لانشاء ملاحة. تحت دعوى تقليل نسبة الملوحة فى مياه بحيرة قارون ، تم استقطاع مساحة ٧٥٠ فدان من مسطحها المائى لأقامة مشروع انتاج وتصنيع الأملاح المصرية بتكلفة زادت عن ٢٠٠ مليون جنيه.

وكانت النتيجة -بطبيعة الحال - تدمير

غريان البحر تهاجم بحيرة البردويل

انتاجية البحيرة من السمك ، حيث وصلت إلى درجة متناهية فى التدنى ، لا تكفى حتى لتغطية احتياجات أهالى محافظة الفيوم ذاتها ، وليس فقط لاقتطاع المساحة التى أقيم عليها المشروع بل أيضا - وأساسا - لأن الشركة صاحبة المشروع كانت قد خططت مسبقا -فى سبيل نجاح مشروعها الملحق -إلى إلقاء أملاح مركزه بأعلى نسبة متراكمة فى أحواض على مساحة ١٢٠٠ فدان فى البحيرة ، بما يجعلها -وفق تعبير جريدة الأهرام فى ٢٥ / ٥ / ١٩٩٥ -إلى مستنقع للمياه المالحة تندثر فيه كافة الأحياء المائية .. ويكون السؤال الهام ، على أى أساس وافق السادة المسئولون لأصحاب شركة الأملاح هذه على إقامة مشروعهم أصلاً ؟ ولماذا تمت من جانبهم عملية الصمت الرهيب -أو المريب -على تخريب هذه البحيرة المصرية الهامة ؟.

* تخريب بحيرة البردويل ، عظفا على الغريان

« غريان البحر » -الذى يبلغ طول كل منها ما يقرب من المتر -والتي تهجم أسرابها -بمعدل ١٠٠ ألف غراب لكل منها -على أسماك بحيرة البردويل الفاخرة (كالدنيس) ، ملتهمة أكثر من ٩٠٠ ألف كيلو جرام من هذه الأسماك المتميزة فى كل غارة لها على البحيرة ، بما يؤدى إلى خسارة مصر سنويا حوالى ١٠٠ مليون جنيه كان يتم تصدير هذه الأسماك مقابلها ، بالإضافة إلى ما يستهلك منها محلياً ..

هذه الغريان المتوحشة ، تحظى بحماية وعطف الأجهزة المسئولة فى بلادنا رغم أنها تسبب فى خسارة كبيرة لمصر ، قدرها المهندس عبد الله الحجاوى رئيس جمعية حماية البيئة بشمال سيناء ، بأنها تعادل أو تزيد على « عشرة أضعاف أرقام ما يتم صيده من بحار مصر وبخيراتها ».

والطريف أنه فى الوقت الذى تهدر فيه حياة ملايين المصريين بفعل السياسات

الحكومية القائمة ، فإن هذه الطيور المفترسة تتمتع بحنان الدولة التى لا تقوم بالتصرف الجاد حيالها منذ أصبحت كارثة تهدد الثروة السمكية فى مصر - وليس البردويل فقط - منذ حوالى عشر سنوات وتركت أمرها للصيادين بإمكاناتهم الفردية المحدودة غير القادرة على مواجهة المتكافئة لها ، تحت حجة أن مصر تلتزم باتفاقيتى « رامسار » عام ١٩٨٦ ، « وترىستا » عام ١٩٩٥ ، اللتين تتضمنان حماية الطيور ، تلك الحجة التى يرد عليها علماء حماية البيئة بما يلى :

- أن المقصود بالحماية هى الطيور النادرة التى أصبحت -نتيجة عدم حمايتها - على وشك أن ينقرض نوعها ، بما لا ينطبق على غراب البحر ..

- أنه من الممكن .. ومن المعروف علميا -كما يؤكد د. اسحق مصطفى نائب رئيس الجمعية المصرية لحماية الحياة البحرية عام ١٩٩٣ ، أن تحل مشاكل « غراب البحر » توفى آثاره المدمرة على البحيرة ، بأساليب غير « القتل » وكلها أساليب علمية وسبق للعديد من الدول استخدامها وخاصة أنها غير مكلفة مثل « البالونات » الضخمة ، أو أصوات مسجلة توحى بطيور تستغيب ، أو إلقاء مواد منقّرة للطيور .. إلخ هذه الأساليب ، التى لا تقوم الجهات الرسمية باستخدامها لحماية البحيرة ..

- إن تطبيق قوانين حماية الطيور أو الحيوانات يجب أن يتم فى إطار حماية المصلحة الوطنية بصرف النظر عن أهمية هذه القوانين فى الدول الأخرى وفى إطار دراسة الآثار البيئية لهذه الحماية طبقا لقانون البيئة المصرى (ق / ٤ لسنة ١٩٩٤) ..

.. ونضيف من عندنا -بخلاف الردود السابقة للخبراء والعلماء -منذ متى وحكومتنا الرشيدة حريصة بهذا الشكل على احترام الالتزامات الناتجة عن توقيعها على اتفاقيات دولية ؟ .. ولماذا لا يظهر ذلك الحرص فى مجال الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، كما يظهر فى مجال حقوق « الغريان » ؟.

رابعا - التلوث يخرّب المصايد ويهدد صحة المواطنين ويقتل الأسماك

حتى ندرك حجم المخاطر التى تحاصر الثروة السمكية وصحة الإنسان المصرى المستهلك لها ، نتيجة التلوث الذى يجتاح - بدرجة كبيرة - مصايد الأسماك فى مصر على مختلف أنواعها ومصادرها ، دون مواجهة جادة من الدولة لهذه الكارثة السمكية / الإنسانية.

فإننا نطرح بضعة أرقام وبيانات بهذا الشأن موثقة من خلال دراسات وبحوث رسمية

وأكاديمية تؤكد هذا الواقع المخيف الذى يحياه
مثلت : المصايد والأسماك والمستهلكون.

* ٥٠٪ من سمك «القرموط» و ١٥٪
من الأسماك النيلية والبحرية الأخرى ، غير
صالحة للاستهلاك الأدمى نتيجة احتوائها على
نسبة مرتفعة من بقايا المبيدات والمعادن
الثقيلة والملوثات السامة الأخرى.

- دراسة لقسم الطفيليات وأمراض
الحيوان بالمركز القومى للبحوث ١٩٩٣.

* ٣٤٪ من أسماك المزارع السمكية
مصابة بأمراض بكتيرية وفطرية ، يمثل أكلها
ضرراً كبيراً على صحة الإنسان المستهلك.

- دراسة لمعهد علوم البحار والمصايد
١٩٩٤.

* ٢٥٪ من كميات الأسماك المستخرجة
من النيل والبحيرات ، ملوثة بالطفيليات
الضارة مثل «السلمونيلا» السامة التى
تسبب فى الإصابة بالتسمم الغذائى.

- د. عزت عواض - مدير المياه الداخلية
والبحيرات بمعهد علوم البحار - الأهرام
١٩٩٧/٢٨.

* ١٤٪ من إجمالى الثروة السمكية فى
مصر - وهى الأسماك النيلية - مهددة
بالتهديد نتيجة التلوث ، إما بموت الأسماك ،
أو بجعلها غير صالحة للاستهلاك الأدمى.

- د. محمد الشيخ - رسالة دكتوراه
«الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث»
١٩٩٨.

* تلوث بحيرة المنزلة أدى إلى إصابة
ونفوق الأسماك بها ، وإلى إصابة مستهلكي
هذه الأسماك بالعديد من الأمراض وخاصة
الفشل الكلوى.

- دراسات ميدانية ومعملية للدكاترة
فكرى الدسوقي ونبيل حميدة ورفعت عبد
الوهاب - ١٩٩٣.

* تلوث بحيرة مريوط ترتب عليه اختراق
الميكروبات والسموم لجسد الأسماك ، وانتقالها
بالتالى إلى المستهلكين وإصابتهم بالعديد من
الأمراض الخطيرة.

- د. على خاطر - أستاذ أمراض الأسماك
بمعهد بحوث صحة الحيوان - ١٩٩٥ .

.. ومن المعروف أن تلوث مصادر الصيد ،
هو نتيجة - فى الأساس - لتحويل المصايد إلى
مصبات للصرف الصحى والصناعى والزراعى
، وبكفى - على سبيل المثال فقط - أن نعلم
ونعى الوقائع التالية حتى ندرك مدى المخاطر
التي نتعرض لها فى هذا المجال :

* عدم وجود شبكات للصرف الصحى فى
١٦٠ مدينة ومركز ، أدى إلى أن تقسم
بالصرف فى المسطحات المائية للنيل وفروعه.

* مخلفات نصف محافظات وجه بحرى
تصب فى ميه «بحر البقر» ، وبالتالى
تستقبل بحيرة المنزلة مليار وربع متر مكعب
من مياه الصرف الصحى.

* بالإضافة إلى الصرف الزراعى
والصحى ببخيرة مريوط - فلقد تحولت إلى
مصب لصرف مخلفات حوالى ١٥٠ مصنعاً.

ولعل من حق البعض أن يتساءل .. ألا
تقوم الحكومة بجهود من أجل مقاومة هذا
التلوث ؟

والموقف الموضوعى يفرض علينا أن نرد
بالإيجاب ، فهناك فعلاً العديد من الجهود
الحكومية التى تبذل فى هذا الشأن والتى يتم
اعتماد الميزانيات الكبيرة بخصوصها
بالإضافة إلى ما يتم منحه لمصر لهذا السبب
من العديد من الدول والمؤسسات العالمية من
ملايين الدولارات الكثيرة ولله الحمد والتى
يتم - بطبيعة الحال - استنفادها - فى العمل
طبعاً !! - حتى آخر قرش أو سنت .. وطالما أن
المجتهد عليه أن يسعى دون أن يطالب بأدراك
النجاح .. فالجهات المسئولة والحق يقال
«تسعى» ، أما النتيجة فهي تحت الصفر
بمعنى أنه لا يتم القضاء على التلوث ، بل
على العكس تتزايد نسبته فى كافة مصادر
الثروة السمكية .

ولحل اللغز الذى يتمثل طرفاه فى هذا
«السعى» وهذه الملايين المنصرفة من
ناحية - وفى تنامي تلوث المصايد من ناحية
أخرى ، فمن المفيد أن نلقى مزيداً من الضوء
على موقفين للحكومة فى هذا الخصوص :

١ - فى الوقت نفسه الذى تتوسع فيه
الحكومة فى منح تراخيص إقامة المزارع
السمكية - ولو على حساب الأرض الزراعية
أو الإضرار بالبحيرات الطبيعية مراعاة
لتوسيع فرص الترخيص لأصحاب هذه المزارع
- فإنها - وفق قرارات وزارة مملوكة - تمنع هذه
المزارع من استخدام مياه النيل مباشرة ، فلا
يكون أمامها إن لم تهدر البحيرات القائمة
على مسطحاتها - إلا أن تستخدم - كبديل
- ميه الصرف الصحى والزراعى - بل
والصناعى - الملوثة ، وأصحاب المزارع لا
يخسرون شيئاً أما المستهلك فيخسر صحته ..
فهل هذا موقف حكومة تسعى - بحق -
إلى مقاومة التلوث فى المجال السمكى ؟

٢ - كان القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ - بشأن
حماية مجارى نهر النيل - ينص على عقوبة
السجن للمسئولين عن الشركات الصناعية
التي تلقى بمخلفاتها فى النيل ، ولكن
الحكومة عملت على استبداله بالقانون رقم ٤

لسنة ١٩٩٤ ، الذى يكتفى أمام هذه الجريمة
بعقوبة الغرامة فقط.

.. فهل هذا موقف حكومة تسعى -
بحق - إلى مقاسومة التلوث فى المجال
السمكى ؟
وأخيراً ..

فلا شك أنه من المفضل منهجياً أن تكون
خاتمة أى بحث أو دراسة ، عبارة عن وضع
الحلول للمشكلة التى تناولتها هذه الدراسة
، وتحديد الرؤية المقترحة لاستشراف آفاق
المستقبل بالنسبة للقضية محل هذا البحث .

ولكن .. بعد هذه القراءة لواقع الثروة
السمكية فى مصر ، الذى يتلخص فى
«الامكانات الكبيرة (بل والمهولة) . والاهدار
المشبه (بل والعمدى) ، وبعد تحديد مظاهر
هذا الواقع على كافة محاور هذه القضية
الانتاجية الغذائية الهامة ، وبعد عرض
- وتوثيق - الاعتبارات الظاهرة والخفية التى
وراء تخريب هذا المحور الأساسى من محاور
الحياة فى المجتمع المصرى إنتاجاً واستهلاكاً ،
يكون تقديم أى حلول صورة من صور التزبد
الكتابى ، حيث إن طرح الامكانات وإدراك ما
وراء تدميرها ، إنما يحمل - بطبيعة الأمر - فى
داخله تحديداً واضحاً لوسائل الحل واعتدال
التوازن بين المعطيات والنتائج لهذه العملية ،
والتي - بالإضافة إلى ذلك - لن تستقيم
(كباقي قضايا ومشاكل المجتمع المصرى) إلا
أن تكون فى مصر حكومة حريصة على :

* إعلاء شأن الإنسان المصرى وحمايته
من أية مخاطر .

* أن تكون الامكانات الطبيعية محل
رعايتها - بل ودعمها وتطويرها - لصالح
المجتمع .

* وضع القوى المنتجة الكادحة (من
صيادين وعمال وفلاحين) موضع الأولوية فى
التمتع بثمرة إنتاجهم .

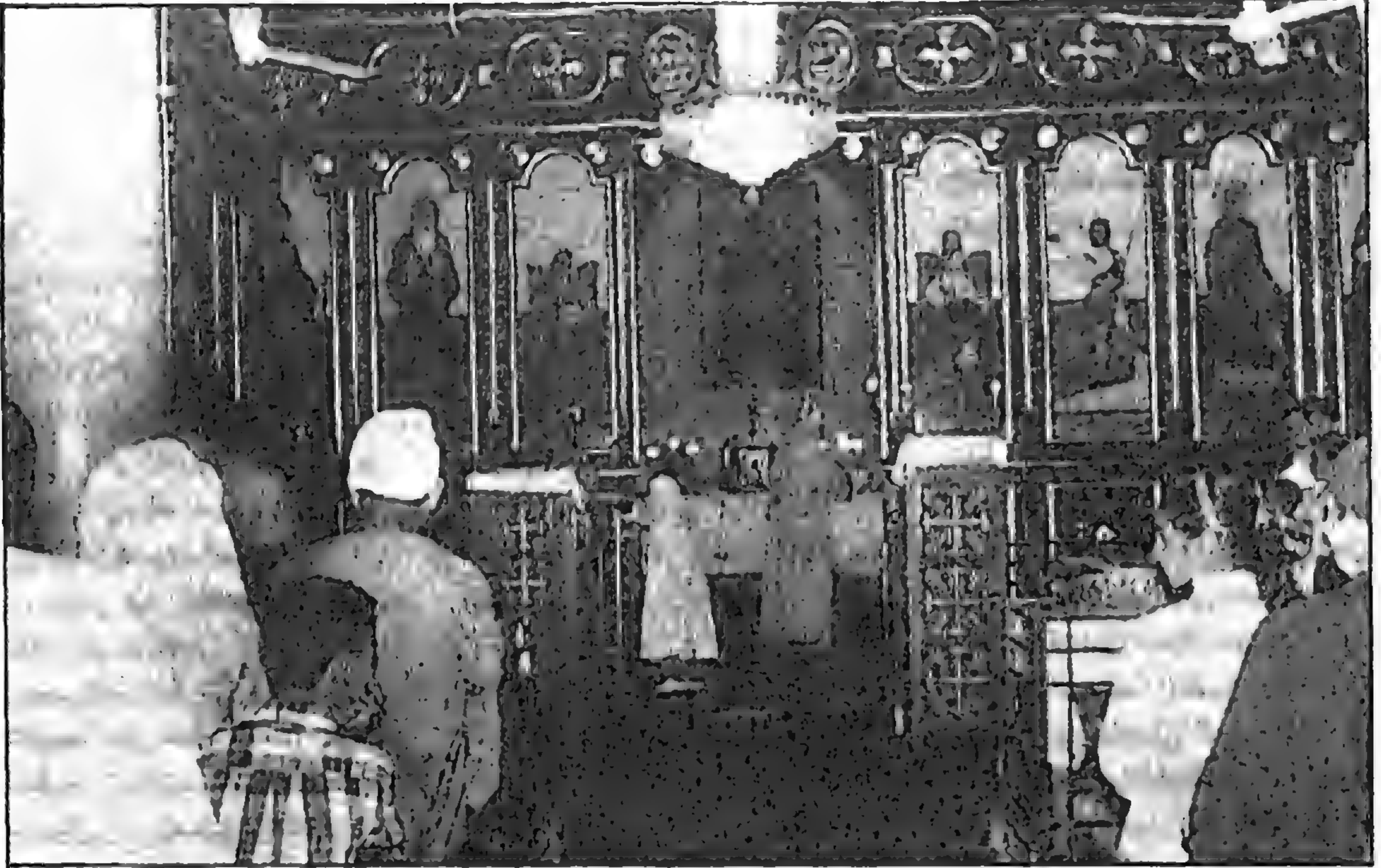
* قيام حركة تعازنية ونقابية ديمقراطية
للتعبير عن مصالح الطبقات والفئات
الشعبية .

* التصدى بحزم للقوى الاحتكارية
، ومافيات التجارة الخارجية (تصدير
واستيراد) ، والجهزة البيروقراطية التى
تحميهم فى مواجهة المصلحة الوطنية
والشعبية .

* * * فهل نأمل فى حكومة من هذا النوع -
منحازة للاقتصاد الوطنى وراعية لحقوق
الشعب ؟

* * * ثقتنا لا تهتز فى قدرة الشعب
المصرى على ألا تحكم مقدراته إلا مثل تلك
الحكومة .

الأقباط فى العصر العثمانى



الجماعة الوطنية تبدأ مسيرة البحث عن المواطنة

معها كونها ثمرة للتفاعل الجدلى بين المصريين ، ومن ضمنهم الأقباط ، وبين المؤسسة الحاكمة ، الأجنبية فى الأساس أى الوافدة ، لاستخلاص حقوقهم كمواطنين ، وبدء دخولهم دائرة المشاركة فى الحكم ، بدرجة أو أخرى . ولعل العصر

، يعزل عن التطور التاريخى لمصر ككل .
الثانى ، أن هذه الحركة لابد من التعامل

ميريس

١- تمهيد

تهدف هذه الدراسة الى تتبع حركة أقباط مصر فى ظل الحكم العثمانى للبلاد ، ومن أجل بلوغ هذا الهدف فاننا ننطلق من أمرين : الأول ، أنه لا نستطيع قراءة ودراسة هذه الحركة ، حركة الأقباط

العثماني بسنواته الممتدة كان بداية لانطلاق المصريين نحو تحقيق الاستقلال وان بدأ على أيدي غير المصريين الا أنها كانت البداية التي شهدت محاولات عدة متعاقبة.

٢- مصر تحت الحكم العثماني : صورة عامة للمشهد التاريخي

ونقطة البدء التي يجب الإشارة إليها ، في دراستنا هذه ، هو أن تحول مصر من حكم المالك إلى حكم العثمانيين (١٥١٧ - ١٨٠٥) ، إنما يعنى تحولا كينيا في الوضع القانوني لمصر ، يعادل التحول من كونها دولة مستقلة أو قاعدة لدولة كبرى في عهد المالك إلى ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية ، الا أن هذا الوضع القانوني الجديد لمصر والذي أعطى للسلطان العثماني حق تعيين حاكم مصر أو ما كان يسمى : الباشا أو الوالي ، لم يمنع من أن يكون لمصر قدر من " الاستقلالية" وذلك للسببين التاليين:

الأول: خصوصية مصر

وتنبع هذه الخصوصية من أن مصر شكلت عبر تاريخها " إقليما موحداً (١) ، فمضرت كما هي من حيث الوحدة الإقليمية على مدى العصور التاريخية المتتالية . ولا يرصد إلا أثر ضئيل " للعثمة" أو لعملية اضماء الطابع العثماني على مصر ، فلقد استمرت البلاد تدار كما كانت من قبل في وقت الممالك . وحتى الأنظمة التي استحدثت مع سلطة العثمانيين مثل " قانون نامه مصر" ، وغيره لم يكن سوى تكريس لما هو قائم ، خاصة أن المالك قد استمروا في إدارة البلاد تحت مظلة الوالي العثماني.

لقد كانت السلطة في مصر سلطة " مزدوجة" ، اشترك فيها الولاة الذين يمثلون السلطان العثماني والمالك الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم ويستمدون جانيا من قوتهم من وجودهم المحلي على أرض مصر" (٢) . وقد كان تعظيم استغلال الأرض والثروة في مصر هما هدف هذه السلطة المزدوجة ومحور الصراع في نفس

الوقت . وواقع الحال أن الفتح العثماني لم " يمح النظام المملوكي في مصر ، لكنه قمعه فقط ويصوّر مؤقتة ، فبدلاً من إبادة المالك استخدمهم العثمانيون في النظام الجديد الذي أقاموه في مصر ، وسمحوا لهم بممارسة تقاليدهم السابقة ، بما في ذلك شراء المجندين الجدد وتدريبهم للعمل في نظامهم الخاص شبه المستقل . لقد أوصى " قانون نامه مصر" الصادر في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٢٤ ، بهيمنة النظام العثماني وسيطرته على البناء المملوكي المهزوم ، لكن هذا النظام كان في حقيقته نوع من الحكم العثماني - المملوكي الثنائي condo-minium . لأن المالك منحوا مناصب سلطوية في هذا النظام الجديد ، واندمجت السلطة العثمانية واقعياً مع القوة العسكرية والإدارية المملوكية . وعلى الرغم من إنتاج العديد من القوانين التنظيمية لمصر إدارياً واقتصادياً الا أن ذلك لم يكبح المطامع السياسية المملوكية ، ومع مرور الزمن اشتد عود المالك بسيطرتهم الواقعية والفعلية على مقادير الأمور في مصر اقتصادياً وسياسياً ، وابتلع النظام المملوكي الإدارة العثمانية ، وانحسرت مركزية اسطنبول ، لقد أتاح ذلك أن تستقل مصر عن العثمانيين ، بدرجة أو بأخرى ، كذلك أن تتطور مصر تطوراً مستقلاً ثم تبدأ في بعث دولة على " أساس مصري (٣) وكان بقاء الجهاز الإداري " مصرياً لغة وأفراداً من أهم العوامل التي حفظت لمصر شخصيتها في ذلك العصر وكونت إطاراً للنزعة الاستقلالية، وذلك نظراً للدور الرئيسي الذي يقوم به هذا الجهاز في الوظائف الاقتصادية للدولة (٤).

الثاني عدم الاندماج بين الاثنية الحاكمة وجماهير المحكومين من المصريين (المسلمون والأقباط)

فلقد بقيت عناصر المؤسسة الحاكمة لمصر سواء الولاة العثمانيين أو المالك الذين كانوا ينتشرون في ربوع مصر اثنية أجنبية لم يطلها التمسير أو الاندماج فلم

يتمزجوا بالسكان الأصليين ، بل عاشوا مترفعين في معزل عنهم .. يغالون في ابتزاز الأموال من الأهليين (٥) . ولقد ساهم الصراع المستمر بين الولاة / الباشوات وبين المالك ، وبين الأوجاقات (الجيوش الحامية التي أسسها سليم الأول) وبين المالك ، بل وبين المالك أنفسهم ، أن يظل الشعب المصري بعيداً عن هذا الصراع ، فهو ليس طرفاً فيه ، وإن كان هدفاً له . الأمر الذي حفظ لمصر استقلالها بمعنى ما عن الحاكم الأجنبي مما ساعد في تأسيس قاعدة متينة لامكانية انطلاق حركة استقلالية سابقة بالنسبة للمنطقة كلها ، تجلّت ارهاصتها مع منتصف القرن الثامن عشر بالحركة المعروفة بحركة على بك الكبير وبثورة همام في جنوب مصر . لقد كان المالك لا يدافعون الا عن وجودهم ومصالحهم هم فقط لذا كانت هزيمتهم صارخة أمام العثمانيين في البداية ، كما كانت الاطاحة بهم والتخلص منهم رغبة شعبية عارمة تلقفها محمد على وفي الحالتين كان " الشعب المصري منعزلاً عنهم (٦) . وفي نفس الوقت نجد الانقسامات المملوكية المستمرة قد أدت في النهاية الى تبلور تراكيب اجتماعية قوية في بنية المجتمع المصري وأن تسود كراهية الحكم التي أصبحت تعم أهالي مصر قاطبة (٧).

ويذكر د. عزيز سوريال عطيه في هذا الاتجاه كيف أن الأقباط " بالاشتراك مع كل المصريين كانوا يعانون من الكوارث والفقر" (٨) . فلقد خضعوا مع المسلمين والأقباط لنفس نظام الحكم ، ثلاثي العناصر (الوالي والأوجاقات والمالك) والذي كان هم كل عنصر فيه هو جمع المال ، ويؤكد ذلك د. عطيه بقوله " إن البلد قد أصبحت فريسة لثلاث جهات ضريبية بدلاً من واحدة .. ولم تعر الإدارة اهتماماً كبيراً للاعتبار الديني فيما يتعلق بالأمور المالية ، وفي هذا المقام فإنه لم يكن هناك تمييز بين المسلمين والأقباط ، كلاهما كان متساوياً ، في التعرض لنظام ضريبي ثلاثي ، في الوقت الذي

فقدت فيه مصدرا رئيسيا من الدخل بالانحدار الشديد فى تجارتها الدولية .." (٩) لقد كانت المعاناة المشتركة الواحدة من الأمور الحاسمة فى أن تسعى الجماعة المصرية نحو الاستقلال ، وتبلور تطلعات قوى اجتماعية مصرية ، تضم علماء وتجارا وحرفيين وعاملين فى دوواين الدولة بمن فيهم القبط للاستقلال" (١٠)

وهكذا ينبثق وعى قومى مصرى مع مطلع القرن التاسع عشر مع تأسيس الدولة الحديثة فى مصر من جهة أخرى أنها دولة قامت على شرعية مصرية من جموع المصريين ، المسلمون والأقباط . تجلت فى مشاركة أوسع فى حكم البلاد والدخول الى صفوف الجيش للمرة الأولى فى التاريخ (١١).

خلاصة القول ، إن خصوصية مصر ، وعدم الاندماج مع الاثنية الحاكمة ، قد ساهما فى تحقيق تطور مستقل لمصر ولغرس بذرة التكامل الوطنى بين أعضاء الجماعة الوطنية ، وربما يكون من المفيد وفى ضوء الخلفية السابقة ، أن نرسم صورة تفصيلية لوضع الأقباط خلال فترة العصر العثمانى على امتدادها.

٣- موقع الأقباط فى السياق التاريخى للعصر العثمانى

إذا أردنا التعرف على واقع الأقباط فى إطار السياق الذى قمنا بتقديمه فليس أوفق من استعارة مذكره المقرئى فى معرض حديثه عن الحضور الاجتماعى للأقباط حيث قال: " إن منهم كتاب المملكة ومنهم التجار ، والباعة ، ومنهم الأساقفة والقسوس ونحوهم ، ومنهم أهل الفلاحة والزراعة ، ومنهم أهل الخدمة والمهنة " (١٢) أى أن الأقباط انتشروا فى جسم المجتمع المصرى بطبقاته الاجتماعية وفئاته النوعية . لقد عاش الأقباط شأنهم شأن غالبية المصريين حيث لم يشكلوا أبدا بورجوازية مزدهرة ، فجماهيرهم تظل ريفية ومدينية . وفى القاهرة نجد أنهم لا ينخرطون فى التجارة الدولية مثلما فعل الأرمن أو المسيحيون الشوام مثلا ، لذا نجدهم دوما يشتغلون بالفلاحة أو بالادارة

، فنجدهم كتبة لدى الادارة الحكومية أو الارستقراطية المسلمة ، أو تجار تجزئة أو صغار حرفيين " (١٣) ويلاحظ أن الأقباط لم يسلكوا فى المجتمع من منطلق أنهم جماعة مغلقة أو ذات عناصر متماثلة فلقد ضمن انتشارهم فى جسم المجتمع وتنوعهم الطبقي والفئوى الارتباط العضوى بالسياق الاجتماعى - الثقافى المصرى . فبينما يقرر كثير من المؤرخين كيف استفادت جماعات مسيحية متعددة فى المنطقة من تطبيق نظام الملة وتطورت من خلال هذا الاطار القانونى ، فأننا نجد ، على العكس تماما ، الأقباط وقد تعاملوا مع نظام الملة فى سياق اقتصادى وثقافى مختلف ، (وأتصور أنه أمر ينسجم تماما مع مسار الجماعة المصرية الذى اتخذ مساره الاستقلالى كما أوردنا سالفاً) وللتدليل على ذلك يمكن أن نرصد أمرين وذلك كما يلى:

١) موقف الأقباط من الامتيازات الأجنبية.

٢) حرص الأقباط على التحرك نحو الاندماج فى المجتمع.

أولاً: موقف الأقباط من الامتيازات الأجنبية:

كما هو معروف ، وفى إطار العلاقات العثمانية الأوروبية ، طبق نظام " الامتيازات " ، والذي منح الأجانب ، الذين يقيمون فى أراضى الدولة العثمانية حصانات وحقوق واعفاءات مميزة . كذلك عدم خضوعهم لقوانين الدولة العثمانية وإنما لقوانين البلاد التى ينتمون إليها . ولقد اتفق تاريخيا ، على أن الامتيازات التى منحها السلطان سليمان القانونى سنة ١٥٣٥ الى فرانسوا الأول ملك فرنسا ، هى البداية للاختراق الاقتصادى للمنطقة والحاقها بالغرب" (١٤) وقد نتج عن تطبيق هذه الامتيازات " هيمنة التجار الأوروبيين داخل مناطق الدولة العثمانية ، ولاسيما فى المرافئ والمدن التجارية الكبيرة . وكانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف السلطنة وتفكك مؤسساتها الادارية والاقتصادية

والعسكرية . وأصبح تجار الدول الأوروبية يشكلون مع قنصلياتهم جاليات أجنبية تتمتع بسلطات مستقلة عن السلطة المحلية العثمانية وتشكل الى حد ما دولا داخل الدولة (١٥)

أما فى مصر ونتيجة للامتيازات التى تمتع بها التجار الأجانب عن المصريين وبسبب توفر الحماية البحرية الحربية لسفن التجار الأجانب فى حالة حدوث نزاع وأيضا بسبب أن بضائعهم تخضع لشروط جمركية تتراوح ما بين ثلث ونصف ما يفرض على التجار المصريين قد أخذوا يتنازلون عن التجارة فى بلادهم لمنافسيهم الوافدين من التجار الأجانب . الأمر الذى بسببه تمسك هؤلاء التجار بالبقاء فى مصر لأنهم " كانوا يحققون أرباحا سنويا تصل نسبتها الى رأس مالهم الى ٣٣٪ (١٦) وكان هؤلاء التجار المصريون من المسلمين والأقباط ، فالثابت أن الأقباط قد أعرضوا عن التعاون أو الاستفادة من التوسع التجارى الأوروبى كما أن بيوت التجارة الأوروبية عندما بحثت عن عناصر عمل كوكلاء وتراجمه ومقاولين للتجار الفرنجة ، اختارت فى الأساس أن تستعين باليهود " (١٧).

ويرتبط بنظام الامتيازات ما عرف " بالرعاية المذهبية" التى سعت الدول الأوروبية لتنفيذها . فبموجب الامتيازات ، لم يحصل الأجانب على حق التجارة فحسب بل على جملة من الامتيازات الأخرى منها منح الزوار الأجانب حرية زيارة الأماكن المسيحية المقدسة بل والاشراف عليها . وقد مهد ذلك إلى بدء اهتمام الأوروبيين بغير المسلمين من المواطنين فى الامبراطورية العثمانية من خلال استراتيجية الرعاية المذهبية التى تعنى أن تمد الدول الأوروبية رعايتها للمسيحيين ، بالإضافة الى الأجانب المقيمين ، فى الدولة العثمانية ، بحيث ترعى كل دولة أوروبية مجموعة من غير المسلمين تبعا للتوافق المذهبى بين كل دولة أوروبية وأبناء كل مذهب مسيحي يعيشون فى المنطقة . لقد كانت الدول

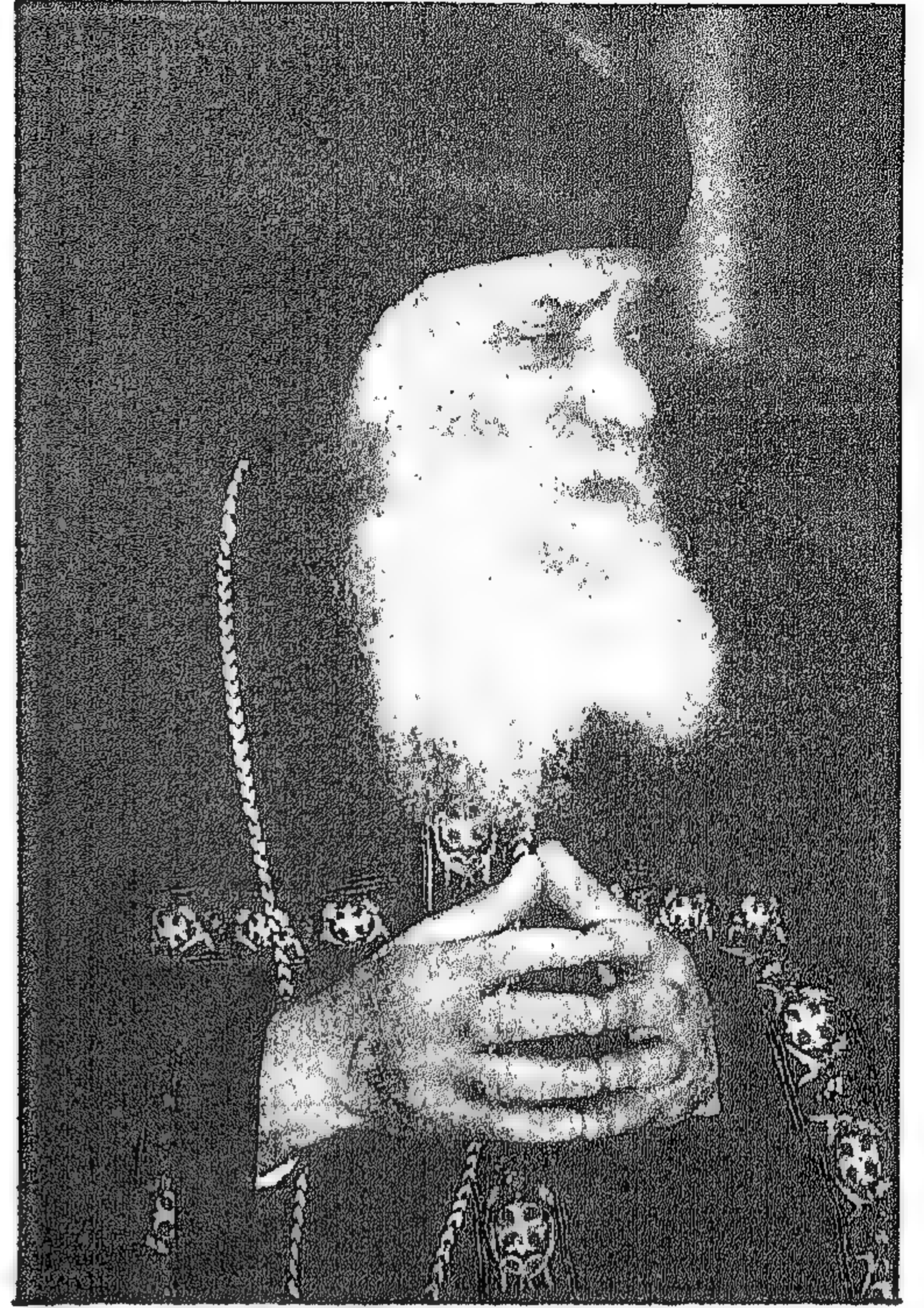
الشرعية ، وغيرها ، توضح إقبال الأقباط على النشاط الزراعى بصورة كبيرة وبأشكال عديدة سواء بالايجار أو الادارة الزراعية أو شراء الحقائق وتجارة وتسويق الفاكهة وممارسون ذلك إما بمفردهم أو بالمشاركة مع مسلمين . ويشار الى أن النشاط الزراعى فى مصر ، من حيث مواعيد الدورات الزراعية وأوقات الري والحصاد ، الى آخر العملية الزراعية ، كان وما يزال ، مرتبطا بالتقويم القبطى المتوارث عن قدماء المصريين . كما تسجل لنا المصادر التاريخية كيف ساهم الأقباط فى أعمال صيانة مرافق الري وضبط النهر ، مثل حفر الترع وبناء الجسور وغيرها وفى دراسة حديثة يذكر أن " أحد الأقباط كان يستأجر قطعة أرض من وقف مسلم فى احدى المناطق ، وفى منطقة أخرى اشترك مسلم مع قبطيين ، فى زراعة قطعة أرض ، يسددون بالتضامن سوريا ماعليهم من < خراج > الى ملتزم الناحية " (٢١) ، ويعكس ماسبق غلبه المصلحة الاقتصادية والخطر المشترك الذى يهدد كلا من الأقباط والمسلمين مما يدفعهما على التعاون معا خاصة فى الطبقات الدنيا من المجتمع.

ثانياً: التجارة والحرف

أجمعت العديد من الدراسات (٢٢) على أن الأقباط قد مارسوا التجارة فى جميع المجالات تقريباً ، اشتهروا كل الحرف التى كانت تعرفها مصر آنذاك ، ومن خلال دراستين تم اجراؤهما على حجج تركت الأقباط ، الأولى جمعت فيها عينة من ٣٩ حجة تركت ، والثانية جمع فيها عينة دراسية عن ٢٣٦ حرفياً وتاجراً قبطياً من وثائق سجلات المحاكم الشرعية ، فاننا نجد مايلى:

* عمل الأقباط فى مجالات المعادن النفيسة (صائغ ، جواهرجى ، تاجر بالصاغة) والتجارة والعمارة والبناء و المنسوجات والأقمشة والعطارة والعلاقة وتجارة السكر.

* شارك الأقباط بفاعلية فى نشاط " الطوائف " (٢٣) من خلال عضويتهم فيها



الباشنوده

تجاوز أى أحداث تشدد يتعرضون لها من حين لآخر . ومن جهة أخرى تدعيم مسيرة الحركة الاستقلالية التى سوف تظهر ظهورها الواضح فيما بعد مع تولي محمد على وتأسيس ما اصطلاح على تسميته بالدولة الحديثة فى مصر ، وتجسد الجماعة الوطنية وتكامل مكوناتها ويزوغ المواطنة . وسوف نحاول الاقترب من هذين النشاطين ، لعل ذلك يسهم فى رسم صورة عن واقع الأقباط فى مصر إبان العصر العثمانى ونزوعهم نحو الاندماج فى المجتمع .

أ. النشاط الاقتصادى

أولاً: الزراعة

أمكن ، بدراسة النشاط الاقتصادى لمصر فى العصر العثمانى معرفة كيف شارك الأقباط المسلمون أهم مجال من مجالات النشاط الاقتصادى ألا وهو الزراعة خاصة وأنهم كانوا فى الأغلب الأعم " محرومين من ملكية الأرض الزراعية " (٢٠) إلا أن وثائق المحكمة

الأوروبية تهدف الى أن تجد لنفسها موقعا للتواجد من خلال بسط مظلة الرعاية المذهبية على مجموعات من مواطنى المنطقة وعزلهم ضمنا عن باقى السكان وخلق امتدادات لهم خارج نطاق البلاد التى يعيشون فيها . فى هذا السياق نجد أقباط مصر وقد رفضوا الرعاية المذهبية وتحملوا مثلما تحمل المسلمون من جراء الامتيازات الأجنبية ورفضوا كل محاولة لبسط الحماية عليهم من الخارج " (١٨)

وفى ظل هذه الامتيازات ، أيضا ، تحالفت البيوت التجارية الأوروبية وبين جماعات المبشرين وبدأ السعى لاقتناص الأقباط ، " إلا أن جهود المرسلين لم تفلح فى استمالة أعداد تذكر من القبط " (١٩)

ثانياً: حرص الأقباط على التحرك نحو الاندماج فى المجتمع

ليس أدل من النشاطين الاقتصادى والادارى ، للتدليل على حضور الأقباط فى جسم المجتمع المصرى ، الأمر الذى سهل الى حد كبير ، من جهة ، إمكانية

أو بتولى بعض المناصب الهامة فمثلا طائفة التجاريين كان نقيبها من الأقباط فى وقت من الأوقات.

* شكلت المصلحة الاقتصادية عاملا هاما فى التعاون بين المسلمين والأقباط حيث خضع كل شئ لأحكام السطوق ، وللعرض والطلب.

* تسجل الدراسات أيضا إقدام المسلمين والأقباط على التشارك الاقتصادى فى إطار يقترب كثيرا من فكرة الشركات بمعناها الحديث ، فى العديد من المجالات مثل: الصباغة ، وبيع الحبوب ، وتجارة الدجاج والبيض ، زراعة وتجارة الكتان ، وسائل النقل البرى والبحرى. وتؤكد هذه الدراسات أن هذه الشركات كانت نوعاً من التضامن الاجتماعى بين المصريين تجاه الأجانب ونظام الحكم.

* لوحظ أيضا أن التجارة الخارجية لم يعمل بها الأقباط ، وكان المسلمون دورهم محدوداً جدا فى هذه التجارة.

ب. النشاط الإدارى:

كان للأقباط دور أساسى فى تصريف شئون الإدارة المالية للبلاد ، ليس فقط إبان العصر العثمانى ، وإنما أيضا على مدى العصور الإسلامية المتعاقبة التى سبقت العصر العثمانى . فمنذ عصر الولاة استخدم الأقباط فى الجهاز الإدارى للدولة الذى استبقاه عمرو بن العاص على حالة طبقا للنظام الذى وضعه الامبراطور جستنيان فى الفترة الرومانية . ومنذ ذلك الوقت ومرورا بالفترات " الطولونية (٨٦٨ - ٩٠٥ م) ، الاخشيدية (٩٢٥ - ٩٦٩ م) ، الفاطمية ، الأولى والثانية (٩٦٩ - ١١٧١ م) ، الأيوبية (١١٧٤ - ١٢٥٠ م) ، المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧) ، وحتى العصر العثمانى أصبح من الأقباط من صاروا طبقة متمرسه فى الشئون الادارية والمالية ، بالطبع كان يتأثر أحيانا هذا الدور حسب المناخ العام ، من حيث حدوث بعض التوترات الطائفية ، ألا أنه فى الأغلب العام سرعان ما يعود الأمر الى طبيعته ويسير مساره المعتاد .

لقد عمل الأقباط ككتبة فى دواوين الحكومة ، وكصيافة ، وكوكلاء للملتزمين ، كمساهمين للأرض الزراعية ، وقد حرصوا على احتكار بعض مجالات الادارة المالية ، لاسيما جباية الضرائب ، التى تتطلب تفهما لتقسيمات البلاد وعوائدها ونظم الرى والزراعة . وتطالعنا الوثائق والمصادر الخاصة بالعصر العثمانى كيف عظم " الانتشار الإدارى " للأقباط فى الادارة العثمانية للبلاد . وحول هذا الأمر يفرد د. عفيفى قسما هاما من أطروحته عن " الانتشار الإدارى للأقباط " (٢٤) ويوضح كيف شغل الأقباط وظيفة " المباشر " سواء فى الادارات الحكومية مثل ديوان الروزنامة المختص بمالية البلاد ، أو لدى المتنفذين والأمراء ، وأغوات دار السعادة فى تحصيل الضرائب وفى ادارة الجمارك وديوان " الجوالى " (٢٥) المختص بشئون الجزية ، وفى ديوان الحسبة ، وإدارة الشئون المالية للأوقاف الاسلامية.

ويلاحظ أن دور المباشرين / الكتبة الأقباط ، فى مجال جباية الضرائب ، كان محوريا لما يمثله من شريان رئيسى لتدعيم الخزانة وذلك على كل مستويات الهيكل التنظيمى للتقسيم الإدارى للدولة العاصمة ، ولايات الأقاليم ، القرى ، فى إطار التدليل على نزوع الأقباط نحو الاندماج فى المجتمع ، اخترنا النشاطين الاقتصادى والادارى وتبع حركة الأقباط من خلالهما ، الا أننا لايمكن أن نغفل فى هذا المقام الجانب الاجتماعى للأقباط ، ولكن بسبب الصفحات المتاحة لهذه الدراسة ، فأنا نكتفى بالإشارة الى مايلى:

* يتجسد الحضور الاجتماعى للأقباط من خلال انتشارهم الجغرافى فى ربوع مصر فى حدود عددهم الذى لم يكن كبيرا (فمثلا كان عدد الأقباط فى القاهرة يصل الى عشرة آلاف نسمة ، أى أقل من ٤٪ من مجموع السكان فى القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر) الا أن ذلك لم يؤثر على توزيعهم الجغرافى ولم يؤد إلى أن يتركز الأقباط فى أماكن مغلقة بعينها.

* التأثر بالعادات والتقاليد السائدة وممارسة سلوكيات اجتماعية ميزت المصريين بشكل عام عبر العصور منها: الاحتفالات الخاصة بالأعياد ، اعداد أطعمة معينة فى مناسبات بعينها ، الموالد .. الخ.

* استخدم الأقباط فى تعاملاتهم اليومية النظام القانونى السائد أو مايسمى بلغة العصر الحالى القانون المدنى ، فنجدهم يتدافعون ويترافعون لدى القضاة لاثبات ملكيتهم للعقارات أو لاسترداد مال ، أو بيع أو إيجار ، كذلك فى بعض قضايا الأحوال الشخصية.

وبعد ، لقد حاولنا فى عجلة أن نقرب من موضوع الأقباط فى العصر العثمانى ، ويمكن أن نخلص الى أن عهد الذمة ثم نظام الملة ، قد شكلا الإطار القانونى لغير المسلمين فى الامبراطورية العثمانية بشكل عام (٢٧) ، ولكننا ، نجد الأقباط وان التزموا بما ترتب على ذلك فى بعض مما جاء فى هذا الاطار القانونى ، فإنهم ومن خلال الممارسات العملية والحياتية قد تجاوزوا عن الوضع القانونى الذمى / الملى ، ويلاحظ أن نصوص عهد الذمة " مثلها مثل أى نصوص قانونية تكمن أهميتها فى نوعية الادارة التى تنفذها .. فهى تارة تتشدد فى تطبيق بعض الشروط المستحقة - وليست المستحقة - فى عهد الذمة وترتك أحيانا بعض الشروط المستحقة على الادارة وهى نشر العدل بين الرعية ، وان استوى فى التعرض للظلم الأقباط والمسلمون معا ، وتارة أخرى تغض الطرف عما فرضته من شروط على الأقباط بما كان يشير الفتن " (٢٨) والثابت حسب د. عفيفى أن الأقباط لم يقبلوا قط عهد الذمة . ومافتثوا يحاولون التملص من شروطه بشتى الأشكال " (٢٩) وبالفعل ، ومن الناحية التاريخية ، كان العصر العثمانى بداية النهاية لصيغة عهد الذمة ، حيث بدأ مايمكن أن نسميه مسار البحث عن المواطنة فى القرن التاسع عشر.

الهوامش

- * هذه الدراسة جزء من دراسة مطولة تحت الاعداد للباحث بعنوان: المواطنة في مصر: المفهوم ، الخبرة التاريخية ، الاشكاليات.
- ١- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى : نحو التكوين المصرى من النمط الأسبوى الى النمط الرأسمالى ، السلسلة التاريخية ، دار الحداثة ، بيروت ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ٨٧.
- ٢- نزيه نصيف الأيوبى ، الدولة المركزية فى مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٤٧.
- ٣- دانيال كريسيليوس ، جذور مصر الحديثة ، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٦ و ٥٥.
- ٤- أحمد صادق سعد . م.س. ، ص ١٠٨.
- ٥- عمر الاسكندرى وسليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثمانى ، مراجعة أ.ج. سقذج ، سلسلة صفحات من تاريخ مصر رقم (٦) ، مكتبة مدهولى ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٦٥.
- 6- A.C, Hess, The Ottoman Conquest of Egypt 1517, the Begining of the Sixteenth Century World War, Journal of Middle East studies, Vol. 1974, pp. 212.-
- ٧- سيار الجميل ، بقايا وجذور التكوين العربى الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ١٩٩٧ ، ص ١٩٠.
- 8- Aziz S. Atiya, AHistory of Eastern Christianity, Buther, Tanner ltd., London, 1968, pp. 100. -.
- ٩- عزيز سوريال عطيه م.س. ، ص ٩٩.
- ١٠- أبو سيف يوسف ، الأقباط والقومية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٤.
- ١١- لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر يراجع:
- هنرى لورنس ، المملكة المستحيلة ، فرنسا وتكوين العالم العربى الحديث ، ترجمة بشير السباعى ، سيناء للنشر ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٥١ وما بعدها.
- طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ١٩٨٠

- وليم سليمان قلادة ، المسيحية والاسلام فى مصر ، سينا للنشر ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٥٤ وما بعدها.
- سلسلة تاريخ البابوات ، الحلقة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، صفحات : ١٩٤ - ١٧٠ ، ١٠٥.
- فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة عصر محمد على ، د.ن ١٩٤٨ ، ص ٣٨٧ - ٣٨٩.
- ١٢- المقرئى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية ، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوى ، ج ٣ ، مكتبة مدهولى ، ١٩٩٨ ، ص ٧٦٥.
- ١٣- فيليب فارغ ويوسف كرجاج ، المسيحيون واليهود فى التاريخ الاسلامى العربى والتركى ، ترجمة بشير السباعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥١ و ١٥٢.
- ١٤- سمير مرقس ، المسار التاريخى لمخطط الالتحاق - التجزئة للمنطقة العربية ، مجلة القاهرة ، يوليو ١٩٩٤ ص ٤٠ - ٤٧.
- وأىضا الغرب والمسألة الطائفية فى مصر ، مجلة اليسار ، عدد ٨٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٢٢-٢٦.
- ١٥- وجيه كوثرانى ، صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربى ، مجلة الوحدة ، السنة ٣ ، عدد ٢٩ / ٣٠ ، فبراير / مارس ١٩٨٧ ، ص ٧١.
- ١٦- أحمد صادق ، م.س. ، ص ٧٨.
- ١٧- أبو سيف يوسف ، م.س. ، ب ص ١٠٢.
- 18- Iris H. El - Masry , The Story of the Copts, MECC, Cai- ro, 1978, pp 475.18-
- ١٩- مسعود ضاهر ، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ، ١٦٩٧ - ١٨٦١ ، معهد الانماء العربى ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٨٧.
- ٢٠- وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها ، بدون مؤلف ، ص ٢٦١.
- ٢١- محمد عفيفى ، الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ، (رسالة دكتوراه) نشرت فى سلسلة تاريخ المصريين رقم ٥٤ ، الهيئة

- المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٢.
- ٢٢- حول النشاط التجارى والحرفى للأقباط يمكن مراجعة:
- أ- Raymond , A, Artisans et- commerçants au Caire, 1973.-
- ب- محمد عفيفى ، م.س. ص ١٥٣ وما بعدها.
- ج- سلوى على ميلاد ، وثائق أهل الذمة فى العصر العثمانى وأهميتها التاريخية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣.
- ٢٣- الطائفة هى تجمع يضم كل العاملين فى مجال واحد . وللطائفة هيكلية خاصة تهدف فى النهاية إلى تنظيم أعمال أعضائها وحمايتهم والدفاع عن مصالح الطائفة . وهى فكرة تقترب كثيرا من النقابات فى عصرنا الحالى.
- ٢٤- محمد عفيفى ، م.س. ، ص ١٠٦ وما بعدها.
- ٢٥- الجوالى جمع جالية، وأصلها الجماعة التى تفارق وطنها وتنزل وطنا آخر . ومنه قيل لأهل الذمة الذين جلاهم عمر بن الخطاب عن جزيرة العرب " جالية " ثم نقلت هذه اللفظة الى الجزية التى أخذت منهم ، ثم استعملت فى كل جزية تؤخذ وان لم يكن صاحبها جلا عن وطنه.
- ٢٦- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : سلوى ميلاد ، م.س.
- ٢٧- Roderic H.Davison, Turkish Attitudes Concerning Christian - Muslim Equality in the Nineteenth , 27 Century, in The Modern Middle East, Albert Hourani, others, Turio Readers,London, 1993, pp. 844-864.-
- ٢٨- محمد عفيفى ، الأقباط فى العصر العثمانى ، سلسلة الأقباط عبر العصور ، رقم ٣ ، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، مارس ١٩٩٥ ، ص ١٣.
- ٢٩- محمد عفيفى ، م.س. ، ص ١٣.

الاقتصاد والديونية والمياه

أولويات حكم الملك عبد الله الثاني



وقد اضطر الأردن ، الذي كان غارقا في ديون قدرت في العام ١٩٨٩ بنحو ٨.٥ مليار دولار ، إلى البحث عن مخرج له من هذه الأزمة ، فوجد الحل في الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي وضع له برنامجا للتصحيح الهيكلي ، عرف ببرنامج التصحيح الاقتصادي ، ومدته ست سنوات تبدأ في العام ١٩٨٩ ، ولكن ما إن بدأ الأردن في تطبيق هذا البرنامج القاسي حتى غزا العراق الكويت وبدأت أزمة الخليج التي انتهت بالحرب المدمرة المعروفة . وكانت هذه هي المرة الثانية . والتي أدت ضمن ما أدت إليه ، إلى وقف تطبيق برنامج التصحيح في تلك الظروف الاستثنائية إلى أن تم استئناف التطبيق في فبراير من العام ١٩٩٢ وحين توفي الملك حسين كانت مدة برنامج التصحيح علي وشك الانتهاء ، لكن الأردن كان قد طلب تمديد البرنامج لثلاث سنوات أخرى.

بحثا عن المعونة

لقد كانت المساعدات الدولية من منح وقروض مختلفة على الدوام جزءا مهما من اقتصاد المملكة الذي فقد خلال السنوات العشر الماضية الكثير من حيويته. ولم تكن قد مضت سوى أسابيع قليلة على وفاة الملك حسين حين بدأ الملك عبد الله ملك الأردن الجديد زيارته للمملكة العربية السعودية.

كانت تلك الزيارة فاتحة عدد من الزيارات التي بدأها الملك عبد الله والذي

بدأ رحيل العاهل الأردني الملك حسين في شهر فبراير الماضي وتسلم ولده عبد الله مقاليد الحكم في البلاد ، وكأنه نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة في هذه المملكة التي حكمها الملك حسين نحو ٤٧ عاما.

وقد ورث الملك عبد الله ابن الحسين ، الذي توج ملكا على الأردن في الشهر الماضي باسم عبد الله الثاني ضمن ما ورث عن والده ، وضعاً اقتصادياً صعباً عرفه الملك الراحل كيف يتعامل معه ويستمر في حكم الأردن الذي يخلو من الثروات والموارد الطبيعية، محافظاً على مستوى مقبول ، إذ أما قيس بنضوب الأردن من الثروات وبالنقص الكبير في بعض أهم الموارد الأساسية خاصة المياه.

لكن السنوات العشر الأخيرة من حكم الملك الراحل شهدت عددا من الهزات الاقتصادية التي كان لها تأثير سلبي على حياة المواطن الأردني ومستوى معيشته الذي تدنى كثيرا بعد العام ١٩٨٩. فقد انهيار الدينار الأردني في أواخر ١٩٨٨ وأوائل ١٩٨٩ ، بعد أن نضب احتياطي الأردن من العملات الأجنبية في البنك المركزي الأردني حتى وصل إلى ما يقرب من الصفر ، ففقد الدينار الذي كان يساوي نحو ثلاثة دولارات ما يقرب من نصف قيمته قبل أن يستعيد جزءا من هذه القيمة ويستقر عند ثلاثة أرباع قيمته السابقة. وهو يساوي اليوم نحو ٢٠ ر ١ دولار فقط. وبقي سعر الدينار عرضة للانخفاض ، ولم تتوقف الإشاعات عن انخفاض وشيك لسعر الدينار ، حتى اتخذ البنك المركزي الأردني قرارا في العام ١٩٩٥ بربط سعر الدينار بالدولار بما قيمته ٧١٠ فلسا للدولار الواحد في حالة البيع و٧٠٧ فلسا في حالة الشراء.

يحتاج إلى مثل هذه الزيارات وذلك لسببين رئيسيين : أولهما ، أن الملك عبد الله لم يكن مهينا لتسلم الحكم ، فقد كان معروفا طوال ٣٥ عاما أن الخليفة الأوحى للملك الراحل حسين هو شقيقه الأمير حسن ، وأن عبد الله لم يكن مرشحا لا لولاية العهد ولا لولاية عهد عمه الأمير حسن أيضا ، لذا فقد كانت هذه الزيارات ضرورية للتعريف على الملوك والرؤساء العرب ، ولتعريفهم على نفسه في لقبه الجديد وعهده الجديد.

السبب الثاني ، أن الملك الجديد أراد التأسيس لعهد جديد من العلاقات الأردنية العربية التي مات الملك حسين وبعضها ما زالت بحاجة إلى ترميم ، فعلاقات الأردن مع المملكة العربية السعودية كانت قد بدأت في التحسن لكنها لم تكن قد بلغت الدرجة المرجوة من الحميمية التي كانت تميز العلاقات الأردنية السعودية تاريخيا . وعلاقات الأردن مع مصر كانت على وجه العموم فاترة ، وذلك بالرغم من الحرارة التي كانت تبدو عليها في بعض الأحيان . أما علاقاته الخليجية فقد كانت محصورة إلى حد كبير مع الجيل الثاني من أفراد الأسر الحاكمة في تلك البلدان . وما زيارته إلى البلدان الخليجية تلك إلا في إطار توثيق العلاقات مع الجيل الأول من هؤلاء الحكام الذين عرفوه بوصفه صديقا لأبنائهم

عمان من:

صلاح يوسف

وليس حاكما محتملا للأردن.

كانت مهمة الملك عبد الله في الخليج إعادة تذكير هذه الدول بما كانت التزمت به من دعم للأردن في أثناء مراسيم تشييع الملك حسين في عمان. فقد كان من الواضح أن الاقتصاد الأردني ليس على مسأيرام، وأنه يعاني من متاعب ومصاعب عديدة، فأرقام النمو التي حققها الأردن في العاملين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كانت لا تزيد على ١٢ في المائة و ٨. في المائة على التوالي، وهي نسب تقل كثيرا عن النسب التي كان قد أعلن الأردن أنه حققها في أوقات سابقة. كما أنها تقل كثيرا عن نسب النمو المستهدفة من جانب صندوق النقد الدولي. فبموجب برنامج التصحيح الاقتصادي كان على الأردن أن يحقق معدلات نمو لا تقل عن ٤ بالمائة. لذا، لم يكن غريبا أن يطفئ الجانب الاقتصادي على ما عداه من جوانب في هذه الزيارات التي قام بها ملك الأردن الجديد والتي بدأها بزيارات للبلدان الخليجية. ففي المملكة العربية السعودية حصل الملك عبد الله على وعود بتسهيل انسياب السلع الأردنية إلى الأسواق السعودية، وزيادة وتيرة التبادل التجاري بين البلدين، وفتح الطريق أمام صناديق وجهات الاستثمار السعودية المختلفة للاستثمار في الأردن، وأهم من ذلك كله فتح الطريق أمام عودة العمالة الأردنية إلى السعودية لمساعدة العهد الجديد على التصدي للبطالة، وهي واحدة من أكبر مشكلات الأردن وأكثرها استعصاء على الحل، وخاصة إذا عرفنا أن نسبة البطالة المعلنة في الأردن هي ١٨ بالمائة، وهي نسبة غير دقيقة لأن أوساط البنك الدولي توصلها إلى ما بين ٢٥ و ٣٠ بالمائة.

في دولة الامارات العربية المتحدة حصل الملك عبد الله على وعد بتحويل مبلغ ١٥٠ مليون دينار كوديعة في البنك المركزي الأردني لدعم سعر صرف الدينار الأردني، والذي كان وعلى وشك التعرض لهزة عنيفة في أعقاب وفاة الملك حسين، حيث أقبل كثيرون على تحويل ودائعهم

ومدخراتهم إلى الدولار، وتحويل أجزاء منها إلى الخارج خوفا من تدهور الأوضاع بعد رحيل الملك، كما أن سعر الدينار الأردني شهد انخفاضا حادا في الأسواق الفلسطينية التي يوجد فيها ما يقرب من ٥٠٠ مليون دينار أردني قيد التداول. وقد أدى ذلك إلى تحريك البنك المركزي الأردني بسرعة لاحتواء الأزمة والحؤول دون استفحالها فضع في الأسواق الأردنية وكذلك في فلسطين عبر فروع البنوك الأردنية هناك مئات ملايين الدولارات للمحافظة على سعر الدينار الذي كان قد ربط بسعر الدولار الأمريكي منذ العام ١٩٩٥.

ولم يمض وقت طويل حتى كان البنك المركزي الأردني يستقبل الوديعات الإماراتية، وتلاها صندوق النقد العربي الذي أودع نحو ٥٠ مليون دولار في البنك المركزي الأردني للهدف ذاته.

وفيسما كان الملك يواصل زيارته للحصول على دعم اقتصادي كان مستولو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يبرمون اتفاقا لتمديد برنامج التصحيح الاقتصادي الذي انتهت مدته في شهر مارس الماضي.

ماء من سوريا

أما الزيارة الأكثر أهمية فقد كانت تلك التي قام بها الملك عبيد الله إلى سوريا، فقد رحل الملك حسين والعلاقات الأردنية السورية في أدنى حالاتها، وامتنعت دمشق عن تعيين سفير لها في الأردن بعد إنتهاء مدة السفير السابق قبل نحو أربع سنوات. ومنذ ذلك الحين والقائم بالأعمال السوري هو الذي يمثل بلاده دبلوماسيا لدى الأردن.

خلال تلك الزيارة تعهد الرئيس السوري حافظ الأسد للعاهل الأردني بالمساعدة في حل المشكلة المائية للأردن بمدة ثمانية ملايين متر مكعب من الماء على مدى الأشهر الأربعة المقبلة، وهي كمية يحتاجها الأردن حاجة ماسة في أشهر الصيف الذي يأتي بعد شتاء كان الأسوأ من حيث شح الأمطار في بلد

يعاني أصلا من نقص فادح في المياه. وقد أخذ التعهد السوري أهميته من أن الكمية المذكورة تساوي الكمية التي قالت إسرائيل إنها على استعداد لضخها للأردن هذا الصيف بدلا من الخمسين مليون متر مكعب التي نصت عليها اتفاقية وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل. وفي الوقت الذي كانت فيه إسرائيل ترفض ضخ الكمية المقررة للأردن الذي يحتاجها ويلج على إسرائيل على ضرورة ضخها، كانت سوريا تقوم فعلا بضخ الكمية التي تعهد بها الرئيس حافظ الأسد، وهي ثمانية ملايين متر مكعب من المياه من سد باسل على نهر اليرموك الذي يفصل بين الأردن وسوريا حتى قبل أن يأتي الموعد المحدد للضخ وهو الأول من شهر يونيو الجاري. فقد بدأ الضخ بواقع مليوني متر مكعب من المياه في العشرين من شهر مايو الماضي.

ومن نافلة القول إن هذه الكمية لا تسد حاجة الأردن من المياه لكن ضخها يشير إلى رغبة من جانب سوريا لتحسين علاقاتها مع الأردن، وأن يكون التعاون الاقتصادي هو البداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين والتي كانت على درجة كبيرة من التردى عشية وفاة الملك حسين.

وقد سارت الأمور في اتجاه التحسن بين البلدين فقد بدأت زيارات المسؤولين الأردنيين إلى سوريا تسفر عن اتفاقات للتعاون بين البلدين في عدد من المجالات الاقتصادية، ولكن ربما كان أهم ما أسفرت عنه هذه الزيارات اتفاق الأردن وسوريا على إقامة سد الوحدة على نهر اليرموك الذي يمر بأراضي البلدين، وهو المشروع الذي تعهدت سوريا ببذل جهد كبير من أجل إنجازه بالبحث عن مصادر لتمويل إقامته لدي بعض الدول العربية التي تربطها بسوريا علاقات وثيقة ومنها دول الخليج العربي.

جولة أوربية أمريكية

بعد جولته العربية قام الملك عبد الله بجولة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وكما

كان الأمر في رحلاته العربية كان العنوان الأكبر للجولة الأوروبية هو الوضع الاقتصادي، والعنوان الأكبر للوضع الاقتصادي المتدهور في الأردن هو المديونية، فمن المعروف أن الأردن يعد أكبر دولة مدينة بمقياس نسبة الدين إلى عدد السكان. والحجم الإجمالي لديون الأردن غير معروف تماما، لكن ديونه غير العسكرية تقدر بنحو ٨٢ مليار دولار، منها نحو ٦٤ مليار مديونية خارجية، والباقي مديونية داخلية.

وتستهلك فوائد هذه الديون نحو ثلث الميزانية الأردنية السنوية للدولة، وهو ما يعني أن الاقتصاد الأردني لن يتعافى ما دامت المديونية وهذه النسبة الباهظة لخدمتها موجودة.

شطب الديون

وقد كان هذا هو السبب في أن عنوان جولة الملك عبد الله والتي زار خلالها بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة وكندا، هو شطب الديون الأردنية أو جزء منها على الأقل لكي يتاح للاقتصاد الأردني أن يتعافى. وكان موضوع شطب الديون هو البند الأول علي جدول أعمال الزيارة في محطاتها المختلفة.

كان العاهل الأردني يطرح طلبه هذا وفي ذهنه أن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا كانت من بين دائني الأردن القلائل الذين شطبوا ديونا لهم على الأردن غداة توقيع الأردن علي معاهدة السلام في وادي عربة مع إسرائيل فقد شطبت الولايات المتحدة آنذاك نحو ٧٥٠ مليون دولار من ديونها، وشطبت بريطانيا نحو خمسين مليون جنيه استرليني وشطبت ألمانيا نحو ٤٠ مليون مارك من ديونها على الأردن غير أن العاهل الأردني في الواقع لم يحصل علي أكثر من وعود ليست جازمة أو قاطعة بذلك، وبدلا من إعطاء الوعود الجازمة أعطت هذه الدول وعودا ببحث مبدأ شطب الديون خلال اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى. كان هذا هو رد ألمانيا التي كانت محطة العاهل الأردني الأولى، وهو أمر

تكرر في بريطانيا ثم في كندا والولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي كان فيه الأردن ينتظر انعقاد لقاء الدول الصناعية السبع الكبرى كان وفد من كبار المسئولين الأردنيين برئاسة ميشيل مارتو، وزير المالية الأردني، ومحافظ البنك المركزي الأردني زياد فريز يتوجه إلي باريس لحضور اجتماع دول نادي باريس الدائنة للأردن. وفي بداية الاجتماع طالب الوزير الأردني بشطب ديون بلاده بأكملها، غير أن دول النادي التي تمثل الدول الدائنة، لم تلب طلب الوزير واكتفت بأن وافقت على إعادة جدولة ما قيمته ١٣ مليار من ديون الأردن المستحقة لدول نادي باريس ودول أخرى من خارج إطاره. وبالطبع فقد طلب النادي من الأردن الإسراع في خطوات تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص مثل شركات الاتصالات الأردنية وشركة مصانع الإسمنت الأردنية والمؤسسة العامة للخطوط الجوية الملكية الأردنية وغيرها من مؤسسات حكومية، وإجراء إصلاحات خاصة في المجال الضريبي ووقف التقهقر في النمو الاقتصادي وإيصاله إلى النسبة التي اقترحها صندوق النقد الدولي.

وبإعادة جدولة هذا الجزء من مديونية الأردن يكون الأردن قد خفف من عبء مديونيته الكبيرة، لكنه لم يحل مشكلة المديونية حلا جذريا فهذه تحتاج إلي ما يشبه المعجزة لكي تتحقق، خاصة وأن أكبر دائني الأردن، وهن اليابان، التي يبلغ حجم ديونها على الأردن نحو ١٥ مليار دولار تتبع سياسة تقوم على عدم شطب أي جزء من ديونها على الدول الأخرى، بل ترى أن على الدول المدينة أن تصحح مسيرتها الاقتصادية وتحقق نسبا من التنمية تستطيع معها أن تسدد ديونها. وعليه فلم يكن غريبا أن تكون اليابان المحطة التالية لزيارة وزير المالية الأردني ميشيل مارتو.

في اليابان التقى مارتو بالسيد ماساهيكو كومورا وزير خارجية اليابان

وسلمه رسالة من الملك عبد الله لتسليمها إلى اسليد كيزو أوبوتشي رئيس وزراء اليابان. كما شرح مارتو للوزير الياباني بالتفصيل التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة والعبء الذي يتحمله الأردن في خدمة ديونه بما في ذلك عبء الدين الياباني، والدور الذي يقوم به الأردن في سلامة واستقرار المنطقة وتحقيق السلام العادل فيها. وشدد وزير المال على أهمية شطب الديون اليابانية معربا عن أمله في تفهم اليابان هذا الطلب، لكن المحادثات مع الوزير الياباني لم تقتصر على العلاقات الاقتصادية الثنائية وقضية الديون على الأردن بل تعدتها إلى بحث المساعدات اليابانية المستقبلية للأردن.

حتى الانتهاء من كتابة هذا المقال لم يكن قد عرف شيء عما حدث في اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى، غير أن تطورات داخل الأردن أفصحت الكثير عن كل هذه المحاولات للحصول على مساعدات تمكن الأردن من الوقوف على قدميه اقتصاديا، ففي جلسة إحدي جلسات البرلمان الأردني وقف رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة ليعلن أن الاقتصاد الأردني في أسوأ حالاته وأنه قد دخل غرفة الانعاش، وزاد الروابدة بأن قال إن جولات الملك عبد الله لم تسفر عن شيء سوى الوعود والعواطف.

وقد علق الدكتور منير حمارنة، الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني قائلا: إن تصريحات رئيس الوزراء إنما قصد منها تهويل الوضع لكي تقرر الحكومة قانونا بزيادة ضريبة المبيعات من ١٠ إلى ١٣ بالمائة.

ومهما يكن من أمر فإن كل هذه التطورات تعني أن ملف الاقتصاد الأردني الذي لا يعيش أفضل حالاته قد فتح وعرف الناس الكثير عما يحتويه هذا الملف الذي كان على الدوام مغلفا بعبارة الثقة، وهي مستويات لا تشير إلي صعوبة الوضع فقط بل وإلى عدم وجود أفق التحسن في المستقبل المنظور على الأقل.

ايهود باراك الفائز برئاسة الحكومة ليس بوليصة تأمين لتحقيق السلام.. وستواجهه معه عقبات تذكرنا

بممارسات بنيامين نتانياهو نفسه :

الانتخابات الاسرائيلية..

حكومة.. واهالى !



باراك وسط أنصاره

الانتخابات الإسرائيلية العامة ، التى جرى تقديمها بأكثر من سنة (من نهاية العام ٢٠٠٠ الى منتصف العام الجارى ، وتحديدًا فى ١٧ مايو/ ايار ١٩٩٩)، انتهت ببث رسالة واضحة من الناخبين الإسرائيليين ضد السياسة اليسارية المتطرفة لحكومة بنيامين نتانياهو، فى كل مجالات الحياة ، ولكن ، ينبغى ألا نرى فيها ذلك الانعطاف التاريخى الذى تخيل الكثيرون حدوثه ، من دون نظرة معمقة للمجتمع الإسرائيلى . فهذا المجتمع ، مازال أسيرا للعديد من التقاليد القديمة المتراكمة لسياسة العسكرة ، العداء للعرب . وقيود هذا الأسر ، تبدو أشد وطأة من القيود التى يحاول فرضها اليمين ، من داخل الحكومة أو من خارجها .

ولهذا ، فلا بد من قراءة نتائج الانتخابات قراءة صحيحة معمقة ، لاتستند فقط الى الأرقام والمعادلات الحسابية ، بل تسبر غمار هذا المجتمع وتربط بين عاداته ومفاهيمه وبين النتائج الرقمية . حيث أن إيهود باراك ، الفائز برئاسة الحكومة الإسرائيلية ، ليس بوليصة تأمين لتحقيق السلام بين إسرائيل والعرب وستواجهه معه ، خلال السنوات الأربع القادمة ، ممارسات وأفكارا وعقبات ستذكرنا بالعشرات فى عملية السلام إبان فترة الانعطاف السابقة خلال حكم رابين - بيرس وربما ستذكرنا ببعض ممارسات بنيامين نتانياهو نفسه .

ونتنياهو ، بالمناسبة ، لم يفادر الساحة

السياسية قماما . وهناك من يخطط من الآن ، لإعادته إلى سدة الحكم فى وقت لاحق .

الانتخابات ونتائجها

الانتخابات فى إسرائيل تتم على طريقة الديمقراطية النسبية كل مواطن يحمل الجنسية الإسرائيلية ويبلغ من العمر ١٨ عاما ، يحق له الاقتراع ، الذكور والاثاث . ويتم الاقتراع مرتين ، مرة لرئيس الحكومة مباشرة ، ومرة للكنيست أى البرلمان .

حيثا من :

نظير محلى

وفى الكنيست ١٥٥ عضوا ، ينتخبون على لوائح أحزابهم ، وليس انتخابا شخصيا . وعلى كل حزب أن يتجاوز نسبة الحسم ، التى تعادل ١.٣٪ من الناخبين ، حتى يدخل فى توزيع المقاعد . وفى الانتخابات الأخيرة تنافست ٣١ قائمة انتخابية ، ففازت بعضوية الكنيست ١٥ قائمة منها ، بينما سقطت ١٦ قائمة .

بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع ٣٧ مليون ناخب (عدد السكان فى إسرائيل ٦ مليون نسمة) مارس حق الانتخاب منهم ٨٠٪ ، بينهم ٣٢٠ ألف ناخب عربى ، لكن نسبة التصويت بين العرب كانت ٧٠٪ .

وفى انتخابات رئاسة الحكومة ترشح فى البداية ٦ أشخاص ، لكن ثلاثة منهم انسحبوا

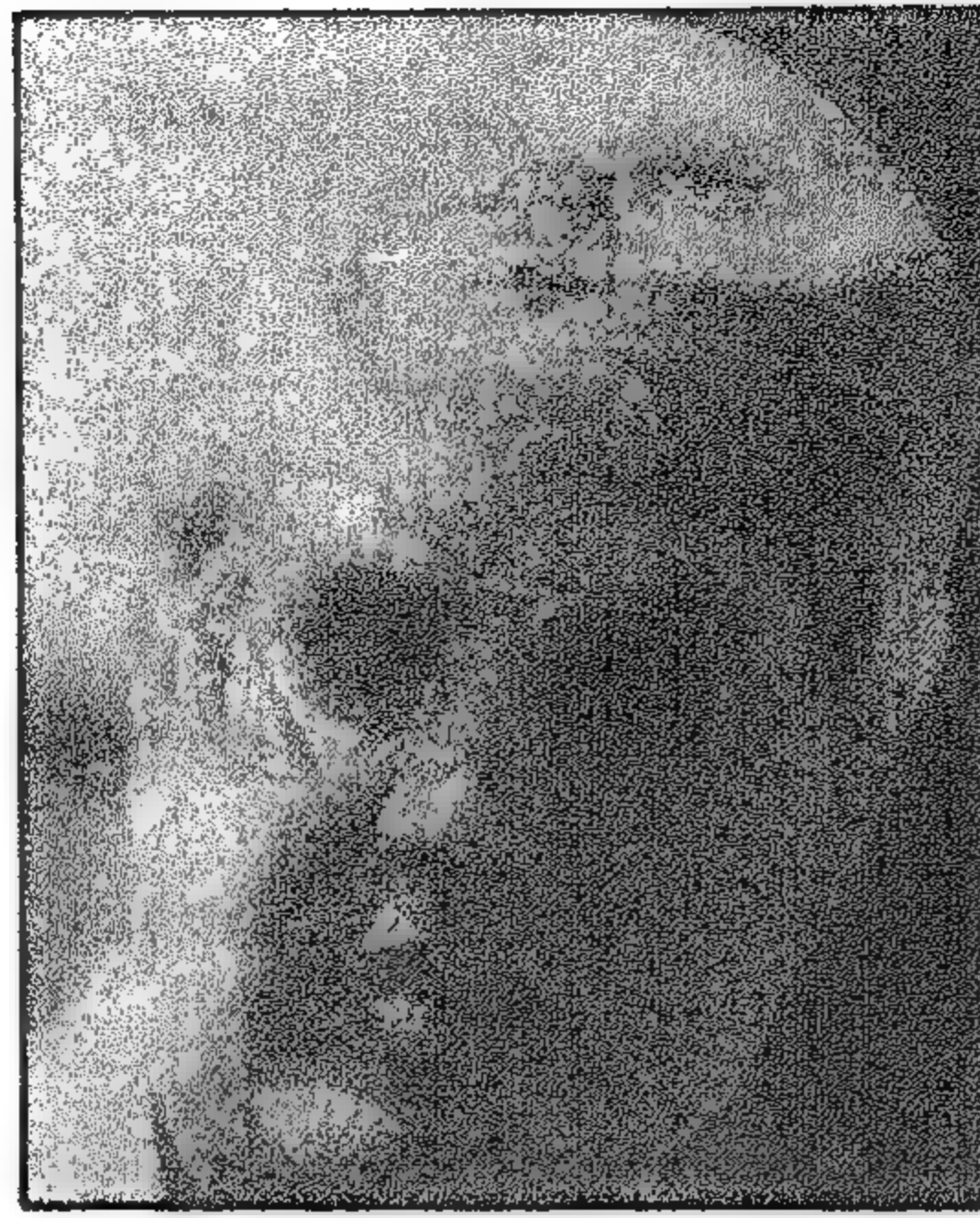
الروس ، الذى ظهر على الساحة السياسية سنة ١٩٩٦ وكانت مفاجأة تلك الانتخابات اذ حصل على ٧ مقاعد . فقد استفاد من موجة الهجرة المكثفة ليهود دول الاتحاد السوفيتى سابقا (٧٥٠ ألف مهاجر من سنة ٨٦ - ١٩٩٧) . وتشير التقديرات أنه كان سبب فوز نتنياهو بالحكم فى حينه ، لأن ٨٠٪ من ناخبيه صوتوا له . هذه المرة انتقل الحزب لتأييد اهود باراك . وقد هبط إلى ٦ مقاعد فى الكنيست بسبب قيام حزب آخر لليهود الروس .

- " شتوى " ، حزب التغيير ، وهو من الأحزاب التى باتت صورية فى إسرائيل . فلم يكن له سوى نائب واحد . وقد خاض الانتخابات مع حزب ميرتس منذ الثمانينات . ولم يكن أحد يقدر أو يعبر بنسبة الحسم هذه المرة . لكنه بنى كل دعايته على محاربة الأصوليين وفسادهم المالى وعدائهم للديمقراطية ، ففاز بستة مقاعد . وأصبح مفاجأة هذه الانتخابات .

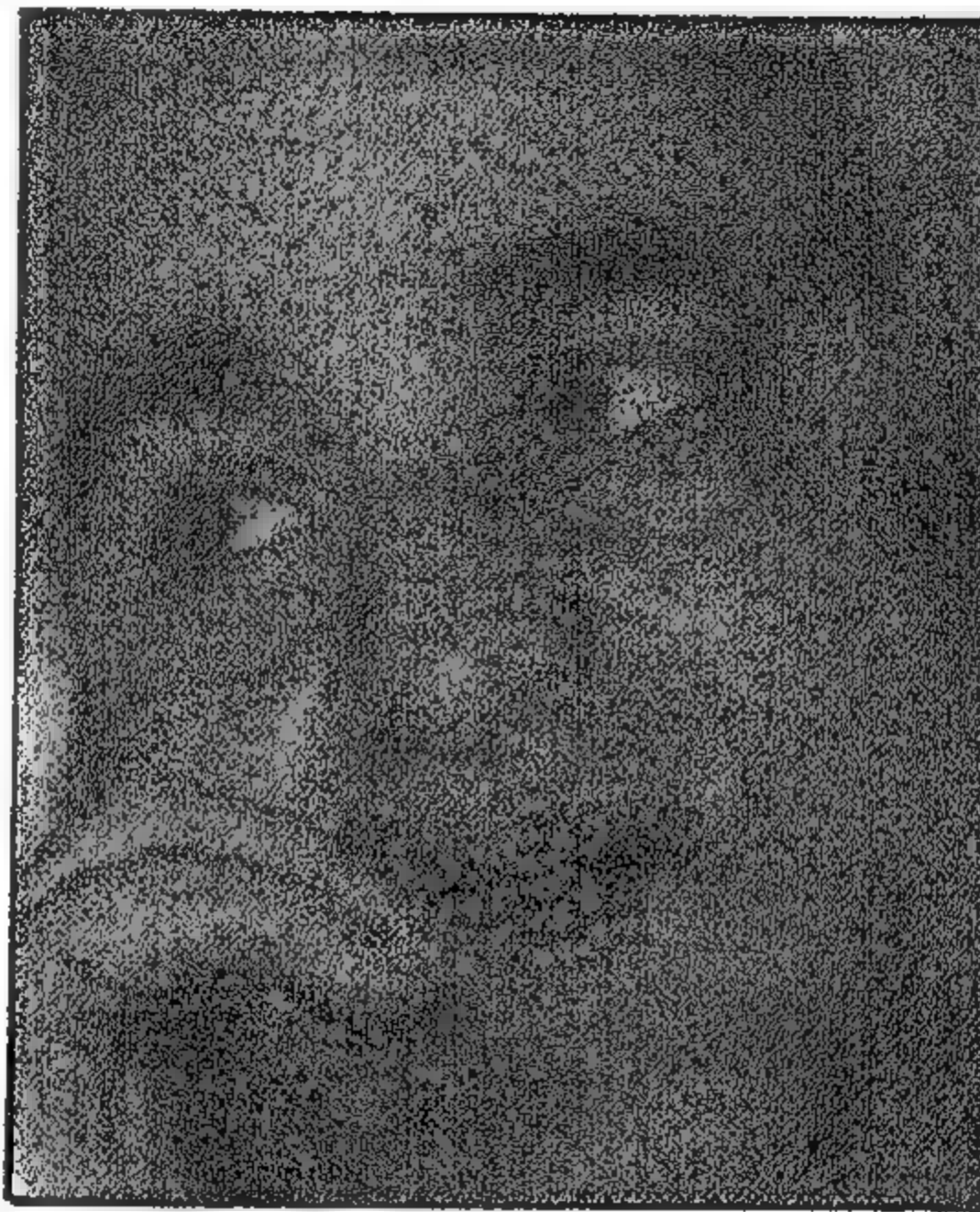
- " المركز " وهو حزب جديد أسسه ثلاثة من نجوم السياسة والعسكر فى إسرائيل : امنون شاحاك ، رئيس أركان الجيش السابق ، ودان مريدور ، وزير المالية السابق فى حكومة نتنياهو والذى خرج من الليكود بسبب خلافاته معه ، ورونى ميلو ، وزير الشرطة الأسبق ورئيس بلدية تل أبيب السابق . وقد أقنعوا اسحق مردخاي بالانسحاب من الليكود ووضعوه على رأس حزبهم . فى البداية حظى الحزب بتأييد كبير ، لكن حزبى العمل والليكود تأمرا عليه وقررا موعد الانتخابات بعد ستة أشهر من بداية المعركة . وخلال هذه الفترة تآكل حزب المركز وبهت وهجمه وزال لمعانه . ولذلك هبطت شعبيته فى استطلاعات الرأى وحصل فقط على ٦ مقاعد .

- المفدال ، وهو أقدم الأحزاب الدينية فى إسرائيل . وفى السنوات الأخيرة اتخذ خطا سياسيا يمينيا متطرفا . وأصبح الممثل المباشر لمصالح المستوطنين اليهود المستعمرين فى الأراضي الفلسطينية المحتلة . وقد هبط فى هذه الانتخابات من ٩ إلى ٥ نواب ، مما يعتبر ضربة قاصمة .

- " يهودوت هتورا " ، حزب اليهود المتدينين الأشكناز (الغربيين) ، وهو تجمع حزين أصوليين قديمين . زادت قوته بنائب واحد وأصبح له ٥ نواب . ويعتبر أكثر الأحزاب الدينية وضوحا فى الموقف الأيديولوجى . يعتبر نفسه حزبا غير صهيونى ويرفض الدخول فى حكومة بوزارة . وحسب المعتقد الدينى



ليفى



موردخاي

١٧ ، ليصبح الحزب الثالث الذى يهدد وجود حليفه التاريخى ، الليكود .

- حزب " ميرتس " وهو حزب اليسار الصهيونى ، الذى يجمع فى صفوفه الليبراليين وقادة معسكر السلام اليهوديين .. خصوصا حركة سلام الآن وبقايا حزب " ميام " العمالى اليساريين والشيوعيين اليهود الذين انسحبوا من الحزب الشيوعى سنة ١٩٦٥ عندما اختلفوا مع قيادته لأنها رفضت أى تعامل مع الصهيونية ، بينما اعتبر هؤلاء الصهيونية حركة تحرر قومى . هذا الحزب حظى بـ ٩ نواب فى ١٩٩٦ . وتوقع له الجميع الهبوط إلى ٥ أو ٦ مقاعد هذه المرة . لكنه ، خلال دعايته الانتخابية ، هاجم بشكل حاد الأصولية الدينية اليهودية ومحاولتها تنفيذ سياسة الاكراه الدينى فارتفعت أسهمه وحظى بعشرة مقاعد هذه المرة .

- " يسرائيل بغيليا " وهو حزب اليهود

فى آخر لحظة هم (اسحق مردخاي ، وزير الدفاع السابق ، ويبنى بيفن ، الذى انسحب من الليكود ومن حكومته لخلافه مع نتنياهو ، ود . عزهى بشارة ، وهو نائب عن التجمع الوطنى الوجدوى ، وكان ترشيحه نوعا من اثبات الوجود العربى) ، ومرشح سادس تبين أن لوائح التزكية التى جصعها مزورة (على كل مرشح لرئاسة الحكومة أن يقدم تزكيات من ٥٠ ألف ناخب) .

وبقى على الساحة مرشحان اثنان هما اهود باراك ، الذى حصل على ٢٠٠ ، ١٧٢١ صوتا (٥٦.٠٨٪) وبينامين نتنياهو ، الذى حصل على ١٠٢ ، ٤٧٤ صوتا (٤٣.٩٢٪)

أما للكنيست ، فجاءت النتائج على النحو التالى :

- " إسرائيل واحدة " (وهى القائمة التى تضم ثلاثة أحزاب ، أكبرها وأهمها حزب العمل ، يليه حزب " غيشر " الذى انسلخ عن الليكود ويقوده وزير الخارجية الأسبق ، دافيد ليفى ، وحزب " ميماد " وهو عبارة عن تجمع ثقافى لليهود المتدينين لكن المعتدلين) . وقد حصل على ٢٦ مقعدا فى الكنيست (كان ٣٤ مقعدا فى الانتخابات السابقة سنة ١٩٩٦) . ورغم هذا الهبوط فقد بقى الحزب الأكبر .

- الليكود وهو الحزب المركزى فى اليمين . وقد خاض الانتخابات السابقة سنة ١٩٩٦ بقائمة تضم حزبين آخرين هما " غيشر " بزعامة دافيد ليفى و " تسومت " اليمينية المتطرفة بزعامة رفائيل ايتان . وفاز فى حينه بـ ٣٢ مقعدا . وقد تلقى ضربة قاسية فى هذه الانتخابات اذ هبط إلى ١٩ مقعدا .

- حزب " شاس " ، وهو حزب اليهود الشرقيين المتدينين ، والذى تأسس فى سنة ١٩٧٩ وراح يستقطب اليهود الشرقيين على أساس طائفى ، ويسحبهم عمليا من جمهور مؤيدى الليكود . سنة ١٩٩٦ فاز بعشرة مقاعد وعشية الانتخابات الأخيرة صدر حكم بالسجن ٧ سنوات لقائد هذا الحزب السياسى ، أريه درعى ، بعد ادانته بـ ١٣ تهمة اختلاس وسرقة أموال الدولة وتلقى الرشاوى عندما كان وزيرا للداخلية وقبل ذلك مديرا عاما لوزارة الداخلية . درعى وقادة حزبه الآخرون اعتبروا هذا الحكم حملة طائفية عنصرية من اليهود الأشكناز ضد اليهود الشرقيين ، واستغلوا هذا الحكم ودعوا اليهود الشرقيين إلى الرد عليه بالتصويت لحزبهم . وهذا ما حصل فعلا . اذ قفز عدد نوابهم من ١٠ إلى

عنده ، فان دولة إسرائيل لا يمكن أن تقوم قبل أن يظهر المسيح المخلص . والمسيح بالنسبة لهم لم يظهر بعد . لذلك ، لا يعترفون رسمياً بالدولة . لكنهم في الواقع يتصرفون بشكل مغاير لما يقولون. إذ أنهم يخوضون الانتخابات منذ سنة ١٩٤٩ ويمثلون في الكنيست ، السلطة التشريعية للدولة العبرية. ويتسلمون وزارة بصفة نائب وزير ، ويرفضون أن يعين فوقهم وزير ، فيكون رئيس الحكومة وزيرهم الأعلى ، بينما نائبهم هو الوزير الفعلي و مراقبهم السياسية يمينية.

- الاتحاد القومي ، وهو الحزب الجديد الذي زسسه بينى بيغن ، نجل رئيس الوزراء الأسبق مناحم بيغن. وقد انضم إليه ٨ نواب في الكنيست السابقة ، لم يكفهم تطرف بنيامين نتنياهو. واستحوذوا على أصوات المستوطنين وأضعفوا حزب " المقدال " في صفوفهم . لكن هذا الحزب فشل ولم يحصل سوى على ٧ نواب . مما جعل مؤسسه ، بيغن الابن ، يستقيل من رئاسته ويعتزل الحياة السياسية تماماً.

- " إسرائيل بيتنا " وهو الحزب الثاني لليهود الروس . مؤسسه وقائده هو ايفيت ليهرمن ، الذي كان سكرتيراً عاماً لحزب الليكود حتى سنة ١٩٩٦ ، ثم أخذ نتنياهو مديراً عاماً لديوان رئيس الوزراء . وقد اضطر إلى الاستقالة ، بعد أن تورط في عدة مؤامرات انقلابية ، في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وفي مؤسسة القضاء . إذ حاول أن يصبح لنتنياهو نفوذ مباشر في السلطين ، مما يهدد الديمقراطية وحرية الرأي واستقلال جهاز القضاء . وتحول نشاطه هذا إلى فضيحة . واضطر نتنياهو إلى التخلي عنه.

- " القائمة العربية الموحدة " ، وهي تجمع من حزبين هما: الحركة الاسلامية في إسرائيل (هناك شقان للحركة الاسلامية أحدهما يخوض الانتخابات البرلمانية والثاني يقاطعها مع أنه يفسح المجال لأعضائه بأن يشاركوا في الاقتراع) ، الحزب الديمقراطي العربى ، الذي كان يرأسه النائب عبد الوهاب دراوشة (كان عضو كنيست عن حزب العمل . وانشق عنه سنة ١٩٨٤). كما انضم إلى هذه القائمة عضو الكنيست هاشم محاميد ، الذي انشق عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، بعد أن كان رئيسها . وقد ارتفع تمثيل هذه القائمة من ٤ إلى ٥ مقاعد.

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، التي تضم الحزب الشيوعى الإسرائيلى ركح وشخصيات عربية ويهودية عامة . في

**★ باراك لم يكن مقتنعاً
بشكل كاف ليحل محل
نتنياهو، لكن كثرة خصوم
رئيس الوزراء السابق
وفضائحه أدت لفوزه.**

**★ العمل والليكود
تآمرا على ضرب المركز
وآخر ما وعد الانتخابات
تناكل وهبطت شعبيته
ولم يحصل إلا على ستة
مقاعد.**

**★ شاس قلز الى
المركز الثالث وبدأ يحدد
وجود الليكود حينه
التاريخى.**

الانتخابات السابقة سنة ١٩٩٦ خاضت الجبهة المعركة في قائمة مشتركة مع التجمع الوطنى الودوى وحصلت على ٣ نواب. لكن هذا التحالف فض عشية الانتخابات . فانشق عنه التجمع برئاسة النائب عزمى بشارة والنائب هاشم محاميد . وحصلت الجبهة في هذه الانتخابات على ٣ نواب. وعلى الرغم من أن عدد نواب الجبهة بقى على حاله (٣) ، فقد كان واضحاً إن الجبهة خسرت.

- التجمع الودوى ، ويضم عزمى بشارة من جهة ، والحزب العربى للتغيير بقيادة د. أحمد طيبى ، المستشار السابق للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، من جهة ثانية. وعلى الرغم من التناثر والتباعد

فكرياً بينهما ، فقد خاضا الانتخابات متحالفين ، وحصلوا على عضوية كنيست . بقية الأحزاب سقطت . وهناك عدة إشارات هامة لهذا السقوط ، فنشير إلى أبرزها:

- سقوط حزب " تسومت " بزعامة نائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة ، رفائيل ايتان ، وهو حزب يمينى متطرف . كان له ٥ نواب . وقد تفسخ عشية الانتخابات . ولم يحصل سوى على ١٢٨ صوتاً.

- سقوط حزب " الطريق الثالث " ، الذى قام على أساس برنامج يدعو لمكافحة أية خطة للانسحاب الإسرائيلى من هضبة الجولان السورية المحتلة. على هذا الشعار فاز سنة ١٩٩٦ بأربعة نواب. ولكنه هذه المرة لم يعبر بنسبة الحسم وحصل فقط على ٢٦ ألف صوت.

- هناك حزب اسمه " ورقة خضراء " يدعو إلى إباحة استعمال المخدرات الخفيفة مثل الماريجوانا. وقد فاجأ بحصوله على ٣٤٠٢٩ صوتاً، أى كاد يقترب من نسبة الحسم . بينما حزب الخضر لم يحصل سوى على ثلث هذا العدد (١٣٢٩٤ صوتاً) وهناك حزب قام تحت شعار إباحة فتح كازينوهات. وقد بنى دعايته على أساس أن اليهود يضطرون إلى اللعب فى كازينو أرميا ويولون السلطة الفلسطينية أو فى كازينوهات مصر وتركيا ، فلماذا لا نقيم كازينوهات فى إسرائيل لخدمة الدولة العبرية . وقد حصل على ٦٥٤٠ صوتاً.

العلامات المميزة

بالنسبة لانتخاب رئيس الحكومة ، كان واضحاً أن الناخبين قد ملوا نتنياهو وتعتبر النتيجة الواضحة (٥٦ ٪ مقابل ٤٤ ٪) ، هزيمة لنتنياهو أكثر مما هى فوز لباراك.

فقد كان واضحاً أن نتنياهو قائد بلا مصداقية شخصية . سياسته أدت إلى تدهور عملية السلام وإساءة العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة وإلى وقف الاستثمارات الأجنبية وإلى الركود الاقتصادى وإلى تفكك الليكود وهدد عدد من أركان الديمقراطية الأساسية. أعجوبة فقط كان يمكن أن تجعل نتنياهو ينجح فى مثل هذه الظروف ، خصوصاً وإن باراك لم يكن مقتنعاً كفاية ليحل محله . وجاء نجاح باراك ، بالأساس من كثرة خصوم نتنياهو وقضائحه . ولكن ، ليس هذا فحسب ونتائج انتخابات الكنيست ، التى رافقتها ، أعطت إشارات أخرى لمضامين أخرى أيضاً ، أبرزها:

- لقد منح الناخبون الإسرائيليون المعسكر

التميز والتنافي والاغتراب . وهذا بعد ذاته يصعد من حدة التوتر الطائفي.

- العرب في إسرائيل فرضوا في هذه الانتخابات ، أكثر من أية معركة سابقة ، حضورا مميزا . فكان ترشيح عزمي بشارة لرئاسة الحكومة ، رغم أهدافه الذاتية ، بمثابة مظاهرة وجود قوية . وكذلك الأمر بالنسبة لزيادة قوة الأحزاب العربية (١٠ نواب) وزيادة عدد النواب العرب الى ١٣ نائبا (نائبين من حزب العمل ونائب من الليكود ونائب من ميرتس هي أول امرأة عربية في الكنيست) ، وهذا رقم قياسي . وتبع ذلك قيام النائب محمد بركة ، من الجبهة ، بترشيح نفسه لرئاسة الكنيست ، وقيام النائب أحمد طيبي ، بترشيح نفسه لعضوية لجنة الخارجية والأمن ، المغلقة حتى الآن أمام النواب العرب.

كل هذه الأمور طرحت على المجتمع الإسرائيلي قضية المواطنين العرب بكل قوة ورفعت مستوى مطلبهم بالمساواة ومطلبهم بالمشاركة في الحكم أيضا . وعلى أثر هذه التطورات بدأ تحرك من حوالي ٣٠ منظمة ديمقراطية في إسرائيل ، يطرح على باراك مطلب تعيين عربي وزيرا في حكومته وتعيين ممثلين عرب في جميع الوزارات والدوائر الحكومية.

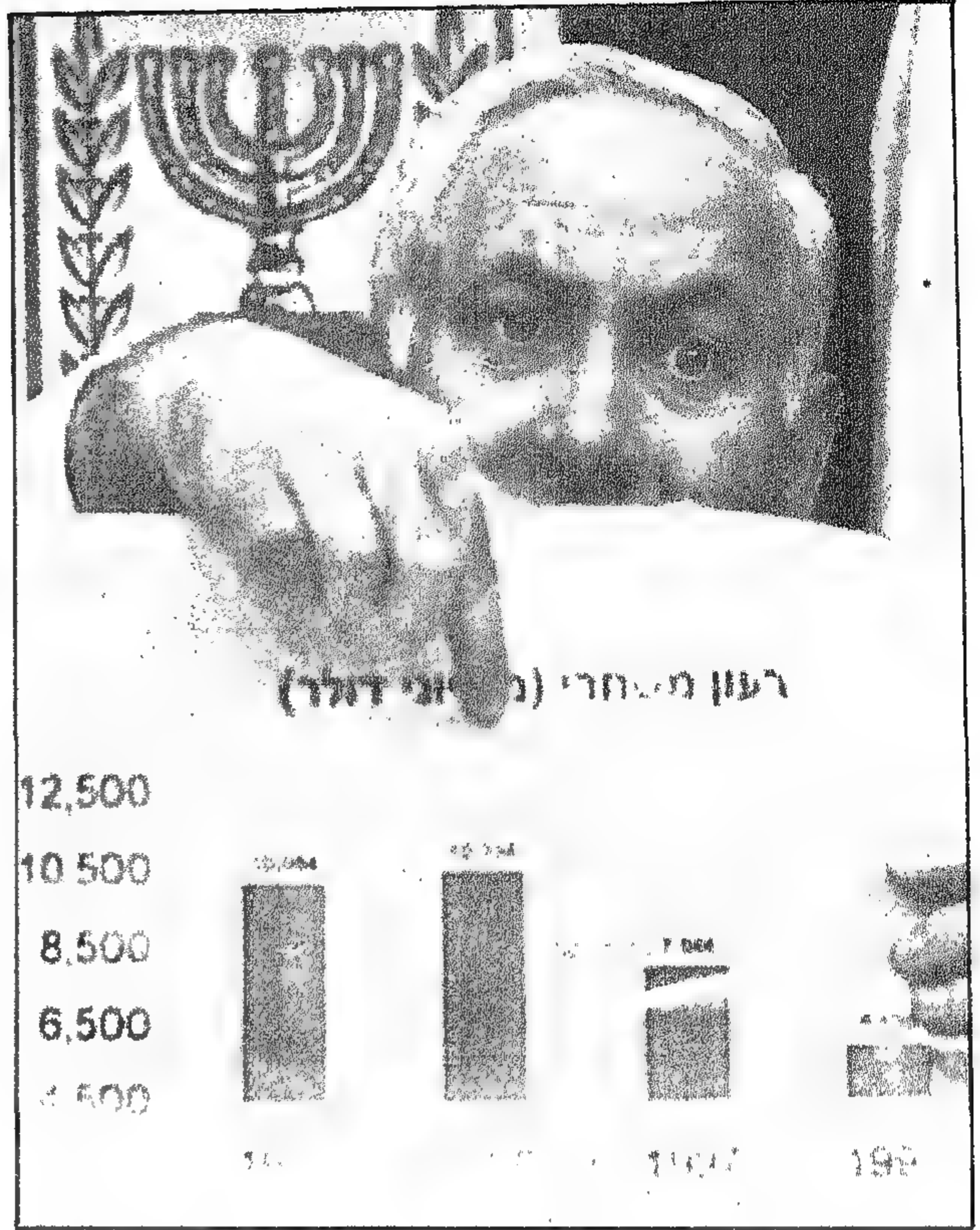
مرأة سياسية

ماذكرناه أننا لايعنى بالضرورة ان حكومة باراك ستنسخ هذه النتائج ومغزاها وتترجمه الى لغة الممارسة لا بل ان باراك ، منذ انتخابه ، راح يهت رسائل أخرى تدل على أن همه الأول والأكبر هو ضمان انتخابه مرة أخرى لرئاسة الحكومة بعد ٤ سنوات.

فهو يريد تحريك عملية السلام ، لكنه لايجرؤ على إجراء هذا التحرك مع معسكر السلام وحده ، ويحاول التحالف مع أحزاب في اليمين مثل المدال (الذي دخل حكومته وكان أول حزب يوقع معه اتفاق ائتلاف) والليكود ، بادعاء الرغبة في توصيل الشعب بكل قواه ولهذا التحالف ثمن سياسي أيضا ، لايتردد باراك في دفعه.

وباراك القائد العسكري الأول في الحلبة السياسية الإسرائيلية اليوم ، يريد أن يثبت أنه حريص على الأمن أكثر من نغنياءه ولهذا أيضا ثمن لكنه في الوقت نفسه ، يريد أن يفتح صفحة جديدة مع الغرب ومع العرب.

وما لاشك فيه أن تصرف العرب والغرب سيكون له دور حاسم على باراك وسياسته وتصرفاته . فهو ليس وحيدا على الساحة . ويعكس نغنياءه ، فأنه يأخذ الطرف الآخر بالاعتبار ، خصوصا وأنه كان قد رفع شعار " التغيير " خلال معركته الانتخابية.



حزب عارض الأصولية ودخل معها في مواجهة ارتفعت أسهمه ، خصوصا حزب شئوى ، الذي دخل حريا شعواء معها ، متهما اياها باعادة المجتمع الإسرائيلي إلى الوراء وبالرغبة في فرض الاكراه الديني والظلامية ، ويفرض رأى الأقلية على الأكثرية (٨٠٪ من المجتمع اليهودي علماني) هذا العنصر كان له دور أساسى في حسم المعركة الانتخابية . إذ أن الكثير من الناخبين التقليديين لليمين انتقلوا من تأييد نغنياءه إلى باراك بسبب التصاق نغنياءه بالأصوليين.

- الفوز الساحق لحزب " شاس " ينطوى على خطورة بالغة بالنسبة لسلطة القانون في إسرائيل . فهذا الحزب لا يكتفى بالتلاعب بالقانون ويتحوّل الفساد المالى إلى مسألة شرعية ، بل يضرب عرض الحائط بسلطة القضاء . ليستهتر بالمحاكم . ويخرج عن الاجماع الإسرائيلي في الانصياع لسلطة الجهاز القضائى واعتباره قضاء نزيها . وفضلا عن ذلك ، فان حزب شاس ، يستغل قضية التمييز ضد اليهود الشرقيين ويبنى قوته على هذه القضية ، لدرجة بات يبدو كأنه معنى باستمرار هذا التمييز كضمان لزيادة قوته . وهذا الأمر يتيح للعنصرين في المقتراس الآخر ، الأشكيناى والغريين ، أن يردوا بمواصلة

المؤيد للعملية السلمية قوة الأكثرية ، بحيث أن باراك ، لو أراد ، يستطيع أن يقيم حكومة سلام بأكثرية الأصوات . فالمؤيدون للعملية السلمية كما انطلقت من مدريد ثم أوصلو والمؤيدون للدولة الفلسطينية والمؤيدون للانسحاب من الجولان يشكلون أكثرية ساحقة : إسرائيل واحدة ٢٦ نائبا ، ميرتس ١٠ ، الأحزاب العربية ١٠ ، المركز ٦ ، شئوى ٦ ، شعب واحد ٢ وشاس ١٧ (٧٧ نائبا من مجموع ١٢٠ نائبا) . ومن الممكن اضافة حزب اليهود الروس أيضا إلى هذا الحساب .

- لتأكيد هذا المنهج المؤيد لعملية السلام ، جاءت أيضا خسارة اليمين الفادحة ، فالانهيار في تمثيل الليكود في الكنيست وكذلك انهيار المدال والاتحاد القومى وسقوط حزبه تسومت والطريق الثالث ، تؤكد أن القضية ليست فقط قضية تنظيمية أو فشل رئيس حكومة ، بل فشل سياسة وفشل نهج .

- زاد التقاطب في المجتمع الإسرائيلي ما بين المعسكر العلماني والمعسكر الأصولى . فقد ارتفع تمثيل الأصوليين والمتدينين التقليديين من ٢٢ نائبا في سنة ١٩٩٦ الى ٢٧ نائبا هذه المرة . وبالمقابل ، فان المعسكر العلماني زاد قويا على حساب أحزاب اليمين العلمانية ، المتواطئة مع الأصولية . فكل

ماذا بعد الانتخابات الاسرائيلية؟

ايهود باراك



اسحاق الخطيب

خصوصاً ، وفى كل من بريطانيا وفرنسا بشكل عام . كما انها تنزع الإدعاء العنصرى التحريضى من أن نجاح الرئيس المنتخب تم بفضل الصوت العربى . وبمقدار ما تكون هذه التحولات أوسع وأعشق ، بمقدار ما تكون الحلول أيسر وأشمل ، والتنفيذ أصدق وأسرع .

تفويض للسلام ..

ولكن القصد أعطى ٥٢٪ من الوسط اليهودى أصواتهم للسلام ، وأعطى ٩٥٪ من الوسط العربى أصواتهم للسلام والمساواة . وهذا تفويض لم يحظ به حزب فى أى من الانتخابات الأربعة الأخيرة ، إلا أنه فى ظل الرئيس الجديد ايهود باراك ، فإن الأمور قد لا تكون على مستوى النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات .

ومع ذلك لا يقودنا هذا إلى الاستنتاج السهل بأن كلا المرشحين والحزبين وجهان لعملة واحدة . فعلى رغم يمينية باراك وصقوريته المعروفة داخل حزب العمل ، إلا أن التسفويض الممنوح له من جهة ، والطوق الحمائمى الذى يحيط به داخل حزبه والأحزاب اليسارية الأخرى من جهة أخرى ، سيشل من اندفاعه نحو اليمين بالقدر الذى يرغب فيه .

إن لآءاته التى أنهى بها خطابه القصير عند فوزه لن تدوم طويلاً . فهى مجرد تعقيد وتصعيب للمساويزات وابتزاز للطرف الفلسطينى قبل أن تسقط مثلما سقطت لآءات كثيرة جاءت على السنة العديد من

السلبية التى اتسمت بها السياسة العربية . حيال ما كان يجرى لدى الطرف الآخر طوال مراحل الصراع .

إن الاهتمام الآن بما يجرى ، ينبع من حقيقة أن المجتمع الاسرائيلى ، إذ يأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الأمريكية ، وقيم وزناً للإرادة الأوربية ، ولا يتجاهل مواقف التضامن العربية ، أو يستهين بالصمود الفلسطينى ، إلا أنه فى النهاية ، يتخذ قراره عبر صوت الناخب الاسرائيلى فى صندوق الاقتراع .

ولقد أظهر هذا الناخب تطوراً فى موقفه حيال العملية السلمية من جهة ، وفى اتجاه المساواة ورفع بعض الظلم عن الجماهير العربية فى إسرائيل من جهة ثانية .

وليس من شك بأن ذلك تطور كبير فى غضون فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات حفلت بتعبئة يمينية شرسة . فبالمقارنة بالانتخابات الماضية التى فاز فيها نتنياهو بأقل من ١٪ من الأصوات ، فإن هزيمته الحالية تمت بفارق يفوق ١٢٪ من الأصوات ، ٨٪ منها أصوات يهودية ، وهذا الأهم ، لأنه يشير إلى مدى التحول فى الوسط اليهودى تحديداً نحو السلام .

إن التحولات فى مفهوم ونفسية الإنسان اليهودى هى الأشد تأثيراً على التوجه السياسى الاسرائيلى وعلى مواقف قوى الضغط الصهيونية فى الولايات المتحدة

كان أمراً طبيعياً أن تستقطب الانتخابات الاسرائيلية اهتمام العالم العربى لأكثر من سبب ، فهى :

- ترتبط بالعملية السلمية وتنفيذ الاتفاقات المتعثرة .

- وتستجلى ما طرأ من متغيرات على المجتمع الاسرائيلى وتوجهاته .

- وتتعدى تأثيراتها رقعة إسرائيل الضيقة لتشمل المنطقة برمتها .

- وتظهر - على نحو صارخ - تميزها النوعى عن سائر الانتخابات العربية ، رئاسية أو نيابية ، التى تأتى وتذهب دون أن يعبأ بها أحد ، أو يحترم نتائجها أحد ، أو يؤمن بصدقيتها أحد .

هذه الأسباب كلها ، جعلت من اتجاه الريح فى المجتمع الاسرائيلى أمراً واجب المتابعة والمراقبة ، لا انتظاراً لما يجود به علينا هذا المجتمع ، وإنما استقراء لما طرأ عليه من متغيرات فى المسألة السلمية تحديداً ، ولدى تسليمه بالحق الفلسطينى فى تقرير المصير وإقامة الدولة ، ولقدار تماثله مع الموقف العالمى الذى يزداد تعاطفاً مع الفلسطينيين والعرب ، ويشدد رفضاً لسياسة التعنت والاحتلال .

وليس فى هذا رهان على ما ستسفر عنه نتائج العملية الانتخابية كما يحلو للبعض قوله من قبيل التنديد ، وإنما هو نبذ للمواقف

ومناداته تحجباً ب(نابو)، بل ان البعض يتغاضى عن التشابه بينهما فى قصر القامة ويقارنه بالمارشال الروسى كوتوزوف ضخم الجثة لا لشيء، إلا لأنه انتصر على نابليون! هذه العوامل كلها جعلت من باراك أسطورة يرى نفسه فيها زعيماً لكل إسرائيل، وليس صدفة أن أطلق على قائمته الانتخابية اسم «إسرائيل واحدة» وسعى بعد فوزه إلى خيار تشكيل حكومة عريضة من سائر الأطراف الدينية والعلمانية واليسارية واليمينية، ليضقى على نفسه صفة المنقذ ورجل الوحدة الوطنية. بل لعله من نفس هذا المنطلق (السوبرماني) جعل من تاريخه العسكرى مادته الدعائية الرئيسية على شكل شريط فيديو.

متغيرات ذات دلالة

ولكن ما تم فى إسرائيل من متغيرات على صعيد حزب الليكود وزعيمه كان أشبه بزلزال، فهذا الحزب الذى نال (٤٨) مقعداً نيابياً فى انتخابات عام ١٩٨٤ تقلص الآن إلى (١٩) مقعداً، وزعيمه نتنياهو الذى صعد فى سماء السياسة كالشهاب سرعان ما انطفأ، والانطلاقة التى شهدتها الأحزاب اليمينية والدينية طوال فترة حكمها الائتلافى أخذت الآن فى الانحسار، وبدأت أقسام من هذا الائتلاف تنحو نحو الوسط سواء عن قناعات أو جرياً وراء امتيازات.

ولئن دل ذلك على شيء، فعلى بروز مرحلة جديدة وأجواء جديدة أخذت تنشأ داخل المجتمع الاسرائيلى، متماشية إلى حد كبير مع التغيرات الملموسة فى مواقف دول الاتحاد الأوروبى لصالح الحق العربى والفلسطينى، وكذلك مع الموقف الأمريكى.

هذا التوجه الجديد له دلالاته، وخاصة فى الموقع الأكثر أهمية وتأثيراً وهو المجتمع الاسرائيلى.. ففى الماضى لم يكن غير الحزب



شامير

تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تنبع من خلفية ذات ثلاثة أبعاد:

-البعد الأول سياسى يمينى يحكم فكر باراك ويجعله أقرب لليكود منه لحزب العمل ويقال إنه لولا الولاء الشخصى للراحل اسحق رابين والاعجاب المتبادل بينهما لكان مكانه الطبيعى فى صفوف أحزاب اليمين. بل إن هذا الولاء وذاك الاعجاب لم يمنعاه من الوقوف فى وجه اتفاق أوسلو والتصويت ضده فى الكنيست عندما طرح للنقاش.

-البعد الثانى أمنى يحكم تكوينه العسكرى وما حظى به من سمعة عسكرية خاصة فى المهمات الخاصة ذات الطابع الأمنى ضد قيادات منظمة التحرير فى بيروت وتونس وغنتيبى.

-البعد الثالث شخصى يختلط فيه الغرور والطموح والهاجس. فهو أصغر الجنرالات عمراً الذى يتربع على رئاسة الأركان وأكثر الضباط نبلاً للأوسمة. ولعل أكثر ما يطربه ويبعث فيه النشوة والغرور تشبيهه بنابليون

زعماء اسرائيل. فالمفاوضات لم تكن أبداً سهلة لا فى عهد رابين ولا خليفته بيريس، ناهيك عن شامير قبل ذلك ونتنياهو فى ما بعد.

ولكن ما سيظل واضحاً هو أن ظروف المفاوضات المقبلة ستختلف عما كانت عليه فى ما مضى، سواء فى عهد حزب العمل أو الليكود. ففى عهد الأول كانت مهمة رابين وبيرس تواجه صعوبة فى إقناع الشارع الاسرائيلى بالسلام وهو المعبأ تاريخياً بالحرب والعدوان، وفى عهد الليكود لم يكن مرجحاً بالمفاوضات ولا بالوصول إلى اتفاقات سلام أو تنفيذها.

أما فى ظرفنا الراهن، فقد طرأ تطور ملموس على الفكر السياسى الاسرائيلى فى هذه الفترة القصيرة، وهو تطور يصب فى صالح المفاوضات الفلسطينية مهما أبدى الجانب الاسرائيلى من تعنت. فهناك تفويض واضح لا لبس فيه بشأن إقامة العملية السلمية وتأييد إقامة الدولة الفلسطينية (٥٦٪) والخروج من لبنان والانسحاب من الجولان. ولعل فى سقوط قائمة كهاتى التى نجحت فى ما مضى بثلاثة مقاعد فى الكنيست بفضل شعارها القائم آنذاك على عدم الانسحاب من الجولان، لأكبر دليل على عمق التحولات التى طرأت على الفكر الاسرائيلى حيال العملية السلمية فى مساراتها الثلاثة: الفلسطينية والسورية واللبنانية.

لن يستهين أحد بمصاعب المفاوضات المقبلة، خاصة إذا رتأى تشكيل حكومة واسعة تضم أطرافاً من اليمين والمتدينين، ولكن الظروف المستجدة التى تتم فيها المفاوضات سواء على الصعيد الاسرائيلى أو الصعيد الأوروبى والأمريكى، ستخلق أجواء مواتية تساعد على تقدم المفاوضات وإزالة العراقيل، وأن حزب العمل سيبدأ فى تطبيق ما وقع عليه الليكود فى اتفاقى الخليل وواى ريفر، قبل أن يعيد الحياة لاتفاقه فى أوسلو الذى قطع الطريق عليه خصمه اللدود.. الليكود.

إن الفرق شاسع بين مفاوضات تجرى مع حكومة يرأسها حزب العمل من أجل تطبيق اتفاقات عبر صعوبات ومناكفات وأزمات، ولكن مع خطوات للأمام، وبين مفاوضات مع حكومة يرأسها الليكود ويجاهر بالامتناع عن التنفيذ خشية السقوط.

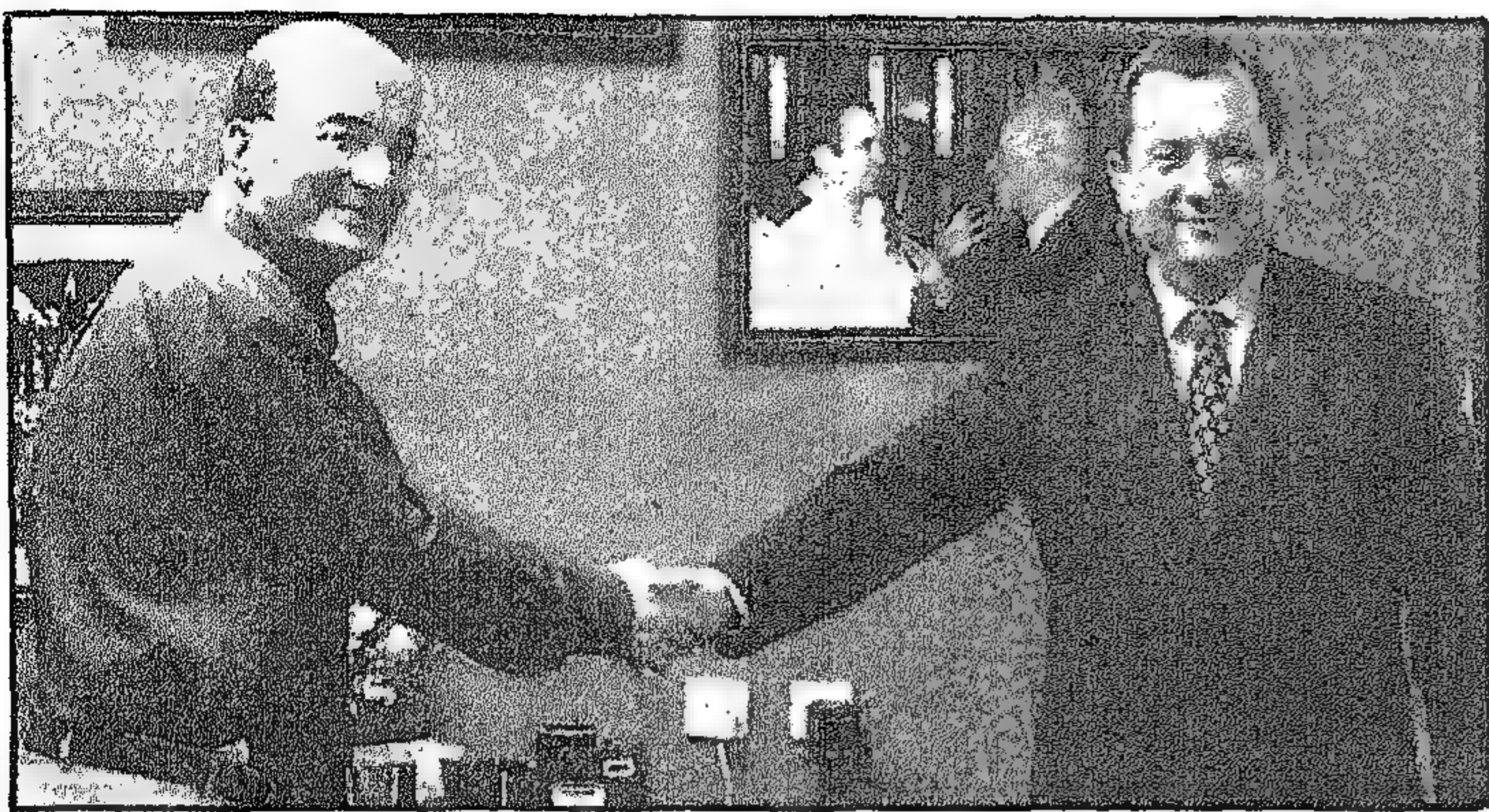
والفرق شاسع أيضاً، بين صقر تحيط به الحمائم ويخضع لضغط اليسار والعلمانيين، وبين صقر آخر يرتقى فى أحضان الصقور ويزاود على غلاة اليمين والمتدينين.

حكومة موسعة أم مصفرة؟

إن محاولات الرئيس المنتخب باراك



صدام بين جنود اسرائيليين وتظاهرة فلسطينية ضد الاستيطان



باراك ويوسى ساريد زعيم «ميريتس»

أوروبياً.

مفاوضات صعبة

ولكن ليس معنى هذا أن تصبح المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية سهلة طالما أقر فيها سلفاً مبدأ الدولة الفلسطينية، فهناك الكثير من التفاصيل والتشعبات والمنغصات والقيود والبؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية التي لا بد من التغلب عليها. كما لا بد من إتمام جملة إنجازات على صعيد الانسحابات العسكرية. قبل الولوج إلى صيغة الوضع النهائي. وأقول (الوضع النهائي) وليس (الحل النهائي) لأن الفرق بينهما شاسع. فالحل النهائي يتضمن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار عودة اللاجئين رقم (١٩٤) الذي لا يبدو في الأفق إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأنه في المستقبل المنظور، مع أنه يشكل لب القضية الفلسطينية وأساس حلها. في حين أن (الوضع النهائي) هو ما يتفق عليه الطرفان ويتعايشان معه، ويحملان معهما قضايا معلقة خاضعة للمفاوضات على المدى الطويل وفي ظروف أفضل وأنضج وقابلة للتطبيق. فالذي بدا واضحاً من خلال الصراع والاتفاقات الناجمة عنه، أن ما من إنجاز يمكن الحصول عليه والتوصل إليه إلا من خلال إنجاز يسبقه، بحيث تتراكم هذه الانجازات وتصبح في مستوى أعلى تسمح بخلق ظروف أنضج الانجازات أرقى. وفي تصوري أن قضايا الحل النهائي كالحُدود والمستوطنات والقدس واللاجئين لا مكان لها الآن.

ويبدو أن باراك، مدفوعاً أولاً بيمينته وصقوريته وخشيته ثانياً من ردة الفعل التي قد يبديها الأصوليون وغلاة المتعصبين، وتوجسه ثالثاً من احتمالات الاغتيال، وحرصه رابعاً على الظهور كملوك اسرائيل

مؤعد الرابع من أيار الماضي للإعلان عن الدولة الفلسطينية دوراً بالغ التأثير على الرأي العام الأوروبي تحديداً، وينسبة أقل على الرأي الأمريكي، وهما العاملان الدوليان الرئيسيان اللذان وقرا الدعم والتأييد للكيان الاسرائيلي منذ نشأته. فلقد اعطت الدعوة أكلها وحقت أهدافها في جعل فكرة الدولة حقاً فلسطينياً لا ينازع عليه أولاً، واهتماماً دولياً يحظى بالاعتراف ثانياً.

ويتأثر الموقف الاسرائيلي بهذا التحول دون شك، وأي محاولة للتمرد على ذلك كما فعل نتنياهو ستقود للعزلة، خاصة أن هذا التحول على النطاق الدولي قد جاء متوازياً مع التحول في المجتمع الاسرائيلي نفسه، إن لم يكن جاء لاحقاً له ومتأثراً به. فالدولة الفلسطينية في نظر ذوى الرؤية المتقدمة في الكيان الصهيوني أمثال شمعون بيريس باتت «ضرورة» والحديث عنها في الوسط السياسي الاسرائيلي سبق بسنوات عديدة الحديث عنه

الشيوعى الاسرائيلي (راكاح) من يطرح قضية السلام والمساواة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ثم تبعه حزب (المابام) الذي شكل مع مجموعتين أخريين (ريتش وشينوى) حزب (ميريتس) الذي سار على نفس الطريق ولو بحماس أقل، ثم تبعته مجموعات عديدة أخذت تنمو وتتزايد وتتجمع على شكل (جماعات السلام).

وفي النطاق الدولي كان العالم منقسماً بين مؤيد (وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي) ومعارض (وعلى رأسه الولايات المتحدة)، في حين نلاحظ الآن بعض التغيير في المواقف الأمريكية بما في ذلك اللوبي الصهيوني وأهم جسم فيه منظمة (ايباك)، التي أزلت من ميثاقها الشهر الماضي اعتراضها على قيام الدولة الفلسطينية.

الدولة الفلسطينية

إن الموقف من قيام الدولة الفلسطينية هو المقياس الذي لا يخطئ حول مصداقية التغيير، فالدولة هي الحلقة المركزية في نضال الشعب الفلسطيني لأنها معنى الاستقلال والسيادة، فهي تضفي على كل شيء مفهوماً جديداً، يتحول فيه السكان إلى شعب، والأرض إلى وطن، والقسماش الملون إلى علم، والاسم الجغرافي إلى هوية وطنية.

والتسليم بهذا تسليم بالهدف المركزي للبرنامج المرحلي الفلسطيني المتخذ قبل ربع قرن في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة عام ١٩٧٤، وهو تسليم أيضاً بإخفاق المشروع الصهيوني في أن يأخذ مداه وحده الأقصى. لقد لعبت دعوة الرئيس عرفات في تحديد

نتنياهو .. وموردخاي





باراك .. وليفي رئيس حزب جينشر وسيمون بيريز

أرييه درعي المحكوم بالسجن أربع سنوات، وبالخدمات التربوية والاجتماعية التي تقدمها شاس لقاعدتها الانتخابية من خلال ما تحوز عليه من أموال حكومية بحجة المدارس الدينية وتدريس التوراة، وبعدم تشدها في المواقف السياسية حيال العملية السلمية.

أياً ما كان الأمر، فلقد بدأت مرحلة جديدة ستحكم مسار العملية وتحدد اتجاهها ووتيرة سرعتها.

ومع كل ما يتوقع من مصاعب وعراقيل ومفاوضات شاقة، إلا أن منطق المرحلة ومتطلباتها هو الذي سيسود ويشق طريقه.

فلقد بلغ التعنت الاسرائيلي مداً، وبلغ الاستقطاب اليميني-الأصولي ذروته، وبدأت الآن مرحلة انحسارهما.

ان السنوات الثلاث الماضية من حكم الليكود ونتنياهو، لم تكن كلها سوءاً وشرّاً. فلقد كان لها جانبها الايجابي الكبير عندما أسهمت في فضح وسقوط اليمين الصهيوني والأصولي التوراتي، وسعت-دون قصد- في فتح أعين الشارع الاسرائيلي وتوعيته ضد هذا الخطر الذي يمثله هؤلاء ليس على العملية السلمية فحسب وإنما على المجتمع الاسرائيلي المدني.

* حزب إسرائيل واحدة ٦٦ مقعداً، ميرتس

١٠، إسرائيل بعليها ٦، شينوي ٦، المركز ٦،

شعب واحد ٢، القوائم العربية ١٠.

سيقرر اتجاه الأحداث ودور الحكومة المقبلة هو تسريع وتسهيل وتعميق هذا التوجه أو التخفيف من انطلاقته. فإذا كانت حكومة ضيقة تقتصر على اليسار والوسط وتحظى به (٦٦) صوتاً في الكنيست*، فإنها ستنجز مهمتها بطريقة أفضل مما لو تولت الأمر حكومة موسعة تضم سائر الطيف السياسي بما في ذلك الليكود والأحزاب الدينية، رغم صعوبة الوصول لصيغة تضم الليكود. وتشير بعض الدلائل إلى إمكانية التوصل إلى حل وسط يسمح بمشاركة حزب ديني تحت شروط معينة.

إن الوضع في إسرائيل لم يستقر بعد، ولكنه يبنى بتغيرات عميقة تأخذ معانيها مما أفرزته المعركة الانتخابية الأخيرة من نتائج وظواهر ملفته للنظر. فلم يقلح حزب موليدت صاحب نظرية الترانسفير في الحصول على مقعد. وخسر حزب تسوميت بزعامة الفاشي روفائيل ايتان صاحب التشبيبه العنصري للعرب بأنهم صراصير في عنق زجاجة، كامل مقاعده الثلاثة في الكنيست، وكذلك فعل أفيغدور كهاتني الذي بنى مجده السياسي على رفض الانسحاب من الجولان فخسر مقاعده الثلاثة أيضاً. أما حزباً التطرف الرئيسيان: الليكود والمفدال، فقد خسر الأول (١٣) مقعداً من (٣٢) وخسر الثاني (٤) مقاعد من (٩). والظاهرة الوحيدة الملفتة للنظر ولا تتفق مع هذا التوجه، هي حركة شاس التي كسبت (٧) أصوات زيادة على مقاعدها العشرة، ويعزى ذلك للتعاطف مع زعيمها

التاريخيين، فإنه سينحاول خلق العراقيل والتلكؤ ما أمكن، وسيحيط نفسه بأوسع إئتلاف يستقرى به إذا استطاع، وسيماطل في تشكيل وزارته حتى الأيام الأخيرة من الفترة القانونية الممتدة إلى أواخر شهر حزيران، كي يستز ويساوم ويتيح المجال للحكومة نتنيهاو باصدار المراسيم ومصادرة الأرض واقامة المستوطنات وخاصة في منطقة القدس كجبل غنيم ورأس العامود ومعاليه أدميم.

بهذه الموصفات لشخصية باراك فإن باراك لا يشكل مكسباً إلا بقدر ما كان فوزه سبباً في سقوط نتنيهاو. أي أن المكسب الحقيقي ليس مجيء باراك وإنما زوال نتنيهاو ومع ذلك يظل الفرق بينهما شاسعاً بفضل الظروف الجديدة الناشئة أورياً وإسرائيلياً بالدرجة الأولى. فالرئيس الجديد المنتخب ليس مطلق اليدين، وحتى لو حاول الاستعانة ببعض الأحزاب الدينية فإن لبعضها أسبقيات في تغيير مواقفها العقائدية والسياسية مقابل امتيازات مالية أو طائفية.

لقد دخل المجتمع الاسرائيلي في منعطف ذي ثلاثة مواضيع:

-الأول العملية السلمية التي يتزايد التأييد لها والقبول بنتائجها.

-والثاني تنامي الاستياء من الهيمنة الأصولية الدينية وممارساتها التسلطية وامتيازاتها المالية واعفاءاتها العسكرية.

-والثالث قضية المساواة والحقوق لفلسطيني الداخل.

هذا المنعطف ذو الأوجه الثلاثة هو الذي

الحل السياسى بين المعارضة وسلطة الإنقاذ

فى الشهر الماضى ، حلت الذكرى العاشرة ، لاستيلاء حكومة الإنقاذ ، على السلطة فى السودان ، بانقلاب عسكري ، بقيادة الجبهة الإسلامية القومية . وتأتى هذه المناسبة ، والساحة السودانية تحفل بعدد من المتغيرات السياسية الهامة التى يترتب على تفاعلها ، ونتائجها مستقبل السودان القريب . وفى قلب تلك المتغيرات ، تصدرت قضية الحوار الوطنى ، أو الوفاق ، أو المصالحة ، المشهد السودانى ، لتصبح عنواناً لشئ واحد ، تنشده وتتوق إليه ، الحكومة السودانية ، وتقبله المعارضة بشروط وهو : الحل السياسى للمشكلة السودانية .

قبول التحدى

سلطة الإنقاذ فى عامها العاشر ، تبدو غيرها فى الأعوام السابقة ، ويصرف النظر عن الدوافع ، فان خطابها السياسى الرسمى ، يبدو مختلفاً ، وأقل تشدداً من الخطاب الأيديولوجى العقائدى الذى ساد على امتداد عقد بأكمله ، فشل خلاله مشروعها ، لتصدير نموذجها الإسلامى للحكم خارج أراضيها ، كما أخفقت فى الداخل فى إنجاز الشعارات التى بررت بها انقلابها العسكرى فلم تتوقف الحرب الأهلية فحسب ، بل امتدت من الجنوب إلى الشرق والشمال ، وقاد التدهور الاقتصادى المتلاحق إلى هجرة عشوائية غير مسبوقة للمواطنين فى أنحاء العالم ، بحثاً عن سبل الرزق ، وبعد أن كانت المعارضة المسلحة للنظام تقتصر على الحركة الشعبية ، والفصائل الجنوبية المختلفة ، امتدت لتشمل المعارضة الشمالية ، التى اضطرت بدورها ، لأن ترفع السلاح ، ليس فحسب لأن " البشير " تحداها ، أن تفعل ذلك قائلاً إن من يريد الحكم فعليه أن يلجأ إلى القوة ، بل أيضاً لأن عمليات القمع الواسعة ، التى مارستها سلطة الإنقاذ ، ضد المواطنين بتسريحهم من مجالات الخدمة المدنية ، والجيش وأجهزة الشرطة ، والوظائف العليا ، لإعادة هيكلة الدولة ، على أسس حزبية عقائدية ، تدين بالولاء للجبهة الإسلامية ، بعد أن حظرت النشاط الحزبى والعمل النقابى وقيدت حرية الصحافة والاعلام ، وأججت حرب القبائل ، بتغيير

أمنية النقاش

التركيب السكانى للمناطق المختلفة قسراً ، بزعم إعادة صياغة المجتمع السودانى - كل هذه السياسات القمعية دفعت المعارضة فى مؤتمر القضايا المصيرية فى أسمر عام ١٩٩٥ ، لأن تقبل مجتمعة ، بأن يكون الكفاح المسلح ، أحد الخيارات لإعادة الديمقراطية ، إلى السودان ، بعد أن اتفقت فيه ، بمختلف فصائلها ، للمرة الأولى منذ تأسيس " التجمع الوطنى الديمقراطى " عام ١٩٨٩ ، على مشروع قومى لنظام الحكم ، يحسم كثيراً من الخلافات وسط صفوفها ، كما يقدم إجابات محددة على أسئلة بقيت معلقة فى هذا الشأن .

مواربة الأبواب

وفى الذكرى العاشرة لحكم الإنقاذ برزت فى الخطاب الرسمى السودانى للمرة الأولى مصطلحات كانت تنسب من قبل سلطة الإنقاذ فى الماضى ، إلى قوى " الاستكبار العالمية الغربية ، كتداول السلطة ، والحكم الديمقراطى والتعددية . بل أن الرئيس " البشير " أعلن فى خطابه بهذه المناسبة عفواً عاماً عن المعارضين ، قائلاً إنه " يفتح الباب واسعاً للعفو والأمان لسائر قوى المعارضة " متعهداً بكفالة " حرية التعبير ، وحرية التنظيم لكل قوى المعارضة " مؤكداً قبوله لمبدأ التداول السلمى للسلطة ،

على أن يكون ذلك مشروطاً " بالارادة الشعبية الغالبة ، مع التزام نزاهة المنافسة ، كما جدد الحديث عن مؤتمر للحوار الوطنى " يتم خلاله تداول صريح ، وحوار يبتغى فيه الجميع مصلحة الوطن " معلناً أن حكومته " تفتح ذراعيها للحوار فى شأن قضايا الوطن المختلفة ، حتى تلتقى إرادة أهل السودان على كلمة سواء " . ورغم أن " البشير " ينسف دعوته للحوار قبل أن يكملها ، بجعلها مشروطة بأن تكون " ثوابت الدستور " هى الثوابت القومية المشتركة " لهذا الحوار ، فان خطابه ، واعتماد نظامه لعدد من الاجراءات فى مقدمتها ، قانون التوالى السياسى ، الذى لا يقر صراحة بالتعددية السياسية ، لكنه يبيح للأحزاب التى تقبل بالدستور الإسلامى والقوانين المكتملة له حق الوجود ، من شأنه ، أن يشكل تراجعاً عن الخطاب السياسى ، الإخصائى ، الاحتكارى والاستعلائى لسلطة الإنقاذ فى السنوات الأخيرة ، هذا التراجع أملاه ، فشلها فى حل قضايا السلام والتنمية والأمن ، ونجاح معارضيتها فى فرض أجندتهم من أجل التغيير عربياً وإقليمياً ودولياً ، وفى جعل التناقض الأساسى ، لسلطة الإنقاذ مع الشعب السودانى يتصاعد يوماً بعد آخر ، ورغم نجاحها فى الانفتاح على العالم الخارجى ، ورفع الحصار الأمريكى الجزئى عنها ، وتحسين علاقاتها ببريطانيا وأريتريا وأثيوبيا ، وسعيها لكسب ثقة السياسة المصرية ، ورغم بدء تصديرها للنفط ، وهى مرحلة يعتبرها وزير الثقافة والأعلام " غازى صلاح الدين " أهم التطورات فى الحياة السودانية منذ الاستقلال ، لأنها تنقل السودان إلى مشهد اقتصادى مختلف ، وإلى أوضاع اقتصادية مختلفة " . لكن مالم يذكره الوزير السودانى ، أن تدنى الأسعار العالمية للنفط ، يجعل تصدير النفط السودانى محدود الأثر ، كما أن



عمر البشير

طرف لتحسين شروط الحوار وفقا لأهدافه .
فالحكومة تعتبر البيان تشددا ينسف أسس
الحوار ، لكنها لا تملك القوة ولا القدرة للتنقل
من قبولها المبدأ الحل السياسى ، ليس بسبب
قوة منطق المعارضة الذى يحظى بقبول واسع
داخل السودان يرتبط بعدالة قضيته بالأساس
، ولكن أيضا بسبب الضغوط التى أصبحت
تمارس على الحكومة من فئات واسعة داخل
النظام تطالبها بالتغيير رضاء وهى طرف
متساو فى الحوار ، بدلا من التغيير الذى
يفرض عليها قسرا ، ويقصصها من المعادلة.

أجندة الحوار، ووضع آلية له ، هما محل
الشد والجذب الآن ، بين المعارضة والحكومة
السودانية . والأخيرة تصر على أن يكون
الحوار " داخل أرض الوطن " والمعارضة تتمسك
بأن يكون خارجه وعبر وسطاء وبرقابة اقليمية
ودولية ، لقطع الطريق على سلطة الانقاذ ،
للتلكؤ والمناورة . وفى هذا الإطار ترحب
المعارضة السودانية بوساطة الطرفين المصرى
والليبي ، وعبرت عن ذلك بعقد إجتماعين
لهيئة قيادة التجمع أحدهما فى القاهرة
والآخر فى طرابلس فى الخامس والثامن من
الشهر الجارى .

قبول الحكومة السودانية ، بالحل
السياسى هو إقرار بأنها فى أزمة ، حتى لو لم
تعترف بذلك ، وقدرتها على المناورة ليست
كبيرة ، خاصة والطرف المصرى الذى تقبل
بوساطته ، مازال يشكك فى نواياها ، وينظر
بقلق لتعدد مراكز اتخاذ القرار فى السلطة
السودانية ، وهو ما أدى إلى أن القرار الذى
اتخذته " البشير " بإعادة الممتلكات المصرية
المصادرة ، لم ينفذ منه شئ . كما أن مبادرة
دول الایجاد التى تقبل بها الحكومة
السودانية ، وتعتبرها المعارضة واحدة من
الأسس التى تتمسك بأن تكون بنودها مرجعا
للحوار فى قضية الحل السلمى والوفاق
الوطنى ، تخلخل الأسس التى يقيم عليها
النظام السودانى دولته الدينية ، بنصها على
فصل الدين عن الدولة وإقامة دولة ديمقراطية
علمانية ، ومنح وحدة السودان الأولوية ، فى
إطار الاعتراف بالتعددية والاعتراف بحقوق
المواطنة ، والتأكيد على الحريات العامة ،
والاعتراف بحق المواطنين فى تقرير المصير ،
فى حالة الفشل فى الالتزام بتلك المبادئ.

ولأن شعب التقسيم ، وإنفصال جنوب
السودان عن شماله ، أصبح ماثلا فقد
أصبحت قضية المصالحة ، والوفاق والحل
السياسى ، ليست شأنا داخليا ، بل شأن
إقليمى ودولى وعربى أيضا ، وهو ما يعزز
فرص المعارضة السودانية ، فى جعل أجندتها
تتصدر مشهد الحل السياسى فى الفترات
المقبلة.

لتفتت عملها الموحد ، واتفقت دون إعلان
على أن اللقاء مبادرة خاصة بحزب الأمة فى
سياق حقه فى النشاط المستقل ، وأن تكرار
هذه المبادرة ، ينبغى أن تكون مرجعيتها ، هى
ميثاق التجمع وبرنامجه ، وقراراته وإعلاناته
المختلفة .

وفى أسرها ، اتفقت المعارضة السودانية
على قبول مبدأ الحل السياسى الذى يجرى
التفاوض بشأنه ، باعتباره إحدى الوسائل ،
لتحقيق أهداف الشعب السودانى المتمثلة ،
فى وقف الحرب ، وإرساء قواعد السلام العادل
، وإنهاء الديكتاتورية ، واستعادة الديمقراطية
وسيادة حكم القانون ، وإعادة بناء الدولة
السودانية على أساس قومى لاحزبى ، يراعى
التعدد الاثنى والدينى والثقافى للسودان ،
لكن الحل السياسى وفقا لما جرى فى أسرها ،
هو وسيلة ، ضمن وسائل أخرى ، تجمع بين كل
الخيارات النضالية بهدف التوصل لسلام عادل
، وبينها دعم العمل الداخلى ، وقوى
الانتفاضة الشعبية ، وتصعيد الكفاح المسلح ،
وتنشيط العمل الدبلوماسى والاعلامى ، وهو
ما يعنى أن قبول المعارضة بمبدأ الحل السياسى
، قد تم فى إطار حزمة مترابطة من العناصر
تستهدف دفع سلطة الانقاذ لاتخاذ اجراءات
لبناء الثقة ، يكون على رأسها الاعتراف
بالتجمع الوطنى الديمقراطى ، ليتم الحوار بين
أطراف متساوية فى الحقوق ، وإلغاء كل مواد
فى دستور النظام الصادر عام ١٩٩٨ بشأن
تقييد الحريات العامة ، وإلغاء نظام التوالى
السياسى ، والاعتراف الصريح بالتعددية
السياسية ، ورفع الوصاية عن النشاط
السياسى والنقابى ، وإلغاء قانون الطوارئ ،
وإطلاق سراح المعتقلين ، وكفالة حرية التنقل
والتعبير والتنظيم ، وإعادة المفصولين
والمسرحين من الخدمة المدنية والجيش إلى
أعمالهم " يبلغ عددهم نحو ٣٠ ألف مواطن

التغيير بالتراضى

التراشق بالتصريحات والتصريحات
المضادة ، بين قادة المعارضة وقادة سلطة
الانقاذ بشأن بيان أسرها هو سعى من كل

استخراجه من مناطق جنوب السودان ، يضع
استمرار انتاجه وتدفعه ، مع بقاء الحرب الأهلية ،
فى دائرة الشك ، وهو ما يترتب عليه تكريس
الاقتناع لدى السردانيين ، بأن سياسات الانقاذ ،
قد أفضت إلى اذلالهم ، واتعاسهم ، ودهورة
أوضاعهم المعيشية ، وأن الخطوة الأولى للخروج
من هذا النفق المظلم ، بعد أن فشلت المواجهات
العسكرية فى التوصل لتسوية نهائية للمشكلة
السردانية ، تكمن فى الحل السياسى والحوار ،
وهى حقيقة فرضت على النظام السودانى ، ولم
يعد فى صالحه تجاهلها أو إنكارها ، حتى وإن لم
يفعل شيئا جديا لتهيئة الأجواء للحوار الوطنى ،
سوى الحديث عن رغبته فى إتمامه ، مما يجعل
شكوك المعارضة السودانية فى نوايا سلطة الانقاذ
بشأن الحوار والحل السياسى ، أمرا مشروعا ،
خاصة والتصريحات الصادرة عن مسئولين فى
الحكومة السودانية تتسم بصيغة المناورة ، وهى
تتحدث عن " القوى الصغيرة " و " القوى الرئيسية
" داخل " التجمع " ولا معنى لهذا الحديث ، سوى
السعى لشق صفوف المعارضة ، والمراهنه على
تأجيج الخلافات بين فصائلها ، لكسب الوقت من
جهة - أو بالأحرى إضاعته - ولممارسة الضغوط ،
لفرض شروط الانقاذ على الحوار ، وليس الشروط
التي تقبل بها كل الأطراف التى أقرت القبول
بالحل السياسى.

بناء الثقة

تنبهت المعارضة السودانية لمخاطر التراجع
التكتيكى لسلطة الانقاذ لالتقاط الأنفاس ، وفى
اجتماع هيئة قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى فى
العاصمة الأترية " أسرها " فى الفترة من السابع
حتى الرابع عشر من الشهر الماضى ، تم الاتفاق
بين فصائل التجمع ، على الأسس التى تكفل ، ألا
تتحول الدعوة إلى الوفاق إلى مناورة . وفى المؤتمر
نوه الحزب الشيوعى السودانى بأن طبيعة نظام
الانقاذ ، تجعل إمكانية نجاح الحوار السياسى معه
، أمرا مشكوكا فيه ، لعدم جديته فى الاعتراف
بالآخر ، ولا بالديمقراطية التعددية الحقيقية ،
ولا يرى سوى اندماج الآخرين فى مؤسساته ، ووفق
ثوابته ، ولن يقبل بنزع أوتاد الدولة الدينية ،
ويسعى للافلات من المحاسبة . ونبه الحزب
الشيوعى إلى ضرورة التفريق بين الحل السلمى
والمصالحة مع النظام ، لأن الأخيرة تعنى التفاوض
عن الجرائم التى ارتكبها فى حق الشعب السودانى
، كما يعنى أيضا قبرا بأوضاع إعادة إنتاج الأزمة
فى السودان ، ودعا الحزب الشيوعى إلى رفض أى
مشروع يعيد الأوضاع فى السودان إلى ما قبل ٣٠
يونيو ١٩٨٩ ، أو يكرس ما حدث بعد هذا
التاريخ.

وفى أسرها ، رفضت فصائل المعارضة
السودانية أن يكون لقاء جنيف بين " حسن
الترابى " وزعيم حزب الأمة " الصادق المهدي "
موضوعا للخلاف فيما بينها ، أو مدخلا



لا .. لقانون اغتيال الجمعيات الأهلية

الهيئة
البرلمانية
لحزب
التجمع
الوطني
التقدمي
الوحدوي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر في ١٦ مايو ١٩٩٩ بعد موافقة مجلس الوزراء في ١٤ مايو المعروض اليوم على مجلس الشعب ، هو واحد من أهم القوانين المتعلقة بالعمل الأهلي التطوعي ومنظمات المجتمع المدني - ولها تاريخ طويل مشرف في مصر - وتلعب في العالم كله دوراً أساسياً في خدمة المجتمع.

وقد كان لحزبنا طوال تاريخه ومنذ تأسيسه نضال متصل لإلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وعندما يشير مشروع القانون المقدم إلينا في المادة السادسة من مواد الإصدار إلى إلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، فمن المفروض أن نسعد بهذا المشروع ونؤيده ، ولكن للأسف فالمشروع الذي يسجل في مذكرته الإيضاحية توالي الدعوات لإلغاء هذا القانون والمطالبة بقانون جديد ينسق التوجه العام نحو الديمقراطية السياسية .. وأن حرية تكوين الجمعيات حرية أصيلة وضرورة لا غنى عنها سواء بالنسبة إلى الجماعة أو بالنسبة إلى الأفراد .. ويؤكد على مواد الدستور وقضاء المحكمة الدستورية.

إذ بالعديد من المواد الواردة في المشروع تؤكد عديداً من المثالب والعيوب التي كانت مشاراً اعتراض ورفض وإدانة من كافة الأحزاب والقوى الديمقراطية وفقهاء القانون ، بل وتزيد عليها في بعض المواد . واستناداً إلى إيماننا بأن المجتمع المدني يتشكل من مجموعة منظمات تقوم بالإرادة الحرة لأصحابها ، وهم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في إدارتها ، أي أنها منظمات تلقائية الإدارة .. وينصوص المواد ٥٦ و ٥٥ من الدستور والمبادئ القضائية التي أرستها المحكمة الدستورية العليا ، توصيات شعبتي العدالة والتشريع والتنمية الإدارية بالمجالس القومية المتخصصة ، والمناقشات التي دارت بين وزارة الشؤون الاجتماعية وممثلين للجمعيات الأهلية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان من سبتمبر في العام الماضي ،

فإننا نرفض مشروع القانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية المطروح علينا من حيث المبدأ . - فالمشروع يؤكد استمرار هيمنة الجهة الإدارية على النشاط الأهلي بصورة تلغي فكرة المجتمع المدني من أساسه . - ويحظر القانون على الجمعيات الأهلية ممارسة أي نشاط سياسي ، ونقابي أو نشاط يمثل تهديداً للوحدة الوطنية أو مخالفة للنظام العام والآداب .. وهي عبارات مرسلة يصعب ضبطها قانوناً .

- ويحيل في كثير من مواده إلى اللائحة التنفيذية التي يمكن أن تفرض المزيد من القيود . - ويؤكد المنهج العقابي الذي تخلت عنه التشريعات الحديثة في الدول الديمقراطية بفرض عقوبة السجن لمدة عام وغرامة ١٠ آلاف جنيه على مخالفات بسيطة .

- ويفرض حل المنظمات القائمة على أساس شركات مدنية ، بما يتعارض مع القانون المدني والقانون التجاري . من هنا كان رفضنا لمشروع القانون من حيث المبدأ ، ونرى العودة إلى مواد القانون المدني الملغاة ، الخاصة بالجمعيات الأهلية ومواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الجمعيات .

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى المكتب السياسى لجنة قضايا العمل الأهلى والجمعيات

ناقشت لجنة قضايا العمل الأهلى والجمعيات فى اجتماعها يوم الأربعاء الموافق ١٩/٥/١٩٩٩ مشروع قانون الجمعيات الأهلية الاخير الذى أحاله مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره فى جلسة الثلاثاء القادم الموافق ٢٥/٥/١٩٩٩ وقد توصلت اللجنة بعد قراءة أولية للمشروع إلى:

أولاً:

أطاح مشروع القانون بجهد خلاق استمر على مدى عام كامل تقريباً فى حوار مشمر فيما بين السيدة مرفت التلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية من جهة وممثلى الجمعيات والمراكز الأهلية وكبار رجال القانون وأساتذة الجامعات والمهتمين بالعمل الأهلى من جهة أخرى ، بعد أن أثمر هذا الحوار الوصول إلى شبه توافق عام تم بموجبه الاتفاق على تعديل العديد من البنود المختلف عليها ، إذ بمشروع هذا القانون يعصف بكل ذلك الجهد بل ويرتد عليه ملقياً به إلى عرض الطريق.

ثانياً:

جاء مشروع هذا القانون فى مادته الأولى بإزدواجية فى المعايير فيما سيتعلق بمبدأ المساواة فى المراكز القانونية للجمعيات والمنظمات الأهلية حيث نصت تلك المادة الأولى من الاصدار - على «مع عدم الاخلال بنظم الجمعيات المنشأة استناداً إلى اتفاقيات دولية أبرمتها جمهورية مصر العربية .. الخ» هذا الاستثناء الغير مبرر قانوناً من حيث انه أوجد جمعيات فوق القانون والتي هى منشأة استناداً إلى اتفاقيات دولية كما يقول أبرمتها حكومة جمهورية مصر العربية وجمعيات أخرى الا وهى الجمعيات الأهلية الشعبية التى تقع وحدها تحت طائلة القانون ، علماً بأن هذه الجمعيات جميعها تعملان داخل وطن واحد وفى إطار دولة واحدة . كما لم توضح لنا هذه المادة ما هى نوعية الجمعيات المستثناه ولا اغراضها ومن هم مولوها ولا من هم القائمون على ادارتها.

ثالثاً: تم الخلط فى المادة الثالثة بين مفهومى الجمعيات الأهلية الخاصة الواردة بالقانون والهيئات الاستشارية ذات الخبرة «المراكز الأهلية» حيث أن الاخيرة لم تدع فى أى وقت أنها تمارس نشاط جمعيات أهلية أو أنها تعتبر نفسها جمعيات أهلية ولكنها هيئات دراسية وبحيثية تشارك فى الجهد العام فى التوعية والتثقيف والتنمية . مما يخشى أن تطبق عليها ما ورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد الاصدار وبالتالى المادة - ٧٥ - من العقوبات المنصوص عليها فى المشروع المقدم.

رابعاً:

عدم وضوح مدلولات المخالفات التى أوجب المشروع العقاب عليها بالحبس والغرامة المالية معاً بالإضافة إلى عدم الاستناد إلى مرجعية قانونية يركن إليها بهذا الشأن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر .
* الفقرة الثالثة من المادة - ١١ - بحظر النشاط السياسى والنقابى.

* ما ورد فى المادة - ٧٥ - ثالثاً حرف أ- بشأن مباشرة النشاط قبل إتمام القيد.

خامساً:

المشروع يسلب الجمعية العمومية سلطتها القائمة على أساس حقها الأصيل فى إدارة شئونها وتحديد سياسه الجمعية التى تمثلها ووضع نظامها الأساسى وأساليب اداراتها وتحديد انشطتها وانتخاب مجلس اداراتها ومحاسبة أعضائها وفق لوائحها ، يمثل ذلك الغصب لسلطة الجمعية العمومية فى مواد مشروع القانون المقدم فى المواد ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٢ وهو ما يعنى الاخلال بأبسط قواعده الديمقراطية كما يعيبه مجافا السليم من الفقه القانونى فيما يذهب إليه من إعفاء الجهة الادارية من وجود مبررات قانونية سائده ومحدده لا اعتراضها الذى تذهب إلى القضاء والذى قد تطلب بناء عليه وقف نشاط الجمعية بكل ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من تعسف ادارى فى تقدير وتفسير ما ينبغى الاعتراض عليه . وهو ما يعنى بالمخالفة للدستور العدوان على استقلالية العمل الأهلى وحق الجمعية العمومية فى ممارسة سلطتها.

سادساً:

طرح المشروع حق الجهة الادارية فى الموافقة أو عدم الموافقة على تلقى الجمعيات لتبرعات مالية من الخارج خروجاً على المادة - ١٧ - من ذات المشروع دون أن يحدد ما هى المعايير الموضوعية التى يحتكم إليها فى حالة الموافقة أو الرفض . وحيث أن الأصل فى الفقه القانونى أن يحدد النص القانونى معياراً موضوعياً لأى تشريع يحتكم إليه فيما إذا كان هذا الفعل مؤثماً أو مباحاً - وبقاء ذلك النص دون تحديد وبالشكل الذى هو عليه يتيح لجهة الادارة «وزارة الشئون الاجتماعية» أن تمنع وتمنع وفق هواها اهوائها ولا وفق الصالح العام.

سابعاً:

أخذ مشروع القانون بالمنهج العقابى لتنظيمات المجتمع المدنى والتي تقوم فى جوهرها على العمل التطوعى ورتب على المخالفات الادارية ليس فقط عقوبة الغرامة المالية ولكن أيضاً عقوبات بدنية تصل إلى حد الحبس وهو ما يعنى استنزاف طاقات وفاعليات العمل الأهلى والجمعيات الأهلية فى ساحات المحاكم وفى معارك قضائية متبادلة وهو ما سوف يؤدى بالضرورة إلى عزوف الكثيرين عن المشاركة فى هذا النشاط بعد أن تسلط على رقاب العمل الأهلى سيف هذا القانون.

وهذا وقد خلصت اللجنة إلى رفض مشروع القانون المقدم للأسباب سالفة الذكر مع الدعوة إلى إعادته طرحه للنقاش والحوار مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية صاحبه الحق فى مناقشته ائشناه . وكذا الدعوة إلى جلسة استماع خاصة بمجلس الشعب مع ممثلى هذه الجمعيات وممثلى وزارة الشئون الاجتماعية وأعضاء مجلس الشعب والمهتمين بقضايا العمل الأهلى للعمل على إصدار قانون ديمقراطى يتلأم مع الاحتياجات الجديدة فى المجتمع المصرى.

أمينه اللجنة

شاهنده مقلد

الأربعاء : ١٩ / ٥ / ١٩٩٩

لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية

واحدة بالتعارض مع الدستور ، ويفرض على نشاط مدنى تطوعى عقوبات جنائية ومدنية. إن لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية تعلن رفضها لهذا المشروع وتطالب بالعودة إلى مواد القانون المدنى الملغاة بشأن الجمعيات الخاصة (المواد من ٥٤ إلى ٨٠) والتي تشكل أساسا ملائما للعمل الأهلى. ونطالب الحكومة بتأجيل مناقشة هذا المشروع وفتح حوار حر متكافئ مع الأحزاب والقوى السياسية والجمعيات الأهلية والمراكز المدنية. وقد قررت اللجنة دعوة الجمعيات الأهلية ومراكز ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدنى لمؤتمر عاجل لمواصلة الحوار حول هذا المشروع. الاثنين ٢٤ / ٥ / ١٩٩٩.

الإرادة الحرة للمواطنين فى تأسيس جمعياتهم وإداراتها ، وبالتالي يهدد الدور العظيم الذى قامت به الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى عبر التاريخ المصرى مثل إنشاء جامعة القاهرة والمبرة والجمعية الاسلامية ومستشفى المواساة والمستشفى القبطى ،والذى تقوم به حاليا فى توفير الرعاية الاجتماعية والعلاج الرخيص والتعليم والمساعدة القانونية. فكثير من مواد مشروع القانون تؤكد استمرار هيمنة الجهة الادارية وتفرض قيودا تزيد عما كان قائما فى ظل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ويحظر على الجمعيات أى نشاط سياسى أو نقابى متجاهلا استحالة الفصل بين أى نشاط عام والنشاط السياسى ، وأن الدولة وافقت مؤخرا على قيام جمعيات أهلية نشاطها سياسى بحت مثل جمعية القاهرة للسلام ، ويقتصر القانون التقاضى على درجة

ناقشت لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية التى تضم « الوفد والتجمع - والعمل والناصرى - والأحرار - والاخوان المسلمين - والشيوعيين » فى اجتماع طارئ مشروع القانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية الذى أقره مجلس الوزراء فجأة يوم ١٤ مايو وأحيل لمجلس الشعب يوم ١٦ مايو ويناقشه غدا الثلاثاء. وترى لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية أن هذا المشروع يتناقض مع المواثيق والعهود الدولية التى وقعت عليها الحكومة المصرية خاصة الميثاق العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وينتهك المادة ٥٥ من الدستور ، ويمثل تراجعا عن الهامش الديمقراطى المحدود القوائم فى المجتمع ، ويتعارض مع المفهوم الصحيح للعمل الأهلى الذى يقوم على

لا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

بيان صادر عن الاجتماع الموسع للجنة تنسيق ملتقى تطوير العمل الأهلى

مجلس الشعب الذين حضروا اجتماع الملتقى. إن أسس ديمقراطية العمل الأهلى معروفة للجميع: حق تأسيس الجمعيات والاكتفاء بالاخطار ، وحرية ممارسة النشاط دون وصاية ، وحق الجمعيات العمومية فى وضع لوائحها ، والشفافية ، وإعلان كافة أنشطة الجمعيات وميزانياتها بما يمكن الاعضاء والمنتفعين والمواطنين من الرقابة الديمقراطية عليها ، وأخيرا الاكتفاء بالقانون المدنى والقانون الجنائى لملاحقة أى أنشطة مؤثمة يمكن أن تقع من أى كيان للعمل الأهلى وأى كيان اعتبارى كما يمكن أن تقع من أى شخص طبيعى بشكل لاحق للفعل. ولكل هذا فإن الملتقى يناشد أعضاء مجلس الشعب برفض القانون وإعادته للجنة التشريعية وعقد جلسات استماع مع ممثلى العمل الأهلى. وشيد الملتقى برفض الاعضاء الأربعة من الجمعيات غير الحكومية فى لجنة الصياغ لمشروع القانون الجديد كما يتضامن الملتقى مع الزميلات المضربات عن الطعام احتجاجاً على القانون. التوصيات: ١- وقف تمرير القانون وإعادته للجنة التشريعية وإعادة فتح باب

(يضم الملتقى ١٠٥ جمعية أهلية من ١٢ محافظة من محافظات الجمهورية) يعرب ملتقى تطوير العمل الأهلى عن قلقه الشديد واحتجاجه على شكل إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد من خارج عملية الحوار الدائرة بين الجمعيات الأهلية - ومنها ملتقانا - وبين الجهات الحكومية ، ومحاولة تقيده على وجه السرعة دون إتاحة الفرصة لسماع أصحاب الشأن. كما يعرب عن خيبة أمله من احتواء المشروع الجديد على كل المثالب التى طالما انتقدناها مع غيرنا من حيث اشتراطه موافقة الجهة الإدارية على إشهار الجمعيات ، واعطائه السلطة فى حلها لاسباب كثيرة تتضمن مختلف الصيغ المطاطة ، وتقريره لاحكام جنائية بالحبس والغرامة على مخالفات إدارية حتى غير محددة وسلب سلطة جمعياتها العمومية فى وضع لوائحها وتدخله فى كافة تفاصيلها ، واشتراطه الموافقة المسبقة للجهة الادارية على كل مجالات النشاط بما فيها التنسيق والدخول فى الشبكات والجمعيات وتلقى التبرعات والتمويل . ويأتى هذا مخالفا لمجمل النقاشات والاتفاقات التى تمت لمدة عام مع وزارة الشؤون الاجتماعية والسيدة الوزيرة وأعضاء لجنة الصياغة ولما تم من نقاشات مع أعضاء

وقد فوجئت المنظمة بتكوص المشروع المحال إلى مجلس الشعب عن التعديلات الجوهرية التي استهدفها تعديل القانون، بحذف مواد جرى التوافق حولها، وإضافة مراد أخرى، مما أفرغ مشروع القانون من أهم ما كان فيه، حيث أعطى صلاحيات واسعة لجهة الإدارة في مصادرة الحق في تكوين الجمعيات باعطائها سلطة رفض طلب القيد، ونقل عبء الطعن في القرار الصادر بذلك إلى جماعة المؤسسين بالمخالفة لما سبق التوافق عليه. وكرس سلطة الجهة الإدارية في التدخل في شئون الجمعيات الأهلية حيث حولها تحديد مبادئ النشاط التي تعمل فيها هذه الجمعيات وأعطائها الحق في الاعتراض على المؤسسين، والحق في الاطلاع على محاضر الجمعيات ودفاترها وسجلاتها، ودخول مقارها والتفتيش عليها. وأعطائها الحق في الاعتراض على أنشطتها، وإمكان تعطيلها أو وقفها. إن صدور القانون بشكله الحالي يكرس القيود المفروضة على المجتمع المدني في مصر. وتقوم المنظمة بالاتصال بالجهات المصرية المسؤولة بهذا الخصوص وتناشد المنظمة العربية لحقوق الإنسان ممثلي الشعب، الثاني في مناقشة هذا القانون، ووضع ملاحظات الجمعيات الأهلية والمناطق بها من هذه التعديلات موضع العناية والاعتبار، وهي ملاحظات متاحة تبلورت عبر أكثر من عام من الحوار.

إن العمل الأهلي في مصر الذي استطاع في بداياته المبكرة أن يؤسس جامعة القاهرة قاطرة للتقدم العلمي والتنوير في البلاد لجدير بعد ثلاثة أرباع القرن، أن يحظى بقانون أفضل مما بدأ به ونحن على أبواب قرن جديد يتطلع فيه الجميع إلى أفق تتعزز فيه قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتترسخ فيه دعائم المجتمع المدني.



الرئيس مبارك

الحوار مع المنظمات غير الحكومية وعقد لجان استماع بينها وبين أعضاء اللجنتين التشريعية والشئون الدينية والاجتماعية ومع أعضاء مجلس الشعب.

٢- التوجه بوفد لمجلس الشعب ومناشدته الاستجابة لهذا المطلب العادل.

٣- التوجه بالشكر للجنة الأحزاب وسائر المنظمات الديمقراطية التي أرزت مطالبنا العادلة في قانون ديمقراطي للعمل الأهلي.

٤- نحى موقف الزميلات المضربات عن الطعام احتجاجا على هذا القانون.

٥- إرسال البيان الختامي للمؤتمر لكل الصحف المحلية والاجنبية ووكالات الانباء وأعضاء مجلس الشعب.

٦- إرسال هذا النداء للسيد/ رئيس الجمهورية بصفته رئيس السلطة التنفيذية باسم ملتقى تطوير العمل الأهلي بالتدخل لايكاف مشروع القانون لحين استكمال الحوار حوله.

(تم هذا الاجتماع في مقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية يوم الاثنين ٢٤ مايو ١٩٩٩ بحضور ٨٥ فرداً يمثلون ٤٧ منظمة غير حكومية).

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

نداء إلى مجلس الشعب

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع كل المعنيين بالعمل العام في مصر مراحل إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد، وأعربت عن تقديرها للحوار الذي إدارته وزارة الشئون الاجتماعية حول مسودة القانون واستجابتها للعديد من المقترحات البناءة التي قدمتها الجمعيات الأهلية لتجعل من القانون رافعة لاداء العمل الأهلي ووسيلة لحفزه علي المشاركة.

منظمات حقوق الإنسان تطلب اجتماع عاجل مع رئيس الجمهورية وتبدأ مشاورات وضع برنامج الإصلاح السياسي

عرض وضع المنظمات الأهلية على الأمم المتحدة

الحكومية المعنية، قدمت خلالها هذه المنظمات عددا من الدراسات والتعليقات النقدية والتحليلات المقارنة مع القوانين المصرية السابقة ومع القوانين الدولية والعربية المماثلة، وأصدرت كل هذه الأعمال والدراسات في مطبوعات وتقارير ونشرات تم توزيعها بآلاف النسخ على فعاليات الرأي العام جنبا إلى جنب الدوائر الحكومية المعنية. بل أعدت هذه المنظمات مشروعا متكاملا لقانون جديد، قدمه لمجلس الشعب أربعة من نواب البرلمان.

ولكن للأسف كان حوار طرشان، فالطرف الآخر لديه خطة متكاملة لخنق النشاط الأهلي -بعد أن أفلح في قتل النشاط السياسي والنقابي المستقل- ويبحث فقط عن الغطاء القانوني المناسب لهذه الجريمة.

لقد مر مشروع القانون المكون من ٧٥ مادة في ٩٠ دقيقة صباح أمس الاثنين في اجتماع مشترك للجنة التشريعية ولجنة الشئون الدينية

تأسف منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذا البيان أن تبلغ الرأي العام أن الحكومة المصرية مصرة على المضي في مخططها الرامي لخنق المجتمع المدني، وعدم الإصغاء لوجهات نظر الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. بل إن مجلس الوزراء أجرى تعديلات جوهرية أكثر سلبية وتقييدا على المشروع المقدم إليه، إلى الحد الذي أثار ثائرة عدد من أعضاء لجنة الصياغة الصورية التي شكلتها وتلاعبت بها وزارة الشئون الاجتماعية للإيحاء للرأي العام المحلي والدولي بأن مشروع القانون يحظى بدعم الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان، رغم أنها لم تعقد مع هذه المنظمات سوى اجتماع واحد منذ عام كامل.

وهكذا فإنه قد تم إهدار جهود منظمات حقوق الإنسان على مدار نحو عام ونصف، من أجل إدارة حوار حقيقي- وليس صوريا- مع الدوائر

والاجتماعية بـجلس الشعب ،الأمر الذى يوضح كيف سيكون مصيره فى المجلس فى المناقشة العامة التى ستجرى فى الساعات أو الأيام القادمة فى إطار الاغلبية الساحقة الجاهزة التى يتمتع بها الحزب الحاكم، ليلحق القانون الجديد بما سبقه من قوانين تم اعتمادها بالأمر المباشر.

وهكذا فإن المسرح صار معدا لاستكمال خنق المجتمع المدنى البارغ فى مصر فى السنوات الأخيرة، بعد أن تم بالفعل خنق كبرى النقابات المهنية وتهميش الاحزاب السياسية والالتفاف حول مقاومة الصحفيين للقانون ٩٣ سبى الصيت ، بعدد من التعديلات القانونية والممارسات التعسفية أدت إلى وضع عدد من الصحفيين خلف قضبان السجون فى قضايا النشر.

وبناء على ذلك فإن المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان والديمقراطية الموقعة على هذا البيان قررت:

أولا : أنها سوف تستمر فى طلب عقد لقاء عاجل مع السيد رئيس الجمهورية أو مع من يفرضه . إن منظمات حقوق الإنسان تحاول ذلك منذ يوم السبت ١٥ مايو ، وذلك بالاتصال بالسيد أمين عام رئاسة الجمهورية ، وتركت أكثر من رسالة له دون أن تتلقى ردا.

ثانيا: أن تبدأ المشاورات مع فعاليات المجتمع السياسى والمدنى لبلورة برنامج للإصلاح السياسى يعرض على رئيس الجمهورية على النحو الذى أشار إليه بياننا الصادر فى يوم ١٤ مايو . وقد كلفت منظمات حقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعقد هذه المشاورات. ثالثا: أنها سوف تواصل دورها فى حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها بكل السبل الممكنة ، بصرف النظر عن الصورة النهائية التى سيخرج بها القانون من البرلمان ،وهى فى هذا الاطار ستلجأ لكل السبل القانونية التى يتيحها النظام القضائى المصرى ، بما فى ذلك الطعن فى دستورية القانون الجديد.

رابعا: أنها ستشير هذا الأمر فى كافة المحافل الدولية ، انطلاقا من التعارض التام لفلسفة هذا القانون ومواده مع التزامات مصر الدولية بمقتضى تصديقها على العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما تنص عليه المادة ١٥١ من الدستور المصرى بهذه الشأن ، فضلا عن الاعلان العالمى الصادر فى ديسمبر الماضى بخصوص حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار فإن منظمات حقوق الإنسان قامت بالتالى:

١- طلبت عقد اجتماع خاص بهذا الموضوع مع السيدة مارى روبنسون المفوض السامى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتى ستزور مصر فى ٧ و٦ يونيو القادم . وعلمت منظمات حقوق الإنسان أن السيدة روبنسون قد طلبت من أحد مساعديها العرب إعداد مذكرة خاصة لها حول الوضعية القانونية لمنظمات حقوق الإنسان فى مصر ، وعلاقتها بالحكومة المصرية . وستطلب منظمات حقوق الإنسان من السيدة روبنسون محاولة الحصول من الحكومة المصرية على إجابات-جديرة بأن تسمى كذلك- على أسباب استثناء ممارسة التعذيب فى مصر وتزايد الوفيات الناجمة عنه ، وتفسير الحكومة لوقاة المحامى عبد الحارث مدنى الذى لقي مصرعه فى أعقاب تعرضه للتعذيب منذ ٥ سنوات دون أن تعلن السلطات حتى هذه اللحظة تفسيرها لذلك ، رغم وعودها المتكررة للمنظمات الدولية . وأسباب اعتقال الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حافظ أبو

سعدة فى ديسمبر الماضى وأسبابها فى الإفراج عنه دون اغلاق الملف ، وأسباب منع منظمات حقوق الإنسان المصرية من عقد لقاءات اقليمية ودولية فى مصر ، واضطرابها بالتالى نقل مؤتمراتها إلى المغرب ولبنان ودول عربية أخرى. وبناء على ذلك ستطالب منظمات حقوق الإنسان السيدة روبنسون بعدم عقد أية مؤتمرات للأمم المتحدة وأجهزتها ولجانها ذات الصلة بحقوق الإنسان فى مصر ،إلى حين قيام الحكومة المصرية بتطبيق المعاملة بالمثل على المنظمات الوطنية ،وعدم عرقلتها لأية اجتماعات لها. كما استدعو المنظمات المصرية للمنظمات الدولية للانضمام إليها فى هذا الطلب وتوجيهه للأمين العام للأمم المتحدة ، ومقاطعة أى اجتماعات تعقد فى مصر . إنه من غير المقبول أن تهتم الحكومة بتسويق وتحسين صورتها أمام المجتمع الدولى ، على حساب المنظمات الوطنية وعدم السماح للأخيرة بعقد نفس الاجتماعات على أرض الوطن.

٢- قررت عرض الموضوع على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتى بدأت أمس الاثنين أولى جلساتها التمهيدية ، وستعود لتناقش تقرير الحكومة المصرية والتقرير المضاد الذى تعده منظمات حقوق الإنسان فى نوفمبر القادم.

٣- قررت دراسة إنشاء «مكتب مصر لحقوق الإنسان» فى جنيف ، ومكاتب فرعية له فى نيويورك وبروكسل بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان الحاصلة على وضع استشارى لدى الأمم المتحدة ، إلى حين حصول هذا المكتب على ذلك الوضع .على أن يتمتع هذا المكتب بشخصية اعتبارية وقانونية مستقلة تماما عن منظمات حقوق الإنسان فى مصر ، بما يمنحه حرية كاملة فى التحرك لإثارة قضايا حقوق الإنسان فى مصر فى المحافل الدولية المعنية ، انطلاقا من الالتزامات التعاقدية للحكومة المصرية ، وذلك فى فترة ستشهد قيودا قانونية وغير قانونية أكثر تعسفا على منظمات حقوق الإنسان الوطنية بهدف إغلاقها أو دفعها إلى طريق الموت التدريجى.

وفى هذا الإطار تعتزم منظمات حقوق الإنسان إعداد المرتكزات المحلية لـ «مكتب مصر لحقوق الإنسان» التى تتيح له القيام بدوره بأفضل صورة ممكنة ،حتى لو أجبرت منظمات حقوق الإنسان على الاحتجاب. أخيرا نود أن نطمئن رأى العام المصرى أن اليوم الذى يقوم فيه الجلادون وأوراقهم بتهنئة أنفسهم ، متصورين أن أعمالهم المشينة ضد المواطن المصرى ستصير بأمن من الرقابة ، هذا اليوم لن يأتى أبدا.

ومهما طال الأمد ،فإن اليوم الذى تخضع فيه جرائمهم للمحاسبة والعقاب وفقا للقانون المصرى والدولى آت لا ريب فيه ،حتى ولو تركوا البلاد . وليتذكروا جيدا ما حدث مع الجلاد بينوشيه.

توقعات

* جماعة تنمية الديمقراطية

* المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.* مركز القاهرة لدراسات حقوق

الإنسان.

* مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

* مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.

* البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان.

بيان المؤتمر الصحفي ٢٢ مايو ١٩٩٩

مشروعيته لتعارضه مع الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التشريع. كما نعلن عدم خضوعنا لهذا القانون وللسوف نقاومه بكل أشكال الاحتجاج المدني السلمي المتاحة، مستخدمين كافة الأساليب القانونية والقضائية في مواجهته.

٢- انعقاد عزمنا على بذل جهد دؤوب يستهدف حشد كافة فاعليات المجتمع السياسية والنقابية والفكرية من أجل أن تشترك سوريا في صياغة برنامج للإصلاح الديمقراطي الجذري والعمل معا على تحقيقه.

٣- إننا سوف نواصل العمل من أجل حماية حقوق الإنسان داخل مصر حتى ولو وضعنا في السجون، وذلك بصرف النظر عن الصورة النهائية التي سيخرج بها القانون.

٤- سوف توسع إطار مواجهة هذا القانون بحيث لا تقتصر مواجهته على الصعيد الداخلي بل سوف نعمل على إثارة امره أمام كافة المحافل الدولية، وذلك من خلال:

(أ) - طلب عقد اجتماع خاص لهذا الامر مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بالامم المتحدة اثناء زيارته في الشهر القادم لمصر.

(ب) عرض الامر برمته على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ج) دراسة انشاء «مكتب مصر لحقوق الإنسان» في جنيف وانشاء فروع له في نيويورك وبروكسل بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية.

ان كل الخيارات امامنا مفتوحة باستثناء خيار الصمت أو الهجرة.

وبصورة ملحة نطالب بالاتي:



ميرفت التلاوي وزيرة الشئون الاجتماعية

٣- العقاب الجماعي لأعضاء الجمعية رغم أن مرتكب المخالفات أشخاص بذواتهم.

وترى منظمات حقوق الإنسان ان هذا المشروع لم يأت خارج السياق العام داخل المجتمع، فإذا كان مجمل الوضع العام الراهن في مجتمعنا ما هو إلا نجاح الحكومة في تقويض مؤسسات المجتمع مؤسسة تلو الأخرى، فلا نجد غرابة في أن يأتي هذا المشروع متسقاً مع مسلك الحكومة في شل فاعلية الاحزاب السياسية وتأميم ومصادرة العمل النقابي العمالي والمهني وتضييق الخناق على الصحافة والصحفيين، وجاء الان الدور علي مؤسسات العمل الأهلي وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان لتحاول الحكومة فرض صمت بقوة القانون عليها لتكتمل دائرة خنق المجتمع بكامله تمهيدا للدخول في الالفية الثالثة واقواه الشعب المصري مكمة وأيديه مقيدة وعقله مغيب ولسانه مقطوع. لذلك كله تعلن منظمات حقوق الإنسان عن:

١- رفضها التام لهذا المشروع لعدم

تعرب منظمات حقوق الإنسان عن قلقها البالغ وانزعاجها الشديد من مشروع قانون الجمعيات المزمع مناقشته هذا الأسبوع في مجلس الشعب لما يتسم به من سمات تجعله بحق قانوناً لديمقراطية سواء من حيث طريقة إخراجها أو من حيث محتواه.

أولاً: مشروع القانون ينتقص من حق التنظيم المقرر دستورياً (المادة ٥٥).

كفل الدستور في المادة ٥٥ منه للمواطنين حق تكوين الجمعيات، فحين كفل في المادة ٥٦ ديمقراطية انشاء الاتحادات وجاء مشروع القانون لينتقص من وجود هذا الحق ومن طابعه الديمقراطي وذلك على ثلاثة أوجه.

١- حظر صور من النشاط (ذا طبيعة سياسية، أو نقابية) بالمخالفة لما تضمنه النص الدستوري.

٢- الاخلال بالطابع الديمقراطي المقرر دستورياً وذلك بفرض وصاية وهيمنة إدارية على قرارات الجمعية العمومية.

٣- الاخلال بالطابع الديمقراطي المقرر دستورياً عند إنشاء الاتحادات.

٤- المشروع - إذ صدر كقانون- يسلب اختصاصات الجمعية العمومية لصالح المشرع بما يمثله ذلك من انحراف تشريعي.

ثانياً: انحياز المشروع لنفس الموقف اللاديمقراطي الطافح به القانون القديم وذلك بأخذه بمنهج الترخيص عوضاً عن منهج الاخطار.

ثالثاً: عدم التزام المشروع بالمبادئ المستقرة للعقاب والتجريم.

١- المساواة الجنائية للشخص المعنوي.

٢- الافراط في التجريم والعقاب بدون

أي ضرورة اجتماعية.

١- وقف تقرير هذا القانون من مجلس الشعب.

٢- الانعقاد العاجل لجلسة استماع بمجلس الشعب يطرح من خلالها ممثلو المنظمات الأهلية وحقوق الانسان موقفهم من القانون أمام أعضاء المجلس.

هذا وقد عقدنا العزم أنه في حالة عدم سحب مشروع القانون قبل يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سيتوجه وفد منا في ذلك التاريخ إلى مجلس الشعب ليطلب لقاء مع أعضاء المجلس ورئيسه . وندعو مختلف نشطاء العمل الأهلي مشاركتنا في هذا التوجه إلى مجلس الشعب. ويهدف التأكيد على الحاح مطالبنا ببدء اليوم اضراب عن الطعام واعتصام بمقر مركز المساعدة القانونية تشارك فيه : عابدة سيف الدولة (أستاذ مساعد طب نفسى) - د. سوزان فياض (طبيبة نفسية) ، وكلاهما من مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف- أ / رحمة رفعت (محامية) ، من دار الخدمات النقابية والعمالية. كما ستتنضم ليوم واحد وبصورة تضامنية أ / فريدة النقاش (كاتبة وصحفية) من ملتقى هيئات المرأة من أجل التنمية.

- ١- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- ٢ المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة
- ٣ مركز حقوق الانسان لمساعدة السجناء
- ٤ مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف
- ٥ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- ٦ مركز الارض لحقوق الإنسان
- دار الخدمات النقابية والعمالية
- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
- ٩ جماعة تنمية الديمقراطية
- ١٠ مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
- ١١ مركز قضايا المرأة الجديدة
- ١٢ مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية
- ١٣ مركز قضايا المرأة المصرية
- ١٤ المركز المصرى لحقوق المرأة
- ١٥ البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان.

أخى وصديقى الكريم الاستاذ عبيد

الروهاب مطاوع

مدير تحرير الاهرام

أطيب تحياتى وأرق تمنياتى وبعد

فى جلسة يوم الثلاثاء المقبل سوف يناقش مجلس الشعب قانون الجمعيات الأهلية الجديد فى الوقت الذى نتحدث فيه جميعا عن أهمية الادوار التى يضطلع بها العمل الاهلى التطوعى غير الهادف إلى الربح فى أنحاء العالم وفى مصر ، وعن اسهامه الحالى والمتوقع فى حل مشاكل الوطن والمواطنين حيث تتعدد ادواره فمن مساندة ودعم للفقراء والضعفاء والمهمشين والمعوقين وكبار السن والايتم الى اسهامه بمشروعات تستهدف الارتقاء بنوعية حياة الناس والارتقاء بنوعية البيئة الطبيعية والعمرانية إلى الارتقاء بالثقافة والفنون إلى الدفاع عن حقوق المواطنين فى العدل والحرية والتفكير والتعبير والمشاركة وصولا حتى إلى الدفاع عن بعض الحيوانات والنباتات النادرة والمهددة بالانقراض وهذه بعض الادوار المهمة التى يقوم بها أناس يتطوعون عن طيب خاطر بوقتهم وجهدهم وأموالهم وخبراتهم إحساسا منهم بالمسئولية الاجتماعية.

والقانون الجديد هو الذى يحمس ويحفز المواطنين على الاسهام فى العمل العام والاهتمام بالشأن العام، أما القانون السئ فهو الذى ينفرهم من الاهتمام بالمصلحة العامة ويجعلهم يؤثرون السلامة ويدفعهم إلى الانكفاء على مصالحهم الشخصية ومشروعاتهم الخاصة.

لقد دعتناس السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية لمشاركتها فى صياغة قانون جديد يتفق مع مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التى نسمعها ليل نهار فى كل أنحاء العالم، واستجبنا مرحبين وشاكرين لدعوتها الكريمة ، وحضرنا جلسات عديدة ، ووصلنا إلى صياغة مشروع عليه حد أدنى من الاتفاق ، وظللنا ندافع ونروج له ونقنع من لم يقتنع به، لكننا فوجئنا بالسيدة الوزيرة تتقدم لمجلس الشعب بمشروع القانون وقد تم حذف مواد من التى اتفقنا عليها وإضافة مواد لم تعرض علينا ، وما جرى من حذف وإضافة فرغ القانون من بعض أهم ما كان فيه ، وكرس سلطة الوزارة

فى التدخل فى شئون الجمعيات الأهلية وكأن هذه الجمعيات بعض إدارات وزارة الشئون ، وكأن أعضاءها المتطوعين بجهودهم وخبراتهم وأموالهم وأوقاتهم بعض موظفيها ، فوزيرة الشئون هى التى تحدد لنا ميادين النشاط التى نعمل فيها ولوزارتها الحق فى الاعتراض على المؤسسين والمرشحين ، كما أن لها الحق فى الاطلاع على محاضر الجمعية ودفاترها وسجلاتها ودخول مقارها والتفتيش عليها ، ولها الحق فى الاعتراض على انشطتها بل وطلب تعطيلها أو وقفها ، كما أن لها الحق فى الاعتراض على ما تحصل عليه الجمعيات من دعم من هيئات مصرح لها بالعمل فى مصر ، ولها أن تعترض على انتماء الجمعية إلى هيئات دولية تمارس نفس النشاط، ويعطى القانون للسلطة التنفيذية الحق فى تعيين نقيب الجمعيات الأهلية (رئيس الاتحاد) وعشرة من أعضاء مجلس ادارة الاتحاد ، أما إذا أخطأ مجلس ادارة الجمعية خطأ ادرايا فهناك ثلاثة شهور حبس تنتظره وألف جنيه غرامة ليس هذا فحسب فعلى هذه الجمعيات التى لا تستهدف الربح ولا تقوم بأى أعمال تجارية أن تدفع ضريبة مبيعات.

النمسا هذه الدولة الغنية الصغيرة التى يقل عدد سكانها عن عدد سكان مدينة القاهرة بها ٢١ مليون جمعية أهلية أما فى مصر الدولة الفقيرة النامية المحتاجة لكل جهود أبنائها فلا يوجد فيها غير ١٤ ألف جمعية أهلية ، والولايات المتحدة هذه الدولة شديدة الشراء بها ١٤٠٠ مليون جمعية أهلية ٨٠٪ منها خائف من وزارة الشئون لذلك لا يفعل شيئا كثيرا ، اتعرفون لماذا؟ لأن من يريد ان يتطوع وينخرط فى العمل العام عندنا مشكوك فى دوافعه ونواياه إلى أن يثبت العكس.

فهل نطمع أن يكون نوابنا فى مجلس الشعب أكثر تفهماً وتقديراً لدور العمل الاهلى التطوعى من وزارة الشئون الاجتماعية؟.

مع جزيل الشكر

الاسكندرية فى ٢٠ / ٥ / ١٩٩٩

دكتور عادل أبو زهرة



الاضراب عن الطعام

رسالة إلى رئيس مجلس الشعب

الجاء .. وطلباً لعقد جلسة استماع في مجلس الشعب يتاح فيها لممثلي منظمات العمل الأهلي وجمعياته إبداء الرأي، والمشاركة في مناقشة القانون- على الأخص- وأن النسخة الماثلة مثلت مفاجأة بكل المعايير .. حيث خرجت عن كامل السياق السابق لتطور مشروع القانون من نسخة إلي نسخة .. حتى أن عدداً من أعضاء لجنة الصياغة قد أصدروا بياناً يعلنون فيه براءتهم منه.

.. ولما كان إضرابنا عن الطعام ليس إلا ممارسة لحقنا الدستوري في التعبير عن رأينا، وكان مطلبنا عقد جلسة استماع ليس إلا مطالبة بحقنا الدستوري كمواطنين في مخاطبة مجلس الشعب.

.. ولما كان مشروع القانون المائل بكل ما ينطوي عليه من تناقض مع الدستور .. حتى أنه يتضمن مواداً سبق للمحكمة الدستورية أن قضت بعدم دستورتها في أحكام لم يجف مدادها بعد- مثل المادة ٣٣ من مشروع القانون التي تشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة الجمعية أن يكون قد مضت على عضويته في الجمعية مدة سنة على الأقل .. وهو الاشتراط الذي تم القضاء بعدم دستوريته في قانون النقابات العمالية .. كما يتضمن مواداً كشفت أحكام القضاء المصري عورتها طوال السنوات السابقة مثل النص الوارد في المادة ٣٤ والتي تلزم الجمعية بإبلاغ الجمعية بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وتمنحها حق استبعاد من تراه .. حيث أثبتت الأحكام القضائية التعسف وسره القصد من جانب الجهة الإدارية في استخدام هذا الحق غير الدستوري الممنوح لها.

.. ولما كان مشروع القانون المائل يتناقض مع الاتفاقيات الدولية الموقع عليها من الحكومة المصرية والتي تعد جزءاً مكملاً للتشريع المصري .. على النحو الذي يمكن له أن يؤدي إلى ارتباك بسبب من تناقض الاطار التشريعي الذي يحتكم إليه الأفراد والجماعات.

لكل ذلك من الأسباب .. فإننا نلتزم من سيادتكم رفض المشروع من حيث المبدأ .. وإعادته إلى اللجنة المختصة.

.. كما نشايدكم الاستجابة لمطلبنا العادل بعقد جلسة استماع.

مقدمه

د/ عايدة سيف الدولة

د/ سوزان فياض

مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف

رحمة رفعت المحامية

دار الخدمات النقابية والعمالية

المضريات بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

٢٩ ش التحرير، الدقي.

فوجئنا كما فوجئ الكثيرون من العاملين في حقل العمل الأهلي بمشروع قانون الجمعيات الجديد يدخل في عجلة إلى مجلس الشعب حيث تنتهي كل من اللجنتين التشريعية والدينية والاجتماعية من مناقشته ليتم عرضه على المجلس بجلسته الثلاثاء الموافق ١٩٩٩/ ٥ / ٢٥.

.. لقد هالنا كما هال غيرنا من العاملين في حقل العمل الأهلي وغيرهم من رجالات العمل السياسي والأوساط الثقافية المختلفة ما تضمنه المشروع المقدم من مجلس الوزراء والمعرض على مجلس الشعب.

.. حيث خالف هذا المشروع مخالفة تامة لكل ما سبق إعداده من مسودات ونسخ للمشروع عن طريق لجنة صياغة القانون التي شكلها وزارة الشؤون الاجتماعية، كما تناقض مع كافة الآراء التي سبق أن عرضها ممثلو منظمات العمل الأهلي وجمعياته في اللقاءات الموسعة التي قامت بتنظيمها وزيرة الشؤون معهم، أو التي التقوا فيها بأعضاء لجنة الصياغة .. كما جاء مشروع القانون متضمناً عددا لا يستهان به من المواد التي تنطوي على مخالفة للدستور .. وذلك -على سبيل المثال لا الحصر- بالانتقاص من حق تنظيم الجمعيات (رهنة بموافقة جهة الإدارة- المادة ٦)، والاخلال بالطابع الديمقراطي (بسلب اختصاصات الجمعية العمومية)، وبحظر صور من النشاط على الجمعيات (النشاط السياسي والنقابي -المادة ١١)، بانتهاك مبدأ الحرية الشخصية (إباحة حل أي شكل قانوني يمارس غرضاً من أغراض الجمعيات بما ينتهك إرادة الأفراد، ويتعارض مع قاعدة سلطان الإرادة في مجال العقود) .. وجميعها من الحقوق التي يحميها ويكفلها الدستور المصري في مواد ٥٥، ٥٦، ٤٠، ٤١ .. هذا فضلاً عن مخالفة الاتفاقيات الدولية الموقع عليها من الحكومة المصرية والتي تعد جزءاً مكملاً للتشريع الداخلي .. بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك حال صدور القانون من اختلال النسق التشريعي، وازدواجيته.

.. ولما كانت السرعة الشديدة التي يجري التعامل بها مع مشروع القانون- وهي السرعة غير المبررة على الأخص والأمر يتعلق بقانون يفترض أن يحتكم إليه العمل الأهلي في بلادنا، والذي تعد قضية تفعيله وإطلاق مبادراته واحدة من القضايا ذات الأهمية في وقتنا الراهن .. لما كانت هذه السرعة والصورة التي خرج عليها مشروع القانون قد قطعت كل طريق على إمكانيات الحوار .. بل إنها قد أجهضت كافة المحاولات السابقة للحوار بين مؤسسات العمل الأهلي والأجهزة التنفيذية.

.. لذلك .. قد اضطررنا إلى إعلان إضرابنا عن الطعام احتجاجاً على ما رأيناه من سرعة وتعسف في التعامل مع مشروع القانون، ومع كافة كافة المبادرات التي حاول بها العاملون في حقل العمل الأهلي طوال العام الماضي أن يتفاعلوا مع مشروع القانون المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية بالرأي والحوار

رسالة المضربين عن الطعام بمركز المساعدة القانونية

فى يوم السبت ٢٢ مايو ١٩٩٩ عقدنا مؤتمرنا الصحفى الذى أعلننا فيه رفضنا التام لمشروع القانون الجديد للجمعيات واعتبرناه قانونا غير شرعى وغير دستورى .. وأعلننا أننا سوف نستمر فى العمل تحت أى ظرف من الظروف ، وباستخدام كافة الوسائل السلمية .. من أجل إرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .. وفى ذلك المؤتمر الصحفى أعلننا الاضراب عن الطعام احتجاجا على مشروع القانون .. مطالبين بوقف مناقشة القانون فى البرلمان وعقد لجان استماع لممثلى العمل الأهلى لمناقشتهم فى الصياغة الجديدة لمشروع القانون .. لم نضرب من أجل تغيير الحكم ، لم نضرب من أجل استقالة الوزارة ، أو حل البرلمان لنفسه .. بل كان إضرابنا من أجل مطلب ديمقراطى بديهى .. هو أن نشارك بالرأى فى صياغة القانون الذى يفترض فيه تنظيم أمور عملنا لسنوات قادمة.

كان إضرابنا بمثابة إعلان ميلاد لحركة ديمقراطية مصرية .. فقد أضربت الاستاذة فريدة النقاش معنا ليوم واحد تضامنى نظرا لظروف سفرها .. وانضمت إلينا فى يومنا الثالث أيضا ليوم واحد تضامنى الاستاذة صفاء سعيد من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان كما انضمت إلينا منذ اليوم الرابع وحتى الآن الدكتورة ليلى سويف .. ذلك غير الاعتصامات التضامنية مع إضرابنا فلم يمر يوم خلا فيه هذا المكان من المعتصمين معنا ..

كذلك وصلتنا برقيات التضامن من مئات المواطنين المصريين بين فنان وسياسى ومفكر ونشطاء فى منظمات غير حكومية يعلنون تضامنتهم مع إضرابنا ويرسلون رسائلهم إلى مجلس الشعب ورئيس الجمهورية يطالبون بوقف مناقشة القانون لحين إيفائه حقه من المناقشة مع مؤسسات العمل الأهلى .. وتردد الكثير منهم علينا يعلنون تضامنتهم مع إضرابنا ومطالبه .. كما وصلتنا رسائل تضامن من لجنة التنسيق بين الأحزاب يعلنون اتفاقهم

معنا على مطالبنا الديمقراطية .. كما وصلتنا برقيات التضامن من كل أركان الأرض دوليا وعربيا سواء من منظمات حقوق الإنسان أو من غيرها من مؤسسات العمل الأهلى ..

وكانت قمة هذا التضامن فى انعقاد مؤتمر ملتقى تطوير العمل الأهلى الذى يضم ١٠٥ جمعية ومنظمة أهلية والذى أصدر بياناً يرفض فيه مشروع القانون ويختتم أعماله بإرسال وفد للتضامن مع المضربين عن الطعام .. فيعلن على الجميع أن المجتمع الأهلى المصرى هو مجتمع واحد ، بجمعياته ومراكزه ومختلف مؤسساته التى تجمعها الهموم والمطالب الواحدة.

وأخيرا كان يوم الثلاثاء حيث توجه ممثلو جمعيات ومنظمات العمل الأهلى فى تظاهرة ديمقراطية جلية إلى مجلس الشعب يرفعون لافتات أنه « لا لقانون الجمعيات » .. ساعين إلى مقابلة رئيس مجلس الشعب لتسليمه مذكراتهم بطلب إعادة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة وعقد جلسات استماع وهى المقابلة التى تعذرت بطبيعة الحال وانتهت إلى تقديم وفد منهم بالمذكرات إلى رئيس لجنة الشكاوى والمقترحات بالمجلس.

واليوم يصدر القانون الجديد من مجلس الشعب بكل سوءاته التى فاقت أكثر التوقعات تشاؤماً .. ليس فقط لكونه إضافة جديدة لا يستهان بها إلى قائمة القوانين المقيدة للحريات .. وليس فقط لأنه دليل جديد قاطع على أن الحكومة المصرية لا تستطيع التعايش مع أى مساحة ديمقراطية .. وإنما -أيضا- لأن هذا القانون الجديد لم يترك هامشا ، مهما بلغ من ضيقه ، لعمل أهلى مستقل ، فقد صدر عاصفا بهذه الحرية التى أطبق عليها بمواده المادة تلو المادة فلم يبق منها على شئ .. رغم أنه القانون الذى دلف إلى الساحة التشريعية مقدما له بأعذب الأحاديث عن تفهم روح العصر ، ومقتضياته الجديدة .. والذى تم الترويج له فى المجتمع الدولى باعتباره القانون الذى جاء مستجيباً لتطور العمل الأهلى فى بلادنا ، بعد أن أعياه طول خضوعه لقانون مضى على صدوره أكثر

من خمسة وثلاثين عاماً (القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤) .. فإذا بالقانون الجديد يأتى نسخة شائبة من القانون القديم سئ السمعة .. نفس القيود .. نفس المنطق الاستبدادى الذى لا يعترف بأى عمل مدنى مستقل عن الدولة ، وغير خاضع لسيطرتها .. نفس الحجج القديمة الواهية عن اعتبارات الأمن القومى التى يتهددها مجرد الدفاع عن حق المواطنين فى معاملة آدمية داخل أقسام الشرطة .. مجرد المطالبة بحقوقهم فى منفذ وكل ثغرة يمكن أن ينفذ منها هذا العمل الأهلى إلى العمل والمبادرة المستقلين .. حتى أن الكثيرين من النواب أعضاء حزب الحكومة ، وبينهم مسئولون كبار فى الدولة قد أعربوا فى أكثر من كلمة عن أن الغرض من هذا القانون الجديد ليس إلا القضاء على هذه الظاهرة (منظمات حقوق الإنسان).

.. لقد شهدت الأيام الماضية سقوط جميع وآخر الأقنعة .. وتداعى ثنائية الخطاب التى مللناها ، حيث الخطاب الديمقراطى الذى يتشدد بحقوق الإنسان ، وبالعامل الأهلى الشريك فى التنمية وصنع القرار أمام المجتمع الدولى .. والخطاب الداخلى دائم السخرية من حقوق الإنسان ، الرافض له تحت دعاوى الأمن القومى .. بل أن رئيس اللجنة الاجتماعية والدينية أحمد عمر هاشم يعتبر أن مخاطبة الشعب لممثليه فى البرلمان هو بمثابة توزيع منشورات .. أن دولة تعتبر مخاطبة الشعب للبرلمان أمرا غير مشروع هى دولة تعلن بنفسها عن اغترابها الشديد عن المبادئ الأولية للديمقراطية.

إننا نعلن اليوم عن إنهاء إضرابنا عن الطعام فى اليوم السادس له بعد استنفاده لأغراضه فى إسقاط الأقنعة واستنفار حركة مقاومة القانون .. ونعلن أيضا عن البدء فورا فى مقاومة القانون الجديد وتحرير العمل الأهلى ونشاطاته من القمع والقيود التى يحملها .. ونحن فى ذلك لن نستبعد أسلوبا من أساليب المقاومة السلمية ولن نترانى عن التضحية متى تطلبها النضال من أجل حركتنا.

عايدة سيف الدولة ، سوزان فياض ، رحمه رلعت ليلى سويف.



فنتحى سرور رئيس مجلس الشعب

بيان مشترك

منظمة العفو الدولية - الاتحاد الدولي

لحقوق الإنسان

لجنة المحامين لحقوق الإنسان

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، برنامج مشترك لكل من
«الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان» و«المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب» .
مجلس الشعب المصري يجرد المنظمات غير الحكومية من حقوقها

ومسئوليات المدافعين عن حقوق الإنسان ويلزم الحكومات بخلق مناخ يتيح
لدعاة حقوق الإنسان ممارسة عملهم دون أية تدخلات أو مضايقات .
وكانت جماعات حقوق الإنسان في مصر ، على مدى الشهور الثمانية
عشر الماضية ، قد شنت حملة ضد الاجراءات المقيدة في العديد من
الصياغات الأولية لمشروع القانون ، كما أمدت الحكومة بالخبرات والمشورة
خلال عملية إعداد القانون التي استغرقت وقتا طويلا . إلا أن نشطاء
جماعات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية قد اشتكوا
بشدة من أن السلطات تجاهلت توصياتهم وتحفظاتهم .
وفي ختام بيانها ، أهابت المنظمات الدولية الست بالرئيس المصري
اتخاذ الخطوات التالية :

- عدم التصديق على مشروع القانون .
- إحالة مشروع القانون مرة أخرى إلى مجلس الشعب لإعادة النظر
مع حث أعضاء المجلس على إجراء مناقشات وافية وعلنية لبنود القانون
التي يثور حولها الجدل .
- ضمان أن تؤدي النصوص القانونية المنظمة لعمل المنظمات غير
الحكومية إلى الاسهام في تحسين إطار العمل في مجال حقوق الإنسان بما
يتماشى مع المعايير الدولية ، وليس إلى فرض أو ترسيخ شروط مقيدة .

خلفية

سوف يحل القانون الجديد المقترح ، والمسمى « قانون الجمعيات
والمؤسسات الأهلية » محل القانون القائم رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ والذي ينظم
عمل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في مصر . وكانت
المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ، على وجه الخصوص ، قد واجهت
صعوبات في الحصول على ترخيص بتسجيلها بموجب القانون ٣٢ لعام
١٩٦٤ ، فعلى سبيل المثال ، تعين على « المنظمة المصرية لحقوق الإنسان »
أن تواصل عملها بوصفها جمعية « تحت التأسيس » منذ تشكيلها عام
١٩٨٥ ، بينما لجأ آخرون من نشطاء حقوق الإنسان إلى تكوين شركات
لا تستهدف تحقيق الربح كغطاء قانوني لأنشطتهم . ويلزم القانون الجديد
المؤسسات والجمعيات القائمة بالتقدم بطلب لتسجيلها في غضون ستة

أصدرت ست من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، وهي
منظمة العفو الدولية ومنظمة « مراقبة حقوق الإنسان » و« الاتحاد الدولي
لحقوق الإنسان » و« المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب » و« مرصد حماية
المدافعين عن حقوق الإنسان » ، بيانا مشتركا اليوم قالت فيه إن مشروع
القانون الجديد الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في مصر ، والذي
أقره مجلس الشعب المصري (البرلمان) صباح اليوم ، يفرض شروطا مقيدة
على مؤسسات المجتمع المدني ، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي .
وأضافت المنظمات الست قائلة إن « مشروع القانون يقيد الحق في
حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها ، والذي يكفله العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وبما يبعث على القلق الشديد أنه
يفرض عددا من العقوبات الجنائية ، من بينها عقوبة السجن لمدة أقصاها
عام ، على جرائم قد لا تزيد عن كونها مجرد ممارسة للحق في حرية تكوين
الجمعيات والانضمام إليها » .

ومن شأن نص هذا القانون ، الذي لم يصدق عليه الرئيس المصري بعد ،
أن يطلق يد السلطات في السيطرة على أنشطة المنظمات غير الحكومية
، ومن بينها أنشطة الجماعات المصرية المعنية بحقوق الإنسان .

وتفرض بنود القانون المقترح عددا كبيرا من الشروط المقيدة على
إدارة المنظمات غير الحكومية وأوجه عملها وتمويلها ، ويجيز للسلطات أن
تتحكم في صلات هذه المنظمات على المستوى الدولي وأنشطتها على
المستوى المحلي وحصولها على تمويل من الخارج وتشكيل مجالس إدارتها
، حيث يتعين على المنظمات غير الحكومية ، بموجب القانون الجديد ، أن
تحصل على موافقة مسبقة من السلطات من أجل الانضمام إلى أية منظمة
في الخارج ، ويواجه من يخالف هذا الشرط عقوبة السجن لمدة أقصاها
ثلاثة أشهر . بينما تفرض عقوبة السجن لمدة أقصاها عام على مخالفات
أخرى لبنود القانون ، مثل ممارسة أنشطة « تهدد الوحدة الوطنية » .

ويتناقض مشروع القانون بشكل صارخ مع نص وروح « إعلان
المدافعين عن حقوق الإنسان » ، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم
المتحدة في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨ ، حيث يقر الاعلان حقوق

بيان

نحن الموقعون على هذا البيان انضمامنا إلى لجنة إعادة صياغة مشروع قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة وحضرنا بناء على رغبة من السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية عدة اجتماعات مع أعضاء اللجنة الأولى ودار حوار واسع وعميق بيننا حول أفضل صورة ممكنة يمكن أن يخرج عليها القانون كي يكون أداة مشجعة على انخراط المواطنين في العمل الأهلي التطوعي في كافة الميادين التنموية ، وتوصلنا بالفعل إلى صيغة يمكن القول أنها مثلت الحد الأدنى لاتفاق ارتضيته والتزمنا به ودافعنا عنه، لكننا فوجئنا بعد عدة أسابيع من هذا الاتفاق بأنه قد تمت إضافة مادة في القانون دون عرضها علينا أو أخذ رأينا فيها وتقضى باستحداث لجنة تسمى لجنة فض المنازعات لها اختصاصات قضائية يعين رئيسها بقرار من وزير العدل وأحد أعضائها بقرار من وزيرة الشؤون الاجتماعية وعضو ثالث بقرار من رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية المعين بقرار من السلطة التنفيذية ، ثم العضو الرابع والأخير يمثل الجمعية الأهلية المختلفة مع جهة الإدارة.

ثم فوجئنا بالمشروع الذي تقدم به مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب وقد تم فيه إجراء حذف وإضافة وتعديل للمشروع الذي كنا قد اتفقنا عليه وكلها تعديلات تركز سلطة جهة الإدارة على الجمعيات الأهلية ، كما تستبعد عن قصد جمعيات حقوق الإنسان.

لذلك نعلن للرأي العام أن المشروع المعروض على مجلس الشعب لم يعد المشروع الذي وافقنا عليه ، كما نعلن عدم مسئوليتنا عما حدث فيه من تعديلات وإضافات وحذف أدت إلى تفرغه من أفضل ما كان فيه.

أعضاء اللجنة الذين مثلوا العمل الأهلي.

١- المستشار محمد عبد العزيز الجندى.

٢- الدكتور طارق على حسن.

٣- الدكتور عادل أبو زهرة.

٤- المحامى أمير سالم.

أشهر من بدء سريان القواعد المنظمة التى نص عليها القانون. ويقضى القانون الجديد بضرورة حصول الجمعيات الأهلية على موافقة السلطات قبل مباشرة عدد من الأنشطة ، من بينها إجراءات انتخابات مجالس إدارتها (المادة ٣٤) والانضمام إلى أية منظمة خارج مصر (المادة ١٦) ويواجه أعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية عقوبة السجن لمدة لا تزيد على أشهر إذا قاموا بالاعداد لانضمام جمعيتهم إلى إحدى المنظمات فى الخارج بدون الحصول على تصريح مسبق (المادة ٧٥) . ويجوز القانون للسلطات حل أية جمعية أهلية إذا لم تحصل على تصريح قبل الانضمام إلى منظمة فى الخارج ، وذلك وفقاً لإجراءات تحددها المادة ٤٢ . وتفرض عقوبة السجن لمدة أقصاها ستة أشهر على عضوية أية جمعية أهلية يقوم بتلقى أموال من الخارج أو إرسال أموال إلى الخارج أو جمع تبرعات بدون الحصول على تصريح مسبق من السلطات (المادة ٧٥) . ويحظر مشروع القانون الجديد الاشتراك فى « أى نشاط سياسى أو نقابى مقصور ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية » ، ويفرض عقوبة السجن لمدة أقصاها عام على من يخالف هذا الحظر (المادة ١١ والمادة ٧٥) . وفى ظل هذه الصياغات المبهمة ، فقد أصبح من الممكن حظر أنشطة المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما فى مجال الحقوق المدنية ، بل والزج بنشطانها فى السجن.

والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ، فى ٩ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨ « الإعلان الخاص بحقوق ومسئوليات الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعارف عليها دولياً » ، والذي يشار إليه عموماً باسم « إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان » وفى أبريل / نيسان ١٩٩٩ ، عقد فى موريشيوس مؤتمر وزارى حول حقوق الإنسان ، دعت إليه منظمة الوحدة الإفريقية ، وانتهى إلى حث الحكومات الإفريقية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مبادئ الإعلان.

وتنص المادة ٥ من الإعلان على أنه: « من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، فإن لكل إنسان الحق ، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين ، ، على المستويين الوطنى والدولى فى:

(أ) الالتقاء أو التجمع بصورة سلمية.

(ب) تكوين منظمات أو جماعات غير حكومية والانضمام إليها والمشاركة فيها.

(ج) الاتصال مع المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية.

كما تنص المادة (٢٢) (١) من « العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية » على أن « لكل فرد الحق فى حرية المشاركة مع الآخرين بما فى ذلك تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه ».

ومن جهة أخرى ، كانت « اللجنة المعنية بحقوق الإنسان » التابعة للأمم المتحدة قد فحصت ، فى عام ١٩٩٣ ، سجل مصر فيما يتعلق بتطبيق أحكام « العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية » ، وأوصت بأنه « ينبغى على السلطات المصرية إجراء حوار بناء ومكثف مع المنظمات غير الحكومية النشطة فى مجال حقوق الإنسان ».

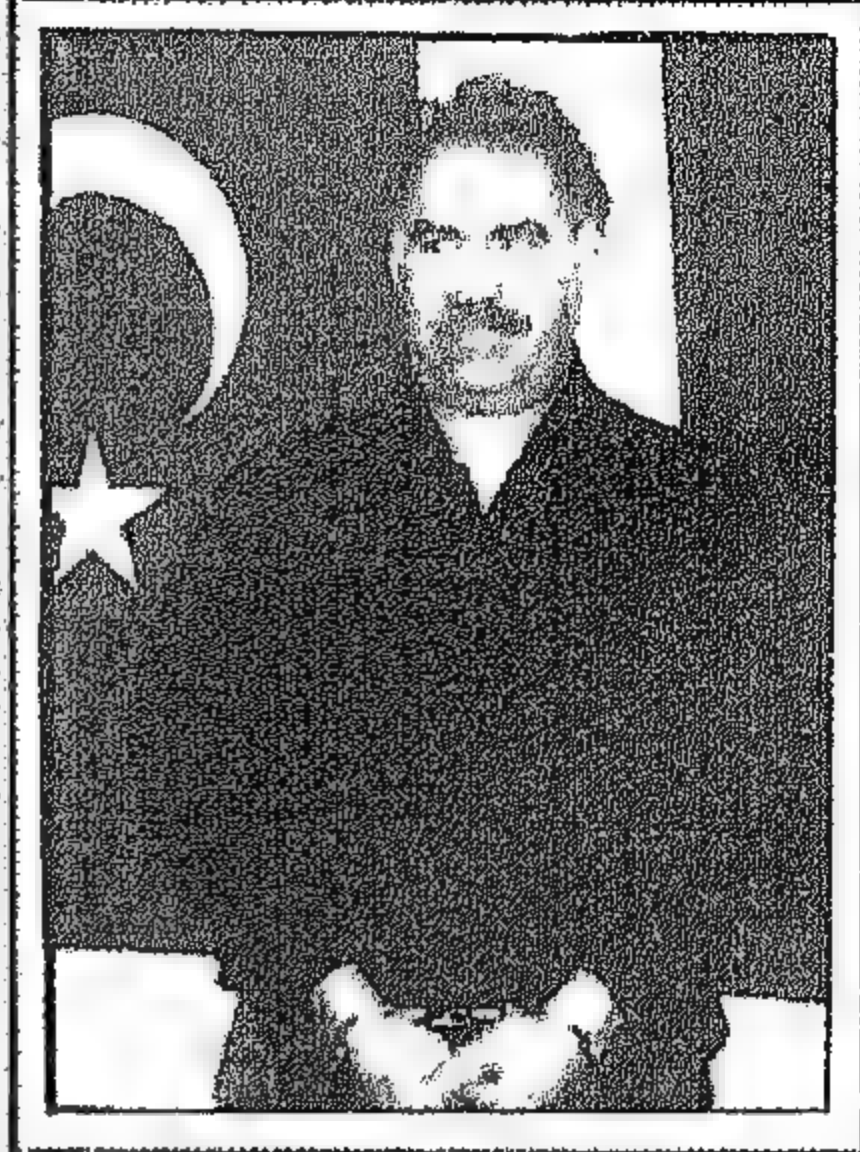
أوجلان

و

القضية

الكردية

محاولة للفهم



عبد الله أوجلان أسيرا

اسمه
يعني «الأخذ
بالتأثر»... مما
حدث لموجات
التحرر الأربع
السابقة

نبيل زكي ود، محمد السيد سليم وأحمد عبد الغني ودرية عوني



خداوة

★ ٥٠ ألف قتيل كردي و٣٠ ألف من الاتراك

٨٠ مليار دولار انفتحتها تركيا خلال عشر سنوات!

.. والنقطة الثانية هي إلقاء الضوء على الأكراد في دول الكشافة الكردية تركيا والعراق وإيران .. أما النقطة الثالثة فاقترح أن تتناول الانقسامات داخل الأكراد سواء السياسية أو الاجتماعية .. ثم موقف القوى الدولية من القضية الكردية لنصل في النهاية إلى آفاق الحل وليبدأ.

د. محمد السيد سليم:

سأركز في قضية الأكراد على استعراض بداياتهم بصفة عامة .. ثم قضية الأكراد في تركيا الذين هم محل الحديث الليلة. وبصفة عامة الأكراد هم قومية ذات هوية مستقلة في منطقة الشرق الأوسط أو غرب آسيا .. جاءوا إلى المنطقة الجغرافية التي يعيشون بها. وهذه المنطقة جغرافيا الشرق في سوريا والشمال من العراق وجنوب شرق تركيا والأجزاء الشمالية من إيران. نزلوا هذه المنطقة من آسيا الوسطى ينتمون إلى إحدى القبائل الهندية الأوروبية قبيلة الميديد التي جاءت إلى الهضبة الفارسية في القرن السابع قبل الميلاد ، ولهم جذور قديمة في هذه المنطقة لكنهم اندمجوا في الأمة الفارسية وأصبحوا جزءاً من تاريخ هذه الأمة بعد عدة صدامات

باعتبار هذه القومية عزيزة علينا حسبما وصفها الكاتب الراحل «أحمد بهاء الدين» لأنها قومية قريبة لنا. ولأن هذه القضية مظلومة فهي تستحق فعلا كل أشكال المساندة من كل حركات التحرر العربي ومن كل فصائلها ومن ضمنهم حزب التجمع. يسعدني مرة أخرى باسم الحزب ويشرفني أن أقدم د. محمد السيد سليم رئيس مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتور جلال معوض الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والأستاذة درية عوني الكاتبة والصحفية وهي من أصول كردية وصاحبة الكتاب المهم «العرب والأكراد» خصام أم وثام .. ومعنا أيضا الأستاذ نبيل زكي رئيس تحرير جريدة الأهالي وهو صاحب اهتمامات واسعة بالقضية الكردية .. ومعنا الأستاذ أحمد عبد الغني نائب رئيس تحرير جريدة الأهالي مديرا للندوة.

أحمد عبد الغني:

أقترح أولا إلقاء الضوء على تاريخ الأكراد وأوضاعهم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الداخلية التي أثرت بشكل أو بآخر على نشوء الهوية القومية للأكراد

هذه هي وقائع ندوة نظمها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بقاعة د. فؤاد مرسى عقب إلقاء القبض -أو اختطاف- عبيد الله أوجلان.

وقد افتتحت فريدة النقاش عضو المكتب السياسي لحزب التجمع وأمينه لجنة العلاقات والشئون العربية بالحزب الندوة قائلة.

باسم حزب التجمع .. وباسم لجنة العلاقات العربية أرحب بضيوف الندوة ، لقد فرضت الأحداث الأخيرة التي جرت عقب اعتقال عبيد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني .. وتهديد تركيا بمحاكمته والتلويح إلى أن المحاكمة ستؤدى في نهاية الأمر إلى إعدامه أن نعقد هذه الندوة وموضوعها القضية الكردية وصحالة فهمها. فالقضية الكردية .. قضية غائمة جدا بالنسبة للضمير الوطنى فى مصر . وربما تعرفها الحياة السياسية فى مصر بشكل محدود جدا ، رغم أن المصريين والأكراد والعرب بصفة عامة يجمعهم تاريخ مشترك موغل فى القدم فإذا كنا نعلم أن صلاح الدين الأيوبي محرر القدس كان كرديا ، فنحن لا نعلم أن أحمد شرقى أمير الشعراء كان كرديا أيضا وكذلك قاسم أمين صاحب الكتابين المهمين فى بداية القرن عن تحرير المرأة والمرأة الجديدة يأتى من أصول كردية أيضا ، وأن المخرج أحمد بدرخان ونجمله المخرج على بدرخان أيضا من أصول كردية. ليس هذا فقط وإنما عباس محمود العقاد من نفس الأصول الكردية.

هذه الحقائق غائبة عن الرأى العام فى مصر بالإضافة إلى أن القضية الكردية هى قضية حيوية بذاتها كقضية تحرر شعب فى ظروف صعبة ، وهى ظروف انحسار حركة التحرر الوطنى على مستوى العالم. ولأن الشعبين العربى والكردى لهما علاقات وثيقة ورأسخة فنحن نريد بهذه الندوة أن نؤسس لموقف ثابت واستراتيجى من القضية الكردية ، وأن لا يصبح موقفنا هو موقف سياسى عابر حدثا يحدث وواقعة بواقعة نعلق عليها بشكل عابر .. نريد لهذه القضية أن تدخل التراث النضالى والسياسى للشعب المصرى ،

مقتلات من حزب العمال الكردستاني .. لم يبلغن العشرين



د. محمد السيد سليم.



د. محمد السيد سليم

★ حركة أوجلان.. الموجة الخامسة من موجات تحرر مستمرة قام بها اكراد تركيا منذ ما يقرب من ١٢٠ عاما.

★ الاكراد عددهم ٢٥ مليون أكثر من نصفهم يعيشون في تركيا.. لكنهم لم يحكموا أبدا المناطق التي عاشوا فيها.

★ الفلسفة «الكمالية» أنكرت القومية الكردية.

محدودة.

وتاريخ الأكراد المعروف يبدأ مع الفتح العربي لفارس في القرن السابع حيث لعبوا دوراً مهماً جداً في العالم الاسلامي وهنا ألغى الاسلام تأثير القوميات ومنها القومية الكردية والقومية الايرانية أو الفارسية وقتها.. ومن ثم بدأ الأكراد يلعبون هذا الدور. وكما أشارت الأستاذة فريدة أن صلاح الدين الأيوبي كان منهم. أضيف إلى ذلك القارئ الشيخ عبد الباسط عبد الصمد فهو أيضاً مصري من أصول كردية. وكلمة الأكراد ظهرت في حقبة الفتح العربي للدلالة على الشعوب التي تعيش في منطقة سلسلة جبال زاغروس في إيران منذ سقوط الخلافة العباسية عام ١٢٥٦ حتى عام ١٥٠٩ تقريبا ونشوء الدولة الفارسية.

وفي هذه الفترة لم يكن للأكراد دور سياسي أو ثقافي معروف. وطبعا الهجمة المغولية على العالم الاسلامي في هذه الفترة ألغت أدوار شعوب كثيرة منها دور الأتراك. لكن مع ظهور الامبراطورية الصفوية وظهور الصراع الصفوي العثماني فيما بعد الذي استمر حتى نهاية القرن ١٩ وهي حقبة طويلة جداً من ١٥٠٩ حتى ١٨٨٠ بدأ الدور

الكردى يظهر مرة أخرى ويظهر نتيجة الصراع الصفوي العثماني.

هذا الصراع بين كتلتين كبيرتين أعطى الأكراد فرصة للمناورة وهو مثال كلاسيكي للدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الصغيرة في ظل القوى الكبرى. فدائماً القوى الصغيرة تستطيع أن تتمتع بهامش من المناورة إذا كانت القوى المسيطرة بينها صراع.. هكذا يحدثنا التاريخ في مرحلة الحرب الباردة وكذلك تاريخ الأكراد في ظل الصراع الصفوي العثماني الطويل الذي استمر حتى معاهدة أورد روم الثانية وما بعدها.. بدأ بظهور ولايات كردية مستقلة، وظهور هوية قومية مستقلة واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية ١٨٨٠ حين بدأ يظهر فصل جديد من تاريخ صراع الأكراد سأعود إليه حالا.

مع تصاعد المد القومي في الدولة العثمانية نفسها وفي فارس وحتى هذا الوقت لم يكن هناك دولة إسمها إيران والاسم الرسمي ظهر فيما بعد عام ١٩٣٥ حينما تبنت فارس هذا الاسم.. ولكن التيار القومي لدى الأكراد ظهر مع نهاية القرن ال ١٩. وهنا لابد من الإشارة إلى بعض الخصائص العامة للأكراد وموضع أكراد تركيا من هذه الخصائص

العامه.

الأكراد أولاً ليسوا مجموعة متجانسة بأي معنى من المعاني، لا اقتصادياً ولا ثقافياً ولا لغوياً ولا جغرافياً. هم ينتمون إلى هوية عامة هي الهوية الكردية ولكنهم مثلاً يتكلمون عدة لغات كردية وعشرات اللهجات.. وبالنسبة هذه اللغات الكردية ليست مفهومة لدى بعضها البعض.. لا يستطيع من يتحدث «الكرمانجية» أن يفهم كثيراً اللغة الكردية. فهناك اللغة «الكردية» التي تسود لدى أكراد إيران واللغة «الكرمانجية» التي تسود لدى أكراد تركيا ثم لغة الظاظا التي تسود في مناطق شمال كردستان وأجزاء من إيران، وأجزاء من الأكراد الذين يعيشون في أرمينيا.. وكما قلت هذه اللغات ليست مترادفة.

وبالإضافة لذلك فإن الأغلبية الساحقة من الأكراد مسلمون على مذهب الإمام الشافعي.. خلاف مسلمي آسيا الوسطى فهم مسلمون على المذهب الحنفي وأقلية شيعية. مع العلم أنه ليس هناك إحصاء دقيق عن الأكراد وأي إحصاء هو عبارة عن تقدير لعدد الأكراد.. والأرقام تدور حول ٢٥ مليون تقريباً.. نصف هذا العدد بمعنى من ١٢ إلى ١٣ مليون منهم



اجاويد.. رئيس وزراء تركيا.. سعيد بأسر أوجلان!!

حصولهم-الأكراد على دولة كردية مستقلة، ولكن الحلفاء تراجعوا عن هذا الوعد بعد انتهاء للحرب وبالتحديد بعد توقيع إتفاقية سيفر مع الدولة العثمانية عام ١٩٢٠. وكانت هذه أول ضربة في ظهر الأكراد .. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود اتفاق مماثل حدث بين الحلفاء وأمان الله في أفغانستان الذي كان يقف على الحسياد في هذه الحرب . ولكن الانجليز وفوا بوعدهم له ومنحت أفغانستان الاستقلال عام ١٩١٩ .. أما مع الأكراد فهذا لم يتم وسحب هذا الوعد.

وبعد ذلك جاءت الفترة الكمالية التركية التي قامت على نفى الهوية القومية وأيضا على نفى الدين وإنكار أي دور في السياسة، وأصبح كل من يعيش على أراضي تركيا هم أتراك ومن ثم لاحق لهوية إسمها قومية الأكراد.

أما عن الموجة الثانية من الاحتجاجات فجاءت في أعقاب إلغاء كمال أتاتورك للخلافة الاسلامية وطرد السلطان عبد المجيد آخر خليفة اسلامي من اسطنبول عام ١٩٢٤ مع سيطرة الفلسفة الكمالية وإلغاء الخلافة الاسلامية انفجرت الثورة الثانية للأكراد عام ١٩٢٥ وعرفت باسم ثورة الشيخ سعيد. ووقعت الثورة في منطقة «بايران» تقع في قلب منطقة ديار بكر موطن الأكراد في تركيا كانت هذه الثورة القومية ذات طابع ديني، وقمعها أتاتورك بشدة وعنف.

تأتى الموجة الثالثة من الاحتجاج الكردي وهي ثورة إحسان نوري باشا الذي كان ضابطا كرديا في الجيش التركي. وإزاء القمع الذي مورس ضد ثورة الشيخ سعيد وتدمير منطقة

الحركة الأولى هي التي قام بها الشيخ عبيد الله مطالبا بدولة مستقلة للأكراد ، وذلك تأثرا بحركة القومية العربية التي بدأت في البلورة آنذاك وتأثرا بالقوميات الأوروبية كذلك ، فالأكراد لم يكونوا استثناء من هذه القاعدة. ومن ثم مع التهميش الاقتصادي والتشتت الجغرافي كانت ثورة الشيخ عبيد الله ولكنها لم تنجح في أن تحقق أهدافها . ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وعد الحلفاء الأكراد أنهم لو وقفوا إلى جانبهم ضد الدولة العثمانية فسوف يكون المقابل

* جزء كبير من الدور التركي

في آسيا الوسطى

هو دور أمريكي مستتر

مثل الدور الاسرائيلي

في منطقة الشرق الأوسط

* لم توافق تركيا أبدا على

الحل السلمي .. ولجأت

إلى الخطف والاسلوب

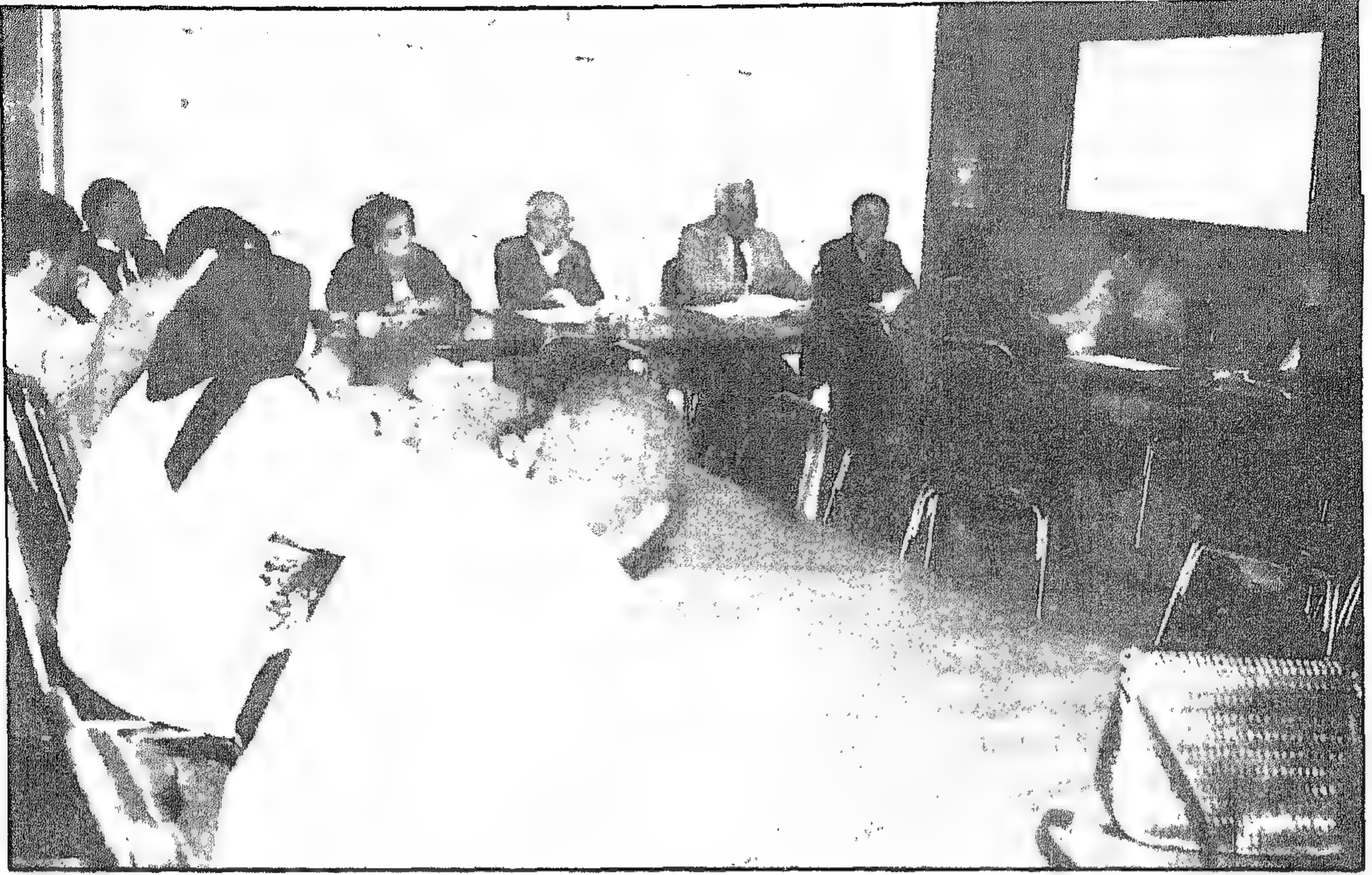
العسكري

يعيشون في تركيا نفسها وهذا هو العنصر الأول من عناصر المشكلة الكردية . فتركيا تضم أكبر تركيز من الأكراد في منطقة الشرق الأوسط وهو النصف تقريبا .. وكما قلت هناك أقلية شيعية وهناك أقلية محدودة مسيحية وعدد أقل من اليهود .. وليس هناك تاريخ للصراع السني الشيعي داخل الأكراد نظرا لأن الأغلبية الساحقة من الأكراد هم من المسلمين السنة على المذهب الشافعي.

والأكراد لا يحكمون المنطقة التي يعيشون فيها فهم دائما تحت سيطرة قوة أخرى . وعندما نشأت الدول الحديثة في منطقة الشرق الأوسط بعد ما بدأ أول تقسيم للحدود في العالم الاسلامي مع الصراع العثماني الصفوي ، وبعد ما بدأت اتفاقيات تخطيط الحدود في العالم الاسلامي مع هذا الصراع الذي جاء عام ١٥٠٩ وبالتحديد مع اتفاقية أردروم الأولى وأردروم الثانية، ومع هذا التقسيم ووجود الحدود لم يكن الأكراد يعيشون في إطار منطقة يحكمونها. فلقد عاشوا مثلا في إطار الدولة الفارسية وتحكمهم الأسرة الصفوية أو فيما بعد الأسرة الفجرية ثم عاشوا في إطار الدولة العثمانية وحكمهم السلطان العثماني وهكذا .. وعندما بدأت الدولة الحديثة في الظهور تكرر الشئ نفسه عندما تم إنشاء العراق وسوريا وتركيا الحديثة في عام ١٩٢٤ توزعوا بين أقاليم جغرافية متباينة. ومن ثم فالأكراد في تاريخهم وفي كل المناطق التي عاشوا فيها كانوا مهمشين اقتصاديا . ولذلك فإن مستوى الخدمات الاجتماعية ومستوى التنمية الاقتصادية في الأقاليم التي يعيشون فيها محدود جدا.

ومن هنا يظهر العامل الثاني من عوامل القومية الكردية الحديثة .. وهو أوضح ما يكون في حالة تركيا . لأن تركيا أضافت بعداً ثالثاً لهذا كله، وهو الفلسفة الكمالية «مصطفى كمال أتاتورك» الذي أنكر تماما شيئاً يسمى بالقومية الكردية واعتبر أن هناك قومية واحدة هي القومية التركية. وبعكس الحال في الدول الأخرى مثل العراق حيث حدث نوع من الاعتراف الثقافي بالأكراد.

وتاريخ الصراع الكردي في تركيا بدأ عام ١٨٨٠ مع تصاعد الحركة القومية بصفة عامة في الامبراطورية العثمانية ، وتمثل ذلك في أول ثورة قام بها الأكراد في عام ١٨٨٠ . وهنا تجدر الإشارة إلى أن حركة عبد الله أوجلان ليست هي الحركة الأولى لكن هذه هي الموجة الخامسة من موجات مستمرة قام بها أكراد تركيا اعتبارا من عام ١٨٨٠.



وفى السبعينيات عاد القمع، وسحبت الحقوق الثقافية التي كانت ممنوحة لهم، مما أدى لزيادة راديكالية الأكراد فبدأوا فى تنظيم حركات سياسية منظمة للدفاع عن حقوقهم. ولعبت الحرب الباردة دوراً فى هذه المسألة. وخصوصاً أن الاتحاد السوفيتى والمنظمات اليسارية لعبت دوراً فى دعم أكراد تركيا كجزء من رد الاتحاد السوفيتى على تحالف تركيا مع حلف الأطلنطى.

فى هذه الفترة ظهر حزب العمال الكردستانى عام ١٩٧٤ على يد عبيد الله أوجلان وهنا نذكر أن إسم أوجلان بالكردية يعنى «الأخذ بالشار» ويقصد بالشار هنا هو ثأر الموجات الأربع السابقة. ومن المعروف أن أوجلان خريج علوم سياسية جامعة أنقرة وأنه أسس هذا الحزب باعتباره جناحاً عسكرياً لمؤسسة سياسية هى جبهة التحرير الوطنى الكردستانى. وكان برنامج حزب العمال يتلخص فيما يلى:

أن كردستان الشمالية هى منطقة واقعة تحت الاحتلال التركى ويجب إقامة دولة مستقلة فى هذه المنطقة للشعب الكردى وتتسع هذه الدولة فيما بعد لكل أكراد الشرق الأوسط.

ولم يقتصر أوجلان على إنشاء الحزب وإنشاء المؤسسات العسكرية والسياسية فغادر فى سنة ٧٩ تركيا إلى سوريا ولبنان،

٨٥٠/١ وهو قانون من أغرب القوانين فى العالم والذي لا يعتبر قتل الأكراد جريمة ولا يعاقب عليها إذا قام بها قوى تركى.

وفى عام ١٩٣٧ بدأت الموجة الرابعة من موجات الاحتجاج الكردى وهى ثورة الشيخ سيد رضا فى منطقة «بيرسى». وهذه الثورة انتشرت إنتشاراً كبيراً ولكن قبض على الشيخ سيد رضا عام ١٩٣٧، تماماً كما قبض على أوجلان الآن، وأعدم الشيخ سيد رضا لتنتهى حقبة مهمة جداً من حقبة الاحتجاج الكردى على تركيا. وبعدها بدأت حقبة الصمت ولم تبدأ إرهابات التحول الا عام ١٩٥٠ حيث شهدت تركيا أول انتخابات تعددية بعد الفترة الكسالية. وكانت الانتخابات بين «حزب الشعب الديمقراطى» و«الحزب الديمقراطى» بزعامة مندريس. وبدأت القضية الكردية فى الظهور من جديد حيث اعترف مندريس بالأكراد وحقوقهم. ولما نجح سمح للأكراد بممارسة بعض الحقوق الثقافية. ولكن ما لبث الأمر أن واجه نكسة أخرى عام ١٩٦٠، عندما قام الجيش التركى بالانقلاب المشهور الذى أدى إلى سقوط حكومة مندريس وكان من بين أسباب هذا الانقلاب عدم موافقة الجيش التركى على حقوق الأكراد. وبعدها أعدم مندريس نفسه لينغلق الفصل الذى كان من الممكن أن يكون فرصة لولا إنها ضاعت.

ديار بكر قامت ثورة إحسان نورى باشا. ولكنها هذه المرة كانت ثورة قومية كردية علمانية بخلاف ثورة الشيخ سعيد.. واستمرت ثورة نورى؟ أتاتورك أن يقمع هذه الثورة أيضاً نتيجة التقارب الفارسى التركى الذى حدث بعد نجاح رضا خان فى الوصول إلى الحكم فى فارس حيث كان رضا خان يمشى فى نفس طريق أتاتورك الذى يربط بين العلمانية والتحديث ويحدث هذا التفاهم استطاع أن يقمع ثورة إحسان نورى باشا. وتعتبر هذه الفترة هى الفترة السوداء فى تاريخ الأكراد.

وأمامى الآن جملة سمعتها كثيراً وهى موثقة حيث يقول وزير العدل التركى محمود عصمت بوجورت فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٠ «إن هناك أمة تركية واحدة فى هذه الدولة لهم كل الحق وكل القوة.. الباقي لهم حق واحد هو أن يكونوا خدماً أو عبيداً».

وفى جزء من هذا التوجه كانت سياسة التهجير الاجبارى. إما تهجير الأكراد من جنوب شرق الأناضول إلى مناطق داخلية لتحقيق نوع من التشتيت الجغرافى، وإما التهجير إلى الخارج. وهنا تكمن بذور أول هجرات كردية للاستيطان فى أوروبا. والتي أصبحت الآن قوة ضاغطة مهمة للغاية فى حل القضية الكردية.

وفى عام ١٩٣٠ صدر المرسوم رقم

ولكى يستفيد من فترة المد اليسارى الثورى الفلسطينى اللبناى الذى كان موجوداً فى هذه المنطقة. وفى هذه الفترة نشأ تحالف بين أوجلان وبعض هذه المنظمات اليسارية الفلسطينية . جزء من هذا التحالف هو اقامة دولة قومية وطنية للفلسطينيين ودولة للأكراد ، أما الجانب الآخر فكان تابعاً من وجود تقارب أيديولوجى فهو نتيجة لليسار العالمى ومن ثم وجد ملجأ فى منطقة البقاع لتدريب مقاتليه وأيضاً مكتوه من الحصول على السلاح.

سنة ١٩٨٠ حدث انقلاب عسكرى فى تركيا قام به كنعان ايفرين. وهذا الانقلاب أدى إلى دستور قنن عملية إنكار الوجود والهوية الكردية تماماً.

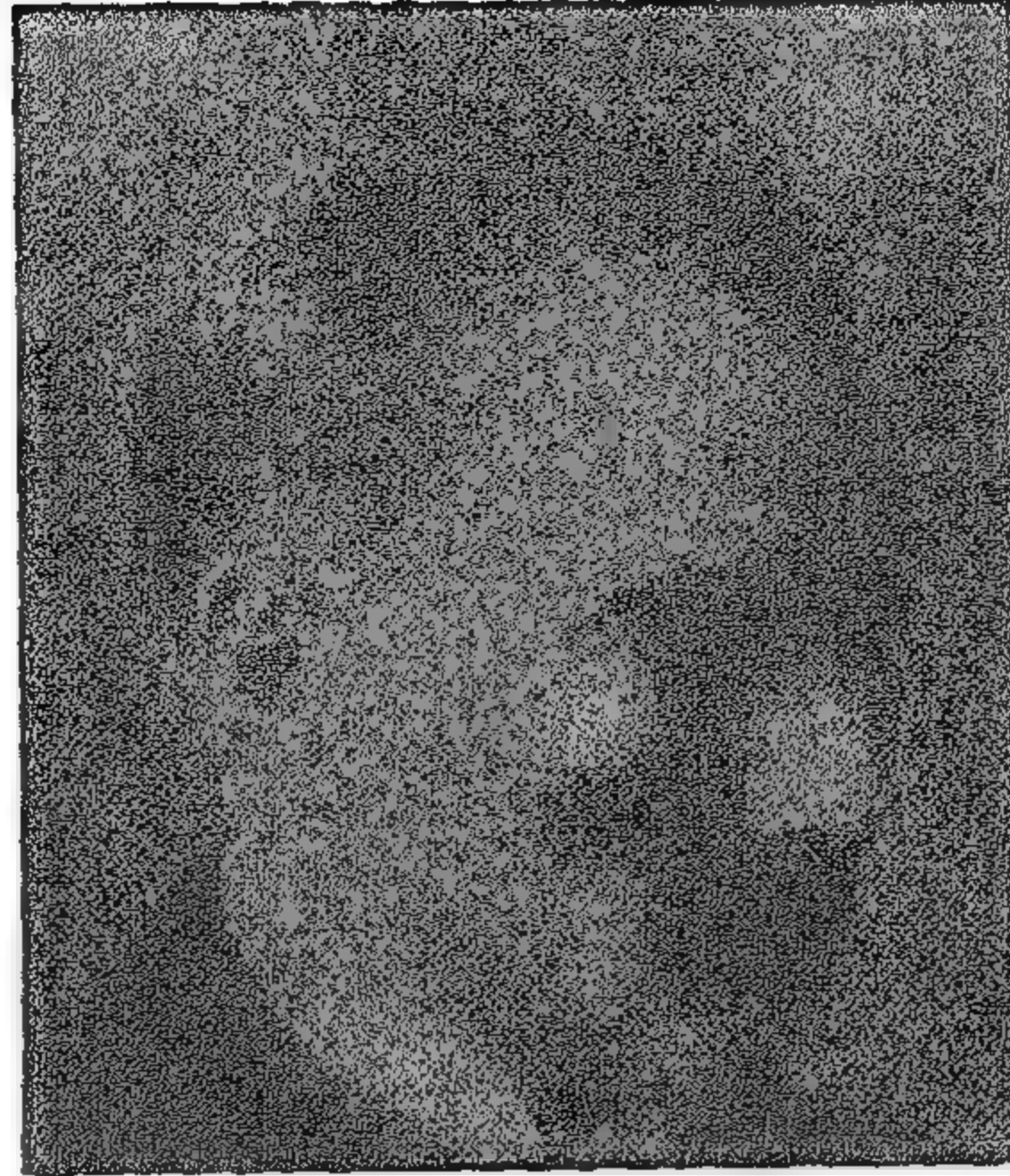
أصدر هذا الدستور سنة ٨٢ وهو الدستور الذى ساهمت المؤسسة العسكرية فى صياغته ونصت المادة ٢٦ « يمنع استعمال أى لغة فى تركيا غير اللغة التركية وتحريم استعمال أية لغة مخالفة حتى فى المخاطبة ناهيك عن إصدار صحف أو محطات إذاعة بهذه اللغة المخالفة. أيضاً المادة ٢٨ منعت إصدار جرائد أو كتب بغير اللغة التركية والمادة ٨٩ التى تحظر إنشاء أى حزب يدافع عن أى قومية غير القومية التركية. إذن على مستوى اللغة وعلى مستوى التعبيرات الثقافية وعلى مستوى التنظيمات السياسية الدستور يمنع كل ذلك منعاً تاماً تطبيقاً للفلسفة الكمالية. وحتى بعد عودة الحياة المدنية لتركيا سنة ٨٣ لم يتغير الأمر لأن الجيش التركى ظل هو حامى هذا الدستور وأصبح هناك نص فى الدستور يعطى الجيش التركى سلطة التدخل إذا حدث أى انحراف عن الدستور . بل وأصبح كنعان ايفرين الذى قاد الانقلاب رئيساً للدولة.

ونتيجة لصدور هذا الدستور بدأ أول نشاط حقيقى لحزب العمال الكردستانى عام ١٩٨٤ أى بعد ١٠ سنوات من إنشائه وبعد أن كان الحزب يركز على إعلان البرنامج وإنشاء المنظمات ولم يكن يبادر بأى عمل عسكرى على الإطلاق قام عام ١٩٨٤ بأول عملية ضد الجيش التركى فى «قضاء أروج» بتركيا . وفى هذه العملية قتل جندي تركى وجرح ٦ آخرون واستمرت العمليات بعد ذلك وزاد عدد المقاتلين فى الحزب حتى وصلوا إلى حوالى ١٥ ألف مقاتل سنة ١٩٨٥.

والسؤال المطروح الآن هو «لماذا بدأ حزب العمال الكردستانى نشاطه سنة ٨٤» .

السبب الأول فى تقديرى هو دستور ٨٢ وما تلاه من ممارسات.

العامل الثانى فى تقديرى كان هجرة



كمال أتاتورك

الأكراد من تركيا . هؤلاء المهاجرون أصبحوا قوة اقتصادية وسياسية وبدأوا فى إرسال تمويل لهذه الحزب.

العامل الثالث كان ما يسمى بالحرب الباردة الجديدة فى هذه الحقبة وكانت هى فترة حكم ريجان فى الولايات المتحدة وكانت فترة انتكاسة للانفراجة التى حدثت فى السبعينات. وعاد المعسكر إلى المواجهة ولذلك فإن الاتحاد السوفيتى ساعد حزب العمال فى هذه الحقبة كما ساعده أكراد أوروبا.

إذن فالنشاط العسكرى للحزب جاء نتيجة عاملين أحدهما خارجى والاخر داخلى. وبدأ من سنة ٨٤ حتى ١٠ سنوات بعد هذا التاريخ كانت سنوات الدماء بين الجيش التركى وحزب العمال إلى أن جاء تورجوت أوزال سنة ١٩٨٩ - وله أصول كردية - أعلن لأول مرة اعترافه بالتعددية الثقافية التركية وبدأ سلسلة من الاجراءات للاعتراف بالحقوق الثقافية الكردية فى شكل صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية وقدم مشروعا إلى البرلمان بهذا الصدد ولكن البرلمان رفض هذا المشروع.

ولكن عمليات الجيش التركى استمرت ووصلت هذه المرة إلى المدنيين . وتقاسم الاحصائيات إنه سقط من الأكراد حوالى ٥٠ ألف قتيل ومن الطرف التركى حوالى ٣٠ ألف قتيل خلال تلك الفترة وحدث نوع من التدمير المنظم للبنية الأساسية للمجتمع الكردى فى تركيا .

سنة ١٩٩٢ حدث تطور هام جدا عندما بدأ عبيد الله أوجلان فى إعلان التخلي عن أسلوب الكفاح المسلح لاستعادة حقوق الأكراد

وبدأ يؤكد على المطالبة بالحقوق الثقافية للأكراد فى إطار تركى. ويعد هذا تحولاً جذرياً عن برنامج الحزب سنة ١٩٨٤ أى بعد مرور أقل من ١٠ سنوات . ربما جاء هذا التحول نتيجة الاجهاد الذى أصاب قواعد هذا الحزب . وكذلك فإننا يجب ألا ننسى أن عام ١٩٩٣ توافق مع نهاية الاتحاد السوفيتى وتفكك دوله ونشأة دول جديدة فى منطقة القوقاز كل هذا أضعف من شوكة الحزب واتجه بالتالى إلى المطالبة بالحقوق الثقافية والتأكيد على عدم الرغبة فى الاستقلال عن تركيا .

وحاول أوجلان أن يفتح حواراً مع تركيا بزعامة أوزال.

وهكذا فإن إعلان أوزال مبادرته سنة ١٩٨٩ ثم نهاية الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١ هو الذى دفع أوجلان سنة ١٩٩٣ لأن يكتفى بالحديث عن الحقوق الثقافية للأكراد وحاول أن يفتح الحوار حول هذه الحقوق بل وأوقف إطلاق النار من طرف واحد سنة ١٩٩٣.

ولكن أوزال توفى فجأة بعد شهر واحد من هذا الإعلان لوقف إطلاق النار من جانب حزب العمال . وكانت هذه هى الفرصة الضائعة الثانية . بما أعاد المشكلة إلى المربع رقم ١ .

بعد وفاة أوزال عاد الجيش للضغط مرة أخرى لتصفية القضية الكردية فى تركيا بل ولتصفية عبيد الله أوجلان نفسه . وبالتالى بدأت الحكومة التركية الجديدة مدفوعة من الجيش فى تنظيم عمليات عصابات فى مناطق الأكراد وتأجير مجموعات من الأكراد أنفسهم لتدمير قواعد حزب العمال مقابل رواتب شهرية تدفع لرؤساء العشائر الكردية لشراء ولائهم فى هذه المناطق . ويقال إن عملية قمع الأكراد كلفت الأتراك ٨ مليار دولار سنوياً خلال هذه المرحلة بالإضافة إلى توقف خط نفط طليق المستد - فى المنطقة الكردية. لكن هذا لم يوقف الحكومة التركية عن اصرارها على مبادلة عرض أوجلان بوقف إطلاق النار بمزيد من النار. وفى هذه الفترة نجحت الحكومة التركية فى اعتقال الرجل الثانى فى حزب العمال وهو ما أدى إلى الكشف عن بعض هياكل الحزب وشجع ذلك الجيش على التصميم على تصفية حزب العمال ورفض مبادرة أوجلان .

سنة ١٩٩٦ قدمت «تانسوشيلر» وهى أيضاً ذات أصول كردية ، مبادرة مشابهة لمبادرة أوزال . لكن تحت ضغط الجيش لم تستطع تنفيذ هذه المبادرة.

وفى هذه الفترة لجأ أوجلان إلى سوريا

التي منحتة حق الإقامة لكنها نفت وجوده عند مطالبة تركيا بتسليمه لها. ولكن أمام الضغط التركي وحشد القوات التركية على الحدود السورية اضطرت سوريا للاعتراف بوجوده وإلى إبعاده عن البلاد.

وبعد خروج أوجلان من سوريا تقدم بمبادرة أخرى لتسوية القضية الكردية وهي مشروع من ٦ نقاط أهدبها «إيقاف العمليات التي يقوم بها الجيش التركي ضد القرى الكردية والأكراد» خاصة أن حزب العمال كان قد أوقف عملياته العسكرية ضد الأتراك بالفعل.

وطالب أيضا بعودة المهاجرين الأكراد، وإعلان حكم ذاتي للأكراد في مناطقهم دون المساس بالسيادة التركية، والاعتراف بالثقافة الكردية وإقرار التعددية السياسية والحريات الدينية للأكراد. لكن الأتراك لم يقبلوا مناقشة هذا المشروع وكانت هذه الفرصة الثالثة الضائعة حيث كان يمكن لتركيا أن تلتقط هذا المشروع الذي قدمه بعد هروبه إلى إيطاليا واعتباره مشروعاً لتسوية هذه القضية في إطار السيادة التركية وفي إطار

إعطاء الحقوق الثقافية للأكراد في تركيا. وسيثبت تاريخياً على تركيا أنها لم توافق أبداً على أسلوب الحل السلمي ولجأت إلى الخطف السياسي والأسلوب العسكري. أحمد عبد الغني:

اعتقد أننا هنا يجب أن نتحدث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأكراد والتي عطلت اتجاههم لتكوين دولتهم حتى بدايات القرن التاسع عشر والتي كان لها بدايات خجولة تظهر من خلال الأدبيات الكردية، لكن التعبيرات السياسية عن قومية كردية تعطلت كثيراً ولم تظهر إلا في القرن العشرين فما هي العوامل التي عطلت العمل السياسي حتى ذلك الوقت؟

دربة عوني

تكملة لما قاله الدكتور سليم فإننا لو تحدثنا عن وعي قومي وسياسي للأكراد وفكرة الدولة لديهم فيجب أن نشير إلى أن فكرة الدولة نفسها هي فكرة جديدة لم تظهر إلا من مائة عام فقط. والأكراد طوال تاريخهم عاشوا على أرضهم وهي كردستان لكن قبل

الميلاد كان لهم امبراطورية هي امبراطورية «ميديا» وبعد الميلاد عاشوا في إمارات شبه مستقلة وهنا نعود لنقول إن ثلث أرضهم كانت تحت سيادة الامبراطورية الفارسية وحسمت سنة ١٥١٥ في معركة شهيرة من الفرس والعثمانيين فذهب ثلث الأكراد إلى إيران وبنفس المساحة؟

وكان هناك إمارات كردية تحت السيادة العثمانية وكان لهم نقودهم التي تصك على اسم اميرهم، وكان لهم لغتهم. لكن لم يكن لهم الحق في عمل وحده بين اماراتهم الكردية. وكان الامبراطور الفارسي والسلطان العثماني يعملان على التفرقة بين زعماء الأكراد حتى لا تحدث بينهم وحدة. ولذلك وحتى الآن نجد هناك صراعات بين امراء الأكراد. وهنا نجد أن الجغرافيا والتاريخ كانا دائما ضد الأكراد بالإضافة لانظمة العالم الحالية فالجغرافيا مثلاً متمثلة في الجبال وقفت ضد حلم بناء دولة كردية ويتعجب البعض كيف أن الأكراد رغم كل ما حدث لهم على مر هذه السنين لم يفقدوا هويتهم؟ فهم

دربة عوني

★ أوجلان نجح وزملاؤه في تأسيس قاعدة شعبية للحزب تدافع عن الفلاحين.. والملاك الاقطاعيين انضموا للحكومة في حربها لتصفيتها.

★ الشعور القومي الكردي بدأ في القرن الخامس عشر.. ورواية «أحمد باخانين» التي قالوا أن «شكسبير» كتب عنها «روميو وجوليت» تساءلت عن عدم توحد الأكراد.



دربة عوني

* تانسو تشيلر تحدثت عن حكم ذاتي للأكراد على النموذج الاسباني فتدخل العسكريون بنفوذهم في السياسة التركية

* اريكان ساند موقف الجيش وقال ليس هناك مشكلة كردية.. ولكن هناك مشكلة اهابية !



تانسو شيلر



اريكان

نجاحهم الذي جعل الشباب الكردي في أوروبا حتى الذين ولدوا هناك يلجأون للحزب، فقال أن السبب هو الغباء التركي .

لقد كان عمل الحزب صعباً جداً . حتى أن الأتراك جندوا زوجة أوجلان نفسه عميلة للمخابرات التركية بالإضافة إلى تجنيد أكثر من ١٦ ألف كردي من أسموهم حراس القرى لتعطيل عمل الحزب مما جعل القوات العسكرية تحاول القضاء عليهم كخونة ورغم التجاوزات التي حدثت من جانب رجال أوجلان إلا أنها لا تقارن بما فعله الجيش التركي في المقابل مستخدماً الدبابات والطائرات .

وفي الوقت الذي كان حزب العمال يلاقي فيه هذا العنف من جانب الجيش التركي من أجل الأكراد ، كان الأكراد في الخارج أيضاً يلاقون تعنتاً من جانب حكومات المهجر لمجرد أنهم أكراد . ومن هنا لم يجدوا إلا حزب العمال الكردستاني ليمدفع عن حقوقهم وهويتهم وزاد بالتالي ولاءهم وبدأ صوتهم يصل للمجتمع الدولي مما قوى من الحزب .

أحمد عبيد الغنى :

استكمالاً للحديث أ. درية عونى وصلنا سؤال عن دور صناعة النفط في إمداد الحزب بكوادر من العمال .. رغم علمنا أن الحزب بدأ بالفلاحين .

*** درية عونى :**

ظهرت نواة الطبقة العاملة من عشوائيات المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وأزمير .

*** د. جلال معوض :**

أنا محظوظ لأن د. محمد السيد سليم وأ. درية عونى . قد سبقاني إلى الحديث وهناك بعض المقولات التي سأبدأ بها :

الأولى وجهة نظر تركيا في المشكلة الكردية ، فالأتراك الرسميون يقولون أنه لا توجد مشكلة كردية ، ولكن هناك مشكلة إرهابية من حزب العمال الكردستاني المدعوم من الخارج . وهذا بالطبع ليس صحيحاً . فمشكلة الأكراد مشكلة داخلية أسبابها داخل تركيا وليس خارجها . والخارج سواء

بالإضافة إلى قوة هويتهم كانت الجبال تحميهم ، لكنها مع حمايتهم من الانصهار في الهويات الأخرى وحمايتهم من الإبادة ، إلا أنها منعت وصول الحضارة إليهم سريعاً .

السبب الثاني أن الصراعات في هذه المنطقة قومت منذ أيام الاسكندر الأكبر تمت على أرضهم كل الامبراطوريات كانت تقامس المحروب على أرض الأكراد وكانت كل امبراطورية تلعب بالورقة الكردية حتى جاء أوجلان .

فهذه هي أسباب تأخر التنمية الاقتصادية بالإضافة موقفهم إلى المحاصر بين ثلاث قوميات قوية جداً التركية والفارسية والعربية . الشعور القومي موجود حتى منذ القرن الخامس عشر وهناك رواية لأحمد باخانين التي يقال أن شكسبير كتب عنها روميو وجوليت والتي تسأل فيها عن سبب عدم توحيد الأكراد .

ولقد عرفت حزب العمال الكردستاني عن قرب . وكان يعتمد على الايديولوجية الماركسية اللينينية ، ولأول مرة بدأوا العمل من القاعدة فاعتمدوا على الفلاح ونجح أوجلان ومجموعة زملاء له من الطلبة . في تأسيس الحزب من قاعدة شعبية . وبدأ الأكراد يعرفون أن هناك من يهتم بهم ويبحث عن مصالح الفلاحين ومن كان أشد أعداء الحزب هم الملاك والاقطاعيين ولذلك انضموا للحكومة وحصلوا على أموال منهما لمساندتها في تصفية أوجلان وحزبه لأن في ذلك مصالحهم .

بعد ذلك حدثت سياسة التهجير التي مارستها الحكومة التركية ضد الأكراد . وكان هذا سلاح ضدها فنصف سكان المنطقة الكردية تم تهجيرهم حتى أصبحت أكبر مدينة كردية هي «استنبول» . ونظراً لظروفهم الاقتصادية فقد عاشوا فيها في عشوائيات في ظروف صعبة جداً ، وبالتالي لجأوا إلى البروليتاريا هناك . وهؤلاء هم الذين كونوا حزب العمال الكردستاني هناك .

في إحدى المرات سألت أوجلان عن سر

قصده به سوريا أو اليونان أو أرمينيا أو روسيا ، وقبلهم أيضاً الكتلة الشيوعية حيث كانت هناك دول شرق ووسط أوروبا ضد تركيا .. هذا من وجهة نظر تركيا ولكن الخارج له دور مساعد فقط والداخل هو الأساس في



القوميون العرب مصابون بالشيزوفرينيا يتحدثون عن مشكلة كردية في تركيا ويختلفون موطنهم بالنسبة للعراق.

د. جلال معوض

المناطق وتؤكد أنه لم تستخدم أسلحة كيميائية .. وهذه ملاحظة على الهامش.

درة عوني:

هل يعنى ذلك أنك تزكسد أن هذا لم يحدث؟

د. جلال معوض:

هذه مسألة أخرى لأنه في سياق التعاون الكردي مع قوات الاحتلال قد يصبح المبرر لذلك موجود وأعود إلى أوضاع الأكراد في تركيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بالفعل كما ذكر د. محمد السيد سليم محدد هام للهوية التركية.. فمناطق جنوب شرق الأناضول أسوأ مناطق تركيا من حيث الخدمات وفرص العمل.. ولا يوجد في ذهني الآن إحصائيات محددة ولكن معدلات البطالة والفقر أعلى في جنوب شرق الأناضول عنها في تركيا ولهذا بدأت مسألة النزوح الكردي وبوجه خاص منذ عام ١٩٩٤.

وذكر في اسطنبول وحدها ٢ مليون كردي هاجروا إليها خلال فترة التسعينيات .. أما تأثير النفط فمردوده سلبي على القضية التركية سواء إبان أو قبل حرب الخليج الثانية وفرض الحظر على العراق.. لأن وجود مصلحة مشتركة بين تركيا والعراق- من حيث ما يراه البلدان من تحد كردي للسلطة في كل منهما أو يصدد تأمين أنبوب النفط العراقي التركي

واستولوا على مساحة شاسعة من شمال العراق تصل إلى حوالي ٦٠ ألف كم. وتسبب ذلك في انزعاج شديد سواء بالنسبة للعراقيين أو الأتراك.. وفي هذا الوقت كان احتلال إيران للغاوي وكان الانزعاج الأكبر بالنسبة لتركيا بسبب خوفهم على نفط كركوك. واثرت آنذاك مسألة تحريك تركيا لاحتلال شمال العراق -وهي مسألة ستحدث لاحقا- ورغم ذلك عندما نجح العراق بشكل أو بآخر في إجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار تخلى الإيرانيون عن مساندة الأكراد وتمكنت القوات العراقية من القضاء على التمرد.

ويبدو أن التاريخ يكتب من وجهة نظر المنتصر.. ففي تلك الفترة كنت هناك وما سأقوله ليس دفاعا عن العراق ولكن إحقاقا للحق فقد قامت زوجة الرئيس الفرنسي دانيال ميشران -وهي متعاطفة مع الأكراد- بزيارة للمنطقة في هذه الفترة ويبدو أنها لم تستأذن السلطات التركية وتمت الزيارة إلى مناطق داخل تركيا كان قد نزح إليها حوالي ٥٠-٦٠ ألف كردي عراقي، وأصدرت تصريحات بأن العراقيين استخدموا الأسلحة الكيميائية وهو نفس الكلام الذي تردد فيما بعد بخصوص مسألة حلبجة.

والموقف التركي الرسمي قام على أساس نفى ذلك وأرسل بعثتات طبية إلى هذه

المشكلة. والداخل يفهم بمشكلات اقتصادية منها النفط ولكن تأثيره سلبي وأيضا مشكلات اجتماعية وسياسية.

والمقولة الأخرى لن أذكر أسم مرددها ولكني قرأتها كثيرا لدى بعض الأخوة الصحفيين وهي أن القومييين العربيين مصابون بالشيزوفرينيا أو انفصام الشخصية بمعنى أنهم يتحدثون عن مشكلة كردية في تركيا ويتعاطفون مع الأكراد الأتراك ويختلف موقفهم تماما بالنسبة لأكراد العراق. وإحقاقا للحق فإن أكراد العراق قبل أزمة الخليج الثانية كانت أوضاعهم أفضل كثيرا من الأكراد في إيران وتركيا.

والمقولة الثالثة التي نسمعها كثيرا هي أن الأكراد ضحية للتاريخ والجغرافيا وأنا أضيف على ذلك أنهم ضحايا ضيق أفق قاداتهم وهذا ينطبق تحديدا على القيادات الكردية العراقية.

وسأذكر أحداثا معروفة أبدأها بما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى. فالأكراد -بمعنى كل الأكراد في كردستان- وقفوا في البداية على الحياد وعندما ظهرت بوادر النصر للحلفاء انضموا إلى جانبهم ضد السلطنة العثمانية ونالوا بالفعل وعدا بالاستقلال أو الحكم الذاتي خلال فترة انتقالية وتضمنت معاهدة سيفر - ١٩٢٠ - هذا الوعد وخلال إقامتي هناك في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩١ أدركت أن هذه المعاهدة تمثل إزعاجا حقيقيا للأتراك ويصفونها بأنها بمثابة وعد بلفور عند العرب. ولأسباب معينة منها نجاح أتاتورك في طرد الحلفاء من اسطنبول وأزمير، تمكن أتاتورك من إبرام معاهدة جسيديدة هي لوزان-١٩٢٣- وتم استبعاد النص على الحكم الذاتي أو الاستقلال للأكراد من هذه المعاهدة الأخيرة.

والخبرة الثانية التي تدل على تعاسة حظ الأكراد نتيجتها ضيق أفق قاداتهم، فمرد مصطفى البرزاني في العراق من مارس ١٩٧٤ إلى مارس ١٩٧٥.. فقد اعتمد الرجل أساسا على إيران الشاهنشاهية وبشكل أو بآخر إسرائيل وأمريكا.. وقد تخلت إيران عند دعمه عندما أبرمت اتفاقية شط العرب مع العراق.

والخبرة الثالثة هي الحرب العراقية الإيرانية. وكنت في ذلك الوقت في تركيا خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٧ والربع الأول من عام ١٩٨٨ أي في نفس وقت نهاية الحرب.. في ذلك الحين تحالف برزاني الأصغر مسعود وجلال طالباني مع الحرس الثوري الإيراني

-فرض على الدولتين ابرام اتفاق في أكتوبر ١٩٨٤ هو اتفاق المطاردة الحثيثة الذي يسمح لكل دولة منهما بشن عمليات مطاردة للمتطرفين الأكراد بعمق من ٥-١٠ كيلو متر داخل أراضي الدولة الأخرى شرط إخطاره مسبقاً... واستخدمت تركيا هذا الاتفاق ثلاث مرات ولم يستخذه العراق مرة واحدة . وتركيا هي التي جمדתه أو الغته في سبتمبر ١٩٨٨ إبان النزوح الكردي الأول.

وربما يكون التأثير الإيجابي للنفط على القضية التركيبية بدأ مع فرض الحظر على العراق لأن فترة ما قبل الحظر شهدت نوعاً من الرواج التجاري المشروع وغير المشروع في شكل تهريب بين تركيا والعراق وازداد الوضع سوءاً الآن بالنسبة للأكراد في جنوب شرق تركيا بسبب العقوبات على العراق.

أما الأوضاع السياسية فستقف عند بعض المحطات المهمة فالأيديولوجية الكمالية -نسبة لكمال اتاتورك -لها مبادئ مشهورة وخاصة مبدأ القومية الذي يتضمن نفياً للهوية الكردية.

وعندما تولى أوزال رئاسة الدولة خلقا لكنعاناً يفرق عام ١٩٨٩ وحتى وفاته عام ١٩٩٣ كان يميل إلى تسوية معينة للقضية الكردية. وأريد أن أقف عند تصور أوزال لهذه التسوية وأسباب سعيه إليها.. أوزال بدأ يفكر جدياً في تسوية المشكلة مع احتلال العراق للكويت فالرجل كان شهيراً بمقولة - وإن كان ذكرها في سياق آخر- لست مقامراً ولكني مهندس، وهو بالطبع خريج هندسة وكان يقول هذا لتبرير موقفه من العراق أثناء حرب الخليج الثانية. وبمعنى آخر كان أوزال يتطلع لآداء دور إقليمي في مسألة الشرق الأوسط ومن جوانب هذا الدور أن يقوم بدور حامى الأكراد -وهو ما قام به بالفعل وما تقوم به تركيا حتى الآن- وكان ينبغي أن يقدم حلاً معيناً للمشكلة الكردية في الداخل لكي يؤول نفسه لهذا الدور لا فماداً فعل أوزال؟.

تحرك أوزال على أكثر من صعيد.. فعلى الصعيد الفكري أو العقائدي بدأ عملية تطوير للأيديولوجية الكمالية وبالتحديد مسألة القومية. فبدأ يتحدث عن أن القومية بمفهومها لدى أتاتورك لا تنفي وجود أكراد لأنه بالفعل قبل ذلك هناك حظر على اللغة الكردية ولم يكن هناك تسمية لشخص معين «بالكردي» «فالأكراد كانوا يسمون «أتراك الجبال». هذا من ناحية وأما من الناحية القانونية فهذا القانون تم إقراره بالفعل في البرلمان التركي في أبريل عام ١٩٩١ وإن كان

هذا القانون له تسمية مختلفة عن مضمونه فإسمه «قانون مكافحة الإرهاب» وصدر في الفترة التي كان حزب أوزال «الوطن الأم» صاحب الأغلبية التي فقدها بعد ذلك في انتخابات أكتوبر عام ١٩٩١. وما يهمنا في هذا القانون أنه كان من ضمن ما ينص عليه بالنسبة للأكراد إطلاق سراح بعض المعتقلين ومن بينهم أنصار ومتعاطفين مع حزب العمال.

والأهم من ذلك أنه بموجب هذا القانون ألغيت مادة في الدستور التركي -دستور ٨٢ الخاصة بحظر استخدام اللغة الكردية.

أوزال طرح على المستوى الفكري والسياسي مفهوماً غريباً هو مفهوم الحكم الذاتي في الفترة من عام ١٩٩١ بما يعني نوعاً من الإدارة المحلية أو الحكم المحلي أي تخفيف أعباء المحليات على المركز وإعطائها اختصاصات أكبر. وكان المتوقع أن يستفيد الأكراد من ذلك كغيرهم من فئات المجتمع التركي. وفي هذه الفترة تحديداً بدأت أول مبادرة من جانب عبد الله أوجلان بوقف إطلاق النار من جانب واحد ١٩٩٣ وبدأ بالفعل تخليه عن فكرة الانفصال وبدأ يتحدث عن حكم ذاتي وإقرار الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد.

توفى أوزال في مايو في عام ١٩٩٣ ولسبب أو لاخر يقال أن الأكراد كانوا أكثر الناس حزناً عليه في تركيا، وخلفه سليمان ديميريل زعيم حزب «الطريق الصحيح». وتولت «تانسوتشيلر» رئاسة الوزارة. وفي تلك الفترة ظهر اتجاهان إيجابيان لتسوية المشكلة الكردية. الأول

طرحه ديميريل الذي تحدث عن فكرة المواطنة الدستورية وبذلك أصبح تراث أوزال يؤثر على خلفائه حيث كان أوزال هو أول رئيس تركي يتحدث عن مشكلة كردية وكان له تصريح شهير يقول «هناك مشكلة كردية في تركيا لا تحل بالقوة وإنما بالتفاوض ويمكن أن يصل حلها إلى إقامة كونفيدرالية».

تانسوتشيلر ذهبت إلى مدى أبعد عام ١٩٩٣ عندما بدأت تتحدث عن حكم ذاتي على النموذج الإسباني. وهنا بدأ العسكر بنفوذهم الواسع في السياسة التركية يتدخلون وأجهضوا هذا التحول، إن كان بالفعل في نية القيادات التركية تسوية المشكلة. وفي عام ١٩٩٤ بدأ تصعيد ما يسمى بالحرب الكردية وسياسة حرق الأرض وتدمير القرى وفي هذا العام تم تدمير ما يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف قرية كردية وأجبر سكانها على مغادرتها.

والمبادرة الثانية التي طرحها أوجلان كانت عام ١٩٩٥ قبل انتخابات ديسمبر ويقال أن أحد أسباب هذه المبادرة كان توفير المناخ الملائم لحزب كردي شرعي يعمل في تركيا وهو حزب الشعب الديمقراطي وهذا الحزب له قصة غريبة. فممن تحول تركيا من نظام حزب اتاتورك الواحد «حزب الشعب الجمهوري» إلى التعددية الحزبية في بداية الخمسينيات وحتى مارس عام ١٩٩٠ لم يكن هناك حزب كردي شرعي يمارس العمل السياسي ولكن هناك نواب أكراد في الأحزاب التركية. معظمهم كان يشعر ببعض الحساسية في التعبير عن الهموم الكردية.

وخرج عن هذا النمط الحذر ١٧ نائباً من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي وحضروا مؤتمر الأكراد في باريس في مارس عام ١٩٩٠. وعندما عادوا انقلبت الدنيا عليهم وانشقوا عن حزبهم وأسسوا حزباً نال الشرعية هو حزب العمل الشعبي. وكاد أن يصدر قرار باغلاق هذا الحزب من المحكمة الدستورية العليا لولا قيام كوادره باختيار اسم جديد له.. ثم اتهم اعضاؤه بمساندة حزب العمال.

ونعود مرة أخرى إلى انتخابات عام ١٩٩٥ فحزب الشعب الديمقراطي «الكردي» نال المركز الثاني بعد «حزب الرفاه» في مناطق جنوب شرق تركيا، لكن قانون الانتخابات التركي لا يعطى أي حزب ولو مقعداً واحداً في البرلمان إلا إذا حصل على ١٠٪ من إجمالي الأصوات على مستوى الدولة وهي نسبة لم يتمكن حزب الشعب الديمقراطي من تحقيقها.. وكانت هذه هي المرة

مقدمة النقاش

القضية الكردية

قضية تحرر شعب

في ظروف صعبة

هي إنحسار حركة

التحرر الوطني

★ أول صحيفة كردية في التاريخ صدرت من القاهرة والاذاعة الكردية الأولى

انطلقت أيضا من مصر في زمن الوحدة

★ كل مراسلي الصحف التركية في الخارج يهود.. والاعلام التركي في يد الصهاينة

الثانية التي يعلن فيها أوجلان وقف إطلاق النار والتفاوض مع الحكومة التركية لتسوية سياسية للمشكلة.

وبعد انتخابات عام ١٩٩٥ حدث فراغ سياسي في تركيا - ودون الدخول في تفاصيل الحكومات الضعيفة وخلافات أركان ويلمظ وتشيلر - حاول نجم الدين أربكان استخدام الشعارات الإسلامية لحزب الرفاه في تسوية المشكلة الكردية، فقال إن ما يجمعنا هو الإسلام. وأوجلان في حديث أجرته معه أ. درية عسوي أشار إلى وجود اتصالات غير مباشرة مع حكومة أربكان وأن الأخير خضع لضغوط العسكر بخصوص ما يسمى بالأصولية. وتذكر أيضا أن العقيد القذافي بفطرته المعهودة عندما كان يستقبل أربكان في طرابلس هاجم السياسة التركية وطالب بمنح حق تقرير المصير للأكراد وقال له أربكان «ليس هناك مشكلة كردية ولكن هناك مشكلة أرهابية» وكان ذلك في أكتوبر عام ١٩٩٦. وبعدها بحوالي سنة قبل الاطاحة بأربكان في مايو عام ١٩٩٧ كانت القوات التركية تقوم بعملية ضخمة شمال العراق أو ما يسمى «فولاذ الثانية» تميزا لها عن عملية «فولاذ الأولى» عام ١٩٩٥. وفي هذه العملية ساند أربكان موقف الجيش التركي رغم أنه لم يخطره بتاريخ بدء العملية ولا تاريخ الانسحاب. وبالمناسبة لم تنسحب كل القوات التركية من شمال العراق.

بعد ذلك حدثت بعض العمليات مثل فجر في سبتمبر عام ١٩٩٧ وهي عملية خطيرة لأنها انتهت في ٢٠ أكتوبر من العام نفسه بإعلان المنطقة الأمنية في شمال العراق بمساندة إسرائيل والتعاون مع برزاني. ولا أعرف كيف تسكت على وجود هذه المنطقة التي تماثل الحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان وهي منطقة تختلف عن منطقة الحظر الجوي في شمال العراق.

وعام ١٩٩٨ قبل الأزمة السورية التركية

طرح أوجلان مبادرتين في يوليو وأغسطس لوقف إطلاق النار وقال «نحن نسعى إلى ضمان الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد والاعتراف بشرعية الأحزاب التركية الكردية بما فيها حزب العمال في إطار الحفاظ على وحدة الأراضي التركية» وكانت هذه فرصة أخرى ضائعة.

وقد سألوني في برنامج مؤخرا عن مصير أوجلان فقلت إن هذا الرجل على الأرجح لن يخرج على قدميه من السجن سواء قتل في الداخل أو حكم عليه بالاعدام أو السجن المؤبد. المهم أن اعتقال أوجلان ربما أفاد المشكلة الكردية أكثر من وجوده خارج السجن.

ولفت نظري مؤخرا بخصوص الأوضاع الاجتماعية والسياسية أن بولانت أجاويد صرح منذ أسبوع أنه سيخصص ١٠٠ مليون دولار للنهوض بجنوب شرق الأناضول.

أحمد عبد الغني:

بذلك نكون استوفينا مسألة القضية الكردية في الداخل ويبقى أن نعرف موقف الكتل الدولية تجاه الأكراد وبالتحديد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

نبيل زكي:

هل المسألة الكردية كما قيل مسألة داخلية تركية.. ومع احترامي لأصحاب هذا الرأي فالمسألة الكردية ليست مسألة داخلية تركية.. العرض العلمي الذي قدمه د. محمد السيد سليم أثبت لكم أن هناك قومية كردية تتوفر فيها كل مقومات القومية.. فلماذا لا يحصل الشعب الكردي على حقه مثل سائر الشعوب في تقرير المصير.. والسبب هو المناورات والمؤامرات الدولية ضد هذا الشعب.. هذا من ناحية عبر التاريخ والقرون، وأستطيع أن أضيف أيضا أخطاء القيادات الكردية.. لكن السبب الأساسي هو التآمر والوعود الكاذبة والمؤامرات... أحمد عبد الغني يطرح مسألة الموقف الدولي.. والموقف

الدولي يشير التساؤل بل يشير الدهشة.. وهذا هو إقليم كوسوفو باعتراف المجتمع الدولي نفسه جزء لا يتجزأ من دولة يوغوسلافيا حتى الآن على الأقل بموجب المواثيق الدولية والقانون الدولي كوسوفو جزء من دولة يوغوسلافيا بل إن الصرب يعتبرون أن إقليم كوسوفو من وجهة نظرهم مهد الثقافة الصربية ومع ذلك تلاحظون أن الجيوش تجيش الآن من قوات حلف الأطلسي والقواعد والصواريخ وكلينتون يصرح بأنه عبر الخط الفاصل بين المفاوضات والعمل العسكري والحديث الآن بلغة القوة. فإذا كان المجتمع الدولي حزينا على المواطنين الذين من أصل الباني في كوسوفو، لأنهم يضطهدنا وهم يعتبرون هذا إضطهاد قوميا وعرقيا. فماذا عن الأكراد؟

نصف الشعب الكردي في تركيا والعدد الذي يقدر ما بين ١٢ و ١٥ مليون هو عدد تقديري وفي وقت من الأوقات كنا مشغولين في منظمة الوحدة الأفريقية ببحث قضية حق الصحراويين بجمهورية صحراوية مستقلة وعددهم لا يتجاوز ١٨٠ ألفا فماذا عن ٢٥ أو ٣٠ مليون كردي؟ أظن أنه إجحاف. والاتحاد الأوروبي ماذا قدم حتى الآن.. كلمات طيبة معسولة لا تختلف عن كلام الأمريكيان.. احتضان لاجئين أكراد في أوروبا مباركة بعض المؤتمرات التي عقدت ومنها مؤتمرات لتأسيس برلمان كردي تدور فيه الأحاديث عن القضيصة الكردية وتنفض الاجتماعات وينتهي كل شيء.. طبعاً الأكراد في أوروبا تحت رقابة بوليسسية مشددة لأن تهمة الارهاب معلقة على رقابهم، لكن عبد الله أوجلان لم يجد دولة أوربية تمنحه حق اللجوء السياسي وهو حق تنص عليه المواثيق الدولية وتعطيه بريطانيا لارهابيين مصريين معروفين لكنها تنكر هذا الحق على أوجلان.

أين موقف أمريكا التي تتسبأ على حقوق الإنسان من القذافي التي يرتكبها الجيش التركي في جنوب شرق تركيا أو في

الأناضول . قرى بكاملها تباد بسكانها مذابح جماعية تشريد لملايين الأطفال والنساء والشيوخ والعجزة فأين حقوق الإنسان ؟ كل ما نراه الآن دعم أمريكي كامل للسياسة التركية ضد الأكراد ودعم أمريكي كامل بل تواطؤ في اعتقال عبد الله أوجلان ومحاكمته ، وأمريكا تعلم أنه لا توجد ضمانات قانونية لأي من يتهم في تركيا وأن النظام التركي اشتهر بالتعسف والضرارة والوحشية في معاملة - أي خصوم سياسيين .

الوضع الاجتماعي والاقتصادي يتلخص في كلمة واحدة « زوروا الأناضول » زوروا ديار بكر أو مثلما يسمونها هناك .. ديار بكر . المناطق الكردية في تركيا أسوأ المناطق تخلفا اذهب إلى اسطنبول تجد مدينة .. كوزموبوليتانية متطورة أوربية ما عدا عشوائياتها .. اذهب أيضا إلى مناطق كردستان العراق هي أيضا أكثر المناطق تخلفا هذه هي القاعدة لأنه أهملت هذه المناطق على مر القرون ..

وهنا لابد من الحديث بصراحة . دائما نحن في العالم العربي نتحدث عن القومية العربية لكن يؤسفني أن أقول إن بعضنا فهمه قاصر ومتخلف ومتعصب وشوفيني للقومية العربية لماذا ؟ لأننا لم ندرك بعد أنها تتسع للجماعات القومية الأخرى ، والقوميات العرقية الأخرى وأحيانا القوميات الدينية الأخرى .. وما زلنا لم نفهم هذا .. فلكني تكون قومية عربية صحيحاً بالمعنى المتقدم المستنير العلمي ، عليك أن تناصر حق الأقليات العرقية والقومية الأخرى التي توجد في إطار هذه الدول العربية وتسارع بإعطائها حقوقها وخاصة إنك أنت كعربي عانيت كثيرا من الاضطهاد ، والاذلال والقهر على يد الذين أنكروا عليك حقك في أن تتمسك بقوميتك ..

جميع الأنظمة في العراق وفي تركيا حاربت القومية الكردية حتى عندما أعترفوا بها لفظيا ماذا فعلوا .. بدأت عمليات نقل أكراد من شمال العراق إلى البصرة حاولوا تغييسر معالم المناطق لكي لا تكون هناك أغلبية كردية في كركوك مثلا .. حاولوا إذا بهم وسط السكان العراقيين العرب .

مأساة أخرى تمت في الفترة القريبة أي في فترة حكم حزب البعث .. نظراً لأن حزب البعث هو الحزب القائد للعراق فهو يجب أن يكون الحزب القائد للأكراد وبالتالي إذا أردت أن تتمسك بأنك كردي وتريد أن تقود الأكراد يجب أن تكون بعثياً أولاً .. فإنتهت القصة

ثورة أكتوبر الاشتراكية

فضحت التآمر

الدولي ضد الأكراد ..

وستالين اعتبر

الكردية قومية

متحررة تساهم

في حركات التحرر

الأخرى

وضع الأكراد بين التتريك في تركيا والتبعيث في العراق والفرسنة في الفرس .. أما أن تتمسك بكرديتك فهذا شيء غير مسحوح . طبعاً الموقف العربي يجب أن يكون لنا معه وقفة موضوعية .. فالأكراد قوة هائلة في المنطقة ومن أعرق شعوب المنطقة ولهم تراث حضاري عظيم .. ولو فكرنا في دراسة الأدب الكردي . أو الشعر الكردي أو الأساطير الكردية ، سيكتشف كنوزاً من الأدب .

لقد وقف الأكراد إلى جانب قضايا العرب التحريرية خلال المواقف الفاصلة .. لو رجعنا لأيام تظاهر الشعب المصري في القاهرة ضد معاهدة صدقي بيفن ، في نفس اليوم كانت هناك مظاهرة كردية ضد معاهدة صدقي بيفن وتتضامن مع الشعب المصري وسقط منها شهداء . هذا مجرد مثال وقف الأكراد إلى جانب العرب ولكن العرب لم يقفوا إلى جانب الأكراد فيه في معظم الأحيان نحن في حاجة إلى تصحيح موقف القومية العربية من الأكراد .

ولابد أن أضيف أنه لم توجد دولة في العالم تقر بالحقوق القومية لأي مجموعة توجد في داخلها إلا إذا كان في هذه الدولة أوضاع ديمقراطية

وأضيف إلى الفرصة الضائعة إلى جانب ما ذكره د. سليم ود. جلال . فرصة أخرى أعتقد أنها لا تقل أهمية عن الفرص الضائعة الأخرى .. وأنا من هؤلاء الذين يعتبرون أن من الثورات الجديرة بالتقدير في التاريخ العربي المعاصر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بزعامة عبد الكريم قاسم وقيمة هذه الثورة أنها بدأت بدعوة الشعب العراقي بالنزول إلى

الشارع . ولذلك في أول دستور مؤقت وضعته هذه الثورة كان هناك نص لأول مرة في تاريخ العراق ينص على حقوق الشعب الكردي وأن العراق دولة العرب والأكراد . وهذه قفزة إلى الأمام فالثورة العراقية هي التي دعت مصطفى البرزاني الذي كان يعيش في المنفى في موسكو للعودة للعراق . واحتلال مكانه في الحلبة السياسية وطبعاً هنا لابد أن أشير إلى أن ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا عندما نشرت نصوص المعاهدات غير المتكافئة فضحت ضمن ما فضحته التآمر الدولي ضد الأكراد . واعتبر ستالين أن القومية الكردية قومية متحررة تساهم في حركات التحرر وذلك نص كلام ستالين .

في تقديري أن الخطأ الذي وقعت فيه القيادة الكردية في ذلك الوقت هو أنها اتفقت مع البعثيين ومن سموا أنفسهم بالقوميين للتآمر على ثورة ١٩٥٨ في انقلاب دموي قتل فيه الآلاف من التقدميين . طبعاً كان قاسم له أخطاء ولكن القيادة الكردية لم تدرك أن الآتي أدهى وأمر ، وأنها سلمت قضيتها لأعدائها الحقيقيين وهذا ما اعترف به الآن في كتاب قيم مسعود البرزاني عنوان الكتاب « تاريخ الحركة الوطنية الكردية ونشر في كردستان العراق مؤخراً .

ثورات مصر كانت تسير جنباً إلى جنب مع الثورات الكردية ولن أعود إلى التاريخ القديم ولكني أود لفت النظر إلى العلاقة بين العرب والأكراد .. فلو رجعنا لثورة عرابي في مصر سنجد أن ثورة كردية كبرى تلتها مباشرة وفي نفس توقيت ثورة ١٩١٩ في مصر قامت ثورة كردية كبرى . بل يؤسفني أن أقول لكم إن المصريين في أوائل هذا القرن - القرن العشرين - اتخذوا موقفاً أكثر تقدماً في القضية الكردية من الموقف الذي اتخذته العرب الآن ، بدليل أن أول صحيفة كردية في التاريخ صدرت في القاهرة . هذا له معنى وله مغزى في تقديري أن الأخطاء كثيرة وأستعرضها بسرعة وبإيجاز شديد ..

أنتم تعلمون أن هناك خبراء إسرائيليين يذهبون ويجيشون بين إسرائيل وكردستان العراق ، علاوة على التحالف الإسرائيلي التركي الرسمي والمعلن .. قال إن إسرائيل تساند تركيا ضد أكراد تركيا ولا تمنع في أن تلعب وتناور مع أكراد العراق ضد نظام الحكم في بغداد وضد أكراد آخرين ربما يكونوا أكراد إيران .

المهم أن الأكراد يخططون دائماً عندما يسمحون لأنفسهم بسبب ضغوط يتعرضون

★ حقوق الاكراد ضاعت بين التتريك في تركيا .. والتبعيث في العراق .. والفرسنة في ايران .. أما أن تتمسك بكرديتك فهذا شيء غير مسموح به

★ النظام التركي اشتهر بالتعسف والضاوأة في معاملة الخصوم.
وأمریکا دعمت تركيا بشكل كامل في حربها ضد الاكراد .. فآين حقوق الإنسان



نبيل زكي

الآن هي أطماع تركيا الإقليمية .. أنا في تقديرى مع اتفاقى الكامل مع ما ذكره د. محمد السيد سليم ود. جلال معوض حول مواقف ورجوت أوزال رئيس تركيا السابق إلا أنني أود أن أضيف أن تورجوت أوزال كان خير معبر عن ما أسميته ياد. سليم العثمانية الجديدة وهو تعبير تورجوت أوزال الذى جاء فى وقت تفكك الاتحاد السوفيتى وقيام جمهوريات سوفيتية مستقلة، وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى. وهنا أذكر كم بما أعلنه تورجوت أوزال وهذا يفسر أشياء عديدة قال أن القرن القادم القرن الواحد والعشرين قرن تركى من هنا بدأت المضايقات لسوريا والعراق بسبب المياه .. بدأ الضغط على سوريا بسبب الأكراد أو عبيد الله أوجلان بدأ مشروع التحالف مع إسرائيل بدأت علاقات قوية ومحاولات وخطط بمباركة أمريكية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وخاصة أن معظمهم متحذثة بالتركية لإقامة امبراطورية عثمانية جديدة .

وظهر اتجاهان فى ذلك الوقت فى تركيا .. الاتجاه يرى أن متطلبات القرن التركى القادم .. إنهاء المشكلة الكردية على أى وجه ولو بمنحهم بعض الفستات وهذا الاتجاه يمثل

العراق وتحسى الأكراد من نظام صدام. وهنا يجب أن نشير - لدواعى الموضوعية- أن تاريخ حكم صدام مع الأكراد تاريخ أسود- فهل هؤلاء الذين يشنون حرباً ضد أكراد تركيا لكى يحرموا أكراد تركيا من حقهم فى الاستقلال .. فهل هؤلاء يؤمنون بحق الشعب الكردى .. بالطبع لا. وبالتالى ما يفعلونه مع أكراد العراق ليس إلا تكتيك مؤقت وسينتهى عند اللزوم وسيحل محله سياسة أخرى معادية للأكراد خاصة أن الموقف الأمريكى ضد حقوق الأكراد لأنه حسب ما يقال إنه لو حصل الأكراد على حقوقهم سوف تشفت ثلاث دول رئيسية تركيا والعراق وإيران لأنه إذا قامت دولة كردية ستقوم على حساب هذه الدول الثلاث وهذا ما لا تسمح به أمريكا .. والرد الكردى على ذلك «بلاش دولة كردية/ لنجعل شعار الدولة المستقلة حليماً مؤجلاً أين الحكم الذاتى الموع لأكراد فى تركيا أو إيران أو العراق.

هنا الصمت الأمريكى ضد الشعب الكردى. قد يتفق أحياناً أو يغازل بغداد .. كل هذا على حساب قضية الشعب الكردى .. المهم أن ننبه هنا بمناسبة عيد الله أوجلان إلى قضية هامة عاجلة .. يجب أن نركز عليها

لها بأن يتفقوا مع قوى خارجية تحت شعار ما يسمونه بالتحالفات التكتيكية لضرب عدو يتصوره أنه عدو الآن، وتكون النتيجة أن هذا الحليف الذى يعتمدون عليه يتخلى عنهم عند اللزوم ويتركهم لقمة سائغة فى أيدي أعدائهم .. مثال تحالف مصطفى البرزاني مع الحكم الشاهنشاهى فى إيران ثم اتفق الحكم الشاهنشاهى مع صدام بعد ذلك فضرب الأكراد.

الآن وفقاً لمفهوم أوجلان .. الأكراد هم الأكراد فى كل مكان ولا توجد حدود .. الحزب الديمقراطي الكردستاني يقاتل ضد أكراد تركيا حتى لا تغضب تركيا وأمريكا تحاول أن تستخدم أكراد العراق ضد نظام صدام وفى الوقت المناسب ستستخلى عنهم وسوف تسأل من هم الأكراد؟ ومن أين جاؤا؟.

تلك هي القساعدة فى تاريخ الشعب الكردى. وكما أشار د. جلال فإن هذا هو الجانب التعسف فى التاريخ الكردى كمنفعة من الأوضاع المالية فى كردستان العراق يسمى الأمريكيون الوضع هناك بنظام «توفير الراحة» .. وخصصت قاذعة «إنجربليك» فى جنوب شرقى تركيا كقاعدة تفلح منها الطائرات التى تراقب العراق وخاصة شمال

تورجوت أوزال أما الاتجاه الآخر فيمثل الجيش انه لكي تكون تركيا دولة قسوية ذات بأس وبطش ولكي تلعب دوراً مؤثراً في الشرق الأوسط وفي الجمهوريات السوفيتية السابقة يجب أن تصنف المشكلة الكردية وتصفى القيادات الكردية.. وفي تقديرى أن هذا هو الاتجاه الذى انتصر فى آخر الأمر.

المهم .. أين نحن العرب من كل هذا ؟ هذا هو السؤال هل سنترك الأكراد لقمة سائغة للنظام التركى هل سنترك الأكراد لكي يخذعوا من الولايات المتحدة الأمريكية بالوعود بالكونفدرالية والفيدرالية والكيان المستقل فى كردستان العراق أم أننا سنلعب دوراً لكي يصبح الشعب الكردى قسوة احتياطية ضاربة إلى جانب الشعوب العربية هذا هو السؤال وفى تقديرى أننا يجب أن نستوعب دروس الماضى ونتعلم كيف نعطي القومية العربية مفهوماً واعياً مستنيراً متقدماً يعترف بحقوق القوميات الأخرى وبالتعددية فى المجتمع الواحد ، تعددية قومية تعددية دينية تعددية ثقافية .. هذا هو السبيل الأوحى وفى تقديرى أن كل هذا لن يتأتى إلا من خلال نظام حقيقى ضد المشاريع الأمريكية والإسرائيلية والتركى حيث أن الكل يشكلون جبهة واحدة معادية للعرب وللأكراد على السواء.

د . محمد السيد سليم

هذا ليس تعقياً على كلمة أ.نبيل زكى. ولكن أود أن أضيف جوانب أخرى لتوضيح مواقف القوى الدولية من القضية الكردية وخاصة فى تركيا..

النقطة الأولى أن الأكراد هم أداة من أدوات الصراعات بين القوى الدولية المختلفة .. حيث توجد مجموعات عرقية فى النظام العالمى اليوم هم مسلمو كشمير وقوات ما يسمى بالمجاهدين الأفغان والأكراد والبربر إلى حد ما .. وهذه هى أكبر كتل فى النظام العالمى الدولى ، وهذه أكبر كتل قومية موجودة فى النظام العالمى الراهن .. وهؤلاء جميعاً مجموعات تتنازعها تيارات مختلفة وكذلك مواقف الدول الدولية من القضية الكردية تتحدد بعدة عوامل .. الأول هو ما إذا كانت الدولة محل الشأن فيها مشكلة مشابهة أم لا .. فيها مشكلة انفصالية فمثلاً الصين إذا كان لديها مشكلة مشابهة للأكراد مثل مشكلتها فى التبت والسين كيانج فالصين -بغض النظر عن أى شعار أيديولوجى- لن توافق على مشكلة انفصال الأكراد .. وهذا

عامل مهم جداً . فالدول لا تريد أن تنشئ سابقة .. وذلك بوجود حركة عرقية استقلت فى دولة يمكن أن تستعمل مع دولة أخرى .. الثانية التى تحدد مواقف القوى هى علاقتها بتركيا وبالذات بدور تركيا فى المنطقة وبالتالى إذا كانت تركيا عضواً فى حلف الأطلنطى فمن المحتمل إلى حد كبير جداً أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى يساند تركيا باعتبار تركيا أحد أعضاء حلف الأطلنطى وروسيا نفس الشئ..

والاتحاد السوفيتى فيما سبق كانت علاقته مع تركيا سيئة جداً فحذت سقوط القسطنطينية والعلاقة التركية الروسية علاقة سيئة وبالتالى فمن المفهوم أن روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتى وروسيا حالياً يقفون مع الأكراد هذا ليس حبا فى الأكراد بالتحديد ولكن لإضعاف تركيا ، لأن تركيا تاريخياً هى عدو روسيا القيصرية وروسيا الحالية وبالتالى هذه العوامل نقيسها باعتبارها علاقات مصالح .. ولذلك فإن مواقف القوى الدولية هى فى مجملها مواقف سلبية فعلى سبيل المثال موقف الولايات المتحدة - وأنا أتحديث فى هذا المجال عن أكراد تركيا فقط وليس الأكراد بصفة عامة- أقول موقف الولايات المتحدة يحكمه العلاقة التاريخية بينها وبين تركيا . فنجد عضوية تركيا فى حلف الأطلنطى .. وبروز تركيا بعد نهاية الحرب الباردة باعتبارها ركناً من أركان الاستراتيجية الأمريكية ليس فقط فى الشرق الأوسط ولكن أيضاً فى جمهوريات آسيا الوسطى وأنه إلى أن جزءاً كبيراً من الدور التركى فى آسيا الوسطى هو دور أمريكى مستثمر بمثل أيضاً الدور الإسرائيلى كدور أمريكى مستثمر . ومن ثم فإن من مصلحة الولايات المتحدة دعم تركيا ليس فقط كجزء من التحالف الأمريكى الإسرائيلى ولكن أيضاً لأن تركيا ركن أساسى من أركان الاستراتيجية الأطلنطية فى منطقة الشرق الأوسط .. ولذلك يصبح مفهوماً لماذا لا تساند الولايات المتحدة الأكراد ..

وأنا أتحديث الآن عن مواقف حكومات وليس عن مواقف القوى غير الرسمية فى هذه الدول.. ففى الواقع توجد قوى غير رسمية قوية جداً تناصر حق تقرير المصير للأكراد وهذا موجود فى كندا وموجود فى أوروبا والاتحاد الأوروبى موقفه تجاه قضية الأكراد مختلف نسبياً والاتحاد الأوروبى يتحدد بعدة عوامل .. أولهما علاقته التاريخية مع تركيا والثانى وجود الجماعات الكردية فى أوروبا وهو عامل مؤثر على القرار الألمانى والقرار الفرنسى

والقرار الإيطالى . والأكراد قوة ضاغطة هناك ولا يستطيع الاتحاد الأوروبى أن يتصرف فى القضية الكردية بنفس حرية الحركة التى تتصرف بها دولة مثل الولايات المتحدة فى هذا الإطار والثالث هو عدم رغبة اتحاد أوروبا فى إدخال تركيا ضمن الاتحاد الأوروبى .. تركيا تدق على أبواب الاتحاد الأوروبى بقوة .. والاتحاد الأوروبى لم يسمح لها ولن يسمح لها بدخول الاتحاد..

وفى تقديرى أن الاتحاد الأوروبى فى أزمة أوجلان الأخيرة أوقع تركيا فى فخ نصب لها .. والأتراك دخلوا هذا الفخ بالعنجهية العثمانية التقليدية .. والفخ كان هو ترك الاتحاد الأوروبى تركيا لتطارده عبيد الله أوجلان.

وكان بإمكانهم منح أوجلان حق اللجوء السياسى ولم تكن تركيا بإمكانها أن تفعل أى شئ وقتها لأنها أمام دول الاتحاد الأوروبى ضعيفة .. تركيا يمكنها أن تهدد سوريا وأن تحشد جيشها على الحدود السورية لكنها لا تستطيع أن تفعل هذا مع أوروبا لأنها تريد عضوية الاتحاد الأوروبى إذن الأوربيون يعلمون أنه كان يمكن إنهاء الموقف بأن تستضيف أوجلان وتقول لتركيا أنه لديها تحت الإقامة الجبرية ويتوقف الأمر عند هذا الحد لكن الاتجاه الأوروبى كان يريد لتركيا أن تطارد أوجلان إلى النهاية لكي تظهر تركيا بأنها دولة فاشية تطارد شخصاً وبهذا يصبح لديهم مبرر لعدم قبولها فى الاتحاد . وبالفعل إذا ما جددت تركيا الطلب فيمكن رفضه بسهولة وبهذا فقد لعبت الدول الأوربية الدور مع تركيا بمهارة وهذا ما قلناه للسفير التركى بأنهم وقعوا فى الفخ وأنه كان باستطاعتهم تركه وعدم القبض عليه.

موقف روسيا كما قلت مبني على تاريخ الصراع الروسى التركى وينبغى أن نفهم جيداً أن علي مر التاريخ -فيما عدا بعض السنوات فى حقبة الاتحاد السوفيتى السابق كانت العلاقات عدائية ونعرف جيداً الحرب الروسية العثمانية سنة ١٨٧٧ وفيها دخلت القوات الروسية إلى استنبول نفسها وأجبروا السلطان عبد الحميد على توقيع اتفاقية سان استيفانو وبموجبها أذلت الدولة العثمانية واضطرت انجلترا إلى التدخل لاجبار روسيا على التراجع عن الدولة العثمانية ومن ثم فإن روسيا التى لها أيضاً مصالح فى دول القوقاز ومع أرمينيا وإيران هذه المصالح كلها تضعها فى مواجهة مع تركيا ولهذا لجأ أوجلان إلى

موسكو وهناك قوة ضخمة داخل روسيا تؤيد القضية الكردية والبرلمان أيضا.

لكن روسيا في مرحلة من الضعف ولا تستطيع أن تحمي أوجلان وروسيا لا تؤيد مطالب الأكراد حبا فيهم لكن نكاية في تركيا.

الصين أيضا لها موقف في هذا الإطار وقد تابعت صحيفة صينية عبر الشهور الأخيرة لأتباع ما قالت في قضية أوجلان فوجدت حالة صمت وأنهم يكتفون ببعض التغطية الخسرية لأن الصين لديها مشكلة مشابهة بل مشكلتان مشكلة التبت والدلاي لاما وهو موقف مشابه لما يحدث أوجلان فهو يسبب نفس الاشكال للصين لكن بشكل سلمي. وأيضا مشكلة المسلمين اليوجور في سنك يانج حيث يريدون انشاء إقليم مسلم «يوجورستان» ومن ثم فان الصين مهما كانت شعاراتها الأيديولوجية لا تستطيع أن تؤيد عبء الله أوجلان أو الأكراد لأن هذا سيخلق سابقة لهم داخل الصين نفسها. ولهذا نجد أن الصين تعتبر اعطاء اندونيسيا تيمور الشرقية حق الانفصال خطوة في منتهى الخطورة لأنها بذلك أخرجت دول كثيرة منها الصين وتركيا والهند.

وهنا تأتي النقطة التي طرحها الأستاذ نبيل وأنا أؤيده تماما فيها وهي نقطة ازدواجية معايير القوى الدولية هذه القوى التي لا تقف مع الأكراد هي نفسها التي تضغط بشدة على أندونيسيا لتعطى تيمور الشرقية حق الانفصال.

استراليا مثلا تذهب إلى أبعد ما تطالب به تيمور الشرقية نفسها وتعلن تأييدها لقيام دولة استراليا نفسها تبعث بسفن للخليج لتساهم في ضرب العراق ولا تعترف بالحركة الكردية وحقوق الأكراد في تركيا.

الهند أيضا ليست متحمسة للقضية الكردية لأن لديها مشكلة كشمير وإذا استقلت كردستان التركية هذا يخلق سابقة بالنسبة لها في كشمير رغم أن الهند ليست بينها وبين تركيا مصالح ضخمة الهند مصالحها الأساسية مع المحور الخليجي الايراني الروسي لكنها لا تستطيع أن تساند أوجلان أو الحركة الكردية في هذا الإطار.

كل دول آسيا الوسطى الخمس بما فيها ازبيجان في آسيا الوسطى لا تؤيد الحركة الكردية للعلاقات التاريخية التركية من ناحية وبالنسبة لازبيجان فتركيا هي حامية أمنها في منطقة القوقاز ولذلك فهي تساند تركيا

في هذا الإطار. وأرجو أن أكون قد القيت بعض الضوء على مواقف بعض الدول.

درية عوني

ليس تعقيبا لكن الاستاذة فريدة كانت قد طرحت في البداية أن تخرج من هذه المناقشات برأى أو موقف وألا تتوقف عند التعاطف مع الأكراد وهنا أطرح فكرة وأرجو أن نتمكن من عمل ندوة حولها. بأن نمسك خسارة الدول العربية ومصر بالذات من عدم إيجاد حل سلمي للقضية الكردية.

وسريعا إذا تحدثنا عن العراق ونظامه الذي لم يصل إلى هذا التجووس إلا من وراء تعنته وفكر البعث الشوفيني وهو راضع من الشوفونية الكمالية.

العراق رغم أنه كان يمكنه أن يحل المشكلة من خلال الدستور المؤقت الذي كان موجوداً أثناء قيام العراق الذي كان ينص على وجود شعب كردي وشعب عربي ولم يكن هناك كردي يطالب بأكثر من مدارس كردية وكانت موجودة بالفعل لكن تعنت الأنظمة وأيضا خطأ القيادة التركية وقت عبد الكريم قاسم وعبد الناصر نفسه طالب النظام وقتها باعطاء الأكراد حق الحكم الذاتي وألا تضع قوة العراق حتى يتفرغوا للقضية المحورية العربية وهي قضية فلسطين وأن يكونوا الأكراد هم خوزة العالم العربي هذه نقطة أضطر في ١٩٧٥ زعيم كان يعتبر نفسه زعيم الأمة العربية وهو صدام حسين أن يتنازل عن السيادة عن شط العرب التي حاولت إيران لحوالي ١٠٠ سنة أن تتقاسمه مع العراق ولم تستطع أعطاها هو هدية.

وعن تركيا أحب أن أقول إنهم في أزمة نظام وليس لديهم إلا أن يسيروا للأمام وحتى عندما تحدثنا مع السفير التركي كان يكرر عدم وجود أكراد أو مشكلة كردية وأنها مجرد مشكلة إرهاب وهم لا يستطيعوا إلا أن يقولوا هذا لأنهم مجرد أن يعترفوا بوجود أكراد وإسلام فإنهم يهدمون القواعد الكمالية خاصة وأنها قد تأكل منها كثيرا مثل التعددية في الأحزاب وكان من قبل حزب واحد وهناك أشياء كثيرة تنازلوا عنها.

بالاضافة إلي أنهم غرقوا في الفساد فالحرب ضد الأكراد تدر مبالغ طائلة على العسكر ومن حولهم وهناك شيء معروف في أوروبا وعرضوه مصورا وهو أن كل هؤلاء العسكر متورطون في تهريب المورفين الذي

يصدرونه إلى أوروبا وفي ألمانيا هناك محاكمة ضد الحكومة التركية لهذا السبب وبالتالي فهناك استحالة لقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وهكذا فإن تركيا أمام أزمة النظام هذه لم تجدد إلا الارتقاء في أحضان إسرائيل. وإسرائيل وصلت إلى منابع دجلة والفرات وتركيا سلمتها كل شيء (أجرتها مفروشة) وترمى لها إسرائيل وأمريكا في المقابل بالفتات تريدون أوجلان نقبض لكم عليه.

والاجراء العملي الذي أردت طرحه هو أن مصلحة العرب في الاتحاد وبهذا يضعفون تركيا وإيران أو على الأقل يمنعون هيمنتها. أولا ندرس ماذا فقد العرب بعدم وجود أي حل سواء أدنى أو أقصى.

وأوجلان أعلن أنه مستعد لإقامة كنفدرالية مع العرب إذا أرادوا.

أحمد عبد الغني

هناك نقطة أعتقد أنها مهمة وهي أن حزب العمال الكردي كان أقوى تنظيم كردي نشأ في المنطقة علي عكس مثلا أكراد العراق لأنهم كان بينهم انقسامات. حزب العمال شكلته الانتلجنسيا الصفوة في تركيا وقام على قواعد من الفلاحين ونواة طبقة عاملة في تركيا ولهذا ظل قويا ومتماسكا بالاضافة إلى أنه لم يعتمد على أي مساعدة خارجية على عكس أكراد العراق.

فماذا عن مستقبله بعد القبض على أوجلان والهجمة التركية التي بدأت سنة ١٩٩٣.

درية عوني

القضية الكردية ازدادت قوة وأوجلان أصبح أقوى منذ أن تم القبض عليه ولهذا فالحزب سيقوى.

فريدة: الحزب اعاد انتخاب أوجلان رئيسا له مرة أخرى.

درية: الآن يقال إن هناك إنقسامات أو وجهتي نظر احدهما تطالب بالارهاب.

فريدة: تقصدين كفاحا مسلحا.

درية: هم لم يرمسوا قنابل في أي مكان خارج تركيا وعملهم دائما داخلها ولكن بوجهة النظر هذه سيكون هناك جماعات ليست تحت التحكم ولكن الكفاح المسلح مستمر.

عيب هذا الحزب أنه لا يستطيع توصيل صوته للخارج لأنه كان في البداية سرياً جدا

لكن هناك شيء مهم جداً وهو أن الاعلام التركي في يد الصهاينة وهم يساندون تركيا في الاعلام العالمي حتى أن البعض دهش بأن تركيا فاشية بعد أن كانت صورتها أنها دولة ديمقراطية. وبالمناسبة فإن الاعلام الأمريكى متجاهل القضية الكردية تماما.

فى الخارج كل مراسلى الصحف التركية يهود المهم أن الحزب لو أن هذا حدث من ١٠ سنوات كان يمكن أن نؤكد أن القضية التركية لن تحل ولكن ستوضع على الرف ١٠ سنوات أخرى لكن الآن أصبحت القضية مطروحة إعلاميا ودوليا.

جلال معوض: بالنسبة لمستقبل حزب العمال الكردستانى بافتراض انتخاب أوجلان رئيسا له أم لا هناك أكثر من احتمال. الأول حدوث انشقاقات داخل الحزب بمعنى وجود بعض جماعات قد تخرج عن خط معين للحزب بخصوص نوعية العمليات التي يستهدفها الحزب فى المرحلة المقبلة. احتمال آخر وفي غير مصلحة تركيا والنظام التركى هو أن بعض الجماعات من حزب العمال الكردستانى الأكثر تشددا منه قد تنضم إلى واحدة أو أكثر من ٢٢ منظمة ماركسية يسارية ونشطة خارج الإطار الثورى خاصة انه منذ عامين أو أكثر كان هناك كلام عن تحالف أو تنسيق معين بين أوجلان ومنظمة اليسار الثورى.

أحمد عبد الغنى:

نفتح الباب للأسئلة

أميرة الطحارى : أنا كدارسة للمسألة الكردية وباحشة فيها استوقفتنى إلى حد العرقلة ما قيل من أن الأكراد لا يشكلون مجموعة واحدة لكنهم يشكلون هوية واحدة وهذا يدخل فى تعريفنا الخاطئ للهوية والأقلية التاريخية والأقليات غير التاريخية فى الواقع أن الكرومانجية والصورانية فى العراق هما لهجتان مختلفتان وعندما تعلمت اللغة الكرومانجية -وتعلمتها بالحروف اللاتينية وكان أسهل بالنسبة لى- فهمت تعبيرات متداولة فى اللغة الصورانية فهذا الاختلاف بين اللهجتين ليس كبيرا ولا يمكن أن يجعلنا نقفز إلى نتيجة بأنهم لا يشكلوا هوية واحدة وليس عائقا لتوحدهم.

الأكراد أيضا أقاموا سيادة فى امبراطورية ميديا الكردية وقد لا يكون معترفاً بها من الدول لكن يحكم الواقع كانت لهم سيادة تمارس إذن هناك سيادة وأقليم وشعب له هوية ولغة ودين بالاضافة إلى أن

هناك نسبة من الشيعة لكنهم يتحدون فى أنهم أكراد وبذلك توجد أساسيات الدولة موجودة.

بالنسبة لعدد الأكراد فإن ديميريل فى عام ٩١ صرح بأن عدد الأكراد ١٢ مليون فى تركيا وهو يقلل من عددهم بالطبع وإذا جمعنا عددهم فى كل الدول الأخرى نجد أن عددهم أكثر من ٣٠ مليون أما عن بداية حزب العمال الكردستانى فى عام ٧٨ صدر أول بيان للحزب فى ٢٩ نوفمبر حاول الحزب من سنة ٧٨ أن يدعم علاقاته مع اليسار التركى.

وراعنى أن د. جلال معوض قلل مما حدث فى حلبجة فى ٨٨ قصفت القوات العراقية حلبجة وأبادت كثير من الأكراد.

محسود مدحت: كان هناك تعبير قيل عن أن الأكراد ظلموا تاريخيا وجغرافيا وأجد أسفا أن فى هذا التعبير درجة من الضلال لأننا إذا عدنا إلى أوائل هذا القرن وإلى معاهدة سايكس بيكو كان كل جنوب شرق الأناضول واقعا تحت السيطرة الانجليزية وفقا لهذه المعاهدة لكن عندما طبقت المعاهدة فعليا وعمليا لم يوضع شرق الأناضول تحت السيطرة وبعدها كانت تركيا تستخدم كمصد لاكتوير ١٩١٧ وبدأت تعاد تشكيل السياسة الدولة فى هذه المنطقة بشكل مختلف تماما ،فى نفس الوقت الذى تدور فيه فى المنطقة العربية أشياء لا نريد أن ننظر إليها بشفافية .أنا لا أستطيع أن اتحدث عن قيام قومية عربية على يد البعث فى العراق أو الناصرية فى مصر أو على يد النحاس فى مصر إلا إذا انظرت لأشياء أخرى .فهذا النهوض القومى العربى لم يكن مقطوع الصلة بالمدارس الأمريكية والفرنسية التى انشئت فى سوريا ولبنان والتى خرجت اليازجى وخلافه».

نفس الموضوع مع النحاس باشا والجامعة العربية وكان هذا فى إطار تخطيط كبير للمنطقة وحتى تتكون فيها قوى إقليمية كبرى فى المنطقة تنتهى بإسرائيل سنة ٤٨ وتركيا قبلها وفارس وإيران فى نفس الوقت وتصبح المنطقة محاصرة.

هذا الفهم يحتم أن يكون لنا علاقات قوية مع الأكراد لأنهم الذين يستطيعون أن يفتتوا الحزام من القوى الاقليمية المحيطة بنا وخاصة تركيا التى منذ ٧٠٠ سنة وأقاموا دولة بينما الأكراد من أيام الإمبراطورية المصرية أيام تحتتمس الثالث ولم تقم لهم دولة

حتى الآن.

ما حدث فى القضية الكردية بشير إلى ما نحن ذاهبون إليه وكيف نساق وإلى أين.

الدفاع عن كل شعب عربى على حدة يجب أن يكون بشكل مختلف.

يجب أن يكون هناك دراسات جادة وتعاون حقيقى سواء فيما يتعلق بحل القضية التركية أو مشكلة أوجلان لأنه عما قريب فإن إسرائيل وما تقوم به ليس سهلا.

المواقف المعلنة عربيا ليست متماسكة وأنا لم نأخذ دروسا مما سبق.

أشرف صادق باحث

نحن مدينون لحزب العمال الكردستانى بالكثير ومنها وقوفهم بجانب الفلسطينيين واللبنانيين عند غزو لبنان ومقتل ١١ شهيدا كرديا فى سبيل الدفاع ضد الغزو الصهيونى. أسأل عن الديانة واعتناق الأكراد لها؟

د. جلال معوض:

العرب كانوا من الذكاء حيث منحوا ما يمكن اعتباره حكما ذاتيا لمشايخ الأكراد. والأكراد أغلبية سنة أقلية شيعة وعدد محدود من اليزيدية وهى نوع من الديانات الوثنية .وعند غزو هولاءكو للعراق وقف -الأكراد بجانب العرب.

دريّة : هناك نسبة مسيحية ويتحدثون الأرامية وموردخاى من أصل كردى عراقى..

أشرف صادق:

أرى أننا لا نقف ضد الممارسات العنيفة التى تمارس ضد الأكراد فى الدول العربية كما نفعل مع تركيا ومنها مثلا الممارسات السورية.

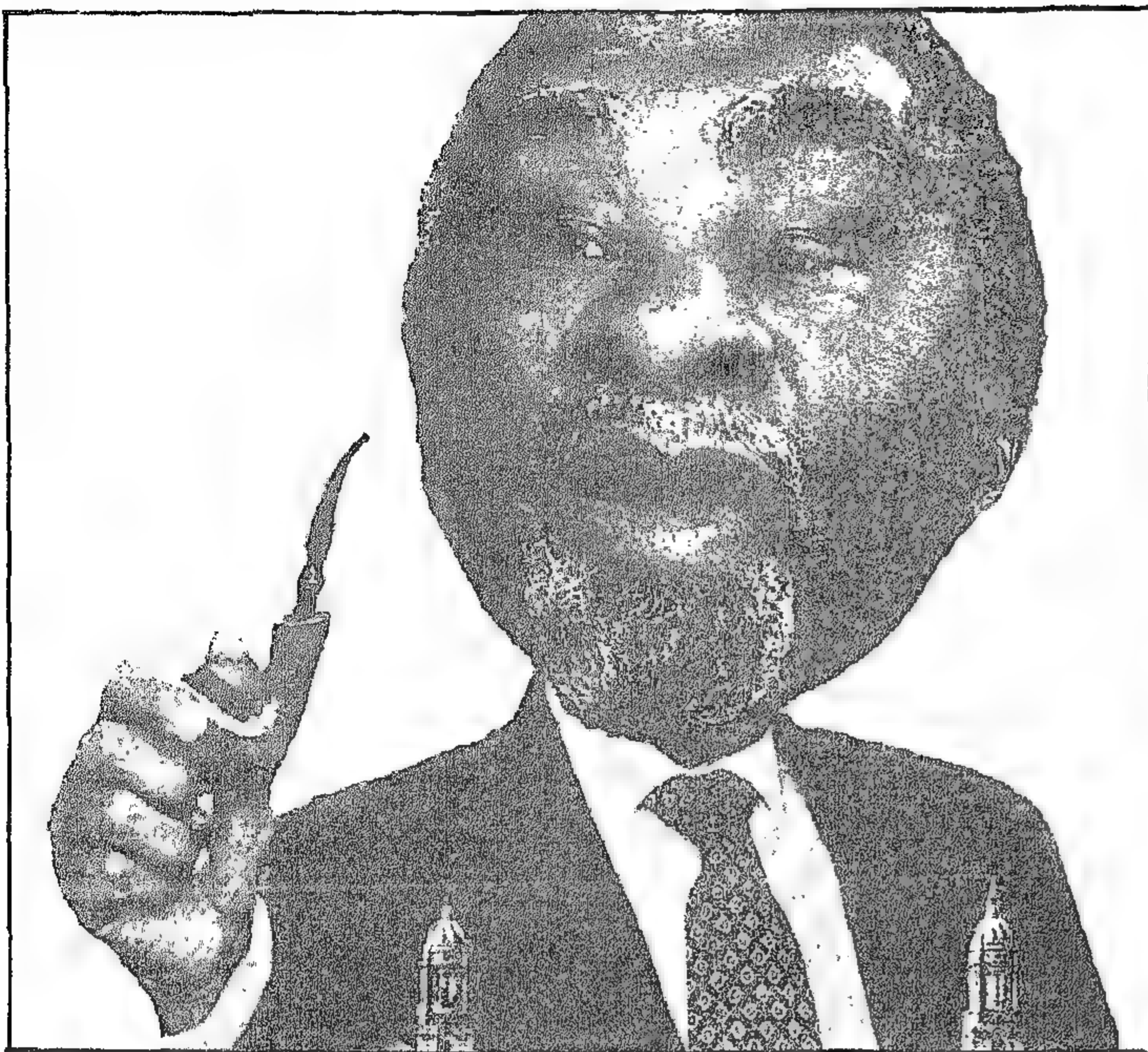
فريدة النقاش :

لا بد أن نرى الأمر جيدا فموقف سوريا الأخير مع أوجلان اضطرت إليه بعد التهديد الأمريكى التركى الاسرائيلى وحتى لا تجبر بعيدا عن الصراع الحقيقى ضد إسرائيل. والأكراد أنفسهم يفهمون حقيقة موقف سوريا.

عبد الباسط حمودة من سوريا:

لفت نظرى عدة مسائل منها الأكراد فى سوريا وهناك كتاب نشر فى سوريا بعنوان عرب وأكراد يفصل فيه المسألة الكردية ويوضح أنهم لغات متعددة وديانات متعددة ومنهم كثيرون فى شمال سوريا .

وهناك قناة كردية فضائية تثبت منذ عدة سنوات والقومية العربية أضيف على ما قاله أ. نبيل زكى من أن أول صحيفة كردية خرجت



ثوبا مبيكى

جنوب

أفر يقيا

الى أين ؟

حلمى شعراوى

مشروع مبيكى للنهضة الافريقية

أفريقيا «، واتحاد العمال، هو جامع الطبقة العاملة وخاصة فى المناجم التى تشكل ثروة أغنى بلاد القارة، والحزب الشيوعى، جامع النخبة البيضاء الديمقراطية وقيادات الحركة العمالية التاريخية فى جنوب أفريقيا، وهو العصب الفكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى.

الحلف التسائم إذن هو حلف وطنى ديمقراطى ذو طابع طبقى وليس مجرد حلف سياسى أو عرقى أو قبلى لكن «ثوبا مبيكى» رئيس مرحلة الاستقرار السياسى الدستورى لا يحب كثيراً أن يشير لهذا الحلف الطبقى أو الاجتماعى الجذرى رغم ثقته فى أنه قاعدته الرئيسية، ويبدو أن هذه الثقة هى التى تجعله يأخذ تأييده كمسلمة ينطلق منها لبناء حلف أوسع مع الرأسمالية الجديدة (أو ما يسمى أحيانا الرأسمالية السوداء) بل ورأسمالية

من السجن مع إعلانه أن العنف مستمر حتى تتم تصفية النظام العنصرى. وتفاوض مانديلا ورفاقه على هذا الأساس حتى وضع الدستور الانتقالى وتولى رئاسة الدولة عام ١٩٩٤، وبين توليه الرئاسة وغزوفه عنها بالانسحاب المشرف عام ١٩٩٧ من رئاسة الحزب ثم رفضه ترشيح نفسه لرئاسة الدولة عام ١٩٩٩، مرت مباد كثيرة تنتهى معها المرحلة الانتقالية وحكومة الوحدة الوطنية (١٩٩٥/٩٤) لتبدأ مرحلة الدستور الدائم، وحكومة تحالف الأغلبية (تحالف المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى واتحاد نقابات العمال).

هذا هو التحالف الذى فاز بنسبة ٦٦٪ من مقاعد البرلمان (يونيو ١٩٩٩) وهو تحالف متوازن داخليا، فالمؤتمر الوطنى الافريقى، هو حزب «الوطنية فى جنوب

يحكم جنوب أفريقيا الآن حلف ثلاثى من المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى واتحاد نقابات العمال «كوساتو».

ونبدأ هنا تناول العنصر الأول فى الحلف بقيادة ثوبا مبيكى ومشروعه للنهضة الافريقية.

هل انتهت الآن فترة التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا ؟ هل انتهت الثورة السياسية والدستورية مع نهاية مرحلة مانديلا لتبدأ مرحلة جديدة لا يسميها «الرئيس الجديد ثوبا مبيكى»، بالثورة الاجتماعية، ولكنه يسميها مشروع النهضة الافريقية؟.

لقد اشترط مانديلا عام ١٩٩٠ ألا يخرج من السجن بشروط البيض أى بالاعلان عن رفضه للعنف والكفاح المسلح، وأجبرهم ساعتها على أن يخرجوه

رجال الأعمال والشركات البيضاء التي رفضت استمرار «الأبارتيد» كمعوق لنموها فضلاً عن الشركات متعددة الجنسية الرابضة هناك والمتطلعة للتوسع تجاه أفريقيا.. وليساهم الجميع في تقديم صورة جنوب أفريقيا.. الأفريقية.. بدلا من جنوب أفريقيا البيضاء.. وقد كان ذلك في خلفية تحركات طويلة من قبل قوى داخل المؤتمر الوطني أثناء السعي لتصفية نظام الأبارتيد، وكانت فترة الثمانينات شديدة التعقيد، بين استمرار العنف والكفاح المسلح من جهة، واستمرار الاتصال لعقد الصفقة التاريخية لتصفية نظام «الفصل العنصري» كخطوة أولى من جهة أخرى. وانعكس ذلك فيما بين ٩٣/٩١ فترة التفاوض بين النظام العنصري وستة وعشرين تنظيما أفريقيا حول طبيعة مرحلة الانتقال.

وكان «ثوبا مبيكي» هو مهندس التحرك الأفريقي طوال الوقت، تخدمه علاقات وحوارات سابقة مع ممثلي الشركات الكبرى في جنوب أفريقيا والرافضين للنظام العنصري من جهة، كما يخدمه التحالف الشعبي الواسع من عمال وشبوعيين وقوى مجتمع مدني عريض بنته مشروعات الحداثة والحركة الوطنية من جهة أخرى.

كان «مبيكي» عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، في نفس الوقت الذي كان فيه أحد قيادات اللجنة التنفيذية العليا لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ السبعينيات، باعتباره من تنظيمه الشبابي منذ كان عمره ١٤ عاماً.

التحق «ثوبا مبيكي» بأوليفر تامبو شريك «مانديلا» في الأبوة الروحية لحزب المؤتمر، فعمل سكرتيراً سياسياً له أثناء رئاسته للحزب في غياب «مانديلا» بالسجن. ولذا اختار مؤتمر الحزب «مبيكي» راعياً وطنياً له عام ١٩٩٣ (منصب تامبو الذي توفي عندئذ) مع اختيار مانديلا رئيساً، ثم أصبح «مبيكي» رئيساً لحزب المؤتمر الوطني ١٩٩٧ مع تنحي مانديلا عن رئاسة الحزب

تمهيداً لتنحيه عن رئاسة الدولة بانتهاء مدته الدستورية (يونيو ١٩٩٩).

ويواجه «ثوبامبيكي» بالتأكيد موقفاً صعباً بوراثته لمكانه «مانديلا» الكاريزمية والعالمية والروحية. ورغم أنه مهندس إنجازات مانديلا نفسه، إلا أنه يظل «المهندس» وليس الآب الروحي، أو الزعيم الجامع لعناصر «الأمة الجديدة» التي تضم شتاتاً قومياً من البيض «الأفريكانر» والملونين والآسيويين مع جماهير السود التي ما زالت تستكشف بلادها «ما بعد الأبارتيد».

«ثوبا» ابن جوفان مبيكي، زميل مانديلا أيضاً في السجن، هو ابن منظمة شباب حزب المؤتمر الراديكالية منذ ١٩٥٦، ولكنه أيضاً ابن جامعة لندن، وصاسكس من ترسانات الاقتصاد الحر حيث حصل منهما على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير في الاقتصاد (١٩٦٥).

وهو الذي تلقى تدريبه العسكري كأحد كواد الحزب في الاتحاد السوفيتي. وقد مثل الحزب طويلاً في لندن ولوساكا حيث ممارسات التفاوض أو الرغبة فيه هي الأساس. نحن إذن أمام أحد كواد ثورة التحرر الوطني من جهة كما أننا أمام شخصية، براجماتية، ذات خبرة بالنضال والاقتصاد، والتفاوض والموازنات والتحالفات من جهة أخرى، وليس مجرد «كاريزما» للقيادة الوطنية المستقرة على أرضها.

ويدرك «ثوبا مبيكي» مشكلة وضعه ذاك منذ فسترة، ولذا يعمل على بناء ملامح شخصيته محاولاً أن يقول شيئاً جديداً تقوم عليه زعامته لجنوب أفريقيا المعقدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين. والذين سمعوه وهو يقدم دفاعه عن حزب المؤتمر أمام لجنة «الحقيقة والمصالحة» عام ١٩٩٧ اعتبروه وهو في أبهى عرشه تم في السنوات الأخيرة دفاعاً عن حزب المؤتمر، إنما يقدم نفسه لزعامته الفعلية، وهو ما حدث في مؤتمر الحزب فعلاً، خاصة بعد أن كان أحد المستوطنين قد

اغتيال منافسة الخطر «كريس هاني»، كما قام مانديلا بإبعاد «سيريل رامافوزا» زعيم الحركة العمالية «والمنافس الآخر لمبيكي» حيث عينه رئيساً لأحد قطاع الأعمال الكبرى. ومن جهة أخرى انسحب «ديكليرك» «زعيم الأفريكانر» من موقع النائب الثاني للرئيس مانديلا، متحولاً إلى معارضة بيضاء لا تنوى الانشغال كثيراً في السياسة قدر انشغالها بالهيمنة الاقتصادية.

مشروع «النهضة الأفريقية»

لم يكن «مبيكي» راغباً في رفع شعارات ثورية لمرحلته، ولا أراد مواصلة مرحلة الانتقالي، بتزديد شعارات «مانديلا» عن المصالحة وتوازن القوى، ولذا بحث عن شعار جديد يستطيع أن يطلق منه فلسفة «جديدة» متعددة الجوانب. فكان شعار «النهضة الأفريقية».

في إحدى خطبه ذكر أن جماعة من شباب البلاد البيض ذكروا له شعاراً يحب أن يتبناه وهو أن جنوب أفريقيا «بالأمس أجنبية وغداً تخصنا» إشارة إلى التمايز العنصري السابق الذي يريد تجاوزه إلى غد مشترك لكل العناصر.

كان اتجاه الحزب لإعلان مبيكي رئيساً له في مؤتمره السادس عشر ١٩٩٧ تمهيداً لرئاسته للبلاد بعد إعلان مانديلا نيته في الانسحاب، فرصة ليتحرك «مبيكي» بشعاره الجديد من داخل برلمان جنوب أفريقيا في يونيو ١٩٩٧. واعتقب ذلك ترويج الشعار في بياناته أمام مؤتمر الحزب نفسه وضمن وثائقه. وفي نص هام له تحت عنوان «أنا أفريقي» راح يحدد هويته الأفريقية، راح يحدد معالم صفة «الأفريقية» كما يفهمها نقيضاً للفهم العنصري السابق سواء الفهم الأبيض عن تخلف السود، أو الفهم الأفريقي حول تقديس السواد والبانتوية بما عرف بالعنصرية المضادة. رأى مبيكي «أن أصوله كإفريقي تمتد إلى الأصول القديمة أرضاً وتراثاً مزروعاً في ثقافات خوي وسان.. إلخ، وإلى المهجرين من أوروبا



مانديلا
ومبيكى
فى مؤتمر الحزب
الـ ٥٠

الزعيم المنافس «بوتيليزى» وأبناء «الزولو» باعتبار مبيكى ومانديلا من «الخوسا»، ورغم تجاوزه لنفوذ بوتيليزى الذى يقود حزب «إنكاثا» المعارض المحافظ الترائى، الاقليمى أو القبلى وذلك باختيار «زوما» أميناً عاماً لحزب المؤتمر وهو من الزولو أيضاً، إلا أن المسألة العرقية تظل قائمة فى إقرار إحدى عشرة لغة للبلاد بما فيها «الافريكانرية» والانجليزية مما يعنى فى تقدير مبيكى تكريساً ضمنيّاً لهذه المحلية والقبلية فى عصر بناء الأمم والاقاليم الكبرى.

إن «المثلث الذهبى» للمجتمع عند مبيكى هو: الأعمال - العمل - الحكم. تلك - فى رأيه - هى عناصر التحول الاجتماعى والثورة الاجتماعية بعد عبور الثورة السياسية والدستورية. هو إذن عزل دائم مع رجال الأعمال والبرجوازية السوداء، ولمفهوم النقابية المهنية والاقتصادية، ولمعنى الأمة والوحدة لا الصراع الاجتماعى، وهو دائم الحديث عن كل ما يضمن «حسن النوايا» مع البيض وتوفير «مواد دستورية» تسمح بشروق التوحيد معهم حتى سميت أجزاء من الدستور «بمواد الشروق أو مرحلة الانطلاق

الافريقية» فى أى بعد له إلا وكانت أمثلته تمتد من كيب تاون للقاهرة، ومن أقصى الساحل الشرقى إلى أقصى الغرب، ومن الشيخ أنتاديوب، إلى ثقافة اثوبيا وقبوكتو، أنه يبعث برسالة الوحدة إحياء، بالثقافة تارة، وفى السياسة تارة أخرى.

حوامل المشروع:

ولمشروع النهضة الافريقية - عند «مبيكى» عدة حوامل، على المستوى الوطنى فى جنوب افريقيا، وعلى المستوى الاقليمى والقارى ثم المستوى العالمى.

على المستوى الوطنى: لم تعد فى جنوب افريقيا «أمتان» كما كان يدعى نظام الأبارتيد، بل إنه «يعاد مولدها» وتضم كل أبنائها من كل الألوان والقوميات والأقليات والأنواع. وهكذا نص الدستور الجديد، بل يعرب مبيكى عن عدم ارتياحه لروح «الفيدرالية» الخافية فى بعض مواد هذا الدستور، ملمحاً إلى السلطات الواسعة لبرلمان وحكومات الأقاليم فى الدستور الجديد، وتحكمها البالغ فى إمكان تعديل الدستور.

ورغم نجاحه هو ومانديلا فى احتواء

وأسيا ليجدوا مقراً «على أرضنا»، وإلى المحاربين أو المناضلين الأفارقة، سواء من البوير أو شهداء التحرير الوطنى.

وتمتد الجذور الأفريقية - عند مبيكى - خارج حدود جنوب أفريقيا.. وفى حضارات القارة من المصرية القديمة التى سبقت اليونان والرومان إلى قرطاج وفاس والنوبة وقبوكتو وزيمبابوى وماكوندى.. وتضم تراث المسيحية الاثيوبية ومساهمات مسلمى نيجيريا ومالى. بهذا التراث الجامع سوف نجد فى افريقيا دائماً «ثمة جديداً» وفق ما تباهى به مبيكى فى اليابان عام ١٩٩٨ مطالباً بالحوار الثقافى والحضارى وإعادة اكتشاف الذات على «الطريقة اليابانية» كما تباهى من قبل فى مالىزيا أمام إشارات مهاتير محمد عن «النهضة الآسيوية».

ويحمل مبيكى فى ذاكرته مشروعات زعماء التحرر الوطنى الافريقى للوحدة الافريقية.

وهو لم يشأ أن يطرح شيئاً عن مسألة «الوحدة الأفريقية» هذه بما تثيره الآن من «أحاديث» وحساسيات «قومية»، ولكنه ما تحدث مرة عن مشروع «النهضة

معاً» وليس الانتقال بالسلطة الأفريقية إلى الشعب على نحو ما كان شعار حزب المؤتمر لمدة طويلة .

ويرى مبيكى أن المثقفين هم قى مقدمة صناع « النهضة الأفريقية » مع السياسيين ورجال الأعمال والنقابيين والقادة الدينيين والفنانين والشباب والنساء النشطاء .

هؤلاء يجددون أفريقيا فى الالفية القادمة ، كما خلقوها من قبل . ويكرر « مبيكى » هنا رفضه لاعتبار العسكريين ضمن قوى النهضة ، فهم لا يمكن أن يقدموا حكما جيدا ، والاشارة عنده دائمة لسقوط النظم العسكرية وفشلها بسبب سعيهم للثروة عن طريق السلطة .

على المستوى الاقليمى والقارى

يتذكر « مبيكى » مقولة نكروما « أنه لا استقلال لغانا دون استقلال كل افريقيا » ولكنه لا يذكرها كذلك ، حيث المقولة الآن عن النمو المشترك والنهضة الأفريقية ... وهو يتحدث دائما عن دور جنوب افريقيا على المستوى الاقليمى فى إطار منظمة «سادك» لدول الجنوب الاقريقى ، ويتحدث عن المشروعات المشتركة ، وعن الاستثمارات ومشروعات البنية التحتية فى المنطقة . والنهضة الأفريقية عنده هى امتداد مظاهر التنمية وبناء البنية التحتية على مستوى القارة كلها ، وهو يلح على بناء الاقتصاد الحديث ، واطلاق مبادرات القطاع الخاص والتخفيف من ضبط الدولة للاقتصاد .

وهنا يشير لمشروعات جنوب افريقيا التى تمتد من دول «سادك» إلى مستوى القارة فى غانا وأوغندا والسنغال ومالى وموزمبيق ، وتمتد من التعديدين إلى الاتصالات والسياحة .

ويتحدث « مبيكى » عن مشروعات شركات جنوب افريقيا واستثماراتها دون حساسية من ملكيتها للبرجوازية البيضاء أو السوداء ، ورغم الهجوم الذى يلاقيه من داخل حزب المؤتمر واتحاد العمال والشيوعيين لاقتقاده هذه « الحساسية » فإنه يلح أحيانا إلى التقدم السريع أيضا للمساهمة « الأفريقية » - السوداء - فى رأس المال الذى قفز خلال ثلاث سنوات (١٩٩٨ / ٩٥) من ٤٦ مليار راند لدى

١١ شركة للسود إلى ٦٦٧ مليار راند لدى ٢٨ شركة ، بل وقفز السود أنفسهم فى الادارة من ٢٪ إلى ٣٠٪ فى نفس الفترة .

يرى « مبيكى » أن التحولات الديمقراطية التى تترى سريعا على مستوى القارة تحقق الاستقرار والأمان لهذا النمو فى إطار النهضة الأفريقية ، وبصرفى معظم كتاباته وأحاديثه على أهمية هذا التحول ، وحسن إدارته بدلا من اتهام الآخرين بفرض سياساتهم - إشارة للاستنكار العام لسياسات التكيف الهيكلى السائدة) فهو يرى أن التحرر الاقريقى من الاستعمار والاستعمار الجديد وقهر الشروط الأجنبية يعتمد فى الأساس على الوعى الاقريقى نفسه بالكرامة وحقوق الإنسان ، والتعاون بين بلدان الجنوب وخاصة فى آسيا .

وينتقل « مبيكى » من هذه الضرورة إلى استمرار استنكاره لأشكال العنف والصراعات الدائرة فى أفريقيا ، ويلح على أنه لابد من « التدخل » لوقف العنف وحل الصراعات سلميا وخلق أدوات حفظ السلام الاقليمى . وهو يقول « إن الإنسانية فى حاجة إلى مراجعة الأفكار التى ثبتت طويلا عن السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول » كما يقول : « يجب أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد مفاهيم غريبة » ولعلها كانت إشارات مبكرة من مبيكى لتدخل جنوب افريقيا بالقوة فى ليسوتو لتصفية الانقلاب العسكرى فى أغسطس ١٩٩٨ ، كما وقفت جنوب افريقيا إلى جانب عملية تصفية « موبوتو » بالقوة بالتعاون لفترة مع كابينلا ، وهو أمر يخفف المجاورين لجنوب افريقيا الآن مثل زيمبابوى وناميبيا وأنجولا ويلح إلى صراعات إقليمية مستقبلية من جراء أفكار « مبيكى » حول التدخل . ويشير البعض إلى أنها نفس أفكار البيض « الافريكائير » من قبل حول نفوذهم فى الاقليم الجنوبى من أفريقيا .

على المستوى العالمى :

يسعى مبيكى لتعميق صلاته ببلدان الجنوب ، وقد دفع بها سريعا إلى شرقى آسيا بل وإلى الخليج العربى ، وتعتبر صياغته الوحيدة للمشاكل الأفريقية بما فيها العربية دائما ، من الجزائر والصومال والسودان والمغرب حتى سيراليون وليبيريا

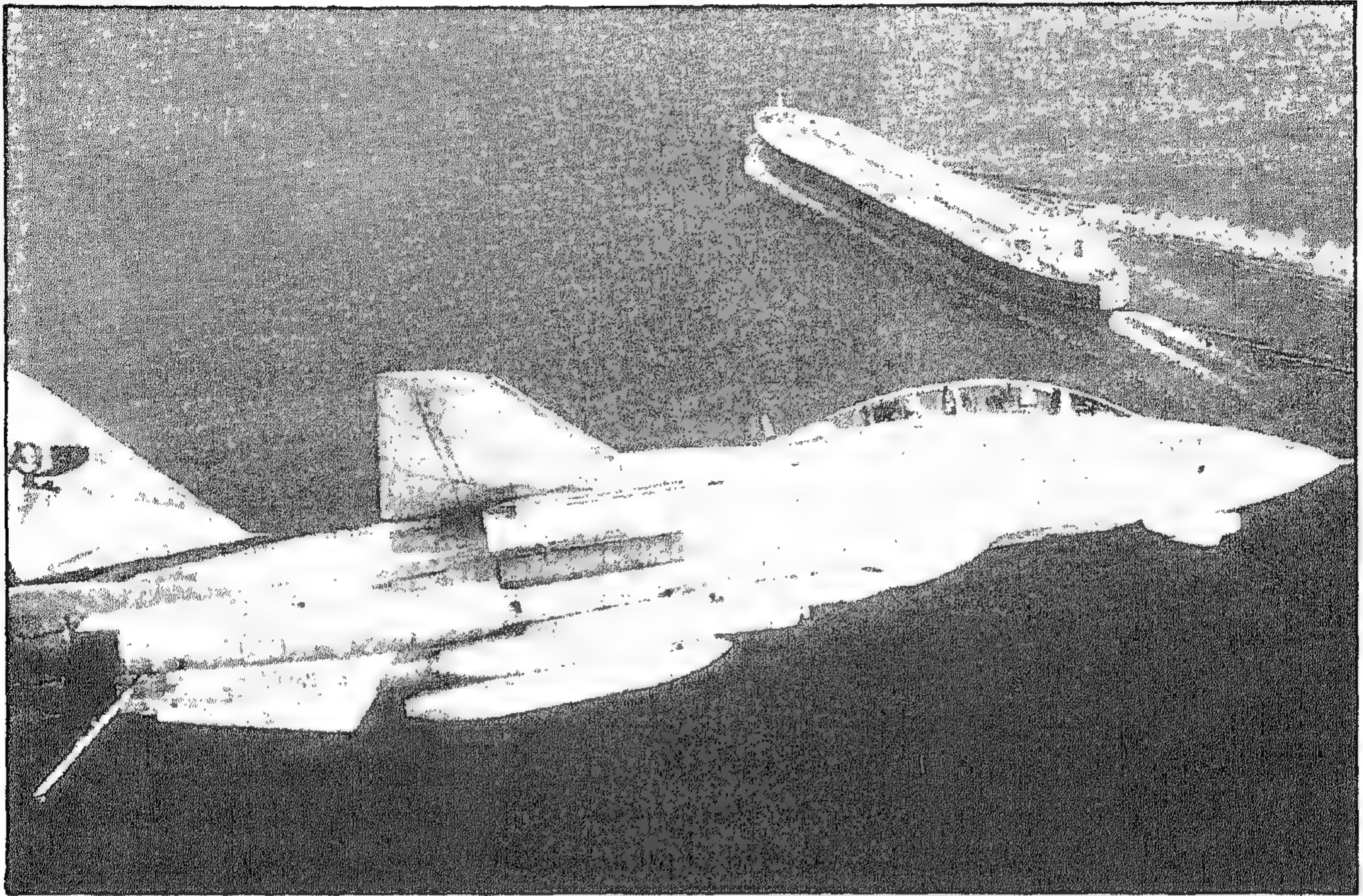
والكونغو ، نموذجاً لتطلعاته على المستوى الاقريقى والدولى . ويتمثل ذلك فى صياغته عن العولة التى تجعلنا نعيش بالضرورة فى « قرية عالمية » التى يجب أن نعمل على تحويلها إلى « جوار عالمى » يقوم على التعاون (اليابان) والاعتماد المتبادل (ماليزيا) ولا نعتمد على إحسانات المساعدة الفنية .

«إننا جزء من الاقتصاد العالمى ، ومن عملية العولة ، وقد أصبح السوق هو الإله الجديد ، لكن السوق يعنى : «أناس يتخذون قرارات» ، ويفهمون آلية العملية الجارية ، ويخططون للتدخل فيها وهو ما يجب أن نفعله» .

والنهضة الأفريقية سوف تفعل ذلك بالنضال ، لأن التحرر لا يأتى وحده .. إن ثمة جديدا دائما يأتى من أفريقيا .. والقرن القادم هو قرن أفريقيا .

إن «ثوبا مبيكى» يقف على حافة القرن محاولا الإمساك بالعناصر الملتهبة لمشروعه محاولا وضع صياغات جديدة لأوضاع لم يكتمل تحريرها بعد من زخمها الاستيطانى والاستعمارى فى المنطقة ، وصياغة « النهضة الأفريقية » ، صياغة فضفاضة قد تشير للرغبة فى التحرير ولكنها بالطبع لا تتضمن بعناصرها تلك برنامجاً جذرياً لإحداث تحولات رئيسية فى جنوب أفريقيا يخرجها بالفعل من سيطرة الرأسمالية الاستيطانية والغربية ، لكن الصعوبة التى يواجهها مبيكى ضد مشروعه هذا هو أنه يقود حلفا سياسياً واجتماعياً متعدد الاطراف السياسية والاجتماعية الراديكالية . ولذا فإن ضغط هذا الحلف من داخل حزب المؤتمر ونقابة العمال وقوى اليسار هو الذى يمكن أن يقلق حلمه « بالاستقرار » ، كما أن مؤشرات معدل الجريمة والفساد والدعارة وحدها تكشف أن مشروع النهضة الأفريقية لم يتحرك بعد ، والحلف الرأسمالى والاستيطانى الخفى ، لا يبدو مباليا بمشروعه الفكرى بسبب المسعى المتسارع نحو الاستثمار وليس النهوض الاجتماعى ، مما لا يتيح لمشروع النهضة الأفريقية بالمعنى الشامل هامشاً كبيراً للانطلاق .

اليسار الأمريكي والحرب



قهيد

كان أول المعترفين بأن اليسار الأمريكي واجه الحرب الأمريكية - الأطلسية ضد يوغوسلافيا مختلفا - إن لم يكن منقسما على نفسه - هو اليسار الأمريكي نفسه.

قال بعضهم إن هذه الحرب " سببت التباسا على اليسار. كثيرون ممن حركت مشاعرهم الأدلة على معاناة المنتمين عرقيا للألبان في كوسوفو أيدوها بدرجات مختلفة من الإحجام أو الحماس . وغيرهم حركت مشاعره القضية على الهجمات فاخترارا الدفاع عن ميلوسوفيتش (رئيس يوغوسلافيا) ستيفن شولوم في شهرية " زين " اليسارية التي تصدر عن " معهد التغيير الاجتماعي والثقافي " .

وقال آخرون " إن ثمة خلاقات مبدئية داخل مجتمع التقدميين بشأن الحرب في يوغوسلافيا ، بما في ذلك الخلاف حول استخدام القوات البرية " (مجلة " ذي نيشن " (الأمة) اليسارية الأمريكية) .

وقالت فئة ثالثة من اليساريين إن من أيدوا الهجمات الأمريكية - الأطلسية ضد يوغوسلافيا من اليسار الأمريكي ، وكذلك من أيدوا منه نظام ميلوسوفيتش مخطئون ... واختلفت هذه الفئة تفصيليا حول طبيعة هذا الخطأ على الجانبين.

واشنطنون من :

سمير كرم

بعضهم قال إنه خطأ سياسي ، وبعضهم الآخر اعتبره خطأ أخلاقيا . وغير هؤلاء . وأولئك قالوا : خطأ يجمع بين الجانبين السياسي والأخلاقي . (بيان اللجنة القومية السياسية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الأمريكي - في ٢١ أبريل ١٩٩٩) .

مع ذلك فإن اليسار الأمريكي لم يستسلم لخلافاته . ولم يتوقف عن العمل التنظيمي والسياسي والإعلامي والجماهيري ضد الحرب .. نعم ضد الحرب ، حتى أولئك الذين كانت لهم تحفظاتهم على نظام ميلوسوفيتش . والمهم - أيضا - أن خلاقات اليسار الأمريكي ساعدت في تسليط الأضواء على جوانب كثيرة من هذه القضية لم تجد مجالا لها حتى لإشارات سريعة في الإعلام التقليدي

الأمريكي ، الذي سارع كالعادة الى تعبئة الرأي العام الأمريكي وراء الادارة الأمريكية ، ليدق طبول الحرب ، وكأن الأمن القومي الأمريكي وحياة الأمريكيين وطريقة حياتهم فى خطر.

ألقت مناقشات اليسار الأمريكى أضواء كاشفة على الدوافع الأمريكية فى هذه الحرب . وعلى النتائج المحتملة لها فى المدى القريب والمدى البعيد . وعلى مصير الأمم المتحدة بعد تصدى حلف الأطلسى لمهمة المنظمة الدولية . وأيضا على نظام ميلوسوفيتش ماله وما عليه.

كذلك ألقت المناقشات الضوء على "البدايل" . فقد تناولت - مع قدر من الاختلاف - الحلول البديلة عن الحرب التى كان يتعين طرقها قبل الاندفاع الى تدمير يوغوسلافيا . وكما فى حالة الحزب الاشتراكى الديمقراطى الأمريكى قدم اليسار اقتراحات محدودة.

سنعرض لهذه الاختلافات ولما أضاعته مناقشات اليسار الأمريكى.

لكننا آثرنا أن نبدأ بخلفية تاريخية نظرية تتعرض لجذور هذا الخلاف ، التى لا تمتد زمنيا فقط من القرن الماضى ، بل تمتد جغرافيا من اليسار الأوروبى الى اليسار الأمريكى.

لماذا؟

لأن هذه الخلفية النظرية التاريخية تساعدنا على فهم أعمق وأوسع لطبيعة إسهام الفكر اليسارى - عالميا - فى قضية تفرض نفسها الآن فى وقت استعداد لدخول القرن الحادى والعشرين ، وفى ظروف هيمنة القوة الأمريكية - الاستراتيجية والاقتصادية - على الشؤون العالمية . وفى زمن تحولات جذرية بالغة الأهمية والخطورة بعضها يتعلق بالعملة بجوانبها الاقتصادية والسياسية ، مما يتبعها من انكماش مفهوم " الدولة القومية" وبالتالى انكماش مفهوم السيادة ، ومعنى القانون الدولى ومن يملك حق حراسته وحق فرض العقوبات (بأشكالها ودرجاتها المختلفة) على من ينتهكه. عذرنا فى هذه الخلفية الطويلة أن

الموضوع - موضوع موقف اليسار من الحرب - لم ينل حقه من التناول ، فضلا عن المناقشة فى الدوريات العربية . ولعل " اليسار" - بنشرها - تفتح الباب لإسهامات أعمق وأثرى لموضوع النظرية اليسارية فى الحرب . والحرب الباردة كأداة للهيمنة الطبقة عالميا.

خلفية نظرية

يكاد يكون هناك إجماع بين الباحثين فى الماركسية - من الماركسيين وغير الماركسيين على السواء - على أنه لم تكن هناك نظرية متكاملة ومتناسكة عن " الحرب" فى كتابات ماركس والمجلز .. رغم انشغالهما المؤكد بقضايا عصرهما فى القرن التاسع عشر وماتخللته من حروب عديدة فى أوروبا وخارجها فى "العالم الثالث" وهى تسمية لاحقة حلت محل تسمية " المسألة الشرقية".

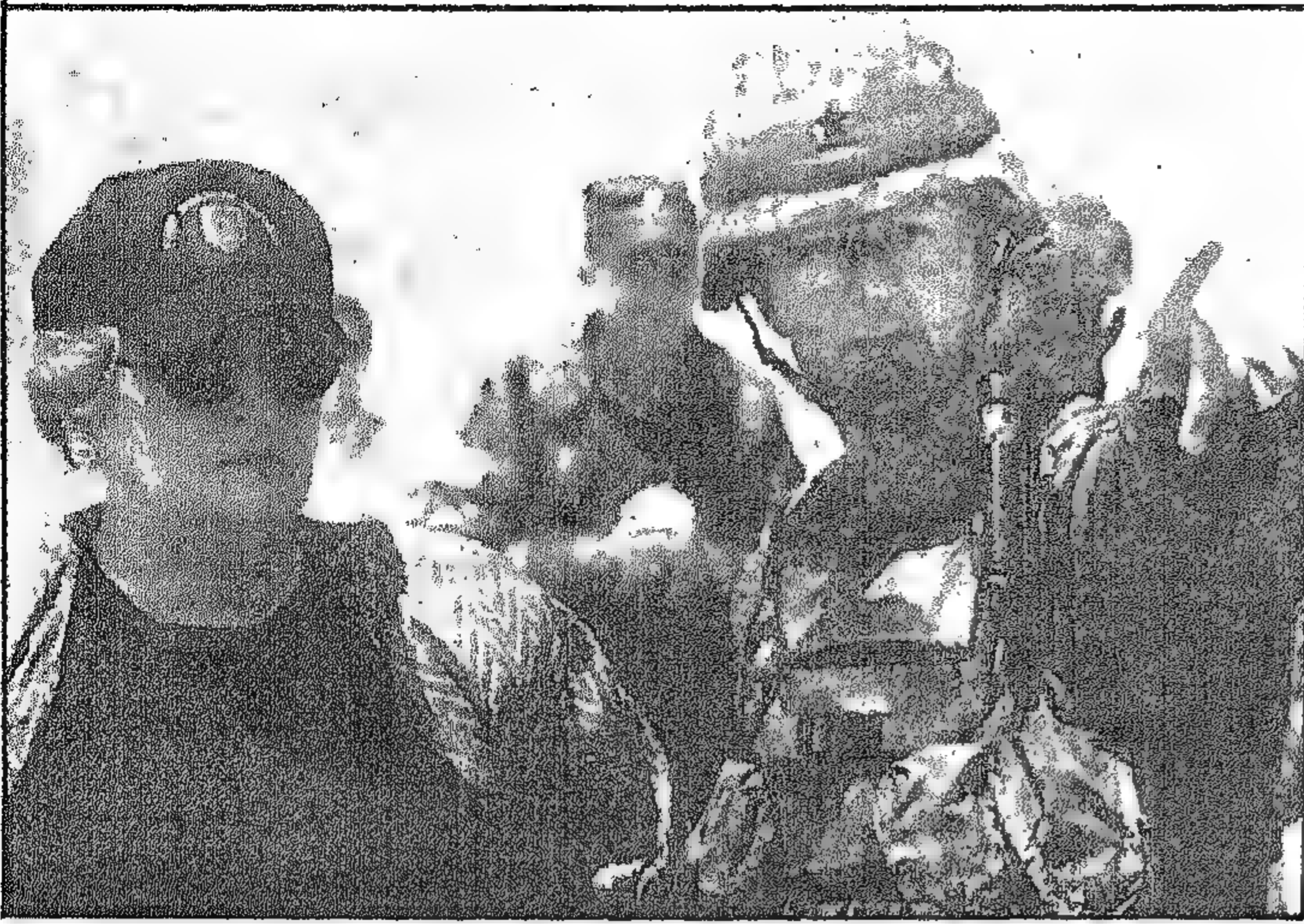
ومن الحقائق التاريخية المعروفة أن ماركس والمجلز اهتمتا بشكل خاص بالغزو البريطانى لمصر وثورة عرابى ، وأظهرا تأييدا واضحا للثورة الوطنية المصرية ، كذلك بالثورة الهندية وحرب الأفىون فى الصين . بل ان ماركس كان بمثابة " مراسل حربى " لصحيفة " نيويورك تريبيون"

**جانب من " المجتمع
التقدمى " فى أمريكا
وقف ضد الحرب
الأمريكية - الأطلسية
لتدمير يوغوسلافيا
.. وآخرون وقفوا
ضد " نظام
ميلوسوفيتش " .**

الأمريكية ابان " حرب القرم" . وقد طبعت رسائله منها فى مجلد ضخيم بعنوان " المسألة الشرقية" (يقع فى ٦٥٦ صفحة). كذلك فان من المعروف تاريخيا أن ماركس والمجلز كانا شديدى الاهتمام بالحرب الأهلية الأمريكية وكانا يؤيدان بقوة قضية الشمال الأمريكى (الوجودى والرأسمالى) ضد قضية الجنوب (الانفصالى والاقطاعى) وكانت لهما مراسلات كثيرة مع عدد من أكثر العناصر تقدمية فى جيش الشمال. أو جيش لنكولن.

ويعتقد معظم الدارسين للماركسية أن كتابات ماركس والمجلز فى نظرية الحرب أو أرائهما بشأن الحروب العديدة التى نشبت فى سنوات حياتهما لا تقدم نظرية متكاملة ، بل أنها أيضا تعكس قدرا من الخلاف فى وجهات النظر بينهما . مع ذلك فثمة إدراك بأنهما انطلقا دائما من فهم الطبيعة الطبقة للرأسمالية وحروبها بما تنطوى عليه من تناقضات. فقد أوضحا على سبيل المثال أن الرأسمالية يمكن أن تكون فى بعض الظروف أميل للنزعة السلمية لأن " الحرب من عاداتها أن تصيب أسعار الأسهم .." (الصراعات الطبقة فى فرنسا - ماركس) . الا أنهما أكدا أيضا أن الحرب تنتج عن الأزمة الاقتصادية ، وإن كانا قد مالا الى الاعتقاد بأن الأسباب السياسية فى هذه الحالة تفوق الأسباب الاقتصادية فى دورها فى التعجيل بالحرب.

من ناحية أخرى ساد الاعتقاد بين الكتاب الماركسيين فى أواخر القرن التاسع عشر بأن اتجاه الدول الرأسمالية الأوروبية الى التوسع فى تكوين الجيوش إنما يقود - من حيث لا تدرى - التدريب اللازم للطبقة العاملة والفلاحين ، الذى يمكن استخدامه فيما بعد للثورة على هذه النظم والاطاحة بها. وكان ماركس قد ذكر فى كتابه بعنوان : الثامن عشر من برومير أن من الطبيعى أن تصبح للجيوش شعبية كبيرة ليس فقط بسبب ماتخلفه وتغذيته من نزعة شوفينية ، إنما لأن التجنيد للحرب



أولبرايت مع قائد الثورات الأمريكية في مقدونيا

من أزمته " (كاوتسكي: طريق السلطة - ١٩٠٩) . وفي هذا الكتاب نفسه قدم التحليل الباهر التالي :

" كل طبقة حاكمة تتهم جيرانها بالتآمر ضدها ، النزاعات تؤجج نيرانها فتتحول إلى هستيريا . التوسع الامبريالي يقدم إضافة كبيرة الى تراكم الأسلحة ، وسيصل إلى النقطة التي يحدث عندها الاجهاد والانفجار . ولاشئ يمكن أن يوقف الانحدار سوى التغير الثوري الشامل " .

غير أن المفكر الاشتراكي الذي ترك بصمة خاصة بشأن نظرية الحرب من وجهة نظر ماركسية في بدايات القرن العشرين كان الألماني كاميل ليبنخت ، خاصة في كتابه الذي تسبب في ايداعه السجن ... (

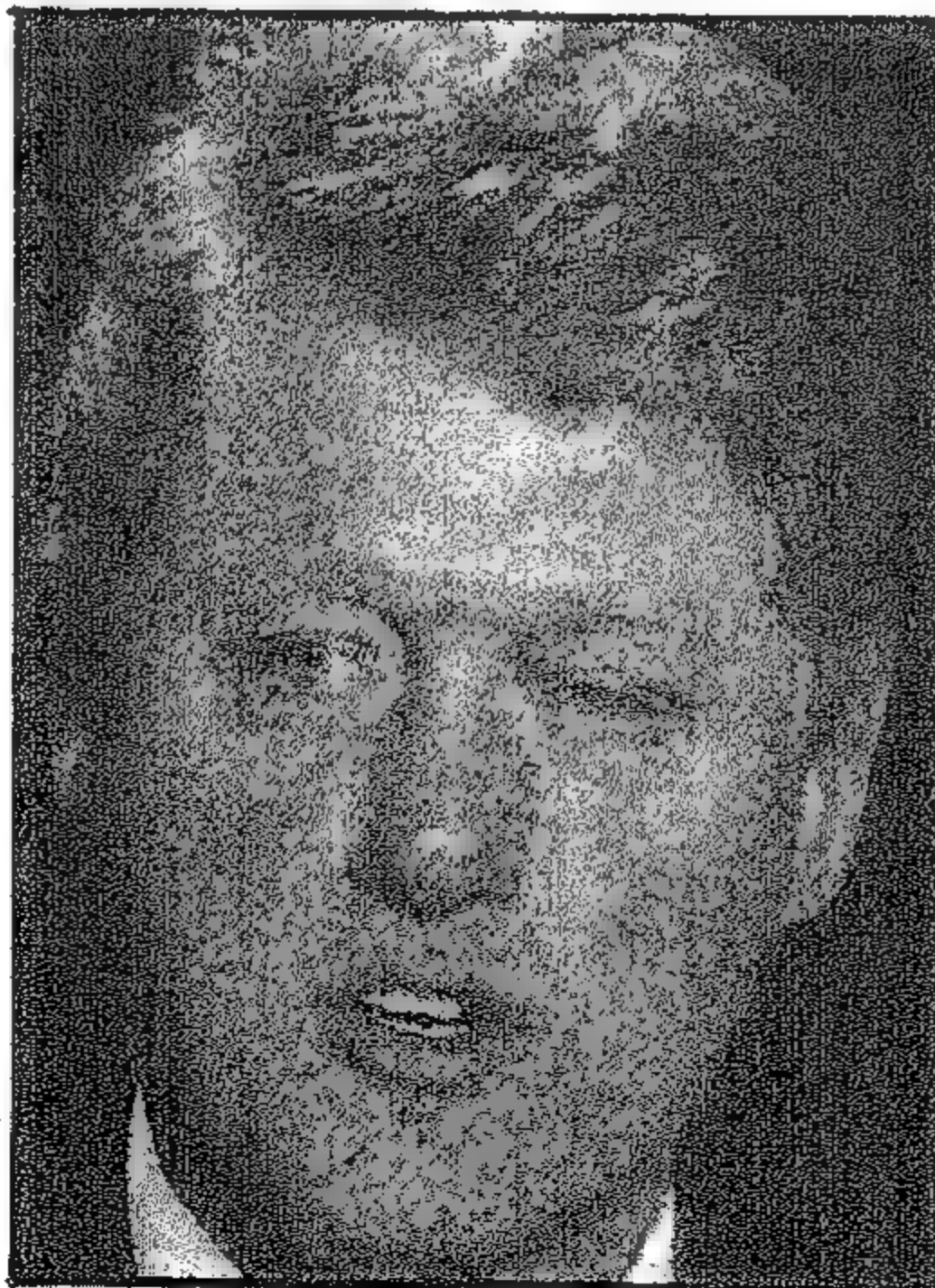
وربما في اغتياله ورفيقته روزا لوكسمبرج في عام ١٩٠٩) وقد كتب " أن النزعة العسكرية ظاهرة بالغة التعقيد ، متعددة الأشكال كثيرة الجوانب ، مما يجعل من العسير للغاية تحليلها . إن العسكريين والرأسماليين لا يكتفون مشاعر مودة الواحد تجاه الآخر ، وإن كان كل منهما يقبل الثاني كشر لا بد منه . أما من الناحية المالية فإن عبء الجيش يقع على عاتق العمل " (ليبنخت : النزعة العسكرية لا النزعة المضادة للعسكرية - ١٩٠٧) .

منذ صدور هذا الكتاب .. ونظرا للتطورات التي طرأت على الرأسمالية

أولا أن هذه الحرب ستشعل نار ثورة سيكون لها شأن كبير بحيث سيتعين على الطبقات الحاكمة أن تتذكرها جيدا ، وثانيا أن هذه الحرب ستفتح الباب لبداية عصر من الكراهية القومية والنزعة الرجعية والدكتاتورية.

وكتب كارل كاوتسكي - الذي أصبح المنظر الرئيسي للأمية بعد وفاة المجلز - أن النظم الاجتماعية تهددها الحروب وتكسرهما إلى قطع صغيرة أكثر مما تفعل بها الثورات ذلك . لكنه عاد وقال " أن خوف نظم الحكم من الثورة قد يدفعها الى المقامرة و الرهان على الحرب كمخرج لها

كليتون



يقلل الأزمة السكانية في الريف. الا أن ماركس والمجلز الذين شهدا - ابتداء من عام ١٨٤٨ - هزيمة الثورات الأوروبية المتوالية وماحدث في كومونة باريس على أيدي القوات المسلحة المحترفة - أصبحا مدافعين قويين عن قضية إلغاء الجيوش النظامية واستبدالها بالشعب المسلح الممكن ليس على طريقة الميليشيات مثل الحرس القومي في فرنسا.

وأكد المجلز - في كتاباته بعد وفاة ماركس عام ١٨٨٣ - على خطر الحروب على الاشتراكية ، مؤكدا أن أسلحة التدمير الوحشية الجديدة ستكون بمثابة نكسة خطيرة للاشتراكية وحتى للحضارة . وكتب في رسالة الى الاشتراكي الفرنسي لافارج زوج ابنة ماركس) أنه اذا وقعت حرب البلقان فان الغرض الحقيقي منها سيكون وقف الثورة الاجتماعية .. ووصل الى حد القول ولهذا فاننى مع السلام بأى ثمن (رسالة المجلز الى لافارج في ٢٥ أكتوبر ١٨٨٦) .

لكن المجلز نفسه عاد فتحدث بصورة مختلفة في رسالة إلى لافارج (في ٢٢ يناير ١٨٩٥) حيث قال إن الأسلحة الجديدة المتقدمة بقدرتها التدميرية الكبيرة من شأنها أن تجعل أية حكومة تتردد في استخدامها .. وهذا من شأنه بدوره أن يؤدي الى الانقاسامات بين الحكومات المتحالفة ضد بعضها بعضا في أوروبا وأن يؤدي الى زوال هذه التحالفات.

ويقول . جى كيزمان في " موسوعة الفكر الماركسي " أن الذين خلفوا ماركس والمجلز (في بدايات القرن العشرين) أنهوا هذا الارتباك العميق إزاء مسألة الحرب ، في وقت كانت تقترب فيه الحرب العالمية الأولى وكانت " الأمية الثانية " مشغولة تماما بشئون الأزمة التي انتهت الى تلك الحرب ، وكان معظم المشاركين فيها ماركسيين أو ذوي قناعات ماركسية.

في عام ١٩٠٥ - يضيف كيزمان - قدم الاشتراكي الفرنسي جان جوريس تنبؤين بشأن نتيجة حرب أوروبية وشيكة الوقوع ، أثبتت التطورات صحتهما معا:

من زمن مؤسسى الماركسية فى القرن التاسع عشر حتى كوسوفو فى الأشهر الأخيرة من القرن العشرين .. حكمت مواقف اليسار فى أوروبا خلافات نظرية سياسية بشأن الحرب .. كيف انعكست على اليسار الأمريكى ؟

فون كلاوزفتر) إنما هى الحد الأقصى للسياسة . وأن الصراع الذى تشكله الحرب يعطى العمال والفلاحين المشتركين فيه تربية سياسية أسرع مما يعطيها لهم أى شئ آخر يمكنهم عمله".

ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ حتى كان الشيوعيون أكثر إدراكا من غيرهم وبالتالى أكثر تحذيرا من أن حربا عالمية أخرى تهدد بالاندلاع . وزاد تركيزهم على ضرورة النضال من أجل منع الحروب نتيجة للمعاناة الهائلة التى ألأت بروسيا والتى فاقت مآعاته البلدان الأخرى . وأصبحت الحرب فى الفكر والأدبيات الماركسية منذ ذلك الحين أقسى الشرور التى تعاني منها البشرية وأشد ما تحتاج الإنسانية الى النضال من أجل منعه . وزاد الماركسيون على ذلك تأكيدهم الملح على أن الماركسية لم تنظر فى أى وقت الى الحرب باعتبارها طريقا إلى الثورة.

طوال السنوات بعد الحرب العالمية الثانية - فى ظل ظروف انقسام " الحركة الشيوعية " العالمية بسبب الخلافات بين الاتحاد السوفيتى والصين ، انكب الماركسيون على دراسة تاريخ الحرب بصورة كثيفة لم يسبق لها مثيل . وتعددت إصداراتهم عن الحرب والمجتمع ، وقدموا خلال ذلك إضافات فكرية قيمة خاصة فى مجال كشف دور رأس المال الكبير فى إشعال الحرب العالمية الثانية وتزويدها بالوقود . وهو جانب غاب

ردهم على هذا أن يحولوا الحرب الى حرب أهلية".

ورغم أن الحرب العالمية الأولى كان لها أثر أعمق وأكثر تقسيما على الحركة الاشتراكية الدولية من أى صراع مسلح سابق و كانت الأهمية الثانية إحدى ضحاياها ، بل أولى ضحاياها ، ورغم أن خصومة " أخلاقية " مريرة حلت محل التضامن السابق بين القوى الاشتراكية ، إلا أن النظرية الماركسية فى الحرب اكتسبت نضجها خلال تلك الفترة . اكتسبت تحديدا لعدد من مبادئها الثابتة بشأن الحروب ، وعددا من استنتاجاتها الصحيحة المؤسسة على التحليل الجدلى التاريخى (الطبقي) للحرب كظاهرة معقدة ومتنوعة السمات والاتجاهات.

وكان أبرز تلك المبادئ الأساسية اعتبار الرأسمالية المذنبة الرئيسى وأن لم يكن الأوحده - بشأن نشوب الحروب الحديثة . امتد هذا المبدأ عبر كتابات لينين ، خاصة فى الامبريالية (وبالأخص " الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية " (١٩١٦) وبعد ذلك نيكولاى بوخارين: " الامبريالية والاقتصاد العالمى " - ١٩١٨ . وقبلهما كتاب الاشتراكى النمساوى رودولف هيلفردينغ: " رأس المال المالى " - ١٩٠٩ . وقد أوضح لينين فى تحليلاته آنذاك (التى قدمها إلى مؤتمر سوفيتيات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩) أن الحرب ليست فقط امتدادا للسياسة (القول الشهير للمفكر الاستراتيجى كارل

وتركيز القوة المالية فيها - حدث الارتباط بين الرأسمالية والحرب . أو الرأسمالية والنزعة العسكرية اذا استخدمنا تعبير لينين نفسه . واتجهت الكتابات الماركسية الى إلقاء مسئولية الحرب وتبعاتها على الرأسمالية وحوافزها ، وعلى التركيز على ضرورة توجيه نضال الطبقة العاملة نحو وقف الصراعات المسلحة إذا كان لها أن تتفادى الكارثة ، وأن تستغل الأزمة الناجمة عن ذلك فى الاطاحة بالرأسمالية. وقرر مؤتمر الأهمية فى بال (سويسرا) عام ١٩١٢ بلغة صريحة تماما: " أن يقتل العمال بعضهم بعضا من أجل منفعة الأرباح الخاصة لى جريمة ". وعندما وقع انقسام الأهمية فى عام ١٩١٤ عد لينين هذا الانقسام أحد المكاسب الأساسية التى جنتها الرأسمالية من الحرب . فقد كان محور انقسام الاشتراكيين فيها هو موقفهم من الحرب العالمية الأولى ، وظهور " نزعة الانهزامية " - كما سميت آنذاك - بين الاشتراكيين.

وقتها قدم لينين (فى بحثه " الحرب و الديمقراطية الاجتماعية الروسية " - أكتوبر ١٩١٤) تحليله - الذى كان بمثابة بيان لجنة الحزب - الذين عزا الحرب الى مجموعة مركبة من الأسباب : تراكم الأسلحة - اشتداد حدة الصراع على الأسواق - مصالح الأسر المالكة القديمة التقليدية - والرغبة فى تشتيت أفكار وتقسيم العمال ، الذين يتعين أن يكون

بصورة شبه كلية . بطبيعة الحال - عن معالجات المنظرين والكتاب فى العالم الرأسمالى " خاصة فى الولايات المتحدة ، فهؤلاء صوروا الأمر دائما وكأنه حرب ضد هتلر أو فى أقصى تقدير حرب ضد النازية . فغابت من كتاباتهم التحليلات الطبقيّة للحرب والقوى المشاركة فيها .

ربما لهذا يميل كثيرون من الكتاب - من بينهم بعض الماركسيين ولكن على الأخص فى العالم الغربى - الى القول بأنه لا توجد نظرية " ماركسية" فى الحرب .. إنما توجد نظرية " لينينية" فى الحرب ، وذلك باعتبار أن الكتابات النظرية للماركسيين فى القرن الحالى استندت الى أطروحات لينين بالدرجة الأولى . واستندت إليها بالمثل بيانات الأحزاب الشيوعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبصفة خاصة فان مرحلة الحروب الوطنية - حروب التحرر الوطنى والاستقلال - التى أعقبت الحرب العالمية الثانية جددت الأفكار الماركسية فى مسألة الحرب . واتسمت كتابات الماركسيين فيها بتأييد أوضح وأصرح كثيرا من ذلك الذى كان يعبر عنه ماركس وانجلز - بقدر من التحفظ - تجاه الحرب الوطنية المبكرة (الصين - الهند - مصر - المكسيك) . وكان سبب هذا التحفظ ما اعتقده من أن القوى الامبريالية فى هذه الحروب ستتغير هى نفسها باتجاه التخلص من النظم العتيقة التى تحكمها فتتخذ مواقف أكثر ثورية وتقدمية وإنسانية ازاء شعوب " البلدان المتخلفة".

وبطبيعة الحال فان بروز أشكال الحروب التى ارتبطت عضويا بنضال التحرر الوطنى ، وفى مقدمتها " الحروب الفدائية" فى مناطق الريف وزحفها نحو المدن (الصين وفيتنام وبورما وأندونيسيا وكينيا والجزائر .. الخ) أعطى دفعة نظرية أخرى لاهتمام المحللين الماركسيين بمسألة الحرب . وظهرت فى هذا الاطار كتابات ماركسية لمن مارسوا قيادة هذه الحروب : ماوتسى تونج فى الصين

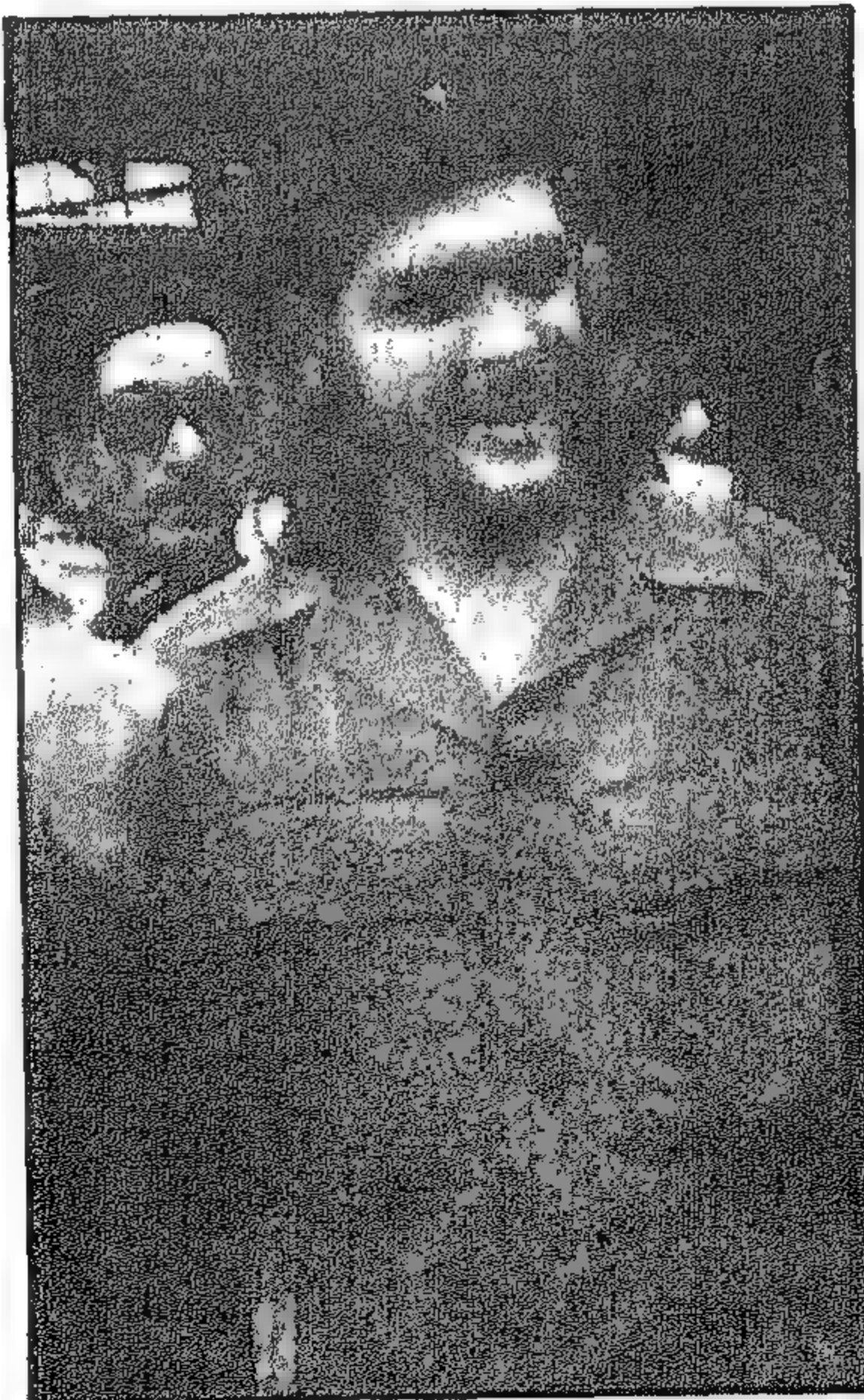
والجنرال تولىجو بين جياي فى فيتنام ، وبعد ذلك كاسترو وارنستو جيفارا فى أمريكا اللاتينية.

أين موقع الماركسيين الأمريكيين - أو فلنقل بصورة أعم أين موقع اليسار الأمريكى- فى هذا كله ، ماذا كانت اسهاماته فى نظرية الحرب أو فى مسألة الحرب خلال تلك الحقبة من منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين ، وبالأخص هل اختلفت مواقفهم من الحرب عن مواقف الاشتراكيين الأوروبيين .. على اختلافها؟

بداية لابد من تأكيد حقيقة أساسية هى أن أمريكا ولدت فى الحرب ، وان كل مراحل نموها كمجتمع رأسمالى وحتى اكتسبت القدر من القوة الذى تتمتع به الآن وأصبحت تمارس هذا الدور الذى تعبر عنه صفة الدولة الأعظم الوحيدة" ، ناتجة من حرب . ولاتكاد تكون هناك دولة أخرى معاصرة ارتبط تاريخها وتطورها وصعودها بالحرب مثل الولايات المتحدة.

مع ذلك فان الاشتراكيين الأمريكيين واليسار الأمريكى بشكل عام اتخذ دائما موقفا مناهضا للحرب .. مناهضا لحروب

أرنستوجيفارا



أمريكا الخارجية منذ بداياتها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الحرب الحالية ضد يوغوسلافيا فى الأشهر الأخيرة من القرن العشرين . حتى أن اليسار الأمريكى ارتبط بمقاومة الحرب ارتباطا عضويا كاملا ، فى مراحل صعوده كان أقوى القطاعات السياسية الاجتماعية معارضة للحرب ، وفى مراحل انحداره بدا وكأنه مجرد مجموعات من مناهضى الحرب فى بلد يعتبر تأييد الحروب التى تخوضها طبقته الحاكمة (حكومته) واجبا وطنيا ملزما وأن الخروج عليه جريمة وخيانة وليس خافيا أن حملة المكارثية ضد اليسار الأمريكى استخدمت معارضة اليساريين للحرب - أكثر مما استخدمت أى ذريعة أخرى - سلاحا فى ضرب اليسار ومحاصرته وسجنه والتنديد به وتحويله إلى فئات منهوذة اجتماعيا وسياسيا . وفى أجواء الحرب الأمريكية فى كوريا ولدت المكارثية ، وبسبب معارضة اليسار لها وخشيته من تحولها الى حرب أوسع نطاقا بين الكتلتين اللتين ربط بينهما تحالف كبير ضد النازية والفاشية قبل سنوات قليلة (فى الحرب العالمية الثانية) ارتفعت موجة الحملات " الوطنية" ضد اليسار حتى شملت أناسا لم تكن قد ربطت بينهم وبين اليسار أية علاقة قبل ذلك.

ولم تمنع هذه الحملة اليسار الأمريكى من أن يحمل لواء المعارضة ضد الحرب الأمريكية فى فيتنام ، رغم الاختلاف الكبير بين قوته فى نهاية الحرب العالمية الثانية والسنوات التى تلتها ، وحالة الضعف والانقسام التى كان يعانى منها فى الستينات والنصف الأول من السبعينات .. وهى فترة التورط الأمريكى فى حرب فيتنام.

ولو أننا تصورنا المسرح السياسى الأمريكى خاليا من دور اليسار وأحزابه ومنظماته فى تلك الفترة لوجدنا الساحة تملؤها لىدى الحرب الأمريكية فى فيتنام وحدهم . وصحيح أن الأحزاب التقليدية ركبت موجة المعارضة ضد هذه الحرب بعد أن بدأها اليسار بسنوات عندما اتضح لها

كان لليسار الأمريكي فضل

كشف الطبيعة الطبيعية

لحروب أمريكا داخليا وعالميا

.. منذ صعود أمريكا كدولة كبرى .

- وللادارات المتعاقبة - استحالة النصر فيها واستمرار عودة الشبان المجندين فى أكياس الجثث الى أهلهم فى الوطن .. الا أن الذين يؤرخون لهذه الحقبة حتى من غير اليساريين لا يغفلون دور اليسار فى مقاومتها .. وإنهائها ..

وقد كان الفضل لليسار وكتابه ومنشوراته السياسية فى كشف الطبيعة الطبقيّة للحرب الأمريكية فى فيتنام - ربما بصورة من الوضوح لم يسبق لها مثيل فى الحروب الأمريكية - السابقة - حيث كشفوا أبعاد جريمة هروب أبناء الطبقة الحاكمة والنخبة من الأغنياء وأصحاب النفوذ من التجنيد حتى أن الملايين من أبناء الأمريكيين الذين توالوا على تلك الحرب وشكلوا ذخيرتها البشرية كانوا فى أغلبيتهم الساحقة من أبناء الطبقة العاملة والفقراء .. وفى أغلبيتهم أيضا من السود.

إن واحدة من أهم الدراسات التى وضعت عن حرب فيتنام فى الولايات المتحدة كانت رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد وضعها جامعى يسارى أمريكى اسمه كريستيان ايجار واستغرقت منه السنوات من ١٩٨١ الى ١٩٨٨ ولم تنشر فى صورة كتاب إلا فى عام ١٩٩٣ (بعد انقضاء الدور الأمريكى فى حرب فيتنام بعشرين عاما كاملة) وقد نشرها وهو أستاذ للتاريخ فى " معهد ماساتشوزيتس للتكنولوجيا (ام ، آى ، تى) تحت عنوان " حرب الطبقة العاملة " .

بطبيعة الحال لم يكن هذا اكتشافا الا فى جوانبه العملية والرقمية . أما من الناحية النظرية فانه استناد واضح الى الأسس التى قامت عليها معارضة الاشتراكيين الأمريكيين السابقة للحرب بصفة خاصة ضد التدخل الأمريكى فى الحرب العالمية الأولى . وهو وقت كان فيه للاشتراكيين مرشحهم فى انتخابات الرئاسة الأمريكية .

يقول المؤرخ الاشتراكى الأمريكى جيمس واينستين فى كتابه " انحدار الاشتراكية فى أمريكا : ١٩١٢ -

١٩٢٥ " .

" حينما جاءت الحرب الى أوروبا فى عام ١٩١٤ أعطى الاشتراكيون فى معظمهم فى كل دولة أوروبية تقريبا ظهورهم للمواقف التى تبنتها الأمية الثانية فى عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٠ .. وأيدوا حكوماتهم فى الحرب . وقد أدى هذا الارتداد الى الموقف القومى الى قطع سبيل الأمية الثانية وخلق أزمة فى الحياة الداخلية للأحزاب الأوروبية " .

" لكن خلافا للأوروبيين فإن الأغلبية الواسعة من الاشتراكيين الأمريكيين عارضت الحرب سواء قبل أن تصبح الولايات المتحدة طرفا محاربا فيها ، أو بعده .. وقد كان رد الفعل الأولى للاشتراكيين الأمريكيين إزاء اندلاع الحرب فى أوروبا هى الصدمة وعدم التصديق . وأعقبه قدر من الالتباس وخسارة فى مكانته لدى الرأى العام وهبوطا للمعنويات داخل صفوفه .. وانخفض عدد أعضاء الحزب بصورة حادة فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩١٥ (العام التالى لاندلاع الحرب) ليصبحوا ٧٩ ألفا مقابل ١٠٣ الاف فى الفترة ذاتها من العام الأسبق " .. وتمكن الحزب من استعادة توازنه بعض الشئ بعد ذلك بأن ربط مواقفه بمواقف الزعماء الاشتراكيين الأوروبيين الذين ناهضوا الحزب . وعندما انشق كارل لينبخت عن الأغلبية الاشتراكية الألمانية التى أيدت الحرب بأن

صوت ضد السماح بقرض آخر لأغراض الحرب أيدت القيادات والتنظيمات الاشتراكية - الأمريكية - موقفه بشدة ... وقالت صحيفة " الاشتراكى الأمريكى " إن العالم بحاجة الى شجاعة لينبخت والتماسك الذى أظهره . وأعدت اللجنة التنفيذية للحزب برنامجا مبدئيا للسلام يلتقى تبعة الحرب على التنافس الامبريالى بين دول أوروبا الرأسمالية . ويؤكد أنه " لا يوجد اختلاف مصالح بين العمال من البلدان المختلفة المشتركة فى الحرب ويدعو الى تجنب عمليات ضم الأراضى ، وإلى التوسع فى الديمقراطية عن طريق التغييرات الاجتماعية فى البلدان كافة من أجل إزالة الأسباب الاقتصادية للحرب " .

مع ذلك فقد انتخبت أمريكا - فى عام ١٩١٦ - ويلسون لفترة رئاسة ثانية على أساس أنه الرجل الذى أبقانا خارج الحرب " الا أنه ما إن انتخب حتى تحول بسرعة نحو تأييد التدخل فى الحرب الأوروبية . وكان ذلك برهانا كافيا على أنه لا يكاد يكون هناك تأثير يذكر أو نفوذ لليبراليين الذين كانوا يؤيدون دخوله الحرب ولا للاشتراكيين الذين عارضوا ذلك بشدة ، على قرارات الادارة الأمريكية .

وقد ظل هذا الدرس قائما ، وظل يتكرر فى كل حروب أمريكا التالية .



لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يشعر الروس بعد حرب الناتو في كوسوفا بعنف صفة الهزيمة المباشرة. ولأول مرة تجلت بوضوح فداحة خسائر مسلسل التنازلات التي تبعت الانهيار ولأول مرة أيضا يعتقد المواطن الروسي أن اعتداء الحلف العسكري قد يقع على روسيا بتدخله لاحقا في نزاعاتها الداخلية مثل الشيشان وغيرها. خاصة وأن الولايات المتحدة قد وضعت الأساس السياسي والحربي لتوجيه مثل هذه الضربة في المستقبل عبر ثلاثة مبادئ (من مجموع ستة مبادئ) جديدة للحلف أعلنت في ٢٤-٢٥ أبريل الماضي:

روسيا والبلقان

منى الخميسي

والعرقية» حيث يسكن روسيا حوالي ١٥٠ قومية. لا تغيب أبعاد هذه اللوحة المظلمة عن المواطن الروسي. وتزيد قناتمة حقائق أخرى مثل إعدام الثقة في يلتسين والتسليم بفشل روسيا في إنشاء منظومة للأمن الأوروبي مستقلة عن الناتو تلعب موسكو من خلالها دورا ما على الساحة الدولية (أحد مبادئ الحلف الجديدة: يعتبر الناتو نفسه المنظمة الوحيدة في العالم القادرة على حماية الأمن الأوروبي). وعلى هذه الخلفية ظهر يلتسين قبل بدء قصف الناتو لكوسوفا بساعات قليلة ٢٤ مارس مساء على شاشة التلفزيون من وراء نظارة ضخمة في إيماء منه لخطورة الموقف وتوجهه ببناء ناشد فيه العالم والزعماء والساسة ومن عانوا من أهوال الحروب من قبل التوجه لكلينتون لمنعه من: «اتخاذ هذه الخطوة المأساوية طالما أن هناك ولو دقائق قليلة». واختتم يلتسين

- ١- تغيير مبدأ الحلف الأساسي من الدفاع عن الدول الاعضاء إلى حماية مصالحها خارج حدودها (أي من الدفاع إلى العدوان)،
 - ٢- للحلف كامل الحق في استخدام القوة العسكرية في أي منطقة في العالم إذا لاح خطر على الأمن أو الاستقرار في أوروبا.
 - ٣- حددت وثيقة مبادئ الحلف الجديدة هذه الاخطار بـ: (أ) النزاعات الاثنية والعرقية. (ب) انتشار اسلحة الدمار الشامل. (ج) وسائل نشر أسلحة الدمار الشامل.
- مع العلم أن الخبراء الأمريكيين رصدوا وفقا لتقديراتهم -أو لمخططاتهم - ٨٨ بؤرة نزاع ساخنة في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، عشرات منها في روسيا، وكلها تقريبا تندرج تحت بند «النزاعات الاثنية

مأزق الحرب». وفي اعتقادنا أن موسكو قامت باستعراضاتها العسكرية لعدة أسباب لا يمت أحدها لاحتمال اتخاذ موقف من حرب الناتو، وأهمها:

١- سحق الأوساط الشعبية في الداخل

٢- معارضة جنرالات الدفاع الروسي لقيام الناتو بالعمليات البرية في كوسوفا، وليس للقصف الذي لم يعن عسكرة الناتو في قاعدة حربية في البلقان، واقترب موعد العملية البرية.

٣- حرمان المعارضة اليسارية والشيوعية من استخدام ورقة موقف الكرملين من حرب البلقان في الدعاية الانتخابية عشية إجراء انتخابات مجلس النواب (ديسمبر ١٩٩٩م).

٤- التلويح بشقل روسيا العسكري، ليس في سياق شجب وادانة حرب الناتو، بل لاعتبارات استراتيجية تصل لقلب روسيا تحسبا لشن هجوم الحلف في المستقبل عليها. وليس مجرد مصادفة اشتعال شمال القفقاس الروسي مع كل قفزة جديدة للناتو: لدى قبول أعضاء جدد (المجر - تشيكيا - بولندا في مارس الماضي)، وإقرار مبادئ الحلف الجديدة (في أبريل الماضي)، ومسلسل حروب البلقان على امتداد السنوات الماضية، وإجراء المباحثات بين قادة الناتو

٥- ناهينا عن تشكيك البعض في مصداقية الاعلان عن القيام بالخطوات سابقة الذكر، باستثناء مرابطة سفينة المخابرات العسكرية (ليمان) في منطقة النزاع، لسبب بسيط للغاية هو أن روسيا ليس لديها ثمن نفقات الرقود لتحريك أكثر من ٥٣ قطعة بحرية من مواقعها وتكاليف طاقمها العسكري. فضلا عن أن حجم الهزيمة التي لحقت بروسيا من جراء طردها من البلقان وتوسع الناتو داخل مواقعها القديمة التقليدية، يفترض نفس حجم من الادانة - الشكلية - للحرب لتمريرها تحت ستار الرفض والشجب كي يتجرعها المواطن الروسي بأقل قدر من إثارة الشغب.

وفي الاثناء التي انشغل فيها الكرملين بضبط معادلة حقيقة موقفه من حرب البلقان على الساحة الدولية، وستر تلك الحقيقة على الساحة الداخلية، انهضك الدفاع الروسي والأوساط العسكرية في دراسة الكارثة، وأجملت الازمة بالنسبة لروسيا في ضرورة إيجاد رد عسكري على:

١- توسيع الناتو.

٢- حرب البلقان.

٣- لبحث امكانيات جديدة لحماية الامن القومي الروسي ومن ضمنها تطوير الأجيال الأخيرة من الاسلحة السوفيتية النووية القديمة.

٤- تطوير الولايات لشبكة الصواريخ



بريماكوف رئيس الوزراء الروسي

مزودة بكل ما يلزم لصد الهجوم الجوي.

٧- أجرى أسطول المحيط الهادئ بقيادة الاميرال زاخارينكو مناورات في بحر اليابان شاركت فيها ١٥ سفينة حربية.

٨- أجرى أسطول البحر الاسود بقيادة الاميرال كومويدوف تدريبات تعسوية وتكتيكية في البحر الاسود بمشاركة الطراد (جولونكو) وسفينة (كيريتش) وحاملة الصواريخ (بورا) وسفن أخرى.

٩- تحركت ٧ وحدات بحرية روسية صوب البحر الابيض عبر مضيق البوسفور والدرنيل قادمة من البحر الاسود.

وطبيعي أن من شأن وضع أكثر من ٥٣ قطعة بحرية عسكرية في حالة الاستعداد والتأهب الحربي نشر الايهام حول جدية موقف الكرملين وحزمه وحسمه... لكن يلتسين في الاثناء التي قامت موسكو فيها بتلك الخطوات -وبعدها- نفى عدة مرات بشكل قاطع كل الاشاعات التي انتشرت حول استعداد روسيا لامداد بلجراد بالاسلحة، بل وادان حتى «نبرة» المبالغة في التصريحات ذات الطابع العسكري التي اصدرها بعض السياسيين الروس قائلا: «لن اسمح بتصريحات عصبية غير مسئولة»! وأكد على هذا المعنى وزير الخارجية الروسي ايفانوف حينما ذكر أن «الرئيس كف عن الحديث عن (اتخاذ اجراءات مماثلة) ويتحدث الآن عن اعداد مبادرات دبلوماسية جديدة للخروج من

النداء قائلا: «وسنفعل من جانبنا كل شيء.. لكننا لن نستطيع عمل كل شيء، لأن ضميرنا لا يسمح لنا بذلك».

ولخصت هذه الكلمات موقف الكرملين، واثارت التباسا بعد أن وضعت القيادة الروسية المعادلة على النحو التالي: أما الحرب ضد الناتو في البلقان الذي تفوق قواته واسلحته قدرة روسيا العسكرية بعشرين مرة، أو قبول الحرب في صمت وخنوع وقريرها. ووقع كشيرون في هذا الفخ: ضرورة قبول روسيا لما يحدث في البلقان لأنها ستعجز عن محاربة الناتو. وركزت وسائل الاعلام الروسية على عبثية وخطر انزلاق روسيا للحرب، وعلى النتائج المدمرة الناجمة عن ذلك اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بالنسبة لروسيا. وكرر يلتسين مرارا عبارة: «لن تنزلق بلادنا للحرب.. ولن يجبرنا أحد على ذلك». مع العلم أن أحدا لم يطالب بانزلاق روسيا للحرب! إذا انحصرت مطالب المعارضة الشيوعية في:

١- اقامة الاتحاد: روسيا - بيلوروسيا - يوغوسلافيا.

٢- ارسال المتطوعين عبر قنوات «غير رسمية» لبلجراد (بناء على البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة).

٣- خروج روسيا من جانب واحد من نظام المقاطعة وحظر توريد السلاح ليوغوسلافيا.

٤- وقف الحرب قورا والالتزام بالقوانين الدولية وتصحيح أوضاع العالم.

وكان الكرملين لدى انذار الناتو قبيل الأخير بقصف كوسوفا قد وجد حلا مناسباً دون «الانزلاق» إلى الحرب «في مجرد التهديد بامداد بلجراد بصواريخ (س-٣٠٠) للدفاع الجوي المضاد للصواريخ والطيران، فلم توجه الضربة».

لكن الكرملين حيال فوران الغضب في صدور الروس لم يجد مفسرا من بعض الاستعراضات العسكرية فقامت موسكو بعدة خطوات:

١- تجميد عمل مجلس روسيا - الناتو.

٢- استدعاء ممثلي روسيا في مقر قيادة الناتو.

٣- تجميد كل أشكال التعاون مع الحلف

مثل التدريبات المشتركة وغيرها.

٤- انسحاب الفرقة الروسية لصنع السلام في البوسنة من قيادة الناتو لها.

٥- مرابطة سفينة (ليمان) للمخابرات العسكرية الروسية في منطقة النزاع.

٦- أجرى الأسطول الشمالي بقيادة

الاميرال بويوف تدريبات عملية نهاية مارس.

وتحركات صوب بحر بارنتس ١٠ غواصات

وطراد (بطرس الأكبر) وخاملة الطائرات

(كوزيتسوف) وحوالي ١٥ سفينة أخرى

روسيا البلقان



مادلين أولبرايت



متظاهرون روس يرشقون للسفارة الأمريكية في موسكو بالبيض

واحدة في كل روسيا لن يقف مكتوف الأيدي أمام ما يحدث في البلقان». وتدرجيا بدأت الخلافات بين موقف الكرملين، والدفاع تظهر بوضوح وكان الجنرال ليونيدويفاشوف مدير إدارة التعاون العسكري الدولي في وزارة الدفاع أول من أعلن رسميا عن الخلافات بين الدفاع وتشيرنوميردين بشأن مساعي روسيا في تسوية أزمة كوسوفا وشروط وقف الحرب. وصرح إيفاشوف في حضور تشيرنوميردين أن «وزارة الدفاع لا تتفق مع تشيرنوميردين في الرأي، ولها موقف مستقل ومختلف من اتفاقية التسوية السياسية التي تتطلب اتفاقية أخرى عسكرية لتوضيح قضايا هامة». وفي هذه الأثناء تطوع كبار الجنرالات الروس لقيادة فيالق المتطوعين للحرب في البلقان إلى جانب الصرب في وجه الناتو. وبدأت وتيرة الصراع تزداد سرعة وحدة بعد بلورة نهج تشيرنوميردين في التسوية.

ظهر تشيرنوميردين في دور الممثل الخاص للرئيس يلتسين في حل أزمة كوسوفا في ضوء ثلاث حقائق:

١- بعد أن بلغت حرب الناتو مأزق تورط قيادة الحلف في القيام بالعملية البرية، حيث استنفذ القصف الجوي أهدافه الأساسية عسكريا ومعنويا، باستثناء: إخضاع ميلوسيفيتش.

٢- بناء على طلب نائب الرئيس الأمريكي البرت جور، وأكد كلينتون على ذلك في حوار خاص للتلفزيون الروسي فور انتهاء اجتماع الدول السبع الكبار في كولن قائلا: «لا أدري هل هناك حقا خلافات بين الموقف الأمريكي والروسي بشأن كوسوفا؟ لقد وافق الرئيس يلتسين على تعيين تشيرنوميردين في هذا المنصب، ونشكر له مساعيه في التسوية».

٣- وضع نهج التسوية يستهدف تهميش جهود وزارة الدفاع والخارجية الروسية ومحاولا بريماكوف لحل الأزمة، التي وضعت في اعتبارها -إلى حد ما- مصالح روسيا الوطنية.

وإذا تذكرنا أن إيجور إيفانوف وزير الخارجية الروسي هو خليفة بريماكوف في نفس المنصب، يتبين اتساق مواقف الطرفين. وقد أجمل بريماكوف خطته في التسوية في ثلاث نقاط:

١- الاستمرار في المساعي الدبلوماسية لوقف الحرب وحل النزاع بالطرق السياسية.

٢- بحث امكانية خروج روسيا - من جانب واحد - من نظام العقوبات على بلجراد في مجلس الأمن القومي الروسي باعتبار قصف الناتو عدوانا على دولة مستقلة ذات سيادة.

٣- اتخاذ إجراءات أخرى إذا أقدم الناتو على القصف (والمقصود هنا العملية البرية لأن

النوعية الاستراتيجية الروسية الافتراضي.

٧- إضافة بند جديد لوثيقة «فلسفة روسيا العسكرية» يصف: «الأسلحة النووية بأنها ضامنة الأمن القومي وراذع يحول دون الاعتداء على روسيا وحلفائها كإجراء اضطراري بعد استنفاد الوسائل المتاحة لدفع أخطار حرجة». ومع العلم أن وثيقة الفلسفة الروسية العسكرية الجديدة حتى حرب الناتو في كوسوفا كانت تستبعد احتمال اندلاع حروب كبرى، ومن ثم امكانية الردود العسكرية عليها، خاصة بالسلح النووي.

في نفس الوقت كانت تصريحات رجالات وزارة الدفاع الأكثر حسما ووضوحا ورفضاً لحرب كوسوفا وتوسيع الناتو. ويقول أناتولي كفاشين قائد هيئة الأركان العامة الروسية: «سيتلقى الناتو الرد المناسب على وقاحته عاجلا أو آجلا». وصرح الكسندر روتسكوي محافظ كورسك باعتباره جنرالا: «إن جنرالا

النوعية التي تخرق بها إتفاقية تقليص الأسلحة المضادة للطيران والصواريخ.

وتلخصت مساعي الدفاع الروسي في الإجراءات التالية لـ:

١- وقف تقليص الأسلحة النووية والجيش والقوات المسلحة.

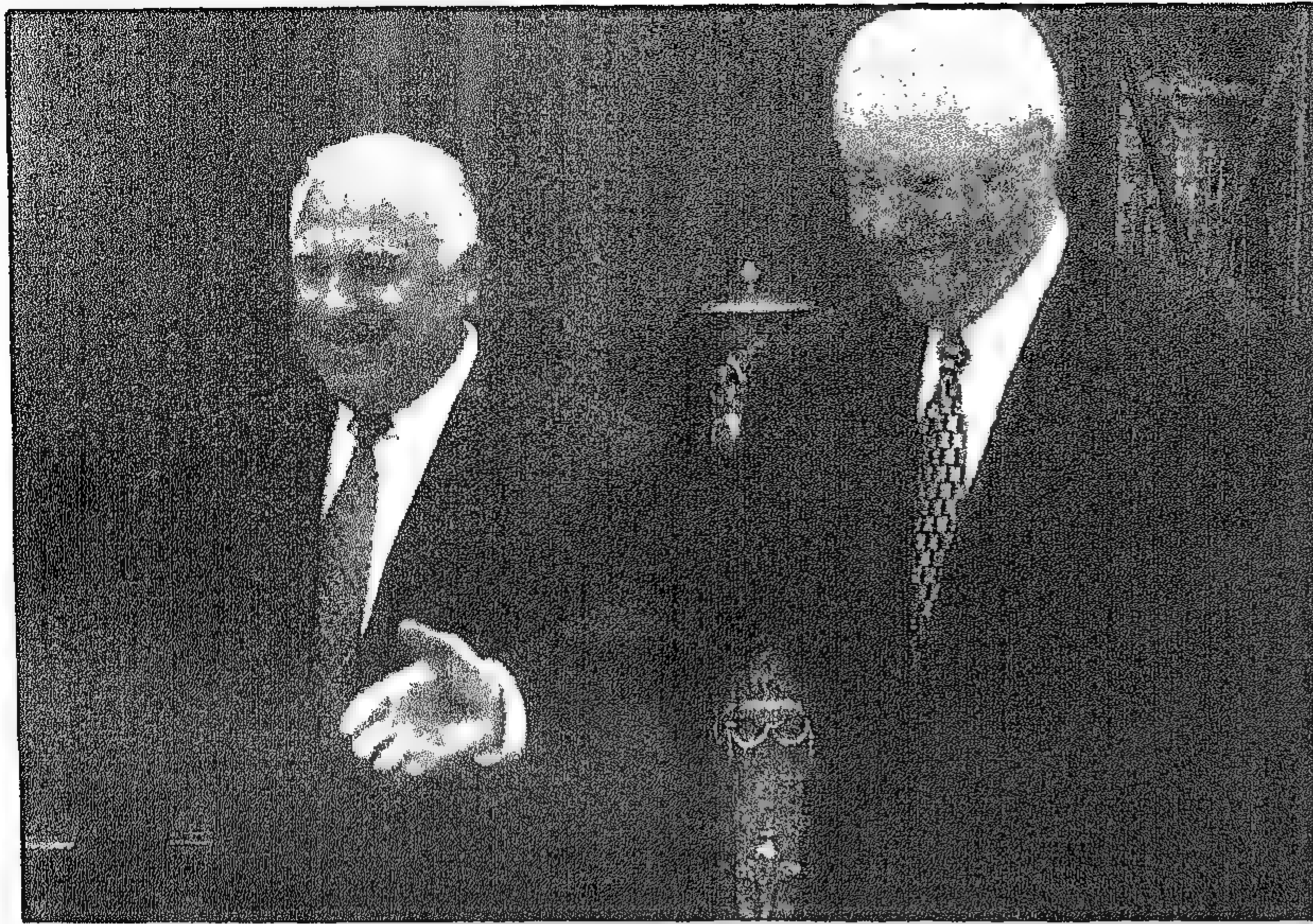
٢- زيادة القوات في مناطق: كالينينجراد - ليننجراد - شمال القفقاس - موسكو - اسطول البحر الأسود - اسطول بحر البلطيق.

٣- رفع نفقات تمويل الجيش والقوات المسلحة من الميزانية الفيدرالية.

٤- تأجيل التصديق على معاهدة تقليص الأسلحة النووية الروسية (ستارت - ٢).

٥- دراسة إمكانيات إنتاج صواريخ جواله جديدة تطلقها الطائرات، وتحصيل صواريخ (توبول - إم) من صواريخ أحادية الرأس إلى صواريخ متعددة الرؤوس.

٦- بدء العمل على إطالة عمر الصواريخ



يلتسين وتشيرنوميردين : أفاق جديدة

والقوات الروسية ٣٦٠٠ يتم نشرها حتى صيف العام القادم.

٣- ستحتل القوات الروسية جزءاً من منطقة فرنسا التابعة للناتو ، أي تحت علم الحلف وقيادته ثم بحث إمكانية شغل رقعة من مناطق الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا في المستقبل . ثم التفاوض فيما بعد حول إمكانية تحديد منطقة خاصة بالقوات الروسية فيما بعد ، يصعب جداً تحويلها إلى منطقة سادسة لان وثيقة الناتو لا تنص على ذلك ، وقد بدلت عبارة (منطقة روسية مستقلة) بـ (منطقة تخضع لمسئولية روسيا في صنع السلام) . والارجح ان سيناريو البوسنة سيطبق على القوات الروسية في كوسوفا.

٤- خصصت لروسيا الاحياء الساخنة في كوسوفا التي تقع فيها الصدامات بين الصرب والالبان أو التي يسيطر الالبان عليها مثل (ماليبوتسوف) و(برزرينا).

وعلى هذا النحو تنازلت موسكو عن كل شيء تقريبا : المطار -احتلال موقع خاص بقواتها- قيادة قواتها بعيداً عن ادارة الحلف- هو عدد قواتها في ٣٦٠٠ شخص- رفع العلم الروسى.

في نفس الوقت فرض الناتو كامل سيطرته على شبه جزيرة البلقان (التي تضم البانيا- رومانيا- بلغاريا- الجزء الرئيسى من اليونان- القسم الاوروبى من تركيا -ومعظم يوغوسلافيا السابقة). اليونان وتركيا أعضاء الحلف كما هو معروف . البانيا ورومانيا وبلغاريا وكرواتيا ومقدونيا اعلنت موافقتها على دخول الحلف . ووقعت كلها ، ما عدا كرواتيا ، منذ فترة قصيرة على اتفاقية تأسيس قوة البلقان لدعم السلام ، تعمل

الدفاع الروسية بشغل موقع سادس في كوسوفا على غرار المناطق الخمس التي حددها الناتو لـ: الولايات المتحدة- بريطانيا - فرنسا -المانيا- ايطاليا . واستمرت المفاوضات بين مسئولى وزارة الدفاع الروسية والامريكية فى مقر الخارجية الروسية حوالى ثلاثة أيام متواصلة ، انتهت قبل حلول موعد دخول قوات الناتو لكوسوفا بثلاث ساعات ، دخلت اثناءها الفرقة الروسية الاقليم . وكانت انجح عملية ينفذها الدفاع الروسى على امتداد الـ ١٢ عاماً الأخيرة ، تمت بأقل التكاليف ، إذ انتقلت الكتيبة الروسية وقوامها ٢٠٠ شخص من البوسنة إلى كوسوفا ، وخطت ببراعة اعادت إلى النفوس بعض الثقة فى الجيش الروسى ، وحدد توقيتها بدقة يقول عنها ايفانوف : «رجال الجيش أكثر حسماً منا نحن الدبلوماسيين ، أنا أقوم بمهام سياسية ولا تفرق بالنسبة لى ساعة من الزمن أو ساعتان » ، ورغم أن تصريحه جاء فى سياق آخر إلا أنه كان إيماة لانتهاز فرصة «الساعة الأخيرة» بعد فشل المفاوضات وقبل دخول الناتو لكوسوفا.

لم يكبد الكرملين نفسه عناء قطف ثمرة مبادرة الدفاع الروسى.

اجرى رئيس الوزراء الروسى سيرجى ستيباشين آخر جولة من المفاوضات بين روسيا والناتو بشأن كوسوفا فى اجتماع زعماء الدول السبع الكبار وروسيا فى كولن الذى انعقد من ١٨-٢٠ يونيو ، اسفرت عن نتائج أهمها:

١- استخدام مطار برشتينا من قبل كل قوات الناتو فى كوسوفا (الولايات المتحدة -بريطانيا -فرنسا -المانيا- ايطاليا) وروسيا . واحتفاظ روسيا بمهمة رقابته ، وسيحتل الناتو نقطة من مراكز الرقابة .

- يبلغ عدد جنود الناتو ٤٧-٤٨ ألفاً

القصف كان قد بدأ فعلاً فى ٢٤ مارس ،فى حين قدم بريماكوف خطة التسوية بعد زيارته لبلجراد فى ٣٠ مارس).

اثار البند الأخير ربكة سواء خارج روسيا ! وعلى الساحة الداخلية . فهل تكون «الاجراءات الأخرى» عسكرية؟ وإذا كانت .. فكيف تتماشى مع تأكيدات يلتسين العديدة حول الامتناع عن المساعدة العسكرية؟

فى تقديرنا الخاص أن الحديث بصدد البند الأخير سير دار بين بريماكوف والرئيس اليوغوسلافى ميلوسيفيتش حول مصير الفرقة الروسية لصنع السلام فى البوسنة ،التي احتلت مطار كوسوفا قبل دخول قوات الناتو بساعات قليلة . وان عزل بريماكوف عم بناء على عدة أسباب متضاربة ومعقدة كان البلقان احدها . ويحصل تشيرنوميردين لمنصبه سابق الذكر ، تبدلت كل أسس التسوية.

يعترف الدبلوماسيون الغربيون انفسهم (فى مقالات عديدة فى نيويورك تايمز) بأنه : « بغض النظر عن حملة الانتقاد الواسعة التى شنتها موسكو ضد قصف الناتو ، لعبت روسيا الدور الرئيسى والحاسم فى محاصرة بلجراد بانذار الحلف » . وذكر المتحدث الرسمى باسم الحكومة الأمريكية أن : «موسكو قامت بالدور الحاسم بعد أن أظهرت للصرب الجبهة الموحدة لروسيا وأوروبا والولايات المتحدة» . وتشير بعض المصادر الرسمية فى موسكو إلى أن يلتسين طلب من تشيرنوميردين وإيفانوف فى ٣٠ مايو (أى بعد عزل بريماكوف بأسبوعين) «حل القضية بأي ثمن» . وعقب ذلك فوراً مكالمته هاتفية بين رئيس الوزراء الروسى ستيباشين والرئيس كليتنتون صرح ستيباشين فيها بأن: «موسكو تود حل كل الخلافات فى الرأى مع الناتو» .

كيف قفز الموقف الروسى إذن من تسوية تشيرنوميردين إلى دخول الفرقة الروسية برشتينا عاصمة كوسوفا ، واحتلال مطارها الوحيد؟. الدولى بشأن تسوية كوسوفا . وحضر الاجتماع بدلاً منه ايفانوف والجنرال ايفاشوف ، أى بمشاركة أحد المتشددى من مسئولى الأوساط العسكرية . فى نفس الوقت تعثرت فجأة المفاوضات بين الناتو والقيادة العسكرية اليوغوسلافية عند مناقشة الانسحاب الصربى من كوسوفا بعد وصول الملحق العسكرى الروسى فى يوغوسلافيا إلى قاعدة كومانوفو الحربية التابعة للناتو لينصح المتفاوضين اليوغوسلافيين بأن يشترطوا صدور قرار عن مجلس الأمن الدولى لمواصلة المفاوضات . وليس هناك أى تفسير حتى الآن لتنحية تشيرنوميردين وتنشيط وزارته الدفاع والخارجية مرة أخرى فى التسوية سوى بدء تحرك الجنرالات ومسئولى وزارة الدفاع.

رفض الجانب الأمريكى اقتراح مئلى وزارة

روسيا البلقان



ميلوسيفتش خلال اجتماعه مع تشيرنوميردين في بلجراد

بتوجيه وتحت إدارة الناتو. وفي البوسنة قوات الحلف. وبذلك لا يتبقى في هذه المنطقة خارج نفوذ الناتو سوى يوغوسلافيا. مع العلم أن يوغوسلافيا البلد الوحيد في هذه المنطقة وفي أوروبا الشرقية التي ترفض عضوية الناتو، وأي أشكال للتعاون معه حتى الآن. وتؤكد على علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا وبييلوروسيا، مشكلة بذلك عقبة في وجه توسع الحلف، ووفقا للمراحل التالية:

١- سقوط أول قلعة من واجهة الشرق أمام الحلف بعد وحدة شطرى المانيا.

٢- انهيار البوابة الثانية أمام زحف الناتو: بولندا - المجر - تشيكيا (حصلت على العضوية) - رومانيا - بلغاريا - سلوفاكيا - (ستكون في قائمة الدول التي ستحصل على عضوية الحلف في الجولة الثانية منقبول الاعضاء الجدد) - ثم يوغوسلافيا، الحجر الأخير في الحائط الثاني الذي حتى حرب كوسوفا، كان يقاوم توسع الناتو. لذلك فكوسوفا، وكوسوفا تحديدا، لأنها تقع داخل صربيا ووسط يوغوسلافيا - خلافا عن كل اجزاء يوغوسلافيا الاتحادية التي انفصلت ثم استقلت - كانت الصخرة التي حطمتها الناتو ليرفع فوقها علم الحلف ويواصل توسعه.

٣- سيلتف حزام الناتو من البحر الأسود إلى بحر البلطيق حول حدود الرابطة، وتحديدًا أوكرانيا - بيلوروسيا - ليتوانيا - لاتفيا - استونيا، لتصبح صواريخ الناتو على الحدود المباشرة لروسيا. مع العلم أن كل دول الرابطة أعضاء في برنامج (الشراكة من أجل السلام) الذي يعد بمثابة المرحلة الأولى لقبول الدول الأعضاء الجدد في الحلف، مما عدا روسيا لأسباب معروفة، وطاجيكستان بسبب الحرب الأهلية وحدودها المشتركة مع أفغانستان.

٤- على هذا النحو سستكون الخطوة القادمة للناتو بعد كوسوفا مواصلة الزحف

صوب الجنوب الشرقي.

يواجه الكرملين زحف الناتو بمزيد من التنازلات، بدأها يلتسين ولم يكن قد مر على رئاسته أشهر قليلة حتى اعترفت موسكو باستقلال البوسنة والهرسك في أبريل ٩٢م. وبعد مرور شهر واحد في مايو من نفس العام أعلنت الحكومة الروسية عن تأييدها لقرار فرض العقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ثم أيدت موسكو قرار الأمم المتحدة الذي يقر مقاطعة الصرب رقم (٧٥٧) وفيما بعد اعترف الكرملين بجمهورية سلوفينيا ومقدونيا وكرواتيا. كما صوت مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن عام ٩٤م مؤيدا لقرار ضرب كراينا الصربية جوا. وصرح ايفانوف يناير هذا العام بعد مباحثاته مع نظيرته الأمريكية مادلين أولبرايت بأن: القول بوجود خلافات .. غير صحيح الخلاف الوحيد الذي نعترف به هو وسيلة الحل، وليس الحل نفسه. لم تعارض موسكو في كل ذلك مخططات الغرب والولايات المتحدة في البلقان، بل أيدتها .. وأكدت .. ولم يكن ذلك مجرد دعم لمساعي الناتو، بل وتنفيذا لسقوط روسيا من هذه المساعي. وهكذا تخلى الكرملين عن حلفاء خمسة قرون، بعد أن حارب الملوك والقيصرة الروس من ١٦٩٦ - ١٨٢٨م للوصول إلى البلقان والنفاذ عبره إلى مياه العالم الدافئة ثم إلى قلب أوروبا. ولم تنفض القيادة الروسية يديها ما يحدث في البلقان وحسب، بل وحينما انتزع الدفاع الروسى مكانا لقواته في كوسوفا تخلت موسكو عن طيب خاطر عن ثمرة جهود الجنرالات، التي قال عنها مستول رفيع المستوى في قيادة الناتو ردا على سؤال: «من في اعتقادكم الذي اتخذ قرار دخول الفرقة الروسية كوسوفا؟ قائلا: «لا أعلم لي باسم الشخصية التي وقعت الامر العسكري، لكننا جميعا نعلم أن روسيا بلد الجنرالات

الشجعان». والمعارضة الروسية...

كانت أهم خطوة تقدم بها المعارضة الروسية، إذا نحسنا كل أشكال الادانة والشجب الشفهية، نشر دعاية واسعة ضد اخطار تفكيك روسيا بين الاوساط الشعبية. الغريب والمؤسف ان الحملة الاعلامية في صحف المعارضة حذرت من تفكك روسيا، في حين أن روسيا بدأت بالفعل في التصدع من الداخل.

١- منحت المناطق الروسية الاصلية والهامة اقتصاديا مثل دويناس، غرب نيشينرنازيم، بريلا دوج، وسط الاورال، الاورال السفلي، جنوب وجنوب غرب سيبيريا وغيرها إلى أوكرانيا، بيلوروسيا، فنلندا، كازاخستان، وانفصلت عن روسيا. ونتيجة ذلك أن اجزاء من هذه المناطق تحولت إلى جمهوريات ذاتية الحكم وأقاليم مستقلة.

٢- حصلت اليابان على جزر الكوريل، بناء على اتفاقية سرية.

٣- حصلت أوكرانيا على شبه جزيرة القرم.

٤- حصلت الصين على الضفة الاخرى من نهر أمور - فعليا -.

٥- انفصلت الشيشان - فعليا -.

٦- ينسلخ كل شمال القفقاس الروسى تدريجيا مع الشيشان وغيرها...

وكانت المظاهرات المؤثرة التي وقعت أمام مبنى السفارة الأمريكية في موسكو قد اندلعت بشكل عفوى. وشارك فيها من المعارضة الروسية الحزب الليبرالى الديمقراطى بزعامة جيريتوفسكى والحزب الشيوعى الروسى بقيادة زوجانوف واحزاب قومية ويسارية أخرى. وفي هذه الاثناء يظل قلق الدفاع الروسى الخطر الوحيد الذى يراقبه الغرب بحذر. والامل الأخير الذى يتطلع إليه الروس بلهفسة، الدفاع الروسى وليس المعارضة.

العلاقات الأمريكية الصينية



مجدى نصيف

ويؤكد عليه . ومعنى هذا أن تصبح هذه التحالفات أداة " الهيمنة " الأمريكية على العالم، وهذا " محتوى " التنمية الصينية.

وبهذا المفهوم ، يصبح لقصف السفارة الصينية ببلجراد، مفهوم مختلف ، ويؤكد للصين استراتيجيتها الجديدة . ورغم أن التحليلات السياسية مسألة نظرية، إلا أن قصف السفارة الصينية قد بلورها وأكدها. وهى تؤكد على أية حال على وجهة نظر من يطلق عليهم الغرب اسم " المحافظين " فى السياسات الصينية ، وهنا ينبغي " أن نؤكد على أن هذه الرؤية خاصة بالسياسة العسكرية الصينية فقط فى عالم ما بعد " الحرب الباردة " ، وليس على الاقتصاد .

يقول أستاذ الاقتصاد " معهد الاقتصاد " بلندن الدكتور مايكل يهودا بالفينشال تاجر اليومية البريطانية فى عددها الصادر يوم ٢٧ مايو ١٩٩٩ " منذ أطلق الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الشراكة الاستراتيجية العاشر المائى ، اختلفت الأوضاع بالنسبة للصين كثيراً: أعلنت الإدارة الأمريكية عن دعمها

أعضائه التسعة عشر، بل هو حلف غروبى عدوانى يخدم مصالحه خارج حدود دوله أيضا . " فحجة " حقوق الانسان " عند الصين حجة واهية للهجوم على دولة مستقلة عضو بالأمم المتحدة ، وهجوم " الناتو " على يوجوسلافيا يشكل سابقة خطيرة ، يمكن استخدامها ضد الصين فى التبت . وتخشى الصين أن يحاول " الناتو " أن يحمل محل الأمم المتحدة فى عالم ما بعد " الحرب الباردة " الوحيد القطب بعد انهيار " الاتحاد الفيدرالى السوفيتى " وسقوط " سور برلين " . و " الناتو " لا يخفى نيته فى التوسع شرقا ليضم إلى عضويته فيما يضم عددا من دول وسط آسيا ، بعد أن أصبحت المنطقة مصدرا هاما للطاقة بالاكشافات البترولية فى دولها. وهذا يشكل خطرا حقيقيا على الصين . وزيادة على ذلك هناك بطبيعة الحال تحالف غير مباشر بين " الناتو " وبين " اليابان " ، يمر عبر تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية " فما يقوم به " التحالف الغربى " يصبح نموذجاً للتحالف الأمريكى - اليابانى ، يحده

" الإدارة الأمريكية " للرئيس بيل كلينتون تغطى على قصف السفارة الصينية ببلجراد ، بصيحات عالية حول سرقة الصين على مدى العشرين عاما الماضية وبشكل منظم للأسرار النووية الأمريكية . والمرء يتشكك دائما فيما تطلقه الإدارة الأمريكية ووسائل الإعلام الأمريكية . فالمرجح أنها تغطى نتائج قصف السفارة . أما إذا كان الأمر صحيحا فهى " خيبة أمريكية " . ليس هذا حدود لكن المؤكد أن قصف كوسوفا والسفارة الصينية له نتائج خطيرة . فحملة " الناتو " على كوسوفا سيكون لها تأثيرها العميق على تغيير السياسة الخارجية والدفاعية الصينية تجاه الولايات المتحدة والعالم فى عالم ما بعد " الحرب الباردة " . فستعيد الصين استراتيجيتها العسكرية وتدعم جيشها ودفاعاتها ، مما سيؤدى إلى " سباق تسلح " جديد فى المنطقة كلها.

فمعنى حملة " الناتو " العسكرية على كوسوفا بالنسبة للصين أن " الناتو " ليس تحالفا غربيا يدافع عن أراضي

الدفاعى الصاروخى فى آسيا" ، وبدأت حربها فى كوسوفا دون إذن من الأمم المتحدة وأية قوة عالمية أخرى بعيدة عن التحالف الغربى " ثم قصف " الناتو " السفارة الصينية ببلجراى .

وتزامن هذا كله مع سوء العلاقات الأمريكية - الصينية خلال الأزمة الاقتصادية الآسيوية ، وزيادة التوتر بين بكين وتاييه العاصمة التايوانية ، التى ستؤثر على الانتخابات الرئاسية التايوانية العام القادم ، خاصة أنه لا يمكن التنبؤ بنتائج الانتخابات الإندونيسية القادمة . وأدى الكساد الاقتصادى فى اليابان إلى ارتفاع المشاعر الوطنية والقومية ، وقد أصبح السياسى العتيد شينتارو ايشينهارا عمدة العاصمة اليابانية طوكيو ، وهو ينادى بتقوية الدور العسكرى اليابانى ، بدلا من اختفاء اليابان خلف الدرع العسكرى الأمريكى .

وكانت الصين تشكك فى نية الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ، فهى - وقيادتها على الأصح - ليست من السذاجة بحيث تعتقد أن " الذئب " يتحول إلى " حمل " هكذا ببساطة . لذا بدأت فى إقامة بنى عسكرية دفاعية ، كان أحدها على جزيرة " ميسيتيف ريف " غير المسكونة ، المختلف على ملكيتها " بمضيق سيراىلى " وأدى هذا إلى احتجاج رئيس الفلبين جوزيف ايستراىدا ، وكانت حجة قررت مانىلا على إثرها أن تزيد من تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد قصف طائرات " الناتو " للسفارة الصينية ببلجراى ، قطعت الصين المفاوضات التى كانت دائرة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول " حقوق الانسان " ، وقطعت المبادلات العسكرية معها ، ومنعت السفن الأمريكية من هونج كونج . ويعتقد مراقبون غربيون أن الصين يمكن أن تقوم بإجراءات ضد الولايات المتحدة أكثر من هذه . ويقول محلل المعلومات بـ " مركز سياسات الباسفيكى بآسيا بواشنطن " الدكتور دوجلاس بول ان " الصين يمكن على سبيل المثال أن تستولى

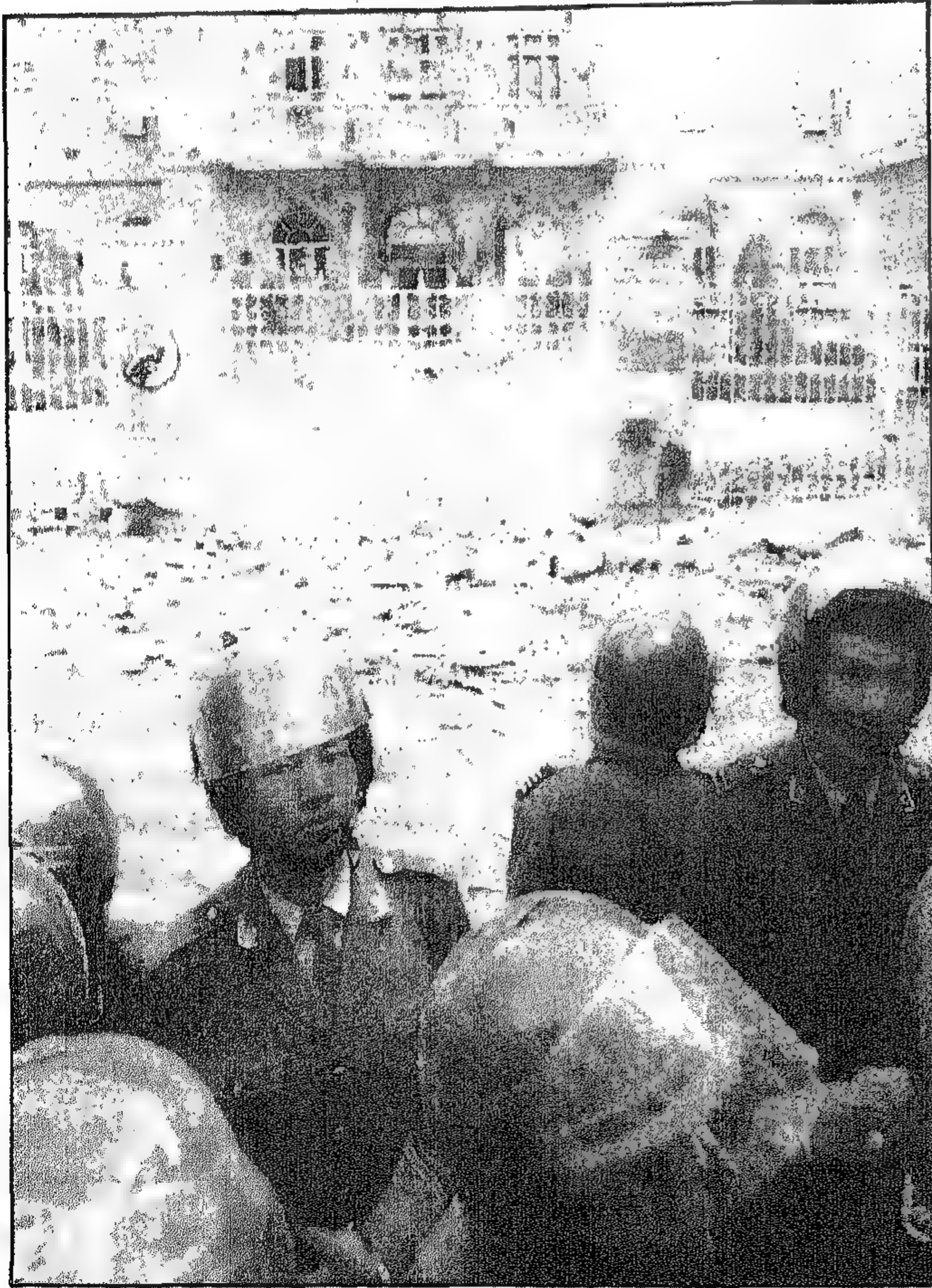
على المزيد من " جزر سيراىلى " . كذلك يمكنها أن تبني المزيد من الصواريخ لباكستان ، أو أن تسحب من محادثات الدول الأربع لتخفيف التوتر فى شبه الجزيرة الكورية .

ولاشك أن توتر العلاقات الأمريكية - الصينية يؤدى أتوماتيكيا إلى زيادة الإنفاق العسكرى الصينى ، والتركيز على التقنية المرتفعة على وجه الخصوص ، خاصة وأنه يتم الآن وضع الخطوط العامة لميزانية خطة السنوات الخمس بعد عام ٢٠٠١ ، وذكرت الصحيفة اليومية للجيش الصينى نقلا عن " الانترنيت " : " على بكين أن تعد نفسها لحرب محدودة تستخدم فيها التقنية العالية الحديثة " . وأسقطت صحيفة الجيش فى المقالات الافتتاحية التالية - التى نشرت بعد قصف طائرات " الناتو " للسفارة الصينية

ببلجراى - كلمة " محدودة " وقالت فى إحدى هذه المقالات " على بكين أن تستعد لحرب تستخدم التقنية العالية وأسلحة حديثة غير موجودة فى حوزتها الآن " .

لكن هذه القوة العسكرية لا يمكن أن تنبع من فراغ ، وإنما ينبغى أن تعتمد على قوة اقتصادية تركزد كما قال رئيس الوزراء الصينى على " الانفتاح والإصلاحات " فالإقتصاد هو القاعدة العريضة التى تقوم عليها القوة العسكرية . وهذا معناه تسخير كل الإمكانيات والمصادر لخدمة الإقتصاد الوطنى . وان كان فى الوقت نفسه يعنى ما قال رئيس الوزراء الصينى " إن أولوياتنا لن تتغير ولن نصبح دولة عسكرية لانوحدها غير القومية - المتطرفة . انه شئ مستبعد تماما " وجاء هذا بصحيفة الجارديان

السفارة الأمريكية فى بكين بعد أن هاجمها الصينيون



البريطانية اليومية ، ونشر يوم ٢٦ مايو ١٩٩٩ .

وما زالت الصين تحتاج إلى السوق الأمريكي الكبير لصادراتها، حيث ميزاتها التجارية مع الولايات المتحدة يشكل فائضا هو مثار خوف الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك فإن الصين في حاجة لاستثمارات الشركات الأمريكية وكذا التقنية الأمريكية.

ويعتقد بعض المراقبين الغربيين أن هناك حدودا لعداء الصين للولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة وأن النظام العالمي الجديد لا يمكن تغييره بهذه الطريقة ، وأن الصين تقف وحدها في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية . لذا فقد تطلب منها تنازلات معينة ، فقد تطلب منها على سبيل المثال أن توقف إقامة نظم الحماية ضد الهجوم الصاروخي في آسيا ، ذلك النظام المعروف باسم " الصواريخ الميдалиسة " ، مقابل الموافقة على تسوية قضية كوسوفا في الأمم المتحدة . ومن الناحية الاستراتيجية لا تستطيع الصين أن تغير تحالفاتها الدولية ، بسبب الوضع الراهن ، باستثناء ما فرضته الأوضاع الدولية الجديدة بالبحر " الاتحاد الفيدرالي السوفيتي " وسقوط " سور برلين " والخطر المعسكرات . فالصين تميل الآن إلى أن تكون علاقتها قوية بروسيا التي زودتها بأسلحة عالية التقنية . فقد أدت الظروف الدولية السائدة الآن إلى نهاية الحلاف الأيديولوجي بين الدولتين ، والذي كان يمنع اقترابهما . لكن الاقتصاد الروسي المنهار يجعل منها بالنسبة للصين صديقا لا يعتمد عليه في وقت الشدة . لكن الدولتين - روسيا والصين - لاتوافقان على قصف " الناتو " ليوجوسلافيا ، وإن كانت الولايات المتحدة - " والنلتو " - قد حاولت إشراك روسيا في حل دبلوماسي لمشكلة كوسوفا ، بينما تجاهلت " الصين " عن عمد.

وتستفيد الصين من كل المتغيرات الدولية: فقبل قصف السفارة الصينية ببلجراد ، سمحت لوسائل الإعلام الصينية (الحكومية) بأن تذكر بعض عمليات القمع و " التمشيط العرقي " التي تقوم بها القوات الصربية لألبان كوسوفا . فاللؤل الإسلامية تؤيد إلى حد ملقصف " الناتو " ليوجوسلافيا ، تأييدا لألبان كوسوفا المسلمين . وهي تريد إقامة علاقات طيبة مع الدول الإسلامية ، وخاصة مع الشرق الأوسط ، لأنها تريد استمرار إمدادات الطاقة بشكل منتظم.

والصين تدعم أية علامات ضد " الناتو " في جنوب شرقي آسيا رغم علاقات تايلاند القوية بالولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الصين تتعاطف مع مرشحها لشغل منصب رئيس " منظمة التجارة الدولية " ، سوباشاي يانيتشياكدي ، الذي تقف ضده الولايات المتحدة ، ولاتريده أن يشغل ذلك المنصب . أما ماليزيا - ورئيس وزرائها الدكتور مهاتير محمد الذي يهاجم الغرب باستمرار - فلم تعلق بينت شفه على قصف " الناتو " للسفارة الصينية ببلجراد ، رغم أنها تهاجم باستمرار السياسة " المغامرة " للولايات المتحدة الأمريكية . وفي هذه الحالة قد تلجأ الصين إلى علاقاتها الفردية مع كل دولة مساندة موقفها في الأمم المتحدة . وفي هذه الحالة ستحصل على تأييد عدد من الدول بحيث يمكنها أن تطالب بإعادة تقييم مشروع " الصواريخ الميدانية " ، بل انه يمكنها لو اتبعت هذه السياسة بدأب ومثابرة أن تدفع الأمم المتحدة إلى مناقشة قضية كوسوفا " كما يقول الأستاذ " بمجلس داسات السياسة المتقدمة " بتاييه ، الدكتور أندرو يانج.

ويقول الأستاذ بـ " فعهد بحوث السلام والأمن بطوكيو " الدكتور توموهيا ساكافاكا (الفينشال تائمز اليومية البريطانية في ٢٦ مايو ١٩٩٩) :
- " نخشى الصين العزلة في

آسيا " فرغم أنها غير مرتاحة للتحالف الأمريكي - الياباني وتبدى ذلك بشكل علني ، إلا أنها تعبر سرا عن ارتياحها لهذه العلاقات وللوجود الأمريكي في آسيا بشكل عام ، لأنه يحاصر الانبعاث الياباني .

وزيادة على ذلك يشير المحللون بمراكز الدراسات الآسيوية ، إلى أن المسألة ستستغرق وقتا طويلا حتى تتطور العلاقات الأمريكية - اليابانية لتصبح في مستوى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين في " الناتو " . لكن الصين مقتنعة بأن التحالف الأمريكي - الياباني يقوى ، وأصبحت اليابان الآن مسئولة عن مساندة الولايات المتحدة في حملاتها العسكرية خارج أراضي اليابان ، وهو الوضع الذي كان سائدا منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، والمثل القريب الآن هو كوريا . وينظر قادة الصين إلى هذا التغير الجديد على الساحة الدولية ، على أنه تغير جذري ، سيسهل دون شك من استغلال اليابان لقدراتها العسكرية.

ويزيد من قلق الصين أن اليابان بدأت تنتقل إلى مساندة تايوان في معاركها مع الصين حول استقلالها . وتطالب طوكيو بمد " التحالف الأمريكي " ليصل تايوان . لكن امتداد " نظم الدفلاع الميدانية الصاروخية " إلى تايوان قد يستفز الصين فتزيد من مصروفاتها العسكرية.

ومن الناحية العملية ، فإن الصين قلقة من تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على " صواريخ كرونر " لأن " نظم الصواريخ الميدانية الدفاعية " أضعف من ناحية الحماية . فإذا ما قامت الصين بزيادة قدراتها العسكرية ، فإن هذا سيثير الكونغرس الأمريكي الذي أغضبته الآن " تقرير كوكس " حتى ولو كان كاذبا.

كل شيء في العلاقات الأمريكية - الصينية ، يعتمد إذن الآن على رد الفعل الصيني إزاء العداون الأمريكية.



جاك شيراك

كيف نجح اليسار فى فرنسا

بالمفوضية بلا عمل حقيقى لكن يرتب ضخم ، باتت هذه العبارة مضرب المثل على حجم فساد الطبقة السياسية الفرنسية. واستقالة كريسون مع المفوضية غير بعيدة عن الأذهان . كما أن الفرنسيين لا يزالون يذكرون مانشيتات الصحف التى صاحبت الاستقالة كمانشيت صحيفة " فرانس سوار " الشعبية والتى اختصر القضية فى كلمة واحدة هى " العار " **انهيار اليمين**

أما السبب الثانى فى نجاح الحزب الاشتراكى ، فيعود إلى انهيار المعارضة اليمينية وخصوصا الحزب الديجولى الذى أسسه الرئيس جاك شيراك ، حزب التجمع من أجل الجمهورية.

فحزب الرئيس شيراك لا يخرج من أزمة إلا ويقع فى أخرى ، وهو يبحث دون طائل عن رئيس له منذ عامين .. فقد تعاقب على رئاسته ثلاثة رؤساء مختلفين . وهو فى أزمته هذه يعكس أزمة الجيل الثانى من السياسيين الفرنسيين .. جيل ما بعد شيراك وجوسبان .. وهو جيل عاجز عن إفراز قيادات .. كما تنهشه الصراعات الشخصية. حتى أن رئيس

، ووصلت الـ ٥٧٪ وهو ما يعنى أن الفرنسيين شأنهم شأن جيرانهم الأوروبيين . لم يبدوا اهتماما بالموضوع الأوروبى ، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة الانتقال لاختيار أعضاء البرلمان.

وظاهرة الامتناع فسرهما المحللون بالاحتجاج على السياسات الأوروبية وأيضاً بعدم فهم لهذه السياسات . خصوصا بعد سلسلة الفضائح المتتالية التى عرفتھا المفوضية الأوروبية والتى هى بمثابة الحكومة الموضحة وهى فضائح كان لفرنسا فيها نصيب الأسد . فهى أشارت بشكل خاص الى عضو المفوضية ورئيسة وزراء فرنسا السابقة " أديث كريسون "

متهمة إياها باستغلال النفوذ وبعدة الأموال وتعيين الأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء حتى باتت عبارة " طبيب أسنان أديث كريسون ، فى إشارة إلى قيامها بتعيين طبيب أسنانها الخاص مستشارا

كيف يمكن تفسير نجاح اليسار الفرنسى فى الانتخابات الأوروبية الأخيرة .. بينما سقطت أحزاب اليسار سقوطاً ذريعاً فى دول الاتحاد الأخرى رغم أنها تحكم ثلاث عشرة دولة من مجموع دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة؟ .. نتائج هذه الانتخابات لاتزال تعصف بالمجتمع الفرنسى وبالساحة السياسية الفرنسية . فنجاح اليسار أو بمعنى أدق الحزب الاشتراكى الحاكم .. يخفى وراءه إعادة توزيع للأوراق .. وأزمة .. لاينجو منها الحزب الاشتراكى نفسه ولا الحزب الشيوعى .. ويبرز ظهور قوة .. ربما لم يكن أحد يتوقع لها مكاناً فى الخارطة السياسية الفرنسية .. وإن جاءت بلا شك تهيباً عن احتياج ما داخل المجتمع لا يجد نفسه فى الأحزاب التقليدية .. وربما يطرح السؤال عن شكل السياسة فى القرن القادم كبروز " الصيادون " على سبيل المثال .. وهم للمرة الأولى سيدخلون البرلمان الأوروبى.

الامتناع

فى أول أسباب " فقدان اليسار بجلده " هى النسبة المرتفعة للامتناع عن التصويت

باريس من :

مجلد العمرى

الوزراء السابق آلان جوبيه.. وهو معروف بصورته النظيفة اضطر الى الاعلان صراحة عن امتناعه عن حضور اجتماعات المكتب السياسى للحزب لما لمسه من صراعات شخصية تبتعد بالحزب عن كل فرصة للخروج من مأزقه.

وساهم فى انهيار الحزب الديجولى انهيار تراث ديغول نفسه فأهم قيادات الحزب الديجولى العتيد ووزير الداخلية الأسبق شارل باسكوا دخل الانتخابات فى قائمة مستقلة تنسب إلى نفسها تراث الجنرال وأهمها معاداته لأوروبا الموحدة وتأييده لأوروبا - القوميات . وخرج حفيد الجنرال عن الجميع لينضم إلى اليمين المتطرف ، ويدخل هو الآخر الانتخابات تحت نفس الشعارات فى لائحة الجبهة الوطنية المتطرفة بقيادة جون ماري لوين المدافع عن " فرنسا للفرنسيين " ومع نجاح باسكوا فى جذب ناخبى اليمين التقليدى الغاضبين الرافضين مواقفه الراديكالية ، أعلن فور اعلان نتائج الانتخابات عن انشائه لحزب جديد اختار له اسم " التجمع من أجل فرنسا " وهو اسم شبيه بالتجمع من أجل الجمهورية ولا يدع مجالاً للشك فى نوايا باسكوا طرح نفسه بديلاً ذى

مصادقية لقوى اليمين.

اليسار البديل

إذا كان تفتت اليمين وأزماته المتعددة ساهمت فى الحفاظ على مكانة الحزب الاشتراكى ، الا أن الاشتراكيين يواجهون - ورغم هذا النجاح - خطر نزف ناخبى الحزب تجاه الأحزاب اليسارية الأكثر راديكالية هى الأخرى ، فإذا كان الحزب الاشتراكى حقق ٢١.٩٥٪ من الأصوات ، فإن مجموع ما حققه أحزاب الخضر والشيوعى ولائحة التروتسكيين تبلغ ٢١.٦٨٪ أى تقريباً نفس النسبة . والرابع الأكبر ، فى المعادلة ، كان أولا الخضر . الا أنه يمكن تفسير هذا النجاح من خلال مجموعة الفضائح التى تتورط فيها السلطة التنفيذية مع كارتل شركات المنتجات الغذائية العالمية وهى فضيحة الدجاج الملوث لمادة الديوكسين المسببة للسرطان والتى كشفت على أن الأعلاف الصناعية التى يتغذى بها دجاج المزارع ليست الا خليطاً متفجراً من نفايات متعددة ليست أقلها اثاره للاشمزاز شحوم السبارات . ثم فضيحة مشروب الكوكاكولا الملونة ، والتى لم يعرف سر تلوثها حتى الآن . وكلها إعادة

طرح مسألة البيئة بقوة على الساحة . وتوهل بالتالى الخضر لأن يشكلوا قوة مستقبلية.

والرابع كذلك كان التروتسكيون .. من خلال اللائحة المشتركة التى قادها التجمع الشيوعى الثورى و" الكفاح العمالى " ونجحوا لأول مرة فى حصول النسبة اللازمة لتمثيلهما فى البرلمان الأوروبى . وهو نجاح يؤشر إلى مواقف راديكالية لناخبى اليسار الذين أحبطتهم سياسات اليسار الحاكم المترددة فى أكثر من ملف . كالاستمرار فى برامج التخصيص التى كانت قد بدأتها حكومة اليمين السابقة ، وتراجعها عن مشروع تحديد ساعات العمل الذى كانت قد خاضت الانتخابات التشريعية التى أتت بها إلى الحكم على أساسه .. ورفعته تحت شعار " توزيع أفضل لسوق العمل المحدودة ".

أما الخاسر داخل هذه المجموعة .. فكان الحزب الشيوعى الفرنسى . وهو خسر مرتين . الأولى فى استراتيجية دخوله الانتخابات ، عندما اختار طرح قائمة لا تحمل هوية " الشيوعى " ومكونة من ٥٠٪ من أعضاء الحزب و ٥٠٪ من خارج الحزب .. واختار لها اسم أوروبا تتحرك " والثانية ، عندما ثبت عن تخليه عن هويته لم ينجح فى توسيع قاعدته بل ساهم فى انسلاخ ناخبيه عنه إلى اليسار الأكثر راديكالية .. وإلى اليمين المدافع عن الهوية.

أما المفاجأة الحقيقية ، فكانت لا فى اليسار ولا فى اليمين .. ولكن فى لائحة " الصيادون والطبيعة والتقاليد " .. وهى لائحة تضم هواة الصيد البرى والبحرى .. وضربت أرقاماً لم يكن يتوقعها أحد .. بل إنها استطاعت أن تحقق فى إحدى المقاطعات - هى مقاطعة لاسوم الريفية - ٢٧٪ من الأصوات وجاءت فى رأس الناجحين متقدمة حتى على الحزب الاشتراكى ويرى فيها المراقبون تأكيداً من الريفيين على هويتهم فى مواجهة قوى سياسية تقليدية فاقدة لها .



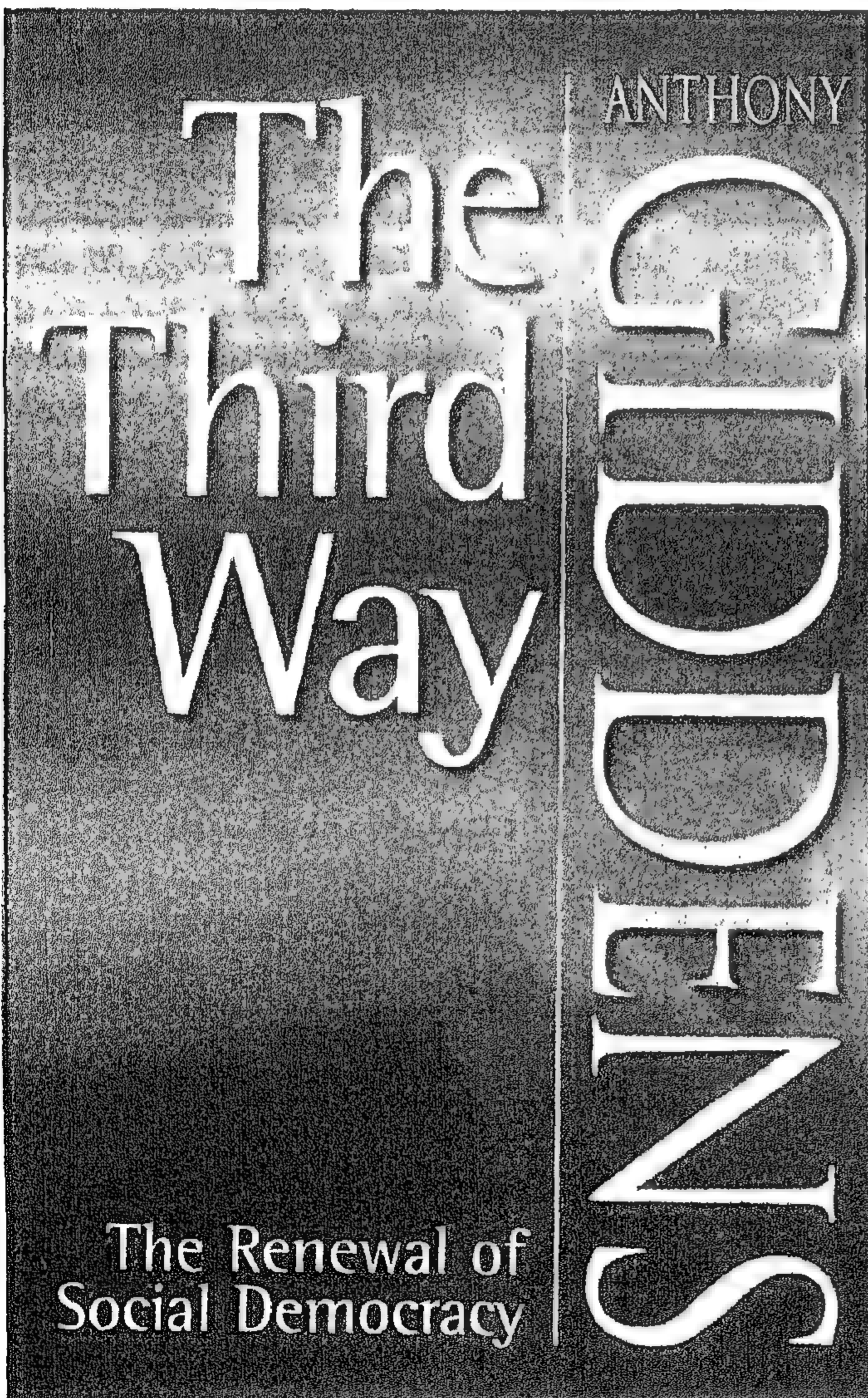
حقيقة كتاب جدنز الذى صدر فهللت له الصحافة المصرية ورحب الكثير من كتاب مصر بأفكاره الرئيسية:

الطريق الثالث ..

تجديد الرأسمالية فى عصر العولمة

فريدة النقاش

عرض وتعليق



★ هل هناك امكانية
للمزاوجة بين " الليبرالية
الجديدة " و " الاشتراكية
الديمقراطية " للوصول الى
طريق ثالث

★ العولمة .. ظاهرة طورتما
الدول وقوة الأعمال وجماعات
متباينة

★ اسفرت التحولات
التكنولوجية عن نتائج
متناقضة .. وكشفت عن
عجزها - وحدها - أن تكون
اساسا لبرنامج سياسى

انقشعت نسبيا تلك السحابة السوداء الكثيفة التي ظلمت التطور العالمى ورفعت عليه رايات اليمين المنتصر بعد انتهاء الحرب الباردة . وأخذت ملامح أولية لامكانية استعادة " اليسار " لزمام المبادرة تتشكل ، ونضجت أفكار ومشاريع متباينة طارحة نفسها على الساحة العالمية ، بعد أن أفرغت العواصف كل شحناتها فى أزمات حادة متلاحقة ، فعصفت بكل من النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوروبا وصولا الى الانهيار الكبير ، وتراجعت التجارب الاشتراكية الديمقراطية فى غرب أوروبا بعد أن شهدت انتكاسة دولة الرفاهية بمفاهيمها وتطبيقاتها حتى فى شمال القارة ، مما جعل الغالبية العظمى من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية وحلفائها تخسر الانتخابات طيلة مايقرب من العقدين ، أمام أشكال تحالف اليمين فى بلدان الاتحاد الأوروبى . فضلا عن الانتكاسة الشاملة لحركة التحرر الوطنى ونظم ما بعد الاستقلال التى عرفت بها بلدان الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية سواء بفقدان ارادتها السياسية المستقلة لصالح الهيمنة الامبريالية أو تعثر النمو الاقتصادى وهو ما أطلق عليه " سمير أمين " وصف تآكل الأنظمة الثلاثة لما بعد الحرب وتحللها.

ومع انقشاع السحب أخذت المشاريع الجديدة تتبلور . وكان من أبرزها ومايزال مشروع تجديد الاشتراكية الديمقراطية الذى عرف اصطلاحا بالطريق الثالث. ومن أبرز وأشهر المنظرين لهذا الطريق " أنتونى جدنز " عميد كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والأب الروحى " لتونى بليز " زعيم حزب العمال البريطانى الجديد ورئيس الوزراء ، الذى أزاح حكم المحافظين بعد عقدين من الهيمنة المتصلة وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة أو التاتشيرية المنسوبة لزعيمة حزب المحافظين السابقة " مارجريت تاتشر " .

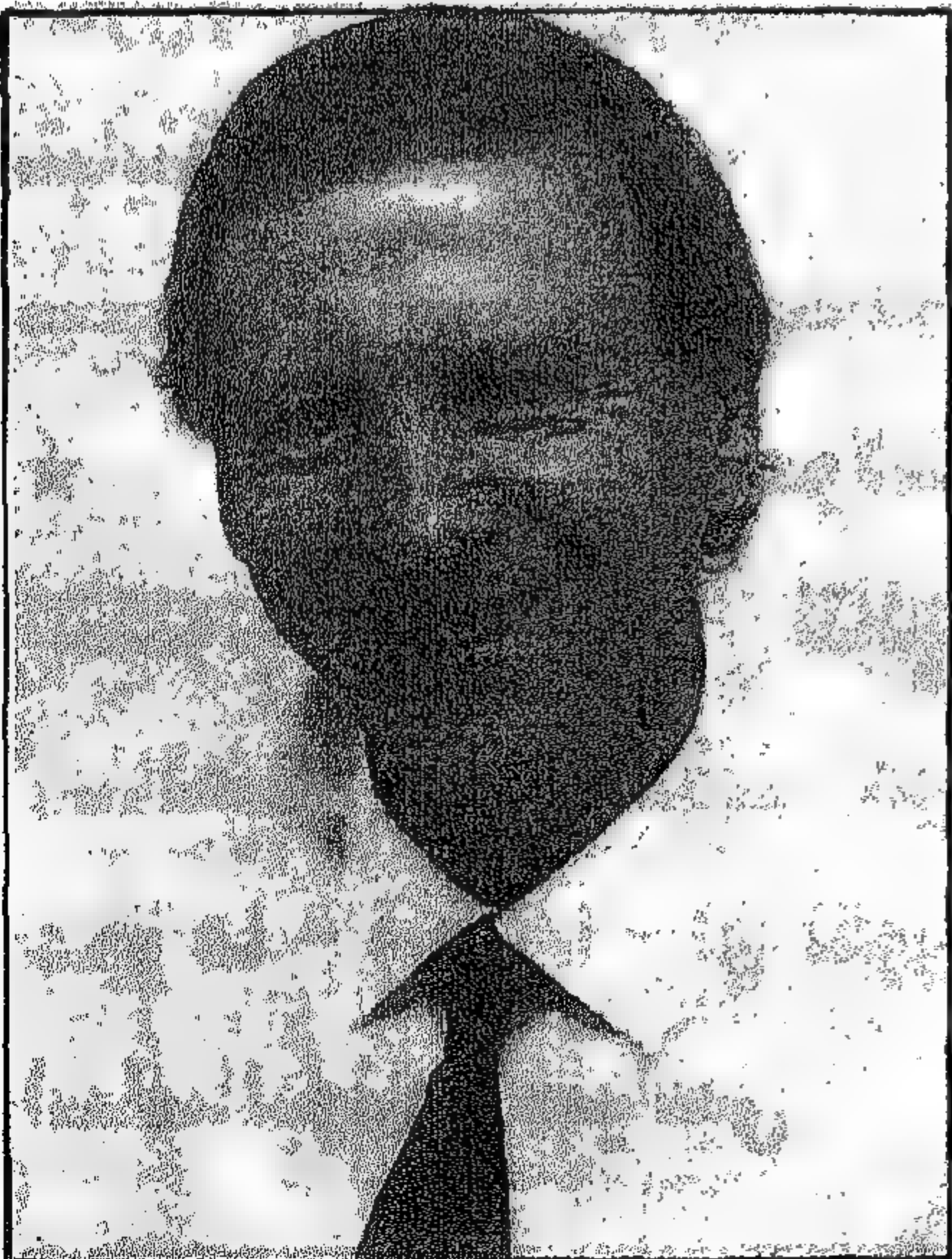
ولم يكن تأثير " جدنز " مقتصرًا على تكوين رئيس الوزراء الشاب " بليز " ، بل امتد ليشمل كل الهندسة الفكرية والتنظيمية لحزب العمال الجديد ، ساعيا لاختبار مقولة سبق أن تضمنها كتابه الذائع الصيت " ما بعد اليسار واليمين " الذى أثر تأثيرا عميقا فى المناقشات الدائرة حول مستقبل الاشتراكية الديمقراطية فى كثير من أحزاب القارة الأوروبية وحتى خارجها .

وقد خصص " جدنز " كتابه الجديد الذى صدر فى نهاية العام الماضى لطرح كل تصورات الفلسفة والسياسة الجديدة ، فكان " الطريق الثالث .. تجديد

الاشتراكية الديمقراطية .. " وأسهم الكتاب على نطاق واسع فى المناقشات الدائرة فى كل أوروبا وأمريكا ، وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا حول إمكانية المزاوجة بين كل من عناصر " الليبرالية الجديدة " و " الاشتراكية الديمقراطية " للوصول الى طريق ثالث ينظر " جدنز " إليه كضرورة وليس مجرد إمكانية من إمكانيات أخرى للتطور ، خاصة بعد أن اهترأت الأفكار القديمة لليسار بينما أسفرت الأفكار الجديدة لليمين عن تناقضات ونقاط ضعف وقصور بلا حصر .

وما إن صدر كتاب جدنز " إلا ولقى أصداء كبيرة فى الصحافة المصرية ، وأعرب الكثيرون من المفكرين والكتاب عن ترحيبهم بأفكاره الرئيسية ، بل سارع بعضهم الى القول إن مايطرحه يتضمن حلولاً مثلى لمشكلاتنا ويمكن أن يكون هاديا للتطورنا .

فما هى الأطروحات الأساسية للطريق الثالث الذى يري " جدنز " أنه ضرورة ، خاصة .. بعد تآكل التوافق حول الاشتراكية الديمقراطية ، وفقدان الماركسية النهائى لمصداقيتها كما يدعى هو وبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للتغيرات العميقة التى أفضت الى هذه النتائج .. كما يقول "



اسوسى جدنز:

- * الليبرالية الجديدة تحبذ الحريات الجنسية ولا تحرم استخدام المخدرات
- * العولمة و " انهيار الشيوعية " .. أدت إلى تغيير مفهوم اليمين واليسار
- * لاحقوق دون مسئوليات ولا سلطات دون ديمقراطية

جدنز".

وبينما لا يرى "جدنز" أى أفق لخروج الماركسية من أزمتها ، يؤكد أن إمكانيات هائلة قائمة لانقاذ الاشتراكية الديمقراطية بل وازدهارها على الصعيدين الأيديولوجى والعملى معا ، شرط أن تدخل إلى عملية التجديد والاحياء بكل قواها ، خاصة وأن "تونى بليز" لا يتطلع الى الأفق عبر المانش وإنما عبر الأطلنطى حيث يجد إلهامه فى التجربة الأمريكية التى تمارس عليه تأثيرا ثقافيا وسياسيا عميقا ، كما أنه يتطلع الى الدول الاسكندنافية بخبرتها الخاصة جدا ، وبوسع بريطانيا فى ظل حزب العمال الجديد أن تكون شرارة التقاء لتفاعل خلاق بين أمريكا والقارة الأوروبية . وهو هدف الكتاب الذى يستمد جل مادته من تجربة إنجلترا.

الاشتراكية وما بعدها

فى فبراير ١٩٩٨ - يقول "جدنز" وبعد جلسة حوار مع القيادة الأمريكية حول السياسات فى واشنطن عبر "تونى بليز" عن طموحه لخلق توافق عالمى بين قوى يسار الوسط للقرن الواحد والعشرين ، على أمل أن يودى الاتجاه الجديد الى تطوير إطار سياسى يستجيب للتغيرات فى النظام العالمى وصولا الى ازدهار والتضامن الاجتماعى ؛ وذلك بعد أن ماتت كل من الاشتراكية والشيوعية وإن بقيت أشباحهما تطل بين الحين والآخر.

وليس بوسع أحد - والكلام لجدنز - أن يطرح جانبا تلك القيم والمثل التى ألهمتها ، لأن بعضها أساسى وحيوى لحياة انسانية طيبة، هى هدف التطور الاجتماعى والاقتصادى فى خاتمة المطاف. وهناك تحديات خطيرة تواجه الإنسانية فى مسعاها لأن تبقى على هذه القيم حية ، فى وقت فقد فيه البرنامج الاقتصادى للإشتراكية مصداقيته ، وعجزت المثل السياسية عن أن تكون منبعا للإلهام ، وخسر القادة السياسيون قدرتهم على القيادة. أما الجماعة الوحيدة التى بقيت متفائلة ووضعت نفسها كلية خارج الأزمة فهى هؤلاء الذين وضعوا كل ثقتهم فى

التكنولوجيا القادرة على حل كل مشكلاتنا . ومع ذلك فقد أسفرت التحولات التكنولوجية عن نتائج متناقضة ، فضلا عن أن التكنولوجيا عاجزة وحدها عن أن تكون أساسا لبرنامج سياسى فعال.

وإذا ما شاء التفكير السياسى أن يستعيد قسما من الملهمة فعليه أن يتجنب شيئين معا أن لا يكون مجرد رد فعل أو أن يحصر نفسه فى اليومى ضيق الأفق. وما أوجبنا لمعرفة أى نوع من المجتمع نسعى إليه والوسائل المحددة لبلوغ هذا الهدف.

وفى بريطانيا كما فى كل مكان من العالم تلهث النظرية جريا وراء الممارسة. وقد نشأت الاشتراكية كمنظومة من الأفكار تعارض النزعة الفردية ، وكانت قبل أى شئ آخر نزوعا فلسفيا وأخلاقيا ، وقد بدأت حتى قبل ماركس ترتدى ثوبا اقتصاديا ، وأصبحت الاشتراكية فى الغرب محكومة بالديمقراطية الاجتماعية ، أى معتدلة وبرلمانية نهضت على تمتين قواعد دولة الرفاهية فى معظم الأقطار بما فيها بريطانيا . وكانت دولة الرفاهية نتاجا لعمل كل من اليسار واليمين ، و لكن الاشتراكيين نسبوها لأنفسهم فى فترة

مارجريت تاتشر



مابعد الحرب الثانية" ، وكانت الحكومات الأمريكية المتعاقبة فى الستينات تأخذ على محمل الجد الادعاء بأن الاتحاد السوفيتى يمكن أن يتخطى الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا خلال ثلاثين عاما أخرى.

ولكن منذ منتصف السبعينات وفيما قبل سقوط الاتحاد السوفيتى أخذت فلسفات السوق الحر تشكل تحديا خطيرا للاشتراكية الديمقراطية خاصة بعد صعود "التاشيرية" و" الريحانية" . وحظيت فلسفات السوق الحرة بنفوذ واسع فى أوروبا كما فى كل مكان آخر ، حتى أن الأحزاب اليسارية فى نيوزيلاندا طبقت سياسات تاتشر.

وإذا كانت هناك ملامح فكرية محددة ارتبطت بفلسفات السوق فان بعض هذه الملامح تناقضت كلية مع النزعة المحافظة بعامة واتخذت طابعا متحررا فى القضايا الأخلاقية كما فى الاقتصاد الفاليريالية الجديدة تحبذ الحريات الجنسية ولا تجرم استخدام المخدرات.

ويقسم "جدنز" دولة الرفاه الأوروبية الى أربعة أنواع تشترك جميعا فى الأصول التاريخية والأهداف والبنى.

١- النظام الانجليزى الذى يؤكد على الخدمات الاجتماعية والصحة ، ولكنه يتجه فى نفس الوقت لاعتماد مزايا تقوم على الدخل.

٢- نموذج دولة الرفاه الاسكندنافية التى تتأسس على الضرائب العالية ، وهى ذات توجه عالمى ، تقدم مزايا سخية وقول الخدمات التى تقدمها الدولة بمبالغ طائلة بما فى ذلك ارفع اية الصحة.

٣- نظم وسط أوروبا التى قدمت خدمات اجتماعية محدودة ، ولكنها وفرت مصادر تمويلية ومزايا كبيرة فى نواح أخرى مولها العمل ونهضت على مساهمات الضمان الاجتماعى .

٤- النظم الجنوبية التى تشابهت مع نظم وسط أوروبا ولكنها أقل شمولا بما أنها تقدم دعما أقل .

وهو يلخص الفروق الرئيسية بين

مايسميه بالاشتراكية الديمقراطية الكلاسيكية وبين الليبرالية الجديدة فى هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية والمجتمع المدنى فى الأولى ، بينما تمنح الليبرالية الجديدة دورا أقل كثيرا للدولة اعتمادا على آليات السوق والقطاع الخاص على عكس اتجاه الاشتراكية الديمقراطية فى الاعتماد على القطاع العام والطبقة العاملة اليدوية تاريخيا.

وعلى العكس من الاشتراكية الديمقراطية أسهمت الليبرالية الجديدة فى إطلاق قوى العولمة والاعتماد على القوة الذاتية للمجتمع المدنى الذى سيولد بالضرورة قيم الأمانة ، والشعور بالواجب ، والتضحية بالذات والشرف والعدالة وتطوير القدرات الذاتية والثقة والاهتمام بالآخرين ، وهى جميعا قيم ذات سحر قديم . وكانت قوة الدولة قد قمعت هذه القيم جميعا لذلك كان عدااء الليبرالية الجديدة لتضخم الدولة سافرا.

وردا على سؤال ماذا يتضمن الرفاه إذا انهارت دولته .. كان رد الليبراليين الجديد جاهزا ، انه اقتصاد السوق حيث يكون مفهوما وواضحا أن الرفاه ليس مزايا تقدمها الدولة.

وتواجه الليبرالية الجديدة تناقضات وتحديات كثيرة من داخلها ، فهناك توتر بين أصولية السوق والنزعة المحافظة ، فالأخيرة تدعو وتدافع عن استمرار التقاليد ، بينما تطيح السوق الحرة بهذه التقاليد وحتى بمفهوم الأمة نفسه لأنها تقس الفرد الحر لا العائلة ، ولأن السوق الحرة تنطوى على ثورة دائمة تقلل من شأن البنى التقليدية وقبضة السلطة وتؤدي إلى تحلل المجتمعات المحلية.

وقد تركت دولة الرفاه الاشتراكية الديمقراطية تركتها الثقيلة وخلفت مشكلات بلا حصر على الهندسة الاجتماعية أدت إلى التآكل.

ومع ذلك قامت الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية بتغيير أسمائها وحولت نفسها إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية بعد انهيار التجربة الاشتراكية فى الاتحاد



كارل ماركس

السوفيتى وأوروبا الشرقية وقد نشأت أحزاب اشتراكية ديمقراطية فى البلدان الاشتراكية سابقا.

أما حزب العمال البريطانى - الذى يعد " جديتو " منظر عملية تجديده - فقد عقد مؤتمرا فى أكتوبر ١٩٨٧ تشكلت من بين أعضائه سبع جماعات تخصصت فى ميادين مختلفة وكان مفروضا أن تضم هذه الجماعات ممثلين للجمهور العام ، ولكن مشاركة هؤلاء كانت ضئيلة للغاية ، وتحت التأثير الطاغى للتأثيرية توصلت الجماعات السبعة إلى التأكيد على الحرية الفردية والخيار الشخصى .. ونوعية التعليم وفرصه ..

وبدأت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تهتم بانتاجية العمل ، وسياسات المشاركة والبيئة ، وهى موضوعات لم تكن تعيرها فى السابق كبير التفات. ودارت مجالات واسعة خاصة فى ألمانيا حول كيفية مواجهة صعود فلسفات السوق ، واتجاه جمهور الناخبين للاهتمام بنوعية الحياة أكثر من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، وهو ما أطلق عليه العالم السياسى " رونالد مجهارت " بالنزعة مابعد المادية فى البلدان المتطورة ، وانطلقت أفكار كثيرة تدعو لضرورة الموازنة بين الأداء الاقتصادى والأمن الاجتماعى.

كذلك شهدت بنى التأييد السياسى تحولات درامية ، إذ لم تعد العلاقات الطبقة تحدد اتجاهات التصويت بعد

التراجع العدى للعمال من ذوى الياقات الزرقاء ، ودخول النساء على نطاق واسع فى قوة العمل مما زعزع المعيار الطبقي . وكان الحزب الذى شهد صعودا كبيرا فى السنوات القليلة الماضية كان هو اللاهزب الذى يتكون من العازفين عن التصويت لأسباب متنوعة منها ما يخص صراع الأجيال والتحول فى القيم .. الخ

وقد حدث تحول من قيم الندرة إلى قيم مابعد المادية ، وجرى تغيير فى توزيع للقيم لا يتناسب لامع استقطاب اليمين - اليسار ولا الخطاب الطبقي وتراجع قيم الانجاز والنحو الاقتصادى أى مع زيادة الثروة لتحل محلها أشواق التعبير عن الذات والانخراط فى عمل ذى معنى ، وهى جميعا اهتمامات لاسياسية تولد شكوكا تجاه السلطة لكن تؤدي للاندفاع نحو مزيد من الديمقراطية والمشاركة أكثر مما هو متوفر فى السياسة التقليدية.

وقد توصل مجموعة من الباحثين فى بريطانيا إلى أن المواقف الاجتماعية والسياسية هناك تتمحور بدلا من الانقسام يمين - يسار فى أربعة هى المحافظة ، والليبرالية ، والاجتماعية ، والتسلطية . ووجدوا شواهد فى عدد من البلدان الأوروبية وفى أمريكا تؤكد النتائج بهذه الدرجة أو تلك . ففى السويد مثلا ، وهى واحدة من البلدان التى كان التصويت فيها يتم عادة على أسس طبقية ، تبين أن الأجيال الشابة والنساء هم أقل تأثرا بالخيارات الطبقة.

ويصل الباحث إلى أحد أهم استنتاجاته على الإطلاق وهو مايسميه بالمصير المحتوم للديمقراطية الاجتماعية التى طالما ارتبطت بالاشتراكية . ويتساءل كيف ياترى سوف يكون توجهها الجديد فى ظل عالم لا توجد به أية بدائل للرأسمالية؟

والجواب على هذا السؤال يعنى أن الطريق الثالث هو بوضوح بديل رزسمالى يتطلع إلى تهمية الولايات المتحدة الأمريكية حيث ديناميكية الاقتصاد وحيويته ، رغم زيادة أشكال عدم المساواة

التلفزيونية.

ومع ذلك فإن العولمة تدفع أيضا إلى التفوق وتخلق حاجات جديدة وإمكانيات جديدة لآحياء الهويات المحلية . وليس التهور السكوتلاندى فى المملكة المتحدة ظاهرة معزولة فى هذا السياق لأن ه استجابة للعمليات البنيوية نفسها التى تجرى فى كل مكان فى كيبك كما فى كاتالونيا وغيرها ..

وطالما نظر البعض للعولمة وكأنها قوة من قوى الطبيعة. وليس ذلك صحيحا ، فقد طورتها الدول وقوة الأعمال والجماعات المتباينة ، وعلينا أن نذكر هنا أن غالبية الأبحاث حول أقمار الاتصالات مولتها الحكومات تماما مثلما حدث بعد ذلك مع شبكات الانترنت.

والعولمة هى فى خاتمة المطاف منظومة من العمليات دفعت إليها تأثيرات سياسية واقتصادية متداخلة لتخلق قوى ونظما عابرة للقارات لتغير المؤسسات فى المجتمعات التى نعيش فيها . والعولمة وثيقة الصلة بمرور النزعة الفردية الجديدة التى احتلت موقعا كبيرا فى سجلات الاشتراكية الديمقراطية.

والفردية هى المعضلة الثانية التى لا يتحدد موقف الاشتراكية الديمقراطية منها إيجابيا وإنما كان نتيجة لتراجعها أى الاشتراكية الديمقراطية التى حاولت أن توائم نفسها مع هذا النمر الكبير فى النزوع الفردى وتنوع أشكال الحياة ، ووجدت أن عليها معالجة المشكلة الأزلية بين الحرية والمساواة . وقد بدا كل من اليسار واليمين قلقا بسبب مجتمع " الأنا - أولا " بتأثيراته المدمرة على التضامن الاجتماعى ، وليس جيل الأنا الا وصفا مضللا للفردية الجديدة التى ارتبطت بها مجموعة من القيم ما بعد المادية مثل حقوق الإنسان والحريات الجنسية والاهتمامات البيئية.

كذلك ارتبطت الفردية الجديدة بتراجع حاد للتقاليد والعادات ، بحيث يمكننا وصف هذا العصر بأنه عصر الانتقال الأخلاقى . وإذا لم تكن الفردية المؤسسية



تونى بليز وعائلته أمام . داونج سترى

وحدث تحول عميق فى مفاهيم الزمان والمكان . اذ تؤثر علينا الأحداث البعيدة بصورة مباشرة سواء كانت اقتصادية أو لم تكن كذلك . حتى قراراتنا الفردية أصبحت تكتسب بعدا كونيا ، بل إن بعض عاداتنا الغذائية تتحدد بقرارات من منتجى الأغذية الذين قد يقعون على الطرف الآخر من المعمورة.

أما ثورة الاعلام والاتصال فقد قلبت حياتنا بعد أن وصلت الى أفقر الفقراء ، ويفعل هذه الثورة تتدخل كل من المؤسسات المحلية وطرق العيش . أما تأثير التلفزيون فانه أضخم وأوسع نفوذا من أى تصور . ويرى الكثيرون أن أحداث شرق أوروبا عام ١٩٨٩ لم تكن لتؤدى لهذه النتائج لو لم تعرض لها القنوات

والفوارق الطبقيّة بانتظام . وحين أعلن كليتون " أنه عازم على " إنهاء دولة الرفاه التى عرفناها " كان يعبر عن التأثير العميق لليبرالية الجديدة على فلسفة الطريق الثالث.

معضلات خمس

ويحدد الباحث معضلات خمس تواجه الطريق الثالث هى .. العولمة التى يرى البعض أنها ليست إلا خرافة أو امتدادا لافجهايات كانت راسخة، وما أننا نعيش الآن فى عالم بلا حدود ، فإن الدولة القومية أصبحت محض خيال وفقد السياسيون كل تأثير . وبينما بقيت التجارة إقليمية على نطاق واسع فهناك اقتصاد مالى عالمى كامل على مستوى الأسواق المالية.

الطريق الثالث .. بديل رأسمالي يتطلع إلى تجربة الولايات الأمريكية

سياسات الطريق الثالث معنية بالعدالة الاجتماعية دون أن تصطدم المساواة بالحرية الفردية

الضابط الذى يضمن تمثيل كل المصالح والتوفيق بينها وتنظيم الأسواق ، وضمان السلام الاجتماعى بالسيطرة على وسائل العنف ، وتأمين التنمية البشرية بأوسع معنى ، ورعاية نظام قانونى فعال . ولاستطيع الأسواق أن تحل محل الدولة فى هذه الميادين جميعا ، كما أنه ليس بوسع المنظمات غير الحكومية أن تقوم بهذه المهام بالرغم من كونها قد التقطت القضايا الرئيسية للعولمة وتعاملت معها متجاوزة الأحزاب السياسية ، دون أن يعنى ذلك تآكل الاهتمام بالسياسة . على العكس فقد زاد الاهتمام بها ولكن عبر هذه المنظمات المتكاثرة فى المجتمع المدنى . ويمكننا القول إن السياسة هجرت البرلمان إلى ما يسمى بمجموعات القضية الواحدة فى المجتمع والسياسة الفرعية - العلاقات الجنسية ، حقوق المستهلكين ، البيئة ، الرفق بالحيوان .. إلخ بينما تراجع الاهتمام السياسى بالقضايا الكلية التى تشغل الأحزاب والساسة .

وتعمل بعض هذه الجماعات مثل السلام الأخضر وأوكسفام على نطاق عالمي . وتحت ضغط مثل هذه الجماعات ونشاطاتها المتزايدة اضطرت شركة عالمية مثل "شل" أن تصدر تقريرا تقول فيه إنها من الآن فصاعدا سوف تراعى أن يكون عملها متسقا مع المعايير الأخلاقية.

وقد استطاعت جماعات المواطنين أن تحدث التحول فى أوروبا الشرقية سنة ١٩٨٩ بدون آلات نسخ أو تليفونات. وقد استطاعت أحزاب مثل الخضر أو

يقيم الروابط بين فصائله عبر البلدان . والموضوعات المفضلة لهذه القوى هى الاقتصاد والحماية الثقافية وهم يعتبرون المهاجرين أعداء ويدعون إلى العزلة القومية.

ويتقبل اليسار واليمين على السواء فكرة أن للعلم والتكنولوجيا حدين فبينما تتخلق منهما منافع كثيرة يفضيان إلى المخاطر وانعدام اليقين.

ومع انحسار الاشتراكية كنظرية للتخطيط والادارة الاقتصادية فقد انزاح واحد من أهم الخطوط الفاصلة بين اليمين واليسار على الأقل فى المستقبل المنظور. فلم يعد أى كان يرى بديلا للرأسمالية التى لايد من ضبطها والتحكم فيها .

وقد تقدمت المشهد قضايا جديدة من نوع تغير طبيعة الأسرة ، العمل ، الهوية الثقافية والشخصية . ويقول الباحث إن مايعنيه بحزمة السياسات التحررية هى أعمدة الاشتراكية الديمقراطية الجديدة التى سيكون عليها مراعاة معايير العدالة الاجتماعية وإدماجها فى اختيار نمط الحياة.

تبقى مسألة أخرى هى كيفية التعامل مع المسنين الذين تتجاوز قضيتهم كثيرا مجرد تأمين المعاش بل تحتاج بدورها إلى تفكير راديكالى.

أما المعضلة الرابعة فيسميها الباحث بنهاية السياسة وهى مقولة يتعين على الديمقراطية الاجتماعية أن تواجهها بتحديد واجبات الحكومة فى ظل العولمة وحرية السوق ، التى سيكون عليها أن تقوم بدور

هى نفسها الأنانية فان التهديد الذى تشكله للتضامن الاجتماعى يصبح أقل كثيرا ، ومع ذلك يبقى أننا نحتاج إلى ابتكار طرائق جديدة للوصول إلى هذا التضامن.

أما موضوع المسؤولية أو الالتزام المتبادل الذى كان قائما وإن كانا فى الاشتراكية الديمقراطية القديمة - لأنه امتزج مع شرط الجماعية كمفهوم ، وعلينا الآن أن نتوصل لتوازن بين الفردية والمسئوليات الجماعية ، وأن نضع فى الاعتبار أن الفردية الجديدة تسير جنبا إلى جنب ويذا بيد مع المزيد من الديمقراطية.

أما المعضلة الثالثة فهى اليمين واليسار

فمنذ اعتماد هذا التقسيم فى القرن الثامن عشر بقى الموضوع غامضا وإن تغيرت معانى اليمين واليسار عبر الزمن. وما محاولات الاشتراكية الديمقراطية الجديدة للتعلم من أطروحات التاتشيرية إلا التعبير الأمثل عن الاستراتيجية الكلاسيكية التى طالما لجأ إليها الجانب الحاسر وتتمحور حول إنتاج مركب جديد من تفاعل النقيضين ومن ثم تحييد الخصم.

وفى ضوء هذا التوجه يمكننا أن نفهم القول بأن "تونى بلير" أعاد إنتاج المقولات التاتشيرية ليقدّم شيئا جديدا .

ولكن ما يزال اليسار - رغم كل هذه التحولات - يساند مبدأ المساواة ، بينما يرى اليمين أن المجتمع لا بد أن يكون بالضرورة تراتبيا ، إذ أن المساواة مفهوم نسبي ، وعلينا أن نسأل المساواة مع من وحول ماذا وإلى أى مدى . بينما يرى اليسار أن على الدولة أن تلعب دورا فى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية . ولعله من الأدق أن نصف منظومة اليسار حول العدل والمساواة باعتبارها سياسة تحرر.

وقد أدت العولمة وانهيار الشيوعية إلى تغيير مفاهيم اليسار واليمين. وفى الدول الصناعية المتقدمة لن نجد أقصى اليسار ولكننا نجد أقصى اليمين الذى

اليمن المتطرف الشعبوى أن تحصل على نسبة أخذت تتزايد من أصوات الناخبين بينما تعرضت معظم الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لانشقاقات.

أما المعضلة الخامسة فهي قضايا البيئة التى اتخذت صورتها الأولية فى ألمانيا حيث ولد مفهوم السياسة الفرعية على أيدي الخضر الذين قال عنهم "ويلي هرايم" إنهم أطفال الحزب الديمقراطى الاجتماعى الضائعين حيث كان لهم الفضل فى تجديد الحزب . وأصبحت ألمانيا واحدة من أوائل الدول المتقدمة فى مراعاة المعايير البيئية فى العالم.

كذلك ولد فى ظل الاهتمامات البيئية للخضر مفهوم التنمية - المستدامة التى وصلوا الى تعريف أولى لها من بين أربعين تعريفاً يقول إنها تأمين حاجات الأجيال الحاضرة بما لا ينتقص من حق الأجيال القادمة وإمكانيتها فى تأمين حاجاتها بدورها . وتصبح التنمية المستدامة على هذا النحر مبدأ مرشداً أكثر منها وصفة متكاملة محددة . لكنها فى كل الحالات تقتضى دوراً حكومياً يتعاون مع العلماء ورجال الأعمال وأنصار البيئة والمواطنين لإعادة بناء الاقتصاد السياسى للرأسمالية بيئياً.

ويدعو "جدنز" فى هذا الصدد الى الأخذ بنتائج العلم بشجاعة وثقة حتى لو تضمن ذلك بعض المخاطرة ، لأن المخاطرة ليست مجرد ظاهرة سلبية لابد من تجنبها أو تقليصها لأدنى حد ، فتوفر الفرص والابتكار هو أبرز إيجابيات المخاطرة ، والمخاطرة شئ آخر غير الخضر الذى يمكن لها أن تكون آلية لحسابه ومواجهته.

وغنى عن البيان أن العضلات الخمسة ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها.

فما هى سياسات الطريق الثالث المقترحة فى هذا الصدد . يقول "جدنز" إن الهدف العام والشامل لهذا الطريق هو مساعدة المواطنين على التعامل مع ثورات عصرنا من العولمة للتحويلات فى الحياة الشخصية لعلاقتنا مع الطبيعة . ويتخذ موقفاً إيجابياً من

كل هذه القضايا لكنه يرى فى العولمة ماهو أكثر وأبعد من السوق العالمى . ويحتاج الديمقراطيون الاجتماعيون لتحدى الانغلاق الاقتصادى والثقافى حيث يقف اليمين الذى يرى فى العولمة تهديداً للتكامل القومى والقيم التقليدية وبالقطع فإن العولمة الاقتصادية يمكن أن تؤدى لنتائج مدمرة على الاكتفاء الذاتى المحلى ، ومع ذلك فإن الانغلاق والحماية لهما عقلانيان ولا مرغوبان . وحتى إذا ماجرى تفعيلهما فسوف يؤدىان إلى خلق عالم من الأنانية والكتل الاقتصادية المتحاربة . ومع ذلك فالطريق الثالث لا ينبغى أن يرى فى العولمة غطاءاً للتجارة الحرة التى يمكن أن تدمر التطور الاقتصادى مع آثار كارثية على الصعيدين الاجتماعى والثقافى بسبب القوة المدمرة للسوق ، ولذا فإن نتائجها الشاملة فى حاجة الى دراسة كلية ومتعمقة . لأن سياسات الطريق الثالث معنية عناية فائقة بالعدالة الاجتماعية دون أن تصطدم المساواتية بالحرية الفردية . ولما كان الطريق الثالث قد هجر الجماعية فإنه يبحث عن علاقة جديدة بين الفرد والمجتمع ، وإعادة تعريف للمقوق والواجبات ومبدئياً لا ينبغى أن تكون هناك حقوق دون مسئوليات ، وأن لا تكون هناك سلطات دون ديمقراطية . ففى

كلينتون



مجتمع تفقد فيه العادات والتقاليد قبضتها ، فإن تأسيس أى سلطة لابد أن يكون ديمقراطياً وتحديثياً ، أى ينأى عن مواقع الديمقراطية الاجتماعية القديمة ، وأعباء المشكلات النابعة من محدودية عمليات التحديث نفسها ، حيث ينبغى أن يكون هناك حرص على تماسك النسيج الاجتماعى فى عالم يشهد تقلبات هائلة. ويتأسس الطريق الثالث على المحافظة الفلسفية التى يعدها "جدنز" محورية لتصوره كله . فقد جرت العادة على التعامل مع المحافظة والتحديث كتنقيضين . ولكن المحافظة بالمعنى المطروح هنا تختلف عنها كما يراها اليمين ، إذ هى تقترح موقفاً عملياً للتواءم مع التغيير ، مع نظرة إدراكية عميقة للعلم والتكنولوجيا تقر بنتائجهما الغامضة على حياتنا ، مع احترام للماضى والتاريخ ، وتبنى كل الاحتياطات البيئية الضرورية كلما كان ذلك ممكناً ، ووضع سياسة للعائلة تضمن حياة هائلة للأطفال ، وهذا مالا يمكن تحقيقه عن طريق تبني الموقف الرجعى الذى يسعى لاسترجاع العائلة التقليدية.

الدولة والمجتمع المدنى

إن إصلاح الدولة والحكومة وإعادة بنائهما هو أحد المبادئ الموجهة لسياسات الطريق الثالث . ويوسع الحكومة أن تكون شريكاً مع المجتمع المدنى لثمتين عملية تجديد المجتمع وتطويره عبر اقتصاد مختلط لأنها ستكون أمة عالمية ديمقراطية ولا أعداء لها خاصة بعد انتهاء القطبية الثنائية . إذ أصبح على الدول أن تبحث لنفسها عن شرعية جديدة . فكيف سيكون بوسعنا أن نقرط الديمقراطية .

تبرز اللامركزية كأساس لاغنى عنه لهذه العملية ، لكنها لا ينبغى أن تتم فى اتجاه واحد ، لأن العولمة تخلق دوافع قوية للاتجاه الى أسفل وإلى أعلى فى ذات الوقت وهو ما يجعل اللامركزية تؤكد سلطة الدولة . وهذه الديمقراطية اللامركزية هى الطريق لبناء نظام سياسى ليس دولة فائقة

الطلاق يتزايد .. وعدد الأطفال

الذين يولدون خارج الزواج يتزايد ..

والأسر وحيدة العائل أيضا تتزايد ..

عليها " انجلهارت " مابعد - مادية . وتحظى مثل هذه الجماعات بمشاركة كثيفة من النساء والشباب ، وازدادت هذه المشاركة فى أوساط الجماعات الغنية على العكس من الفقراء الذين يميلون للعمل مع بعضهم البعض ، ولذا تعاني جماعات أقل من بين الأغنياء من غياب الدعم الاجتماعى الذى يزداد بروزا فى أوساط الفقراء .

وماتزال صورة مجتمع الطبقة العاملة المتناسك والمتضامن تخايل الأفتدة لكنها صورة تنتمى الى الماضى ، كما يقول " جدنز " .

وتحتاج الأحياء المهمشة الى نشاط اقتصادى كثيف لكى يكون بوسعها الاندماج فى المجتمع المدنى وإحياء هذا الأخير ، على أن تقدم القروض أو الاعانات بالغة الصغر لبيديها الجمهور بنفسه ، وقد أفضت تجربة على هذا الغرار فى قرية برازيلية إلى زيادة النمو الاقتصادى فيها بنسبة ٤٪ فى حين لم يتجاوز النمو الكلى فى البرازيل ١.٤٪

ويقدم الباحث تجربة أخرى يطلق عليها وصف " المكافحة الاجتماعية " حيث يدفع متطوعون بوقتهم أجرا لمطوعين آخرين وقد صمم برنامج كمبيوتر لتسجيل " دولار الوقت " الذى جرى كسبه أو انفاقه وقدم للمساهمين حسابات منتظمة . ودولار الوقت معنى من الضرائب ويمكن دفعه للرعاية الصحية والتقليل من الانفاق على التأمين الصحى . وتطور مؤسسة " دولار الوقت " فى نيويورك نظاما للتشغيل يقدم فرص عمل للباحثين عنها ، يدرهم ويدعمهم . وعلى الحكومات أن تدعم مثل هذه المبادرات المحلية لتحقيق الوصل بين المحلى والقومى الجزئى والكلى .

إن المجتمع المدنى الصحى بوسعه أن يحمى الفرد من سطوة الدولة، تلك السطوة التى خنقت المجتمعات فى ظل الشيوعية حيث لم يجد الناس مكانا لممارسة جماعتهم سوى البيوت إذ كانت حتى المطاعم والمقاهى قليلة للغاية .

الصحة أو التأمين الصحى .. حيث تكون هناك لجان للمواطنين العاديين وأخرى للخبراء وتقوم الحكومة فى هذه الحالة بإدارة المخاطرة بعد أن يتداول الطرفان الأمر .

وقد يؤدى التنازل عن السلطة للمحليات إلى التفتت إذا لم توازنه قوة مماثلة فى القمة .

وهكذا فإن تقوية وتمكين المجتمع المدنى هو جزء رئيسى من سياسات الطريق الثالث، وعلى الحكومة أن تلعب دورا محوريا فى تجديد الثقافة المدنية على أساس التشراك ، وبناء الأسرة الديمقراطية و الحد الاجتماعى من الجريمة والانخراط فى القطاع الثالث الأهلى التطوعى " حتى تكون كل من الحكومة والمجتمع المدنى رقبيا على أحدهما الآخر الذى هو شريكه ليجنى كل من المجتمع المحلى والمجتمع الأشمل فوائد الشراكة .

ويسوق " جدنز " مجموعة من الأرقام والاحصائيات لنعرف أن ٤٠٪ من الأمريكيين أى ٧٥ مليون انسان ينتمون الى واحدة على الأقل من الجماعات الصغيرة التى تجتمع بانتظام، وجرى تسجيل ١٦٠ ألف جمعية خيرية فى سنة ١٩٩١ وحدها فى بريطانيا .

وفى هذه الجماعات يتولد وينمو شعور بالجماعة فى رحلة عبر الحياة .

وتؤدى الجماعات الصغيرة دورا أكبر كثيرا مما يظن نقادها . إذ يساعد الناس بعضهم بعضا ، ويشعر كل منهم أنه موضع رعاية الآخر ويتبادل معه العون والحماية ، وهو نوع من القيم التى أطلق

القوة ولا مجرد منطقة حرة ، وهى عملية تحتاج أيضا الى اصلاح دستورى يتجه نحو الشفافية والانفتاح ويقدم ضمانات حقيقية لمواجهة الفساد الذى اتهمت به معظم الحكومات فى العالم .

لذلك على الدولة أن ترفع من كفاءاتها ، فبينما تستجيب دوائر الأعمال للتغيرات السريعة تتلكأ الدولة ، وتصبح الحاجة ملحة الآن لتطبيق شعار الحصول على الأكثر من الأقل بما يعنى تطوير القدرات وزيادة القيمة والفعالية فى مواجهة الأسواق .

وليست الديمقراطية انتخابات فحسب بل إن بوسع الحكومات أن تخلف علاقات مع المواطنين من أجل ديمقراطية محلية مباشرة .

وهناك تجربة جرت فى السويد قبل عشرين عاما ماتزال تحمل دلالاتها ، حين دعت الحكومة الجمهور للمشاركة فى وضع سياسات الطاقة ، ونظمت المدارس والنفقات والحكومة فصولا استمرت لأيام حول الطاقة حتى يكون بوسع كل من يحضر الفصل أن يقدم توصيات للحكومة التى وضعت سياساتها بالفعل طبقا لهذه التوصيات التى تلقتها من سبعين ألف مواطن .

إن إشراك الرأى العام بصورة متعمدة وفعلية وتوسيع دائرة هذه المشاركة بانتظام هو عنصر حيوى فى كل المجالات حيث يكون بوسع الجمهور أن يحسب المخاطرة بنفسه ويتعامل معها، ويمكن أن يلتقى العاملون فى كل المجالات للوصول الى استخلاصات من عملهم فى التعليم أو

الجماعة والجريمة

يتعين على الشرطة فى فلسفة الطريق الثالث أن تعمل مع المواطنين لتطوير معايير المجتمع المحلى وسلوكه المدنى ، وتستخدم التعليم والإقناع والتشاور بدلا من الاتهام والمحاكمة ، وذلك حتى يستعيد الجمهور الخائف المنعزل جسديا الثقة فى الجماعة ، لأن انسحابه وعزلته يطولان أيضا التضامن والدعم المتبادل بين المواطنين وبعضهم البعض وفى هذا السياق فانه من المطلوب إدماج كل الجماعات الاقتصادية والعرقية فى هذه العملية الاجتماعية.

ويستدرك " جدنز " قائلا إن التأكيد على مثل هذه الاستراتيجيات لا يعنى انتفاء العلاقة بين البطالة والفقر من جهة والجريمة من جهة أخرى.

الأسرة الديمقراطية

الأسرة هى نواة أساسية للمجتمع المدنى ، والسياسات تجاه الأسرة هى مفتاح اختبار للسياسات الجديدة للطريق الثالث ، فهل يمكن أن تكون هناك سياسات خاصة بالأسرة تتجاوز كلاً من الليبرالية الجديدة والديمقراطية الاجتماعية القديمة.

إن الطلاق يتزايد ، وعدد الأطفال الذين يولدون خارج الزواج يتزايد بدوره والأسر وحيدة العائل أيضا تتزايد ، ويكثر عدد الذين يعيشون بمفردهم دون رفيق وقليلون هم الأطفال فى عدد كبير من البلدان الذين ينمون فى أسرة تقليدية حيث الأب هو العائل والأم ربة بيت.

ويكثر الحديث الآن عن انهيار الأسرة التقليدية وهو ما يعتبره اليمين كارثة ويدعو لاستعادة القيم التى دمرها التغيير ، ويقول اليمين ذلك رغم الجانب المعتم الذى نسجت عنه الدراسات حول الأسرة التقليدية. ولكن الديمقراطية الاجتماعية الجديدة تقدم زدوداً أخرى أساسها أن التنوع والاختيار هى كلمات السر للعصر ولايجوز أن يفقدا مفعولهما على عتبة العائلة ، وعلى المجتمع أن يتقبل فكرة عيش الناس مع بعضهم البعض دون زواج

★ المجتمع المدنى يحمى الفرد من سطوة الدولة

★ فى امريكا ٦٠% من
الدخل يذهب الى ١% من
السكان

★ تراجع الاهتمام السياسى بالقضايا الكلية التي تشغل الأحزاب السياسية

وأن يقوم الجنسيون المشليون بتربية الأطفال شأنهم شأن الآخرين وعلى المجتمع أن يوفر لهم الموارد اللازمة لذلك ، وعلى الأسرة الجديدة أن تكون ديمقراطية أولا تنطلق من مبدأ المساواة بين الجنسين ، لأن المرأة ظلمت ظلما بينا فى الأسرة التقليدية . والديمقراطية والمساواة هما الأساسان لتزواج الاختيار الفردى والتضامن الاجتماعى لخلق فضاء للحوار خال من العنف والتسلط. يمكن لهذا الفضاء الحر أن يمتد الى علاقات العمل ويطلق العنان لامكانيات كامنة فى الفرد، وينعكس بصورة بالغة العمق على تنشئة مشتركة للأطفال يتحمل الطرفان مسئوليتها بنفس الدرجة خاصة فى حالة الطلاق الذى مهما قيل عنه فانه تجربة مؤلمة لطرفيها. وطالما تحدث السياسيون عن ضرورة الأسرة القوية لتماسك المجتمع ، وهو قول

هام شريطة أن لا نبحث فقط فى مسئولية الآباء عن الأبناء وإنما أيضا فى مسئوليات الأبناء أنفسهم تجاه الوالدين خاصة فى حالة الشيخوخة ، وهى مسئوليات يقترح الباحث تسجيلها فى عقود مكتوبة . أن الأسرة القوية ذات الروابط العميقة يمكن أن تكتفى بذاتها وتتخلى عن كل مسئولية تجاه المجتمع ، وتصبح الأسرة عنصرا من عناصر تقوية التماسك الاجتماعى كما تنظر الى الداخل حيث مسئوليتها تجاه نفسها وأفرادها ، وهو ما يعنى الأسرة المندمجة اجتماعيا حيث تكون العلاقات العائلية جزءا من نسج اجتماعى أشمل.

دولة الاستثمار الاجتماعى

تعزز سياسات الطريق الثالث من دور المنافسة وتوليد الثروة خاصة فى ظل الطبيعة الجديدة للسوق العالمى ، ولكن مثل هذه القيم لن تتطور إذا ما جرى ترك الأفراد ليغرقوا أو يعوموا فى الدوامة الاقتصادية، وعلى الحكومة أن تستثمر فى الموارد البشرية والبنية التحتية الثقافية الضرورية.

ويدعو الطريق الثالث لبناء اقتصاد مختلط يقوم فيه توازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة يستثمر دينامية السوق مع وضع المصلحة العامة فى الاعتبار .

وعلى الديمقراطية الاجتماعية الجديدة أن تطور فى هذا الصدد مجتمعا من القادرين على تحمل مسئوليات المخاطرة بدلا من المعادلة القديمة بين المخاطرة والأفق وفى الوضع الجديد يمكن أن تتصادم المساواة مع الحرية الفردية ، ولكن على الديمقراطيين الاجتماعيين أن لا يقبلوا بالصورة الفاقعة لانعدام المساواة بحجة أنها تفيد الازدهار الاقتصادى أو أنه لا يمكن تجنبها.

إن المساواة لا بد أن تفضى الى التنوع فلا تقف فى طريقه ، لذلك لا ينبغى أن تختفى قضية إعادة توزيع الدخل من على جدول أعمال الديمقراطيين الاجتماعيين.

فماذا تعنى المساواة إذن؟

يقدم الطريق الثالث تعريفه قائلا: إن

المساواة هي الادماج وانعدام المساواة هو الاستبعاد ، والاندماج يعنى المواطنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها ومن ضمنها الحق فى التعليم وفرص العمل ومستوى المعيشة اللائق.

وهناك شكلان شائعان للاستبعاد أو التهميش ، أحدهما يطول هؤلاء الذين يعيشون فى القاع ، والآخر للذين يختارون العزلة فى قمة المجتمع وينسحبون منه بكامل إرادتهم ويلوذون بتجمعات كالقلاع وينشئون نظمهم للتعليم والتأمين الصحى.

أما الطبقة العاملة الصناعية القديمة فقد تراجعت وهناك ٢٠٪ فقط من العاملين فى البلدان المتقدمة يعملون فى المصانع بعد أن أحدثت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تغييرات عميقة فى بنية قوة العمل - وامتلات العواصم الكبرى بأحياء المهاجرين وأحياء البؤس المهمشة حتى أصبح الاستبعاد الاقتصادى جسديا وثقافيا معا حيث يعزل جماعات من الناس بعيدا عن المجرى الاجتماعى الرئيسى.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ذهب ٦٠٪ من الدخل فى الفترة من ٨٠ - ٩٠ الى ١٪ من السكان فى أعلى القمة ، بينما بقى الدخل الحقيقى لأفقر ٢٥٪ من السكان ثابتا على مدى ثلاثين عاما . وتتكرر الظواهر ذاتها . وإن بدرجة أقل فى المملكة المتحدة ، وقد ازدادت الفجوة اتساعا بين أعلى الأجور وأدناها بالنسبة للعمال بدرجة أكبر كثيرا مما كانت عليه قبل خمسين عاما.

وتقارن المساواة الجنسية المتنامية تأثيرا على توزيع الدخل ، ففى بريطانيا كان نصف العشرين بالمائة الذين يحصلون على أعلى الأجور من الأزواج العاملين وقتا كاملا أو العزاب الذين يعملون أيضا وقتا كاملا وكان تأصيل مفهوم الدولة العالمية سببا من أسباب التفاوت لأن انتماء الفرد إلى جماعة وطنية يشعره بالالتزام تجاهها. ويبقى تطوير دولة الديمقراطية الاجتماعية من حيث الارتقاء

بالتعليم والصحة وشبكة الأمان وصولا الى نظام رفاه يستفيد منه الجميع هو الذى يولد أخلاقية المواطنة المشتركة.

وقد وضع " تونى بلير " أولويات ثلاثا فى برنامج الانتخابى هى التعليم التعليم .. التعليم.

مجتمع الرفاه الايجابى

ولد مفهوم دولة الرفاه فى بيئة أبعد ماتكون عن اليسار ، وكان مقصودا به فى البداية أن يواجه الاشتراكية وخطرها المحدق ، وكانت الجماعات الحاكمة فى ألمانيا الامبريالية فى نهاية القرن التاسع عشر وهى تضع نظام التأمين الاجتماعى تعبر عن ازدراء عميق لكل من السوق الحرة والاشتراكية معا . وقد اعتبر الكثيرون أن الشكل الكلاسيكى لدولة الرفاه هو ذلك الذى خلقه بسمارك فى ألمانيا.

أما دولة الرفاه كما هى الآن فى أوروبا فقد ولدتها الحرب شأنها شأن ملامح كثيرة من مفهوم المواطنة القومية.

وقد توسع القطاع غير الربحى فى ألمانيا بدلا من أن يتقلص فى ظل نمو دولة الرفاه ، وفى كل من بلجيكا والنمسا وألمانيا يقدم هذا القطاع نصف الخدمات.

وكانت النقابات والاتحادات العمالية الكاثوليكية ترى فى الاشتراكية الخطر المحدق وحاولت تجاوزها بخلق مصالح اجتماعية عبر الخدمات ومع ذلك كان تاريخ دولة الرفاه شائكا ، وقدم لها اليمين انتقادات وجيهة باعتبارها دولة غير ديمقراطية فى الأساس تعتمد على توزيع المنافع من أعلى ، أما القوة الدافعة لها فهى الحماية والرعاية فلا تمنح فرصة كافية للحرية الشخصية ، وإذ يقر الطريق الثالث بهذه الانتقادات فهو لايعتبرها أبدا مبررات للتخلى عن دولة الرفاه بل لاعادة بنائها خاصة بعد أن تصدعت فى ظل حكم المحافظين خاصة فى بريطانيا.

ورغم أن لدولة الرفاه فى شمال أوروبا . واسكندنافيا تاريخا ثقافيا خاصا بها ، ولم تكن فقط نتيجة لميل عالمى فى هذا الاتجاه . وقد لجأت هذه الدول لفرض

ضرائب عالية أعلى منها فى أى بلد أوروبى آخر ، ولكنها أخذت تتعرض لضغوط كبيرة كلما زادت البطالة كما حدث فى فنلندا ، خاصة أن الدولة فى هذه البلدان هى صاحب عمل رئيسى خاصة للنساء ، ومع ذلك ونتيجة لذلك فإن درجة التفرقة الجنسية فى الوظائف هى أعلى منها فى أى بلد صناعى آخر.

وفى ظل دولة الرفاهية القديمة كانت المنافع ترتبط كلما زادت بالغش والخلل الأخلاقى على المدى البعيد حيث يتم بناء عادات اجتماعية أساسها الاعتماد على الآخرين واستسهال طلب المعونة ، وقمارض وغياب عن العمل بادعاء وجود أسباب صحية والافتقاد الى الجدية فى البحث عن عمل.

ولهذه الأسباب واجهت البلدان التى حاولت إصلاح نظم المعاشات بها مقاومة عنيدة .. إذ يقول المتقاعدون لابد أن نحصل على معاشاتنا فنحن كبار السن.

علينا الآن أن نؤسس لرفاه إيجابى يسهم فيه الأفراد والوكالات المختلفة إلى جانب الحكومة والذى يمكن أن يولد ثروة ، فالرفاه ليس مفهوما اقتصاديا فى الأساس ولكنه مفهوم سيكولوجى هو استثمار سيكولوجى يتعلق بطيب العيش ، ومرشده الأساسى هو استثمار رأس المال البشرى كلما أمكن ، وسيكون بوسعنا فى هذه الحالة أن نستبدل مانسميه بدولة الرفاه بدولة الاستثمار الاجتماعى التى سيكون تطوير المجتمع المدنى وتنشيطه هو أحد أسسها.

استراتيجيات الاستثمار

الاجتماعى

ويتأسس هذا المفهوم على الضمان الاجتماعى وخاصة فى منطقتين رئيسيتين هما كبار السن والبطالة ، ذلك أن معظم البلدان الصناعية يتزايد فيها بانتظام عدد كبار السن ، وأصبح كبر السن فى كثير من هذه البلدان يمثل بقدر ما هو مشكلة أفقا مفتوحا لاختيارات حياة على المستويين الجسدى والنفسى وفرصا لكل من الأفراد والمجتمع ، وإن كان ذلك كله

الأمم وتكتلات القوى التي تسعى لتحقيق مصالحتها الثانية.. هم أصحاب السطوة والنفوذ فى الساحة العالمية.

لاينفى أن بعض كبار السن يعانون من
الافقار الشديد.

ويطلق الكاتب الدعوة لاعادة النظر
فى سن الاحالة على المعاش وأن يعتبر
المجتمع أن كبار السن هم مورد أكثر منهم
مشكلة ويترك لكل فرد حرية الاختيار
للوقت الذى يتقاعد فيه سواء مبكرا أو
متأخرا والمجتمع الذى يعزل شيوخه فى
جيتو بعيدا عن الأغلبية لايمكن أن يكون
مجتمع إدماج.

ويضع مبدأ الفلسفة المحافظة فعلة فى
هذا السياق اذ يدعو لأن لا نرى كبار السن
باعتباره مرادفا للحقوق دون مسئوليات ،
وعلى الشباب أن يكونوا راغبين فى رؤية
الكبار كقدوة ، وأن يتحمل الكبار
مسئولياتهم تجاه الأجيال الجديدة وأن
ينخرطوا فى عمل منتج حسب قدراتهم.

وبعد مقارنة بين أسواق العمل فى
أمريكا والبلدان الأوروبية ونسب البطالة
زيادة ونقصانا فيها يتوصل الكاتب الى
سببين رئيسيين لانتشار البطالة هما
انخفاض مستوى التعليم والاسراف فى
منح الامتيازات السخية دون حد ، ولكن
ترك الحبل على الغارب للسوق ليس هو
رد الطريق الثالث ، بل إن رده يتمحور
مرة أخرى حول مايسميه بالاستثمار فى

رأس المال البشرى ، وأن تعطى الدولة
حوافز للبشر لكى يخوضوا المخاطرة.

ويسوق الباحث مثلا من الدانمرك
حيث أتفقت الاتحادات العمالية منذ ستة
عشرة عاما على تقاضى أجور معتدلة
مقابل انقاص تدريجى لساعات العمل ،
وانخفضت تكاليف العمل بنسبة ٣٠٪
خلال السنوات العشر الماضية بينما انتعش
الاقتصاد ، وقد تحقق ذلك بمعدل بطالة
أقل من ٦٪ عام ١٩٩٧ ، ومع ذلك فإن
٩٠٪ من فرص العمل التى جرى خلقها
فى السنوات العشرة الأخيرة كانت جميعا
لبعض الوقت.

يرى الطريق الثالث أن توجهها جديدا
لخلق الوظائف سوف ينمو فى اتجاه الطابع
العالمى ، وسيكون الطلب على الخدمات
والسلع مرتبطا بجودتها وليس بمنشأها،
كذلك سيكون الحال بالنسبة لقوة العمل ،
ولن تكون الفروق قائمة فحسب بين العمل
اليدوى والعمل المعرفى ، أو بين المهارات
العليا والمهارات الدنيا ، ولكن بين هؤلاء
الذين يقعون فى إطار النظرة المحلية وهؤلاء
الذين يتطلعون للعالم أجمع وسوف تؤدى
هذه العملية القاسية للاستبعاد والرافعة
الكبيرة ضد هذا الاستبعاد هى مرة أخرى
الاستثمار فى رأس المال البشرى والذى
تضعه الشركات الآن على رأس أولوياتها
ويؤدى فعليا الى نتائج باهرة.

ويرى أحد الباحثين أن هناك خمسة
قطاعات يمكن للسياسات الحكومية أن
تساعد على خلق الوظائف عبرها .. هى
دعم مبادرات المقاوله فى الأعمال الصغيرة
التي تقوم على الإبداع التكنولوجى وعلى
الحكومة أن تدعم التعليم مدى الحياة ،
وأن تفتح الباب للمشاركة فى المشروعات
العامة وتمنح للمشروع الخاص فرصة أكبر
فى الأنشطة التى اعتادت الحكومة أن
تقوم بها. كما أن على الحكومة أن تضع
سياسات تشجع القابلية على الانتقال لقوة
العمل من مكان لآخر وحتى من بلد لآخر
وأساس ذلك هو التعليم الذى ينبغى أن
يحظى بأعلى درجة من الانسجام دون أن
يقضى ذلك على تنوعه ، وأخيرا على

الحكومات أن تبني سياسات تشجع على
إشاعة روح العائلة والصدقة فى مواقع
العمل ، وهو مايمكن التوصل إليه عبر
تعاون القطاعين الخاص والعام .

ولايتوقع الباحث أن هذه الحلول أو
غيرها ستؤدى إلى التشغيل الكامل ،
ذلك أن نسبة وظائف اليوم الكامل تتراجع
فى اقتصاديات البلدان الغربية.

والمقارنات بين اقتصاديات التوظيف
الكامل مثل أمريكا والمملكة المتحدة
والمجتمعات التى تعرف نسبة عالية من
البطالة مثل ألمانيا وفرنسا هى أقل حسما
فيما إذا قارنا لابين عدد الوظائف وإنما
بين ساعات العمل المبذولة فعلا . لقد
كانت شبكة خلق الوظائف للعمل الماهر
الآمن والعالى الأجر خلال عشر سنوات
ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٦ هى نفسها فى
ألمانيا والولايات المتحدة بنسبة ٢٦٪ ،
لكن إنتاجية العمل تضاعفت فى ألمانيا
فى نفس هذه الفترة بينما ارتفعت بنسبة
٢٥٪ فقط فى أمريكا.

ولايستطيع أحد أن يجزم إن كان رأس
المال العالمى سوف يولد فى المستقبل
أعمالا كافية أم لا ، ومن الحماقة أن
نسلك كما لو أنه سوف يفعل ، فهل
ياترى سوف تكون إعادة التوزيع الفعالة
للعمل بدون نتائج على إنتاجيته . ويسوق
الباحث تجربة دالة فى هذا الصدد جرت فى
مصنع بمدينة "جرينوبل" فى فرنسا حيث
اشتغل المصنع أربعاً وعشرين ساعة فى
اليوم لسبعة أيام فى الأسبوع ، بينما
اشتغل العمال لمدة ثلاثين ساعة فقط
وتقاضوا نفس الأجور التى كانوا
يتقاضونها حين عملوا لمدة سبعة وثلاثين
أو خمسة وثلاثين ساعة ، وقد زادت
إنتاجية العمل بصورة منتظمة وبما أن
إحياء ثقافة المجتمع المدنى يظل طموحا
أساسيا للطريق الثالث وسياساته ، فإن
انخراط الحكومة فى الاقتصاد الاجتماعى
يكتسب معنى كبيرا ، وتصبح هناك
إمكانيات متعددة للتشغيل الكامل الذى
بدونه تنمو ثقافات خارجة على القانون ،
ويمكن لهذا التوجه أن يسهم فى تكوين

هوية الفرد وبناء التماسك الاجتماعى فى آن ، هكذا يمكن أن تبدو دولة الرفاه المجددة التى تنفق على الرفاه بصورة إيجابية متعاونة مع بقية مؤسسات المجتمع حيث تتوفر إمكانيات واسعة للإدارة الذاتية وتطوير النفس وتتسع حدود مسئوليات الفرد لتصبح محورية ، وبهذا المعنى فإن الرفاه سوف يعنى الأغنياء كما يعنى الفقراء ، فبدلاً من الحاجة تنشأ الإدارة الذاتية ، وبدلاً من المرض صحة فعالة وبدلاً من الجهل تعليم مدى الحياة ، وبدلاً من القذارة والفساد طيب العيش ، وبدلاً من الكسل .. المبادرة..

فى عصر العولمة

الديمقراطيون الاجتماعيون مطالبون بالبحث عن دور جديد للأمة فى دنيا العولمة ، فالسوق بقدر ماتفتت توحده ، والتأكيد على دور الأمة لابد أن يفضى الى الاستقرار ويكون عاملاً مضاداً للتفتت اللانهائى لأن الأمة توفر آلية إدماج هى المواطنة مع عدم نسيان أن المطامع القومية قد غدت صراعات مدمرة على مدى قرن ونصف من الزمان .. ونحن فى حاجة الآن الى طبقة عالمية للوطنية ستكون شرطاً وسبباً لاختفاء ممكن للحروب الكبيرة بين الدول - الأمم فالدولة القوية كانت دائماً هى المستعدة أكثر من غيرها للحرب ، وعلى الدولة الواثقة من نفسها فى هذا العصر أن تتقبل الحدود الجديدة للسيادة.

أن اختفاء الحدود التدريجى بين الدول - والاتحاد الأوروبى نموذجاً - هو علامة على التأثير الحميد للهوية الوطنية حين تكون متسامحة مع التناقضات.

أن الأمة ليست معطى طبيعياً وقامت جميع الأمم بلا استثناء على عدد لا حصر له من الجزئيات الثقافية المتنوعة.

وهناك مفهومان شائعان وعريضان للأمة أحدهما يرى أنها قضية عراطف ومشاعر دون أى محتوى عقلانى ، والآخر يرى أن القومية مذهب جامد من حيث الجوهر يتبناه اليمين السياسى ويعادى

القيم اليسارية

لكن الهوية الوطنية أو القومية هى منبع خصب للهوية الشخصية . والأمم هى جماعات أخلاقية تلزم المنتمين إليها بواجبات خاصة تجاهها وهى محور لتقرير المصير ، وعليها أن تبنى هياكل دولة تسمح للمواطنين بالاختيار وبالتقرير لأنفسهم موقفاً حول القضايا ذات الأهمية. يحدد أحد كتاب اليمين ثمن الانتماء لجماعة قومية باعتباره الورع وعدم التسامح والعزلة والشعور بأن معنى الحياة يعتمد على الطاعة وأيضاً اليقظة تجاه العدو..

ولكن الراديكاليين المتحررين من دعاة التعدد الثقافى وبعض اليساريين يتخذون موقفاً مغايراً ، فيساندون التعدد الثقافى الى أقصى حد وبأى ثمن من أجل تضامن أعرض وأشمل . وهم يرون أن ما يسمى بالهوية القومية لا ينبغى أن تكون لها أولوية على المطالب الثقافية الأخرى ، وغالباً ما كانت الهوية القومية المركبة تركيباً مفتعلاً تخدم مصالح الطبقات الحاكمة.

التعدد الثقافى

لم يعد الانتماء لجماعة معينة سواء كانت دينية أو عرقية يتصادم بالضرورة مع الانتماء القومى ، فالانتماءات العرقية شأنها شأن الهويات القومية تتأسس اجتماعياً بما أنها نتاج جزئى لاستخدام القوة وهى تتخلق أيضاً من منابع ثقافية متعددة وفى مجال العرق كما فى مجال القومية ليس هناك ما يسمى بشئ كامل وصاف وأصيل كلية ويحظى هذا التعدد الثقافى بالاعجاب بما أنه يتضمن مواجهة لاستغلال الجماعات المقهورة ، وهى المواجهة التى يستحيل أن تكون ناجحة ، ودون حس بالعدالة الاجتماعية ، وروح النزاهة والانصاف.

يمكن القول إن الاتجاهات الاجتماعية البارزة الآن تحد من إمكانية بناء الأمة العالمية حيث نشهد ولادة النزاعات العرقية وانحيار الأمم فى مواجهتها كما حدث فى كل من يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

ومع ذلك فقد توحدت ألمانيا ، وربما يحدث نفس الشئ فى كوريا وتتقلص ظواهر القبلية فى بعض المواقع أكثر مما تزيد والصراعات العرقية فى شمال أيرلندا هى استثناء فى أوروبا.

والأمة العالمية هى أمة فاعلة حين تصبح جزءاً من نظام واقعى للعلاقات الدولية يسوده التعاون ويؤمن حالة من الانفتاح والمرونة لبناء الهوية القومية التى يبرز فيها تميز أمة ما وتطلعاتها.

ويقوم الباحث المملكة المتحدة كنموذج لما يسميه الأمة العالمية ويقول أحد المفكرين الانجليز اننى مواطن لبلد ليس هناك اتفاق تام على اسمه ، الكثيرون يقولون انجلترا بينما يعنون بريطانيا ، وبريطانيا ليست هى بالضبط بريطانيا العظمى التى تضم انجلترا " وويلز وسكوتلاندا " ، وهى أيضاً ليست المملكة المتحدة التى تضم شمال أيرلندا بالإضافة لبريطانيا العظمى وفى هذه البريطانيا جماعات عرقية وأقليات مهاجرة كجزء من الارث الاستعماري الماضى وقد ينجح هذا التوالد التلقائى للظاهرة - أى التنوع العرقى والهجرة فى هزيمة محاولات إنشاء هوية قومية جامعة ، ومع ذلك فإن هذه الظاهرة هى جزء لا يتجزأ من معنى الأمة العالمية .

ولطالما كانت الهجرة لزمن طويل أرضاً خصبة للعنصرية بالرغم من الحقائق التى تؤكد أنها أبحاث فى كل بلدان العالم المستقبلية للهجرة والتى تقول إن المهاجرين يتطلعون عادة للعمل وهم مجتهدون ويضيفون للثروة القومية ويخلقون الوظائف لأنفسهم ولغيرهم ، ويمكن للاختلافات الثقافية التى تثير الغضب والسخط والرفض والكراهية أن تصبح قوة دافعة تؤثر على المجتمع كله .

وتندمج العالمية والتعدد الثقافى فى قضية الهجرة ، والقومية العالمية هى الشكل الوحيد للهوية القومية القادرة على التعامل مع هذا النظام.

وقد وجدت ألمانيا نفسها على سبيل المثال مرغمة على إعادة فحص هويتها

الطريق الثالث وصفة للدول المتقدمة غير قابلة للنقل للبلدان النامية

العولمة الحالية تزيد من إفقار وتهميش بلدان العالم الثالث

الثالث" والتي قصدت أن أوفرها لقراء " اليسار" بأكبر قدر من التفصيل باعتبار كتاب جدنز هو مانيفستو هذا الطريق أقول بعد ذلك يتبين لنا بوضوح أن الطريق الثالث هو طريق رأسمالي قح ، وذلك كما يقرر منظره الأول الذي يؤكد أن الديمقراطية الاجتماعية - أو الاشتراكية كما جرت العادة على ترجمتها في مصر- هذه الديمقراطية الاجتماعية تجدد نفسها على أرضية الليبرالية الجديدة ، وكما يقول " جدنز" فإن الطرف الخاسر عادة مايرفع شعارات المنتصرين وينسبها لنفسه مع بعض التعديلات ، وهو قول يفترض أن الليبرالية الجديدة منتصرة رغم كل مظاهر الاستغلال والتعاسة والبؤس التي ترتبت عليها

يقطع مانيفستو الطريق الثالث في أكثر من موضع بعدم وجود أى بدائل للرأسمالية، وهو مايرفضه دعاة الاشتراكية العلمية رفضا قاطعا كما يكذبه الواقع، وإذا كانت هذه الاشتراكية العلمية قد عجزت حتى الآن لأسباب موضوعية كثيرة عن تقديم برنامجها ووضع موضع التطبيق بوضوح ، فإن مؤشرات كثيرة تقول لنا إن المستقبل القريب يمكن أن يعمل لها إمكانيات من هذا القبيل ، وليس صحيحا - كما يقول هذا " المانيفستو" أن " اليسار" لم يعد يرى بديلا للرأسمالية ، وتسمية " اليسار" هنا ليست غائمة أو غامضة بل هو تحديد اليسار الاشتراكي العلمى الذى يحمل مشروعا متكاملا لتغيير العالم ،تنتشر أحزابه على امتداد المعمورة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا

الجوانب الكارثية لإمكانيات ايجابية موجودة فعلا ، وعلينا فقط أن نقارن بين عدد ضحايا الحربين العالميتين وبين ضحايا النزاعات الآن ، وذلك دون أن نقلل من شأن ماحدث فى البوسنة - لنعرف أن الصورة تغيرت ، وأن هناك أسبابا وجيهة تجعلنا نتوقع أن لاتندلع حروب كبيرة بين الأمم فى المستقبل لأن العالم لم يعد منقسما بعد بين قوتين عسكريتين متواجهتين . وفى عصر المعلومات لن يكون للحدود بين الدول نفس الأهمية السابقة . حيث تلعب المعرفة جنبا الى جنب القدرات التنافسية أدوارا أهم من الموارد الطبيعية ، وقد انتشرت الديمقراطية على نطاق واسع وأصبح الصدام العسكرى بين دولتين ديمقراطيتين مستبعدا . ونتيجة لشرة المعلومات والقوة الدافعة للتكنولوجيا نمت كالفطر منظمات للعمل المشترك والتعاون على النطاق العالمى.

وفى بداية هذا القرن كانت هناك عشرون منظمة عالمية حكومية ومائة وثمانون منظمة غير حكومية عابرة للقارات ، والآن هناك ثلاثمائة من النوع الأول ، ومايقرب من خمسين ألفا من النوع الثانى . وهناك منظمات عالمية هائلة منبثقة من القاعدة مثل السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية تدافع عن أهداف تخص الإنسانية كلها ، وقد عقدت المنظمات الأهلية عبر العالم عدة مؤتمرات قمة دولية كان أكبرها فى بكين وحضره خمسون ألف وفد.

الطريق المسدود

بعد هذه السياحة الممتعة فى كل جوانب العلاقات الاجتماعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا التى يقدمها " الطريق

القومية مجددا بعد الوحدة اذ أصبح عليها أن تشكل هوية جديدة شأن البلدان الأخرى فى أوروبا ، بينما تتخلى جزئيا عن تمحورها الذاتى اقتصاديا وثقافيا لصالح الاتحاد الأوروبى ، وهى تصلح فى هذا الصدد لأن تكون مختبرا لفكرة القومية العالمية فى السياق الأوروبى وتحتاج هذه القومية العالمية إلى قيم يلتزم بها الجميع وهوية يرتاح لها الجميع ، ولكن عليها أيضا أن تتقبل بعض الغموض والتعدد الثقافى.

ان مثل هذه القومية العالمية هى مثال يرتجى ، فاذا وضعنا الطبيعة المتغيرة للنظام العالمى فى الاعتبار فيمكننا القول إنها ليست بعيدة تماما عن الواقع ، وان كانت " النظرية الواقعية " تقول ان الأمم وتكتلات القوى التى تسعى جميعا لتحقيق مصالحها الأنانية هم أصحاب السطوة والنفوذ فى الساحة العالمية.

ومع ذلك فان مقتضيات العولمة بعد انتهاء القطبية الثنائية قد غيرت جذريا من مفهوم السيادة القومية ، وعلينا فى هذا الصدد أن نفرق بين العولمة والعلاقات بين الأمم ولكنها عمليات موضوعية شأن ذلك الانبثاق على امتداد المعمورة لمجتمع مدنى عالمى يعبر حدود الأمم . وأن على الدول التى تواجه المخاطر والأخطار ولا تواجه أعداء أن تهجر فكرة النظرة الواقعية للعالم ، ذلك أن وصف الواقعية هو المصطلح الخطأ طالما أن المعتقدات التى يحيل إليها أصبحت بالية.

الديمقراطية العالمية

تتضمن الأمة العالمية ديمقراطية عالمية بالضرورة تعمل على نطاق الكوكب . ويرى البعض أن مايسمى بالحكم العالمى يتراجع ولايتقدم وقد أدى انهيار القطبية الثنائية الى الفوضى أكثر من الاعتماد المتبادل وقد تم زرع بذور اللانظام حتى أن المفكر الفرنسى " آلان منك" تحدث عن عودة العصور الوسطى حيث تنتشر النزاعات والعداوات وتنشأ مناطق رمادية لاسلطة فيها ..

ويرى " جدنز" أن هذه ليست إلا

اللاتينية وأوروبا وأمريكا وأستراليا ،
وتؤكد لنا نظرة تاريخية موضوعية أنه
بالرغم من كل شيء لا يزال هناك أفق مفتوح
أمام هذا اليسار الذى ليس " يسار
الوسط" كما يطرح الطريق الثالث نفسه
سياسيا ، وإنما هو يسار المجتمع ككل ،
أى حامل مشروع التحرر الشامل لا
فحسب للطبقات الكادحة والوسطى وإنما
للمجتمع الانسانى كله بمن فيه كبار الملاك
والرأسماليون أنفسهم.

إن العاملين بأجر ، وفى قلبهم القوى
المتطلعة للتغيير الجذرى للعالم ، وهم
بالملايين فى كل البلدان - يمكن جدا أن
ينجحوا بتضامنهم وعملهم المشترك فى
مواجهة رأس المال فى التخلص من
الأشكال البيروقراطية للاشتراكية ،
وإعادة تشكيلها كفكر جديد ، وابتداع
المفاهيم النظرية الضرورية دون فصل
الاشتراكية عن تاريخها ، والتوصل الى
أطر تنظيمية جديدة سواء حزبية أو
اجتماعية واسعة ، والنضال الدؤوب من
أجل العمالة الكاملة ، وأكبر قدر من
المساواة يتزايد باضطراد وصولا لانتهاء
الاستغلال ، إن الانقسام الاجتماعى الحاد
الذى يسعى الطريق الثالث الى تلطيفه
بدلا من تجاوزه يتناقض كلية مع ضرورات
ومتطلبات التقدم الشامل اجتماعيا
وثقافيا واقتصاديا لكل البشر.

كذلك فإن التقسيم الرأسمالى الدولى
للعمل هو فى تناقض مع متطلبات
ضرورات التقدم الاقتصادى والاجتماعى
للبلدان النامية ، الشيء الذى لم يلتفت
إليه بعض مفكرىها الذين أخذوا ينقلون
روشتة الطريق الثالث دون إدراك لكونه
وصفة للدول المتقدمة ، ولحقيقة أن حتى
هذه الوصفة لكى تكون صالحة لبلدنا
فلا بد لهذا البلد أن يقوم بإجراء تغيير
جذرى فى السلطة لتحرير القرار السياسى
والإرادة الشعبية.

ورغم أنه يخصص فصلا للعملة
ويحاول بلورة كافة جوانبها الا أن حقل
البحث يبقى محصورا فى النموذج
الأوروبى والبريطانى بخاصة دون أدنى
التفات لعلاقات القهر الاقتصادى
والعسكرى القائمة بين النظام الرأسمالى
فى مراكزه الكبرى - ومنها بريطانيا -

ويقية أطراف هذا النظام فى العالم الثالث
، وكيف أن العملة بصورتها الجارية تزيد
من إفقار وتهميش هذه البلدان التى
لا مكان لها على خارطته على العكس من
رؤية الاشتراكية العلمى التى صقلها
العالم.

ويزداد الصراع الطبقي حدة على
النطاق العالمى سواء بين المراكز والمحيط أو
حتى فى داخل البلدان المتقدمة نفسها ،
وفى البلدان النامية أو الخارجة من التجربة
الاشتراكية بعد انهيارها.

والصراع الطبقي ليس اختراعا
اشتراكيا ، وهناك شواهد عالمية كثيرة -
فى كل البلدان - على زيادة حدته مع
زيادة الاستغلال واتساع الفوارق بين
المالكين والعاملين.

سوف تبقى كل النوايا الطيبة للطريق
الثالث نوايا طيبة مادامت هذه الحقائق
التي يسوقها قائمة كما هى دون تغيير
جذرى سواء بالاصلاح أو الثورة ففى
الولايات المتحدة يذهب ٦٠٪ من الدخل
إلى ١٪ من السكان من أعلى القمة ،
بينمابقى الدخل الحقيقى لأفقر ٢٥٪ من
السكان ثابتا على مدى ثلاثين عاما .
وتتكرر الظواهر ذاتها فى المملكة المتحدة
وإن بدرجة أقل ، وقد ازدادت الفجوة
اتساعا بين أعلى الأجور وأدناها بالنسبة
للعمال بدرجة أكبر كثيرا مما كانت عليه
قبل خمسين عاما.

ولم تكن الاشتراكية حتى بعد أن
فشلت تجاربها الأولى. وهى ليست الآن
وصفة جاهزة بل هى نظرية ومنهج علمى



لتغيير الواقع وعملية نضالية صراعية
شاملة لكل ميادين الحياة ، تتعرف على
اتجاهات التطور وتضيئ وعى الكادحين
بحقائقها ، وتقرب المسافات بين كل قوى
التغيير الجذرى فتتنظم صفوفها سعيا لحل
التناقضات الصغيرة فيما بينها لتكون
قادرة وهى تكافح فى ظل الرأسمالية على
أن تراجها وهى تسعى لتجاوزها وصولا
الى ملكة الحرية حيث الملكية الاجتماعية
لوسائل الإنتاج هى الأساس وحرية كل فرد
هى شرط لحرية الجميع .

وماتزال الأفكار الكبرى للاشتراكية
العلمية تضيئ طريق الملايين من البشر فى
هذه العتمة التى أحدثتها الليبرالية
الجديدة والرأسمالية المتوحشة على الصعيد
العالمى ، وليس أدل على ذلك من أن
الكتب الأكثر توزيعا حتى الآن هى كتب
فلاديمير ايليتش لينين" رغم كل عمليات
التلوين التى لحقت به وبالثورة التى قادها
فى بداية القرن .

إن " الطريق الثالث" شأنه شأن دولة
الرفاه مصدر الهامه ، وشأنه شأن
الليبرالية الجديدة محط اعجابه الآن
لايتوقف عند القضايا الكبرى للرأسمالية
كنظام مجرد له خصائصه وأهدافه النفعية
بطبيعتها أو كواقع ملموس يؤدى إلى
إفقار ملايين البشر.

وتتم عمليات إعادة إنتاج تظل تؤدي
بدورها إلى الأزمات المتفاقمة فى العالم
أجمع ، رغم قدرتها الهائلة أى
الرأسمالية على تجديد نفسها لكن ليس
إلى مالا نهاية كما تؤكد التجربة الحية.

" فالنظام الرأسمالى يتميز بثلاثة
تناقضات أساسية وجوهرية بمعنى أنه نظام
غير قادر على مجرد التفكير فى تجاوزها
كما يقول " سمير أمين".

١- علاقة إنتاج جوهرية (العلاقة
الرأسمالية) التى تحدد قانونا خاصا
لتفريب العامل ومجموعة من القوانين
الاقتصادية التى تخص الرأسمالية ،
ويبدو المجتمع حينئذ فى إطارها منتظما
فى سلسلة من الأسواق المتشابكة تشكل
سوقا مصمما بسوق منتجات . سوق عمل
- سوق رؤوس أموال.

٢- استقطاب على الصعيد العالمى لم
يسبق له مثيل فى التاريخ وهو نتاج

للتوسع الرأسمالى وليس لمقاومته ويتجه بفعل قوانين القيمة الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالى وللرأسمالية القائمة بالفعل حيث تستبعد السوق العالمية قوة العمل منها.

يؤدى هذا الاستقطاب الى تفكيك النظام الإنتاجى فى الأطراف الرأسمالية فى مقابل صفته المتمركزة ذاتيا فى المراكز وإلى التبعية وإعادة إنتاج أشكال الإنتاج القديمة المشوهة والحاضنة لمنطقيات التراكم فى مقابل التدمير السائد لهذه الأشكال فى المركز ، مع محاصرة إمكانية نمو النظام السياسى الحديث الخاص بدولة القانون وبالديمقراطية البرجوازية فى الأطراف.

٣- انعدام القدرة على التوقف عن تدمير المصادر الطبيعية على صعيد يهدد مستقبل الإنسانية وقد صدق قول " ماركس" قبل قرن ونصف القرن " إن الانتاج الرأسمالى لا يطور التقنية ومزج عملية الإنتاج الاجتماعى إلا باستنزافه فى نفس الوقت للمصدرين الذين ينبع منهما كل هذا الثراء الأرض والعامل ..

وقد اقترح الاقتصادى الماركسى اليابانى " شيجستو تسورو" منذ ثلاثين عاما أن يصحح حساب الناتج المحلى الإجمالى ونموه مع أخذ عامل استنزاف الثروة الطبيعية فى الاعتبار ، كما طرح " سمير أمين" طرحا مشابها ولم يلتفت إليهما أحد. إن العقلانية الاقتصادية للرأسمالية أو للسوق هى غير رشيدة من وجهة نظر المصالح على المدى الطويل للإنسانية ويدعو " سمير أمين" لإعادة تقديم الثروات الطبيعية للكوكب وهو ما يتطلب تصور نظام آخر للحساب الاقتصادى غير الذى تأسس للمدى القصير لرعية رأس المال مما يفرض بدوره حضارة سياسية وثقافية أخرى.

هذه هى الأسس الجوهرية للرأسمالية التى لا تغيرها عمليات الإصلاح أو الترميم والترشيد.

وتأكيدا لدوران الطريق الثالث فى الفلك الأوروبى الأمريكى فإنه حين يتحدث عن الأمة بلا أعداء يؤكد مجددا مركزيته الأوروبية - الأمريكية ويبرز الطابع الخاص لوصفته باعتبارها إصلاحا

للبرالية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية يخص العالم المتقدم . فهو يتجاهل أن هناك نزاعات كبرى فى عالمنا لا بد من حلها حلا عادلا قبل أن نستطيع القول بثقة أن العالم يتكون من مجموعة أمم بلا أعداء ، والموقف الذى اتخذته ثورة أكتوبر الاشتراكية من هذه القضية يؤكد مبدأ المساواة بين الأمم صغيرها وكبيرها هو موقف أصيل نظريا وعمليا . وما يزال ملهما

وهو نفس المنطق الذى يحكم حديثه عن قوة العمل ذات الطابع العالمى المتزايد ، فالعولمة حتى الآن تقوم على فتح الأسواق لتدفق البضائع ورؤوس الأموال ، ولكن البلدان المتطورة تضع قيودا متزايدة على هجرة العمال إليها ، وهو ما يسميه الاقتصاديون بالسوق العالمية المبتورة.

ولا تنزع الشركات عابرة القارات عن تدمير الطبيعة والقيم واستخدام آليات الفساد والقهر فى عملها ، وقد أصدرت شركة شل بيانها حول عزمها مراعاة المعايير الأخلاقية فى عملها بعد أن اشتد الكفاح ضد ممارساتها الوحشية المدمرة للبيئة فى " نيجيريا" والذى وصل ذروته باعدام السلطات لتسعة من المناضلين بينهم الشاعر والكاتب " كين سيراويوا" ، بعد أن تواطأت شل نفسها مع هذه السلطات ، وجرى حديث طويل عن رشوى قدمتها ...

رأس المال هو رأس المال إنه إذا لم يخضع للسيطرة الاجتماعية والإنسانية يبحث عن المنافع والربح بأى ثمن وهذا هو جهر الرأسمالية حيث النقيض الوحيد لها هو الملكية الاجتماعية أى الاشتراكية.

وهنا نأتى لقضية جوهرية فى الطريق الثالث وهى تصوراتها للديمقراطية ، فهى تصورات لم تتجاوز صندوق الانتخاب - على أهميته البالغة - وتفتقر بالتالى إلى خيال جديد يرى فى الديمقراطية سيطرة أيضا على الثروة وتوزيعا جديدا لها .. ولذا ظلت الاختيارات السياسية للطريق الثالث تنقيد بصورة حاسمة بالتطورات فى الأسواق عالمية ومحلية. فاذا رفعت

الحكومة الضرائب يمكن أن يتبع ذلك هروب رأس المال ثم هروب أصوات الناخبين .

خطاب الطريق الثالث هو أيضا على الصعيد الفكرى خطاب نفعى يسعى أولا لرفع الإنتاجية الاقتصادية فرغم عطفه الشديد على المهمشين والبهائسين والشيوخ والمعوقين والنساء ، ونفوره من شدة الاستغلال إلا أنه لا يرى أى أفق لتجاوزه بل يسعى للحد منه دون إغضاب رأس المال أى أنه لا يبنى رؤية شاملة للتغيير محورها الانسانى باعتباره سيد التقدم المنشود وهدفه النهائى ولم تكن مصادفة أن يصف المعلقون السياسيون حكومة العمال بأنها تتبنى " خطا غير أيديولوجى" أو برجماتى وهو ما وصفه أحد الباحثين بممارسة التطبيق دون نظرية ووصفه آخر بأنه ليست لديه فكرة كبرى أى أنه يهتم بالجوانب العملية والنفعية أكثر من اهتمامه بالتنظير ، أو الانطلاق سلفا من مجموعة متناسقة من القيم تتطلع إلى أهداف عليا. شأن كل المشروعات الإنسانية الكبرى لصورة جديدة للعالم.

ولذا قال " تونى بن" الزعيم الاشتراكى فى حزب العمال البريطانى فى سياق الانتخابات الحزبية التى أطاح فيها يسار الحزب بمرشح " تونى بلير" .. إن ما يجرى الآن هو انقلاب داخل الحزب فى اتجاه الرأسمالية التى تعنى تمجيد الفردية وفرض سطوتها فى إشارة لدور " بلير"

ويقوم مفهوم الفردية فى " الطريق الثالث" على تناقض داخلى عميق ، فهو يدعو لأن تصطدم المساواتية بالحرية الفردية التى لا تحدها حدود والتى ستكون حتما فى ظل آليات السوق طريقا للاستغلال بلا حد دون حاجة للقول بذلك. فالتجربة تقوله بنفسها، وهو فى حين يدعو الى تبجيل الفردية يقول إنه لا بد من الحرص على تماسك النسيج الاجتماعى بعد أن هجر الطريق الثالث مفهوم الجماعة كلية .. إنه ليس فقر الخيال الذى يحد من قدرة الطريق الثالث على تقديم صورة جديدة للعالم بل هو فقر الرأسمالية ذاتها رغم كل القدرات الفذة التى تنطوى عليها.

الطريق الثالث .. إلى الخلف

نبيل يعقوب

والفوضى».

وفي فصول تالية نقرأ عبارات مثل:
انقضى العقدان الماضيان لسياسة
النيوليبرالية ولكن لا يجوز أن تحل محلها
سياسة «الانفاق بالعجز» والتدخل الواسع
للدولة على نط السبعينيات..»

في الماضي كثيرا ما أعطى الاشتراكيون
الديمقراطيون الانطباع بان التنمية ونسبة
عالية من العمالة يمكن التوصل إليها بتأثير
الطلب ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين
الحديثون يعترفون بان سياسة العرض يجب أن
تلعب دوراً مركزياً ومكملاً.

ولأن هذه الاقوال لا تمثل فتحة فكريا ولا
تختلف في شيء عن الحسج التي تجتريها
دعايات الليبراليين والمحافظين الانتخابية
صرح ديتليف فون لارشر المتحدث باسم
«دائرة فرانكفورت» وهي منبر يساري داخل
الحزب، صرح بانه لا يتصور أن تصبح هذه
الورقة برنامجا لحزب ديمقراطي اجتماعي،
وعلى بنيامين ميكفيلد رئيس الجناح الشبابي
في الحزب قائلا أن هذه الورقة تمثل «اعلان
السلام» وهي لا تعدو ان تكون تمهيدا
لتفاهات ولاقوال نيوليبرالية مخففة، المتحدث
باسم قيادة الحضر السيدة انتيه رادتكه قالت
منتقدة «يبدو أن القيم القديمة للديمقراطية
الاجتماعية لم تعد تصلح». وعلقت السيدة
كريستالوفت نائبة رئيس الكتلة البرلمانية
لحزب الاشتراكية الديمقراطية في البوندستاغ
قائلة أن شرودر يحقق التوقعات التي علقتها
عليه التحادات أصحاب الأعمال قبل
الانتخابات وأنه يريد الآن الاجتهاز على
اليسار في حربه بشكل نهائي».

الورقة التي غالبا لا تقول بتحديد قاطع
ماذا تريد، وتكتفي أساسا بالتشكيك في
صحة القناعات السائدة والمطالب الشعبية
المبنية عليها (ضرورة دور فعال للدولة في
السياسة الاقتصادية والاجتماعية، مسؤولية
الدولة عن تطبيق سياسات واجراءات
وتخصيص أموال لإنشاء فرص عمل، وضمان
المعاشات إلخ) .. هذه الورقة توجه ضربة
خاصة وواضحة لفكرة ان تنشيط الطلب يمثل
شرطا ضروريا للخروج من الازمة. ويتم هذا
حسبما وعد الديمقراطيون الاجتماعيون في
حملتهم الانتخابية بتخفيف الضرائب على

فأكثر في بلدان الغرب الصناعية الكبرى
للاعتراف فعليا لقادة الحكومات والاحزاب
الحاكمة بصلاحيات تتجاوز ما يحدده النظام
القانوني، وعلى سبيل المثال: قرار البرلمان
الألماني بالمشاركة في عمليات عسكرية خارج
الحدود (لحرب ضد يوغوسلافيا) يعد انتهاكا
للقانون الأساسي لمانيا (الدستور) والذي
يمنع بوضوح مشاركة القوات المسلحة في
عمليات عسكرية فيما عدا الدفاع عن البلد
أو بلدان حلف الناتو ضد عدوان خارجي.

ومن حيث المضمون سنرى أن اعلان
المبادئ الجديد هذا يمثل محطة هامة يمر بها
الفكر الديمقراطي الاجتماعي في طريقه
للالتقاء بالفكر النيوليبرالي.

ماذا تقول ورقة بليزر وشرودر

تسجل الورقة في فصول خمسة موجزة
التفسيرات التي ينبغي على الديمقراطيين
الاجتماعيين في أوروبا أن يجرونها لكي
تنسجم سياساتهم الاجتماعية والاقتصادية مع
التحولات التي أحدثتها العولمة وجلبها التقدم
التكنولوجي في العالم.

تحت عنوان «فلنتعلم من الماضي» تكتب
الورقة:

في الماضي جرى أحيانا الخلط بين دعم
العدالة الاجتماعية ومطلب المساواة وفي
النهاية وصل ذلك إلى إهمال شأن المجهود
والمسؤولية الخاصة..

كان الطريق إلى العدالة الاجتماعية دائما
معقدا بانفاق عام أعلى دون مراعاة العاقبة أو
تأثير العبء الضريبي العالي على القدرة
التنافسية والتوظيف والانفاق الخاص..
والاختيار الحقيقي للمجتمع هو بأية كفاءة
تستخدم الأموال التي يجرى اتفاتها، وإلى
أي حد تمكن هذه الأموال الناس من أن
يساعدوا أنفسهم بأنفسهم.

الرأي القائل بأن على الدولة أن تصحح
اخطاء السوق غالبا ما ادي إلى تضخم الادارة
والبيروقراطية..

كثيرا ما اعطيت الحقوق قيمة أكبر من
الواجبات..

ولكن مسؤولية الفرد في الاسرة وتجاه
الجيران والمجتمع لا يمكن احوالها للدولة. ان
ضباب فكرة المسؤولية المتبادلة يؤدي إلى
انهيار الحياة المشتركة.. ولانتشار الجرائم

«طريق الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين
نحو الأمام».. هكذا سمي جيرهارد شريدر
وتوني بليزر الورقة التي قدمها إلى الرأي
العالم مساء الثلاثاء ٨ يونيو في لندن.
وتعلنس الورقة التي تحمل طابع «اعلان
مبادئ ضرورة إعادة ترتيب العلاقات بين
الاقتصاد والدولة الاجتماعية، وتطالب الورقة
بالمزيد من المرونة والاصلاحيات البنوية في
انظمة الضمان الاجتماعي. حصدت الورقة من
ناحية تعليقات رافضة وساخرة من العديد من
قادة الديمقراطيين الاجتماعيين خاصة من يسار
الحزب، ومن الحضر، لاعتبارهم أنها تمثل
خروجا صريحا عن برنامج الحزب الديمقراطي
الاجتماعي وبرنامج الانتخابي الذي خاض به
انتخابات سبتمبر ١٩٩٨ وكذلك خروجا عن
برنامج الحكم المشترك بين الحزب الديمقراطي
الاجتماعي والحضر.

ومن ناحية أخرى رحبت التحادات
الصناعيات وأصحاب الأعمال وقادة الحزب
الليبرالي بالورقة واعتبرها الأخير انتصارا
لفكره ولبرنامج.

ومن المثير معرفة الطريقة التي جاءت بها
هذه الورقة المفاجئة ودلالات هذا بالنسبة
لمستقبل الديمقراطية في حزب يفهم نفسه
كحزب ذو بنية وممارسات ديمقراطية تعني ان
كافة الوثائق البرنامجية والترشيحات
للمناصب القيادية تخضع للنقاش وللتصويت
بالنسبة لهذه الورقة جاء الأمر مختلفا. على
طريقة الناتو الذي فرض نفسه بنفسه مندوبا
عن العالم في تقرير مسألة الحرب والسلام في
يوغوسلافيا مطيحاً بالقانون الدولي والمكانة
المركزية للأمم المتحدة ومجلس أمنها فيه ضرب
المستشار شرودر ورئيس الحزب الديمقراطي
الاجتماعي عرض الحائط ببرنامج حزبه،
وبقرارات مؤتمراته، وبالبرنامج الانتخابي الذي
صلقه الناخبون فحملوه إلى سدة الحكم منذ
سبتمبر الماضي، وبقيادة حزبه فاعلن الورقة
التي تعني تغييرا هاما بالنسبة لتوجهات
برنامج الحزب واتفاقية الحكومة الائتلافية مع
الحضر دون أي تفويض. في حديث تلفزيوني
فجر الجمعة ١١ يونيو قال شرودر على سؤال
مراسل التلفزيون عن شرعية هذه الورقة: «لقد
استقبلت التفويض الحزبي وسأنفذ عملية
التحديث» ويعم هذا المنهج اتجاها يبرز أكثر

العاملين واسرهم ووقف الضغط على الأجور بحيث تزيد القوة الشرائية فيزداد الطلب وبالتالي يزداد الانتاج وما يعنيه ذلك من زيادة العمالة (بالطبع بالارتباط بسياسات أخرى تحت على زيادة العمالة) . ورقة شريدن والتي توهم بموقف متوازن تعود للتأكيد على الطرح النيوليبرالي بزن تنشيط العرض وليس الطلب هو الحل رغم أن هذا التركيز الوحيد الجانب على العرض طوال عقدين من الزمن لم يحقق في بلدان أوروبا الرأسمالية سوى زيادة الارباح ، ولم يكن فحسب عاجزا عن وقف استفحال البطالة بل ساهم في تفاقمها بدعم الدولة لنشر الائتمنة وتطبيقها لسياسة اقتصادية لا تشجع زيادة العمالة . واستندنا - كما تسجل الورقة - إلى « أن اقتصاداتنا والعلاقات الاقتصادية العالمية حدث لها تحول جذري ، وأن الشروط الجديدة والحقائق الجديدة تتطلب إعادة تقييم التصورات القديمة وتطوير خطط جديدة تقول الوثيقة: في جزء كبير من أوروبا زادت البطالة عن الحد وجزد كبير من هذه البطالة له زسبابه البنيوية. ولكي نقدر على مواجهة هذا التحدي ينبغي أن يصيغ الديمقراطيون الاجتماعيون الأوروبيون اليسار ويطبقون بشكل مشترك أجندا جديدة مسترشدة بالعرض» . ومقصود بهذه الاجندا تخفيض التكلفة الجانبية للأجور (التزام المؤسسات بدفع جزء من التأمينات وأقساط الضمان الصحي عن العاملين) ، ودعم البحث العلمي والتعليم ، وإجراءات عديدة لتشجيع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.

إن هذا التركيز وحيد الجانب على هذه الادوات ، وجانب منها صحيح ومطلوب بغض النظر عن النهج الاقتصادي المتبع ، لا يمكن القول انه جديد تماما في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني بل انه مثل دائما توجهها ثابتا لدى قطاع عريض في قمة الحزب التي تربطها هي أيضا وشائج قوية بدوائر الاقتصاد . ولكن فشل سياسة حكومات المحافظين والاحرار على طول أوروبا وعرضها والتي كانت تصر على أن حل مشاكل البطالة والفقر يكمن في تقديم الأموال لصحاب الاعمال وللأغنياء ليستثمروا أموالهم فتتصلح الأحوال . . هذا الفشل اعطى فرصة ليسار الديمقراطيين الاجتماعيين ليرفعوا بعضا من الشعارات الكينزيانية التي تؤكد مسئولية الدولة واقاموا بهذا صلة بالناخبين الساخطين على الأحوال الاجتماعية ضمنت النجاح في الانتخابات.

النقطة الثانية التي تمثل محورا تستهدفه الورقة هي الموقف من أنظمة الضمان

الاجتماعي . الرأسمال العالمي وحكومات أوروبا الغربية تنظر بقلق للثمن العالي للانجازات التي لا زالت قائمة والتي حققها شغيلة بلدان أوروبا الغربية في مجال الضمان الصحي والتأمين ضد البطالة وضد العجز عن العمل ، وتحقيقهم لحد أدنى مضمونا من مستوى المعيشة طوال عقود من السنين أيام كان المنافسة مع الاشتراكية العالمية عاملا استراتيجيا في السياسة الخارجية والداخلية. هذه الانجازات يعتبرها الرأسمال الآن عبئا علي ميزانيات الدول وانفاق مبالغ فيه في مجالات لا ترقى الضرورات الاقتصادية الراهنة . ولكن من منظور ان الانسان هو قوة الانتاج الرئيسية ، وان التقدم التقني والاستقرار السياسي والابداع في المجتمع كله يتعثر بدون ارتفاع مستوى الثقافة العامة والمهنية للعاملين وتمتعهم برفاهية تزداد مع ارتفاع انجازهم في العمل فان الحفاظ على هذه الانجازات يعد شرطا ضروريا أيضا لعملية الانتاج واعادة الرأسمالية . إلا أن النظر لكل شيء بمنظار السوق والتعامل مع كل شيء كسلعة - وهذا في النهاية هو الموقف الاساسي الذي تنطلق منه ايدولوجية النيوليبراليين - جعل حكومات النهج التاشري توجه الضربة بعد الضربة لهذه الانجازات بحجج مثل المنافسة العالمية المتزايدة وضرورات العولة ، وضرورة ان يتحمل كل مواطن مسئولياته عن نفسه وعن أسرته ، وان زمن «دولة الرعاية» قد ولى وأن التوسع في الضمانات الاجتماعية يصيب المجتمع والناس بالكسل والترهل ويضر بالحرية التي لا تكتسب إلا في الصراع مع الطبيعة وفي ساحة السوق . . إلى آخر هذه الترهات الديماجوجية التي لا يتوقف عالم المتخمين عن افرازاها.

صحيفة نويس دويتشلاند الاشتراكية كتبت : الثنائي بليير وشريدن يريد أن تعمل أنظمة الضمان الاجتماعي للعاطلين والمرضى أو لأصحاب المعاشات في المستقبل بشكل مريح» .

الآن يتشجع الديمقراطي الاجتماعي شرودر بزميله بليير ويهدد للهجوم على انجازات العاملين الاجتماعية . في ظل حكم توني بليير الذي جاء به سخط المواطنين على المحافظين لم يحدث يذكر لانقاذ نظام التأمين الصحي في بريطانيا والذي اتخذ معالم النظام الطبقي الواضحة . من عنده نقود يتمتع بنظام العلاج الخاص المتقدم . من يعتمد على التأمين الحكومي كأن الله في عونه.

وللمقارنة تأتي هنا ببعض عبارات البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي

الاجتماعي الألماني (سبتمبر ١٩٩٨) :

«هدفنا البعيد هو تحقيق العمالة الكاملة : اننا نريد أن تحصل كل امرأة ويحصل كل رجل على فرصة مكان عمل مضمون . . يمكن للمواطنين وللمواطنين أن يشقوا في أن حكومة فيدرالية يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي ستعنى بأن تتحقق التغييرات الضرورية في ظل العدالة. اننا نعرف أن أساس النجاح الاقتصادي هو التجديد الاجتماعي وليس التدمير الاجتماعي. . إن الهدف الذي نهتدي به هو مجتمع المشاركة الحديث والذي يحصل فيه الجميع على حصتهم العادلة من الرفاهية التي تم تحقيقها بشكل مشترك.

هذا الكلام أصبح في خبر كان، والآتي اعظم.

الرأسمال يصفق للزعيمين «اليساريين» حزب الاحرار الألماني المعروف بتطرفه النيوليبرالي الاحمق ابتهج وهلل عندما سمع بورقة شرودر . وصف لفجانج جيرهارد رئيس الحزب ورقة بليير شريدن بأنها تراجع حاسم عن سياسات الديمقراطية الاجتماعية التقليدية في ألمانيا وقال هذا الكلام منقول بالحرف من برنامج حزب الاحرار . . . وطالب شريدن بأن يتخلص من الوزراء الذين ينتهجون في الحكم سياسة النقابات.

أما رئيس اتحاد جمعيات اصحاب الاعمال ديتر هوندت فصرح وازنا كلماته بتأني : الورقة تتضمن الكثير من المقولات الملفشة للنظر والصحيحة . وانضم لطاير المداحين الهسراولاف هينكل رئيس اتحاد الصناعات قائلا ان الورقة تتضمن اقتراحات تؤشر للطريق الصحيح . . ولكن الطريق الصحيح بالنسبة لاصحاب الملايين هو غالبا ليس الطريق الذي يلي مصالح ملايين الناس. قال رئيس نقابة الموظفين أن الورقة تتناقض مع البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي الاجتماعي وانها تعبر عن اتجاهات تتماشى واتجاه حكومة كول السابقة . صحيفة تاتس «اليومية علق على الورقة بان» اعلان المبادئ هذا يمثل بالنسبة لقاعدة الحزب المؤيدة للاصلاحات ضغطا يجبرها بالتدريج على التخلي عن مقاومة سياسة تعتبرها لا مبدئية. شرايتر المدير التنفيذي للحزب الديمقراطي الاجتماعي (والذي كان مسسحوبا على لافونتين رئيس الحزب الذي «استقيل» منذ بضعة اشهر) وصف الورقة بأنها «اشارة البدء بعملية تحديث لبرنامج وتنظيم الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا» .

صحيفة لوموند وصفت مبادرة بليير

وشرودر بانها «تحول كوبرنيكى» وهى بهذا تذكر بالطبيب وعالم الفلك البولندى ميكولاى كوبرنيك (١٤٧٣-١٥٤٣) والذي كان أول من قدم تفسيراً للنظام الفلكى يخالف تفسير الكنيسة . كوبرنيك عارض نظرية دوران الشمس حول الأرض وأعلن نتائج أبحاثه التى تقول أن الكوكب تدور حول الشمس وبهذا وضع الشمس في مركز النظام الفلكى يعكس الكنيسة التى اعتقدت أن الأرض هى مركز الكون. ولكن لوموند تبالح لان الورقة ليس فيها شئ جديد ولا جريئ . وكل ما فى الأمر أن الانتهازية القديمة قد خطت خطوة أخرى فى اتجاهها أياه.

دعم اليمين الفرنسى ضد الحليف الاشتراكى

بالطبع وجدت الورقة من يهمل لها أيضا فى فرنسا. المعارضة اليمينية وجدت فرصتها للهجوم على حكومة جوسبان قبيل انتخابات البرلمان الاوروبى بأيام قليلة . فوجهت لجوسبان الاتهام بأنه معزول وان احدا لا يريد أوروبا اشتراكية على الطريقة الفرنسية. صحيفة les Echos الاقتصادية كتبت ان الورقة البريطانية الالمانية قد دحضت أهم حجة للاشتراكيين الفرنسيين فى الانتخابات الأوروبية وهي غلبة القيادة الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا . لوموند كتبت أن «الاشتراكية الفرنسية» فى الممارسة لا تختلف كثيرا عن الاشتراكية الليبرالية التى يطبقها شريد. والمشكلة هى أن الاشتراكيين الفرنسيين ما زالوا مترددين فى الاعتراف بالحقيقة . اليومية الالمانية فرانكفورتر روندشاو اعتبرت ما حدث درسا لجوسبان. وكتبت ان السؤال القائم منذ تشكيل الحكومة الجديدة فى المانيا ولمن ستميل لبلير البريطانى أم لجوسبان الفرنسى (بخطابيهما السياسيين المختلفين) قد حسم الآن. وهى تفسر هذا بان الفرنسيين فقدوا كل أوهامهم عن حدوث ثقارب فيما يخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية . ولكن جوسبان بادر فوراً بالرد على منتقديه ومثل رده نقلاً ضمنياً للموضوعة الرئيسية لورقة بلير وشرودر . قال جوسبان «فلنكون أولاً نحن انفسنا قبل أن نتبع الآخرين . اننا نختلف عن الآخرين ولهذا يحتاج الناس الينا. لا شعار بلير «الطريق الثالث» ولا شعار شرودر «الوسط الجديد» يمكن أن يمثل نموذجاً للاشتراكيين الفرنسيين . هناك أصالة فرنسية معينة ينبغى الحفاظ عليها . وهى الظروف الفرنسية السياسية والتقاليد النوعية للحفاظ على توازن آخر بين الدولة والسوق . وإدراكاً لما تعنيه هذه الورقة موضوعياً من اضعاف وعزل لاتجاهه قال جوسبان: «نحن لسنا معزولين .. فقط لاننا

سنظل كما نحن- وليس فرنسا فقط- بل أيضا اليسار الفرنسى وهذه الحكومة- لن يستطيع أحد أن يتجاوزنا».

تطورات متوقعة

ما الذى يمكن استخلاصه من الحدث الذى جاء توقيتته مع الوقف الراهنس للحرب ضد يوغوسلافيا «انتصار الناتو» وما دلالاته بالنسبة لسياسات الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية ، والحركة النضال من أجل التقدم الاجتماعى والديمقراطى فى أوروبا الغربية؟.

أرجز ما استطيع استخلاصه من متابعة هذا التطور فى النقاط التالية:

-المزيد من الانقسام والتفكك فى صفوف الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية . وخاصة الضغط على فرنسا لتساير البقية أيضا فى ما تعلنه عن نوايا بشأن السياسات الاجتماعية.

-انحسار التأييد الشعبى للحزب الديمقراطى الاجتماعى وللخضر وميل الميزان إلى صالح المحافظين أساسا (نحو ٤٨٪ من الاصوات فى انتخابات البرلمان الاوروبى يوم ١٣ يونيو) وتحسن الوضع الانتخابى لليسار الالمانى الممثل فى حزب الاشتراكية الديمقراطية (دخل لأول مرة البرلمان الاوروبى بحصوله على نحو ٥٧٪ من الاصوات).

- توقع تراجع الحكومة الالمانية وحكومات ديمقراطية اجتماعية أخرى فى أوروبا الغربية عن المحاولات المتواضعة لتصحيح المسار ٢ فى اتجاه ترميم ولو جزء من بناء الدولة الاجتماعية المتصدع، وستتعرض وتضعف أيضا محاولات استعادة الدولة لبعض من قدرتها على التوجيه الاقتصادى. هذه المحاولات لاعادة الفعالية لبعض ادوات التضبط ليكون للدولة وزن مؤثر تجاه السلطة الطاغية السوق (اقرأ: للرأسمال) لم تتعدى حتى الآن وخاصة بعد هزيمة لافونتين ويسار الحزب الديمقراطى الاجتماعى اعلان بضعة مطالب منها مثلا أن يكون للحكومة كلمة فى تحديد اسعار الفائدة لتستطيع التأثير على عمليات الاستثمار، ومنها ان يقر الاتحاد الاوروبى برنامجا لمكافحة البطالة بحيث يضع- مثلما يفعل بوضع حد أقصى مسموح به لمديونية الدولة وكذلك بالنسبة لمعدل التضخم(فى قمة كولونيا ساهم شرودر فى احباط التوصل لجراءات محددة فيما يسمى بتحالف التوظيف الاوروبى كما فعل سابقه المستشار كول وينفس الحجة: سياسة التوظيف هي قضية سياسية داخلية لكل من الدول).

-التبعية للنهج الأمريكى أيضا فى السياسة الاجتماعية: المزيد من الخصخصة ، المزيد من انسحاب الدولة من وظائفها الاجتماعية وتركها للسوق ،حتى المجالات الحيوية والحساسة فى السياسة الاجتماعية مثل مكافحة البطالة، وضمان معاشات المتقاعدين ، والعلاج للمرضى لن تسلم

مناعها لالعب السوق.

- نمو منهج الحكم الفردى وطغيان دور الحاكم بالنسبة لدور البرلمان والحزب.

-- التضحية بمصالح عشرات الملايين من الناس من أجل ارضاء الرأسمال وتحويل الامكانيات التى تحتاجها السياسات الاجتماعية والثقافية إلى ما يبنى الدور العالمى لالمانيا كقوة اقتصادية وعسكرية عظمى.

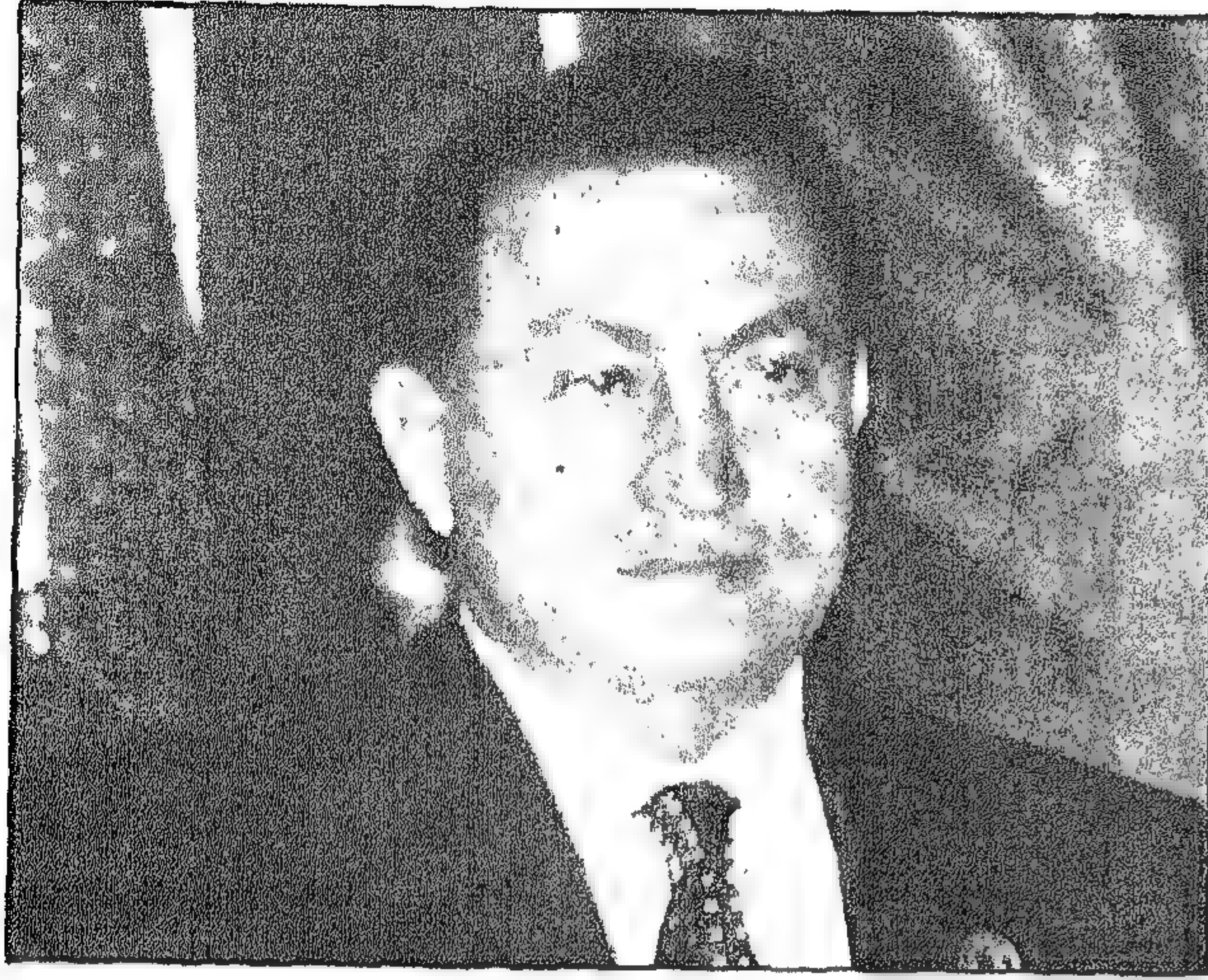
-تحالف الوسط الذى بشر به شرودر سيتوارى ليحل محله التحالف مع الرأسمال الكبير والقوى الساعية للتوسع فى عالم تقسم فيه الدول الصناعية الكبرى السيطرة على مقدرات شعوب العالم.

لقد اجتزنا اختبار النضج

ما يحدث فى المانيا الآن يذكر فى بعض جوانبه بأيام المرحوم السادات . حيث اعتاد الرئيس أن يغير الواقع بناء على ارادته هو متجاوزا الدستور ومؤسسات الدولة والمواثيق والتقاليد السياسية حسبيما يرى . واعتادت المؤسسات والحزب الحاكم ان تتبعنا (سيان ان على مضض أو عن رضا).

هذه الأيام تتردد فى اذنى كثيرا اشعار نجم التى غناها أمسام آنذاك والثى وصفت الواقع بصياغات لا تنسى عن يوبو المبرراتى ، خاصة عند قراءة التبريرات المخجلة من بعض قادة الديمقراطية الاجتماعية.

من أكثر الأقوال دلالة بالنسبة لما جرى وما سيجرى تصريح من الحكومة الديمقراطية الاجتماعية عن المشاركة الالمانية فى العدوان على يوغوسلافيا : لقد اجتزنا اختبار النضج. القادة الديمقراطيون الاجتماعيون الذين اجتهدوا منذ زمن أوغست ببيل لاثبات ولانهم للدولة ولكنهم ظلوا على قرب مسعين من مطالب القاعدة العمالية يتنفسون اليوم الصعداء ويعلنون ابتهاجهم ليس فحسب لانهم نجحوا فى امتحان الولاة لدولتهم بل لاعلان الولاة للناتو وللقاتل الأمريكى . كانت صحيفة دى تسايت الاسبوعية المرموقة قد نشرت الكيفية التى اتخذ بها قرار مشاركة المانيا فى الحرب ضد يوغوسلافيا اعتمادا على سجلات وزارة الخارجية الالمانية . كتبت الصحيفة ان شرودر ووزير خارجيته فيشر بعد مكالمة تليفونية من واشنطن لم يكن أمامها سوى خمسة عشر دقيقة ليعطيا ردهما . لم تكن الحكومة المنتخبة حديثا قد تسلمت مقاليد الحكم بعد ، وكان شرودر وفيشر فى الطريق للقاء المستشار كول الذى كان قد خسر الانتخابات وبدأ يجمع أوراقه ولكنه كان لا زال المستشار المقيم . تكتب دى تسايت ان الاثنين اعطيا موافقتهمما لكلينتون خوفا من ان يتهما بعدم الولاة.



حتى لا تفقد الثقة في الشعب حالة الطوارئ وبسار التعايش

على أحد روافد الولوج إلى
الألفية الثالثة فيقضى على أية
ديمقراطية للدور الجامعي سواء
في حوارات حرة بين جنابات
القاعات أو في التعبير الحر عن
فلسفة هذا الدور لمبأى تكوين
عقلى نستطيع أن نقتحم القرن
القادم ، بذلك العقل المتجمد
والخائف من طروحات يحسب
قبل طرحها قبول النظام لها أو
رفضها.

ودعونا نتأمل في واقعنا
الاجتماعى قمؤسسة الحكم
فشلت في تحييد نفسها في
عملية التكوين الهيكلى
للمجتمع وحتى وإن رددت بين
الحين والآخر ومن قبيل ذر
الرماد فى الأعين بأنها تضع
مصالح الفقراء نصب أعينها
فالواقع الفعلى يشير بما لا يدع
مجالاً للشك إلى غير ذلك ،
فلم تكن سياسية إعادة الهيكلة

ونعيش حالة انقسام فى خطابنا
السياسى للجماهير حول تلك
القضية وأسلوب تشخيصها.

ان من حق جماهيرنا علينا
أن نتفاعل معها فى كل
قضاياها كبيرها وصغيرها
وليس بنظام القطعة فقضية
الوطن ومعاناة الناس كل لا
يتجزأ بدءاً بقانون المرور ومرور
بما يسمى المشاريع القومية
وانتهاء بالتجديد لفترة رئاسية
رابعة فالألفية الثالثة تطل
علينا وما زلنا نخشى أن
نتحدث عن فساد يطال الجميع
ولا ينمو فى منطقة دون أخرى
وسحق لكل الفئات المستضعفة
ورأسمالية مدمرة يحاول
مجموعة من الصبغة أن
يروضوها وهى تستعصى عليهم
وضياع لدور عربى وإقليمى لا
يحسبه خطاب اعلامى رنان ،
فالنظام يصادر بشكل أو بآخر

من الأسئلة تطرح نفسها بقوة
لعل أهمها ليس من البديهي أن
تطرح فصائل اليسار برنامجاً
نقاشياً على كوادرها يتشابه
بقوة مع العديد من القضايا
التي تشارك فيها المؤسسة
الحاكمة بنصيب وافر فى فرض
أنماط وأشكال فى العلاقات
الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية وتبرز فيها بصمتها
بقوة أم نستحي أن نذكر أن تلك
المؤسسة شاركت بفعل فاعل أو
بغض البصر عن انتكاسه كل
دورات المجالس التشريعية وكان
آخرها انتكاسة سنة ٩٥ وما جرى
بها من أحداث قضت على
الجرعة الديمقراطية الصغيرة التى
كان يتباهى بها النظام ، وهل
أصبحنا فى مزاج تعايشى مع
حالة وقانون الطوارئ وعسكرته
التي تصيغ كل مناحى الحياة
للإسقاء ، أم ارتضينا وجودها

يأتى مهرجان التجديد لفترة
ولاوية رابعة للرئيس مبارك
كأحد مهرجانات مؤسسة الحكم
وإن كان يختلف فى ترتيباته
وأيضاً فى فعالياته عن بقية
منظومة مهرجانات السيرك
الحكومى ، والمعارضة بدورها
تشارك بنصيب فى تلك الضجة
وذلك الصخب وهى قد تنتشر
وقد تخرج بعزف منفرد هنا أو
هناك متمثلاً فى شروط
للتجديد أو بعض المطالبات
ولكنها فى النهاية تصبح جزءاً
من توليفة تريدها مؤسسة الحكم
سواء أرادت المعارضة أم
أفترضنا لها حسن النوايا ولم
ترد ذلك ، وهنا تكون الفجوة بين
المؤسسة الحاكمة والمعارضة من
جهة وبين الطرف الثالث من جهة
أخرى والحاضر شكلاً والمغيب
فعلاً فى لعبة التجديد للولاية
وهو الشعب .

وهنا تطل علينا مجموعة

ألا ترتيباً لوضع طبقى جديد يحتاج من كل فصائل اليسار تحديداً نزعة أكثر ثورية مما هي عليه الآن فالولاية الجديدة لن تتراجع عن زيادة تكريس ما وضعته من سياسات فى الولايات السابقة وبالتالى فلن تجدى فى مواجهتها الأساليب التكتيكية والتنظيمية الحالية . أليس تحكمنا كبشر فى أنماط حياتنا فكرة يسارية حتى النخاع فلماذا هذا التراخي من جانبنا لنكون جزءاً من منظومة ليبرالية تدرك أن أقصى ما يمكن أن تضحي به أماننا هو أن تقذف لنا بتسعينين فى منظماتها التشريعية تعض النظر عن سحق إرادته الناخبين فيهما فسلوكنا السياسى يعطيها الانطباع بذلك وكأننا أمنا بمقولتهم بنهاية التاريخ وكأننا قد كفرنا ذاتياً بحق المشاركة للمنتجين الحقيقيين وحق الحياة والقيادة للكادحين أصحاب المصلحة الحقيقية.. وفى خضم غرابة المفارقة يتحدث العديد من مفكرى الليبرالية عن صعود اشتراكى مدوى فى القرن القادم فى حين تعلو بعض أصواتنا عن مواامات رجعية وتوافقات اجتماعية ليعبروا عن انتكاسة داخلهم وليس لقراءة حقيقية لواقع ولا أستشراف لمرحلة

تاريخية مقبلة فليس ملجأ أن نستجير من النار بالرمضاء فلا نرتدى ثوب الحياء ونبرر ارتلائه فنحن أجيال يجب أن تبرر سبب وجودها لا أن تبرر سبب حياتها.

محمد فتحي عنبر
أنشر لك رسالتك الغاضبة كما هي ، وأتفق معك فى أن اليسار المصرى قد تقاعس وأنه على مدى السنوات الماضية قد واء نفسه بطريقة أو أخرى مع حالة التدهور فى البلاد ، ومع ذلك فلا أوافقك على وضع المعارضة والحكم فى كفة واحدة فى مواجهة الطوفان الثالث كما تقول وهو الشعب.

نحن غير راضين أو أغلبنا عن دور المعارضة اليسارية ولكن لا شك أن الدور المحدود الذى تقوم به فى الحياة السياسية للبلاد يختلف جذرياً عن الحكم ، إنها ننشر ثقافة جديدة وتبشر بسياسات جديدة كأضعف الايمان ولكنها بقيت تفتقر إلى الروح الكفاحية ، وربما سيطر عليها نوع من يأس غير واع بعد هزيمة التجزئة الاشتراكية الأولى وتبددها هباء مع عنف الهجوم الأمبريالى الصهيونى الرأسمالى على المنطقة ، ومع تفكك الطبقة العاملة فى الصناعات الكبيرة التى أخذت تتراجع لتحل محلها

صناعات بالغلة الصغر تحرسها ترسانة من القوانين المقيدة للحريات التى تحظر العمل النقابى فيها وتكاد تجعله مستحيلاً..

فكرتك عن المزاج التعاشى
مدهشة وجميلة ولعله الوصف الأكثر دقة الذى قرأته لحالتنا منذ زمن طويل ، كما أدهشنى التقاطك لفكرة أن اليسار أصبح يتعامل مع القضايا بالقطعة ولعلها هى الحالة التى تسود حين يبدو أفق التغيير الشامل مسدوداً ، ونفضل البرامج الاصلاحية الجزئية عن المشروع الكلى للتغيير أى للثورة.

ولكنى أختلف معك فى أن الأساليب التكتيكية والتنظيمية الحالية باتت فاسدة ولا بد من تغييرها وأعتقد أن ما ينقصها هو الروح الكفاحية التى ضعفت فى أوساط الطلائع قبهتت بالتالى علاقتها بالجماهير المنفية فى بوسها من جهة وفى تمزق وشائجها مع الطليعة.. أى الأحزاب اليسارية علنية وسرية -من جهة أخرى كما أختلف فى أن السعى للحصول على مكاسب فى ظل المنظومة القائمة التى تسميها ليبرالية وأسميها أنا ليبرالية اقتصادية مع شمولية سياسية- إذا سعياً ضرورياً بل هو ضرورى كأحد أدوات الصراع الذى نكتسب

فى ظله جماهير جديدة ونظور معرفتنا بالواقع ونكسب بعض مقاعد فى البرلمان تكون منفذاً لطرح مشروعاتنا على جمهور أوسع سواء فى الرد على بيان الحكومة أو فى تقديم مشروعات قرارات أو استخدام الأدوات البرلمانية مثل طلبات الاحاطة والاستجوابات وغيرها ثم تقديم بعض الخدمات للجمهور فى الدوائر المعنية.

كذلك فإن أحداً لم يقذف لنواب اليسار بمقاعدهم لقد انتزعوها بجسارة رغم العنف والتزوير ولكن الكارثة تكمن فى أن يرى البعض فى ذلك منتهى الأمل ويقول لنفسه أو ينقل للجماهير فكرة مؤداها أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان .. ويستكين لوهم أننا قد أصبحنا خلاص جزءاً من الشرعية- فالشرعية القائمة مطعون فيها ، فضلاً عن أنها تتنافى مع الشرعية الدستورية إن شئنا أن نحتكم لدستور لنا تحفظاتنا عليه .. وإننى على ثقة أن المد الاشتراكى الذى يستأنف صعوده عالمياً لن يهجر شواطئنا ، فهناك شواهد كثيرة تقول إن هذه المرحلة السوداء من تاريخنا سوف تطوى صفحاتها . المهم أن لا نفقد الثقة فى قدرات الشعب . ولا نتجرف إلى علمية تسارى بين كل الأشياء وبعضها البعض.

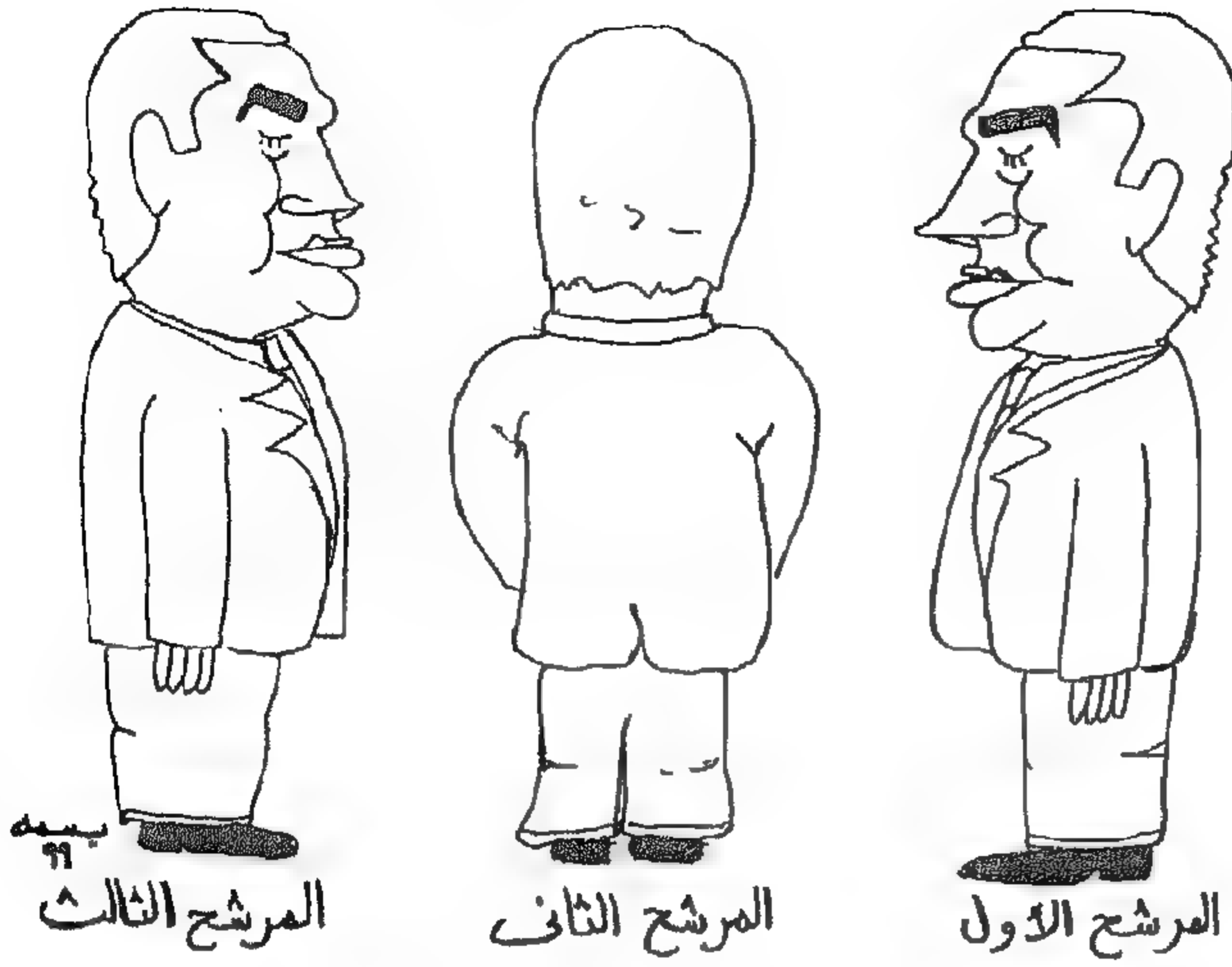
مجلة «اليسار» خلال عام ملاحظات أولية

< ١٢٠ > اليسار/ العدد المائة وحادى عشر/ يوليو ١٩٩٩

أولاً: تميز الدور الذى قامت به المجلة منذ صدور كمنبر ديمقراطى تتمتع بهامش الاختلاف والاتفاق مع الخط الرسمى للحزب التجمع- فى طرح القضايا الرئيسية التى اختلف حولها فصائل اليسار المصرى سواء داخل التجمع أو خارجه للنقاش الحر - والحوار حولها

سواء عبر الموائد المستديرة - أو حلقات النقاش أو نشر الرأى والرأى الآخر .
وأهم تلك القضايا المحورية كانت :
الموقف من نظام الحكم -
والذى دار حول أطروحة هل تغير مؤسسة الرئاسة اعتباراً من حكم الرئيس مبارك أدى إلى

حرية الاختيار



هامة نقيب أخبارها عنا مثل
الحزب الشيوعي السوداني
-والسوري واللبناني وغيرها.
ولا ندعى أن في مقدرة
هيئة التحرير الحصول بسهولة لى
بيانات تلك الأحزاب خاصة وأن
معظمها يعمل في ظروف
السرية -ولكن نطالب دعوتها
على صفحات المجلة لارسال
تحليلاتها واصداراتها سياسية
شكل دورى- وأن يكون
للأحزاب الاشتراكية العربية بابا
ثابتا بالمجلة.

أحمد ماهر

هذه اضاءة مفيدة جدا يا
صديقى «أحمد ماهر» ، وان
كنت تكتب كـأنا تودع
«اليسار» بينما يتعين علينا أن
نكافح حتى آخر لحظة لنحول
دون احتجاجها ونطلب وعدا من
كل أصدقاء المجلة أن يبذلوا كل
ما بوسعهم للحيلولة دون
اغلاقها، أو سقوط رايثها.

ماركسية أخرى -قد تختلف أو
تتفق في تقدير حجمها أو
دورها -ولكنها موجودة-وحسب
علمى لها اصدارات ووجهات
نظر وليس صعبا على المجلة
الاطلاع عليها -أو دعوتها
لامداد المجلة بما يصدر عنها
حتى يكون أمام القارئ
-مختلف تلاوين ووجهات نظر
الحركة الماركسية- وهذا بالطبع
ينطبق على فصائل الحركة
الناصرية.

**ثالثا: مطلوب الاهتمام
أكثر بأحزاب اليسار العربية**

الأحزاب العربية اليسارية
(ناصرية -قومية -ماركسية)
-منتشرة من المحيط إلى الخليج
ولا برامجهما واصدارات
ومشكلاتها أيضا- ولا يمكن
الفصل بين اليسار المصرى
وأطروحاته وبين اليسار العربى
بمختلف فصائله ولا تنفى أن
المجلة تقوم بين الحين والآخر
بنشر بعض اصدارات بعض هوى
الأحزاب مثل حزب الشعب
الفلسطينى والحزب الشيوعى
الأردنى- ولكن هناك أحزابا

أحيانا أهم من مجرد الحوار فى
حد ذاته- وهو ما لم تصل له
المجلة -أو لم تحاول الوصول
إليه بالدرجة الكافية -مع
مراعاة أن هذا الخلاف
والاختلاف ما زال قائما على
مستوى الفكر والممارسة وهو ما
يخفف بعض الشئ من مسئولية
المجلة -ولكن لا يعفيها تماما
من المسئولية حتى ظهر الأمر
أحيانا وكأن المجلة تعمل بمنطق
أن خير الأمور الوسط وأن
محاولة مسك العصا من
المنتصف فيه الأمان كل الأمان.

**ثانيا: عدم التعبير عن كل
فصائل اليسار المصرى:**

رغم أن المجلة تحسّل
اسم «اليسار» -فكان حريا بها
الاهتمام بكل فصائل اليسار
المصرى -ولكن الملاحظ أن
المجلة أهتت باليسار الماركسى
على سبيل التحديد- والأدهى
أنها لم تهتم بكل فصائل
اليسار الماركسى على قلم
المساواة. بل اهتمت بنشر
بيانات فصيل واحد وهو الحزب
الشيوعى المصرى مع العلم أن
هناك تنظيمات وفصائل

تغيير سياسات النظام الحاكم
والأساسية من حيث الموقف من
قضية التنمية المستقلة وارتباط
سياسات التحرر الاقتصادى
والخصخصة بمدى درجة التبعية
الاقتصادية وسياسية .

(٢) الجدل حول إمكانية
التنمية المستقلة فى ظل
الارتباط ال بالرأسمالية
العالمية.

**ب) الموقف من السلام
السياسى** والذي تراوحت
المقولات حوله من ضرورة اعتباره
العدو الرئيسى لليسار الآن-
 واعتبار التناقض مع النظام
تناقضا من الدرجة الثانية وبين
القول باستحالة الفصل بين
سياسات النظام السياسية
الاجتماعية والاقتصادية وبين
تنامى ظاهرة الارهاب والعنف
السياسى -وسياسة الفكر
السلفى فى المجتمع بكون
السلفية الوجه الآخر للتبعية.

واستتبع الخلاف حول وجهة
النظر لتحديد الموقف من النظام
خلال ممارسات دعت وعملت على
التنسيق مع الحكومة فى بعض
المناسبات السياسية
كالانتخابات التشريعية والمحلية
-وبين الاتجاه الآخر- الذى يرى
أن الحل هو فى بلورة إتجاه
فطنى ديمقراطى مستقل يكون
البديل الثالث لوجهى العملة
(النظام -الإسلام السياسى).

**حول هاتين القضيتين وما
تفرع عنهما** يمكن القول أن مجلة
اليسار قد عملت على إدارة
أوسع حوار ممكن ولكن الملاحظ
أيضا أن المجلة لم تنجح فى
بلورة نتيجة لهذا الحوار -بل
كان الأمر لا يتعدى فى معظم
الأحوال -سوى السماح للرأى
والرى الآخر بالنشر -وهذا فى
حد ذاته شئ يحمّد للمجلة-
ولكن الخروج بنتائج ولو نظرية
للخلاف حول أى قضية يكون

عزيرسى
رضوى

كيف حال سوسن وخديجة



مايسة

ركى

رضوى عاشور

كيف أمكنك يا رضوى أن تقطرى
سوسن بكل هذا الوابل من الأسئلة وفتات
الماضى ، وتنهكى هذا الجسد النحيل بسرد
كل ما عجزت خديجة عن حكيه . تلقى
فى سلة العقل المجهد أصلا بسؤال كبير
عن التحرر والتقدم منذ طفولته بكل
كواليس حياة الأم المتألقة أبدا الصارمة
دوما ، كل الكواليس الكاشفة لضعف الأم

شهادتها إلا فى الثلث الأخير من الرواية .
تلتهم خديجة الصفحات ، التفاصيل
.. فى طريقها لبناء الحلم الكبير... الأسرة
المالكة) ، ليقع على كاهل سوسن كل
النهايات . وكل الجثث تجرورها ، كل
الأسرار التى تفقد جدواها ، تتكشف فلا
تؤدى الا لمزيد من الحيرة والوحشة
والاغتراب.

صعب أن ينسى المرء خديجة وسوسن .
تلحان على الذاكرة فأعود أقرأهما ..
أراهما ، أنحير كيف استطعت أن ترى
خديجة بمثل هذا الوضوح المركب ، أن
تكشف روايتها ، تعليقاتها ، أحلامها
عن نموذج الأمومة الملتهم للأبناء حبا
، حلما ، امتلاكا ، حتى أن سوسن تتوارى
فى " سراديبها" المختارة فلا تظهر

تسرب الأشياء من قبضتها.

تصول وتجول خديجة (الملكة الأم) فى ثلثى الرواية ، تسرد النجاحات أو ما بدا أنها نجاحات ، وتمر بخفة على التناقضات والهزائم المستترة ، وتنتهى روايتها وهى فى قمة مجدها بكلمتها الأسيرة " كما يجب ويليق "، بينما تسرد سوسن النهايات ويقع على عاتقها هذا الثقل المفارق ... ثقل انحلال قبضة الأم من على المصائر!

كيف هان عليك يا رضى أن تختارى لسوسن تلك البنية التى تنفصل رويدا رويدا عن أحبائها حتى تبقى نقطة سوداء شاحبة بلباس الحداد ، فى " ميدان كبير " بلا اسم . فى سبع وحدات قصيرة ضاغطة تنوء سوسن بأحمالها وترزح تحت وطأة الخيبات المتوالية . فى كل وحدة قصة انفصال وانسلاخ عن شخص أو عمر حميم.

فى الوحدة الأولى تحكى انفصالها أو تلك اللحظة المبكرة التى أدركت فيها أن أختها زينب ليست توأم روحها، لن تستطيع أن تعرفها ، أن تفهم مخبوء نفسها . الوحدة الثانية من نصيب خديجة الأم... أين ومتى انقطع الحبل السرى ، وترك هذه العلامة التى تختم المرء بحنين جارف لا يموت ، وإنما يضطر اضطرارا للتفرق والانسحاب ... الحنين . وتتوالى نهايات مذاقات الحب المرة أو ما يخيّل إليها أنه حب ، تحلل البهى الجميل الذى يتجسد فى مناضل أو أستاذ يخون ، شاب أو كهل ... (و) الشائر مشروع خائن حتى يموت) . وصديق ثائر لا يخون يموت .. تحت عجلات قطار فى نفق المترو فى فرنسا . وتجوم الشكوك والأسئلة .. سياسية وطبقية ووجودية بقدر اختلاف الشخصين وأصولهما ومدى حلم كل منهما ، لكن الاثنين يحيط بموتهما الغموض والألموانكساروالغربة.

ويبدو السند الوحيد لها فى هذه الحياة صديقتها سميرة التى كانت على وشك الزواج من صديقها أمين الذى رحل

، حتى أصل الصداقة كان أمين وسميرة فرعها. وعلى قدر ماتبقى سميرة الصلبة الوحيدة الممكنة والمنقذة التى تستنجد بها فى الملمات ، إلا أن سميرة تعمق وحشة سوسن ووحدتها. فهى متدثرة باليقين أو كما تصفها سوسن لها " عناد البغال وحسم الأنبياء " ، قاطعة فى تشككها فى رموز اليسار التقدمى .. " كلهم يمين: وثقتها كاملة فى " الغلابة ". دائما ما يبدو من الأسئلة الحائرة المعقودة على لسان سوسن وموقفها الملتبس انفصال ما عن سميرة يذكر من بعيد بالانفصال المبكر عن أختها زينب.

أما السر الأعظم الذى تتكشف عنه الأيام ، فهو أن الأب الطبيب الماهر ، المتفهم المحب للأم والأبناء ، والمنتمى لطبقة ملاك الأرض الكبار وصاحب المستشفى الفندق فى عهد السادات متزوج منذ ثلاثة وعشرين عاما من ابنة بواب العمارة التى كان يسكن بها وهو بعد طفل لا تتفاجئنا كقصة مليودرامية فجأة ، وإنما كاحدى النغمات الخافتة والنهايات المجترأة من قصص طويلة موغلة فى القدم كان عليها أن تشهدا.

يتزامن لقاءها بزينب عبد الحميد بموت أبيها ، لتوجز المرأة عمرا فى قص يستغرق ليلة وصفحتين ، ثم تشهد سوسن تغسيلها وتكفينها ، والمفارقة الشاحبة أن يكون هذا المشهد هو الأطول والأكثر تفصيلا ووصفا فى سرد سوسن العابر الذى لا يلح ، وكذلك هو أكثر المشاهد قربا وحميمية : ترى المرأة عارية تماما، ترى لون بشرتها وتوزع لحمها وعظمها .. أية حميمية يمكن أن تسفر عن تأملك لجسد مات لامرأة أهلك الغريبة؟

تترك لها الخاتم الذى حفر أبوها عليه اسمه يوما بعيدا ما ، ورسائل متبادلة بين ميتين : أبيها والمرأة لتضعها فى سلة مهملات تخص كل البقايا والرفات ، ولاتخصها.

يخلخل هذا السر نسب التعاطف والأحكام القاطعة التى كان من الممكن أن نرى بها خديجة من واقع سردها هى ذاتها،

فيفسر إحساسها العابر بأن كمال زوجها يتسرب من يديها وربما يحب امرأة أخرى ويضع احتمالا لسبب إهمالها فى الفراش والذى تحتمله كما " يليق " ببرجوازية مصرية وتمر عليه مرورا عابرا أيضا.

هل تصلح الحياة للإجابة ببساطة : من الجانى ومن المجنى عليه؟ هل يمكن ياسوسن وأنت ترين ظهر الأحداث والنهايات التراب؟

غريب أثر هوامش سوسن على متن نص خديجة . صحيح أن سوسن تسرد واقعيتين تتجاهلهما خديجة تماما وتخصان علاقتها بسعد أخيها الأعلى والأقرب إلى أمها، وتشكل هاتان الواقعتان " الطلقة التى أفرغت الطائر فهاجر بعيدا عن مدى الصيد " ، وتعنى سوسن نفسها بالطائر ، إلا أنهم ليسا أكثر بشاعة مما تسرده خديجة ذاتها بفخر وتدين به نفسها من حيث لا تدري . وذلك عندما ألقت بأبداعات الطفل الصغير من قماثيل ورسومات فى سلة المهملات ، وعندما حرمتها من حبيبته فادية شابه. لكننا مع سوسن نرى الأم الضحوك التى تستدعيها لتقلد مصطفى كامل، الأم الجميلة الأنيقة التى تعلقت بجمالها وبهائنها.

وبعين سوسن نرى خديجة تهوى عند صوت الزوج : " أمى تنتحب وتلطم وتشق ثوبها وتنادى سعدا وهو بجوارها وتبدو واهنة ومسكينة ، كأنها ليست خديجة هانم ، الملكة التى يستنفر دبيب خطواتها فى عمرات المستشفى. كل العاملين به " . وقبل أيام من موت سعد تصف أمها بـ " قطار سكة حديد يجرى الى مقصده ، لافرق أن كانت على جانبيه ملاعب للأطفال أو قرى متفحمة .. لتعود فى نفس الوحدة.

وتقول ونحن نقارب النهاية: " وأشفق على أمى التى بدا لى أن موت سعد سيجعلنى أنفر من مجرد رؤيتها . أرى فجيعتها ، فأعرف أن ألمها أعظم ، أجدى أتساءل : لماذا قسا سعد هكذا عليها ؟ عاد مغلفا فى صندوق وواريناء التراب وذهبتا . "

فكيف كانت خديجة حتى لاتصفها
سوسن: غياب الوصف أحاله الى منظر
لايوصف ، الى المروع الذى يعجز الكلام
عن الالمام به.

هكذا سوسن تشعرك أن القاموس
ضنين والسرد مضغوط وضيق. يتألق
بالسؤال الحائر فاذا ذكرت صورا لغوية
كانت شائعة ولاتفى اللحظة حقها ، كأنها
المتاح الممكن لأن ماوراء اللحظة تجربة
ينوء بحملها التعبير اللغوى . يكفى أن
تقول بعفوية نادرة فى القص ، بلا تنميق
، كلام الفقد الخام عن أخيها سعد عندما
مات : "... أبكيه لأنه أخى ، أبكيه لأنه
كان جميلا وأبكيه لأنه مات قبل الأوان
..."

يردنى الصوت الذى ابتلع فى شبابه
سقوط الرموز التقدمية ، وتخاذل الحياة
السياسية النضالية فى الثمانينات ،
وموت الأحبة ، والغموض الوجودى ،
والصمت المطبق حول العمل .. ماذا تعمل
سوسن ؟ هل امتهنت المحاماة كما تؤهلها
دراساتها وتوجهها فى رواية خديجة ،
والسكوت التام عن حلم الارتباط
والأمومة ... تردنى فداحة الفقد والفراغ
فى مشروع سوسن الى مشروع خديجة الأم
، حيث يحل محل الأسئلة الجدلية التى
تنداح فى عقل سوسن المكودود الإسهاب
فى الوصف عند خديجة : وصف الموائد
والأطعمة والملابس وقطع الموبيليا
والديكور.

ومنذ اللحظة التى يطاردها فيها
السؤال : " مالذى يتسرب من بين أصابع
اليدين كأنه الماء؟" وهى على مشارف
الثلاثين أم لثلاثة أطفال تهيل خديجة على
أسئلتها التراب ، وتبنى (١)

تتحول خديجة التى كان بها شئ مازال
من حيرة .. شئ من الطفلة البعيدة الى
إقامة مشروع إحكام القبضة!

تزوج صديق طفولتها مجدى الى
ابنتها الكبرى زينب ، نسختها الشكلية
الباهتة التى لاتكاد نلاحظها ، ولاتواجه
رغبتها فيه الا فى الحلم ولايصرح برغبته
فيها الا مخمورا وبعد زواجه بزينب فى

ليلة الاحتفال بافتتاح المستشفى ، لكنها
تهيل وتمضى .. أو تركض.

وعندما يسافر سعد الى فرنسا أول مرة
ليدرس التصوير تذهب فى مهمة امتدت
٢٩ ساعة " لم تكن زيارة الى باريس ،
كانت مهمة لانقاذ الولد، سعد سيكون
طبيبا ، أفهمته ذلك ، ولامجال لعبث
الأطفال ؟"

وساعة اعلان التنحي بعد النكسة تمنع
سوسن من الخروج الى الشارع تربطها الى
السرير وتقول : " كانت سوسن مقيدة تماما
بالحبل الى رجل السرير الخشبية الضخمة ،
لاتستطيع أن تتحرك .. مستحيل أن
تؤذى نفسها ! أغلقت الباب ، وذهبت "

أى تبرير " رحيم للقسوة والاستبداد
فى جمل قصيرة قاطعة تجعل لغة خديجة
شديدة الحيوية ولاتخلو من خفة ظل فليس
كا استبداد الحب استبداد. يذهلنى يارضوى
كيف استطعت أن تلقى هذا السعى
لاحكام القبضة على المصائر ، والذى لم
يفلت منه سوى سوسن - وفى إفلاتها
سخرية موجعة أيضا - أن تلفيه بادانة
حريرية بديةة كملايس خديجة التى
تتخيل بها .

وفى ذات الوقت تبثين فى خديجتك
حنانا ودفئا وحنينا الى الولادة وقلقا عذبا
مصريا أصيلا على الأولاد لا يخلو من
سخرية فاضحة لتبعاته.

تدسين مأكرة كل الأحداث السياسية
الساخنة : النكسة ، موت عبد الناصر ،
حرب أكتوبر ، الانفتاح ، اتفاقية كامب
ديفيد ، اغتيال السادات .. جميعها فى
وسط مناخ غير متعاطف مع الروح
النضالية وعلى لسان خديجة التى تظن أن
لا علاقة لها بالسياسة ، وهى التى تزدهر
مع هذا الاتجاه السياسى الذى يغذى
الفخفة والأبهة و(الملكية) - غير
معقول عشقتها للثريات - والمشروع الفردى
الذى سبغ السبعينات ، نرى بذلك خديجة
وأهلها شخوصا انسانية مؤثرة تتحرك
على أرض من الإدانة المضمرة الرهيفة التى
تمهد للثمانينات الباهتة التى كان على
سوسن أن تعيشها.

نست خديجة وأنستنا معها (خديجة)
الطفلة التى تريد أن تتعلم النجارة
وتصادق صبى النجار . وعت سوسن فى
لحظة أنها تريد " قتلها " ربما لأنها تذكرها
بتلك الطفلة . فهل كان النسيان أو
التخلص من خديجة الصغيرة وإلجام
سوسن الكبيرة اختيارا وجوديا مستترا
يليه الهلع الغريزى الذى يصيب الأم على
الأبناء حقا مع تقدم العمر ، أو الرغبة
العارمة فى مقاومة الفراغ الذى ينتج عن
انفلات الأبناء من دائرة الأمومة ، أم كان
مصريا طبقيًا محتوما بأصولها وثقافتها
وصناعة سياسية ؟

اشتبك الزمن الوجودى مع الزمن
السياسى وأحكما المصائر.

بنت خديجة المستشفى الاستثمارى
الناجح المنضبط.

بنت خديجة الهرم الخاوى الذى ينتظر
الجثث . لعبة طفولية أخرى كانت تمتعها :
الملكة التى تبنى الهرم . ودخلت سوسن
مكرهة المشرحة حقا كما جاءها أبوها فى
الحلم : " ليس بإمكانك أن تكونى طبيبة
ياسوسن دون أن تدخل المشرحة ". ويلح
المشهد المحورى فى شهادة سوسن ...
موت المرأة الغربية زينب عبد الحميد ..
الموت لذاته ، قريبا بعيدا ، مشيعا
العلاقات والأحلام والبشر.

وتركت يارضوى سوسن عام ١٩٨٩
فى فى ميدان كبير ... تصفين ميدان "
التحرير" لكنك تغيبين الاسم ، فقد بات
اسما علما متعسفا لايعنى شيئا . تركنا
ميدان مصطفى كامل ... لا يأس مع الحياة
ولاحياة مع اليأس .

وعبرت المشهد الأخير .. الميدان
الكبير " سيارة سوداء من ذلك النوع
الشائع فى نقل الموتى ... سيارة كنيبة
وجرداء كمضمونها".

ومرت عشر سنوات ورقم ١٩٩٩
على الحافة .

فكيف حال سوسن وخديجة ؟

تيرانس ماليك

فنان

على يسار السينما الأمريكية

نادراً ما كانت قادرة على الوقوف في إنجازاتها الجمالية جنباً إلى جنب مع الأفلام التي تنتمي إلى صناعات سينمائية أقل قوة وتماسكاً، مثل السينما الأوروبية على نحو خاص.

في الحقيقة أن السينما الأمريكية كانت انعكاساً شديداً للوضوح للعقلية الرأسمالية الاستعمارية التي تحكم النظام الأمريكي، بكل ما يحتويه من تناقضات جوهرية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي العقلية الرأسمالية التي تزعم الدفاع عن حرية الفرد في الخلق والإبداع، بينما هي في واقع الحال تجعل من الفرد مجرد ترس في آلة هائلة (وهو ما يستدعي إلى الذهن تلك السخريّة المبررة التي وجهها شابلن لهذا النظام في معظم أفلامه، خاصة في «العصر الحديث»)، وهي أيضاً العقلية الرأسمالية التي تدعى الوقوف إلى جانب «حقوق الإنسان» في كل مكان، في الوقت الذي تضع فيسه «الإنسان الأمريكي» - إن جاز التعبير - في مكان «السوبرمان» القادر على أن يفرض

عرفت صناعة السينما الأمريكية - منذ مولدها وحتى اليوم - ذلك النظام القاسي الصارم المعروف باسم «نظام الاستوديو»، قد يفرض في فترة ما سيطرته الكاملة على مقاليد الصناعة، وقد يعاني في فترة أخرى من نوع من الضعف، لكنه كان دائماً السلاح ذا الحدين، إذ أنه - وهو الذي يشبه نظام «التجميع الآلي» في صناعة السيارات - يضمن قدراً غير قليل من الحفاظ على تماسك صناعة السينما، من خلال توزيع الأدوار بين الفنانين والفننيين، كل في اختصاصه، بحيث لا ينفرد أي منهم باتخاذ القرار (الذي كان يبقى في العادة حكراً على وظيفة «مدير الإنتاج» الذي اكتسب أهمية هائلة داخل صناعة السينما الأمريكية). من جانب آخر، فقد كان هذا النظام نفسه - بسبب تلك الآلية الكامنة فيه - يفرض قيوداً وضغوطاً على الحريات الإبداعية للفنانين، حتى انتهت السينما الأمريكية في الأغلب الأعم من أفلامها إلى نوع من «التوليفة» الجاهزة، التي قد تنجح في تحقيق الكسب والانتشار التجاريين، لكن

أحمد
يوسف

سيطرت الغاشمة على العالم (ولتذكر أفلاماً مثل «رامبورو» أو «يوم الاستقلال»).

وهكذا فقد كان على «الفنان السينمائي» - أيا كان حجم موهبته وقدر أصالته - أن يدخل إلى هذه الآلة الضخمة ليصبح جزءاً متضائلاً فيها، وكل تاريخ السينما الأمريكية يؤكد هذه الحقيقة التي لم يفلت منها إلا القليلون، كان من بينهم فنانون أورييون مهاجرون إلى أمريكا تصوروا أن هوليوود هي الجنة الموعودة، لكنهم حين تأكدوا أنها ليست إلا نوعاً من الجحيم عادوا إلى بلادهم (مثل جان ريتوار أو فريتزلانج)، لكن كان من بينهم أيضاً فنانون أمريكيون وجدوا أنفسهم يوماً وراء يوم «منفيين» داخل صناعة السينما الأمريكية، بسبب ما أبدوه من التمرد الابداعي على تقاليدهم، حتى أنهم اضطروا إلى أن يبحثوا عن «المنفى الاختياري» خارج أمريكا كلها، بدءاً من شابلن وأورسون ويلز، وانتهاءً بستانلي كوبريك وتيرانس ماليك.

صوفية المادة

ولست أخفى على القارئ قدر غير قليل من المرارة بسبب تجاهلنا النقدي لهؤلاء الفنانين الذين يقفون خارج صناعة السينما الأمريكية، لا نكاد نلتفت إلى المجازاتهم إلا إذا جاءت إلينا دراسات نقدية غريبة تؤكد أصالتهم (مثلما هو الحال مع شابلن وويلز وكوبريك)، بينما يبقى فنانون آخرون بعيدين عن الاهتمام حتى يأتينا مع رياح الغرب ما يؤكد لنا جدارتهم ولتقارن - على سبيل المثال - تلك المقالات العديدة المنبهة بفيلم «تايتنك» (الذي فاز برقم قياسي من جوائز الأوسكار)، حتى أنها وصفت مخرجه شديد التواضع في إمكاناته «الفنية» (ولا نغني بها «التقنية») جيمس كامبيرون بأنه يصنع «سينما المؤلف» (!!!)، لتقارنها مع تلك المقالات القليلة المتناثرة التي تناولت فيلم «الخيوط الأحمر الرفيع» لمخرجه

تيرانس ماليك (الذي لم يحصل لفيلمه على جائزة أوسكار واحدة!)، رغم أنه يعتبر واحداً من بين الفنانين الموهوبين الذين تركوا بصمتهم الحقيقية على تاريخ السينما في العالم كله، لأنه اختار ألا يكون سينمائياً «أمريكياً»، ولأنه أدرك منذ الخطوة الأولى في حياته الفنية أن حريته الابداعية تبدأ من تحرره من ربتة وعبودية «نظام الاستوديو».

لم يصنع تيرانس ماليك طوال حياته الفنية - التي امتدت عبر ثلاثة عقود منذ بداياته الأولى في نهاية الستينيات - إلا ثلاثة أفلام روائية طويلة هي «بادلاندز - الأراضي البور» (١٩٧٤)، و«أيام الجنة» (١٩٧٨)، ليقدّم بعدما يقرب من العشرين عاماً فيلماً «الخيوط الأحمر الرفيع» (١٩٩٨)، ورغم تلك الندرة في عدد أفلامه، فإنها كانت - مرة أخرى مثل الأفلام القليلة عند ويلز وكوبريك - جديرة بأن تبقى في ذاكرة «فن» السينما. وفي الحقيقة أن دافعي لكتابة هذه الدراسة لا ينبع فقط من فكرة محاولة التعريف بهذا الفنان الأصيل الذي قد يضيع أثره وسط ذلك الطوفان الكاسح الذي يجتاح شاشاتنا من الأفلام الأمريكية (والمتواضعة في الأغلب الأعم منها)، ولكن دافعي لا كتابة ينطلق أيضاً من تلك النشوة التي أشعر بها كلما شاهدت - بالمصادفة

أحياناً - شذرات من أفلامه، فكأنك تستمتع إلى لحن عابر من «سيمفونية لبيتهوفن» أو «برامز» أو «كونشيرتو لفيقالدي» أو «موزار»، فتجد نفسك شيئاً فشيئاً تدخل عالماً فنياً خاصاً يجعلك تشعر أنك تعيش لحظة من تلك اللحظات التي يمنحنا الفن فيها نوعاً من القدرة على الإمساك بجوهر الحياة.

وبالفعل، فإن هناك علاقة «صوفية» - بالمعنى الأعظم والأشمل للكلمة - تربط بين عالمي الفن والحياة في أفلام ماليك، وهي علاقة صوفية لأنها تزيل الحواجز بين العالمين، بقدر استطاعة الفنان نفسه أن يتوحد مع موضوعه، أو كما يقول جيمس موناكو في كتابه «السينما الأمريكية الآن» (١٩٧٩)، فإن ماليك يبدأ من الواقع ليستخرج منه جوهره «الأسطوري» فيما يشبه رحلة البحث عن «صوفية المادة»، وبكلمات أخرى فإن ماليك يقدم شهادته شديدة الوضوح والمرارة - والسخرية أحياناً - للحظة التاريخية التي يعيشها، لكنه يلجأ دائماً إلى موضوعات - قد تدور في زمان أو مكان بعيد، حتى يستطيع أن يسمو فوق هذا الواقع، ليراه في سياق أكثر رحابة يكاد أن يمثل الرحلة الإنسانية بأسرها، بكل ما تتضمنه من الجدل والمتناقضات.

حياته الفنية تمتد لثلاثة عقود

لم يقدم خلالها إلا ثلاثة أفلام طويلة..

- الأراضي البور ١٩٧٤

- أيام الجنة ١٩٧٨

- الخيوط الأحمر الرفيع ١٩٩٨



الوعى الجمالى

فى فيلمه الأول «باد لاندز» «تدور الأحداث خلال الخمسينيات حول سلسلة الجرائم التى ارتكبها كيث كاروثرز، جامع القمامة البالغ خمسة وعشرين عاماً، بالاشتراك مع صديقته المراهقة هوللى سارجيس، والذين يتقابلان فى مدينة صغيرة فى داكوتا فى الجنوب الأمريكى، ويقعان فى الحب، مما يؤدى لأن يقتل الفتى والد حبيبته لاعتراضه على علاقتهما، ولتبدأ رحلتهما للهروب فى اتجاه الشمال، وفى طريقهما يضطران لقتل المزيد من الضحايا، لتتبعهما الشرطة فى صراع مرير، ويصبح الفتى «سلعة» تعيش عليها وسائل الاعلام، حتى يسلم كيث نفسه فى النهاية، ويقف أمام آلات الكاميرا وكأنه بطل شعبى، ليقوم باهداء متعلقاته لرجال الشرطة فى مرح غريب.

ولم يكن فيلم ماليك الثانى «أيام الجنة» بعيداً فى حبكة عن فيلمه الأول، والذى تدور أحداثه فى عام ١٩١٦، حيث يضطر «بن» البطل الشاب للهروب من شيكاغو مع حبيبته «آبى» وشقيقته الصغيرة «ليندا»، ليحملهم القطار إلى أماكن الحصاد فى تكساس، حيث يقع صاحب المزرعة المريض فى هوى الحبسية التى يقول عنها «بن» إنها ليست إلا

شقيقته. (ولعلك تلاحظ بعضاً من ظلال الأسطورة التوارتية عن إبراهيم وسارة)، ولأن «بن» يطمع فى ميراث المزرعة، يشجع حبيبته على الزواج من الرجل المريض، لكن الرجل يشفى من مرضه، وتقع «آبى» فى حبه، لتشتعل الغيرة فى قلب «بن» وويقتل صاحب المزرعة ويعود للهروب من جديد مع الحبسية والشقيقة قبل أن يضطروا للفراق هرباً من مطاردة الشرطة.

قد تبدو هذه الحكاية أو تلك - فى معالجات - أخرى - مجرد حوادث ساذجة، لكن ماليك يجعل منها أعمالاً فنية أصيلة، حتى أن بعض النقاد يرون أن الفنان استخدم هذه الحكايات كمجرد مبرر ليعكس رؤيته الجمالية والسياسية. ومن الغريب حقاً أن هذين الفيلمين لا يعكسان فى لحظة واحدة أى إحساس بأنها الأعمال الأولى لمخرجها، أو أنهما من نوعية الأفلام قليلة التكاليف، (فبعيداً عن نظام الاستوديو قام ماليك بإنتاج فيلمه الأول من خلال طرح أسهم تبدأ من ألف دولار حتى خمسين ألف دولار) لقد تمتع ماليك منذ البداية بوعى جمالى فائق، جعل الفيلمين يتميزان بالشقة والرصانة والتسماسك، وينسجج شديد الدقة والاقتصاد لأنه نموذج مثالى على الفنان

الذى يجمع بين الموهبة الأصيلة والجهد الفائق.

إنك لن تخطئ أبداً فى هذين الفيلمين - مثلاً هو الحال أيضاً مع فيلمه الآخر - «الخيوط الأحمر الرقيق» - ذلك الجمال البصرى المبهر فى رحلة الأبطال عبر الأراضي الشاسعة أو وسط ناطحات السحاب أو فى حقول الحصاد، وأن جواً أثيراً يشبه الحلم يغلف العلاقات الإنسانية. من جانب آخر فإن لدى ماليك أسلوبه الخاص فى استخدام شريط الصوت للتعليق من خارج الكادر، حيث نسمع الحكاية من خلال الراوى (وهو الفتاة المراهقة فى كلا من الفيلمين، التى تحكى يومياتها بقدر غير قليل من البراءة والسذاجة)، وهو التعليق الذى يتواءم فى جانب منه مع جمال الصورة، ويتناقض فى الجانب الآخر مع عنف ودموية الأحداث.

التأمل المحايد

إن هذه «الكونترا بونطية» المقصودة بين شريطى الصورة والصوت تقود إلى عدة نتائج جمالية، فهى أحياناً تخلق مسافة بين المتفرج وما يراه، تلك المسافة التى تعطى الفرصة للتأمل وليس التوحد، فالفيلم عند ماليك لا يسعى إلى أن يجعلك تعيش دون وعى فى حلم عابر، وإنما يوقظك لكى ترى العالم بوعى كامل

التناقض بين الطبيعة والبؤس الانساني فى أفلامه

رؤية ناقدة للرأسمالية وديمقراطيتها الزائفة

أجوف يلعب عليه الطرفان المتصارعان ، لكنه عالم كامل ، كان موجوداً ولا يزال ، هو « الطبيعة » التى صنعت كائناتها من النباتات والحيوانات عبر ملايين السنين ، وهو أهل الجزيرة الأصليون الذين لا تضع الحرب القائمة حساباً لوجودهم. وإن تلك اللقطات العديدة المتأملة لعالم الجزيرة وسكانها - برغم كل ما فيها من جمال بصرى - لا تبدو هدفاً فى حد ذاتها ، أو استغراقاً واستطراداً فى هذا السحر الكامن فيها ، بل هى « الفكرة » الأصلية التى تصبح الحرب هى « الفكرة النقيض » بالنسبة لها (باستخدام المصطلحات الفلسفية الجدلية) ، لذلك لم يكن غريباً أن يبدأ الفيلم بالسكون والوداعة للذين يسيطرون على حياة أهل الجزيرة وكائناتها ، قبل أن تحولها الحرب إلى جحيم حقيقى. رغم ذلك ، فإن الفيلم لا يقع فى التبسيط الرومانسى الساذج فى الصراع بين الطبيعة والإنسان ، فالطبيعة ذاتها تقوم على الصراع ، ولتأمل - على سبيل المثال - تلك اللقطات للجذور والسيقان الملتوية والملتفة على نفسها لتصنع الأشجار التى تبقى لمئات السنين ، بل إن النظرة التى يرى بها مالك حياة السكان الأصليين لا تبدو أبداً تمجيذا لهذه الحياة البدائية ، فهى حياة فقيرة قاسية ، قد لا تفتقد « حضارتها » الخاصة المتوائمة مع الطبيعة من حولها ، لكنها تجعلك تتساءل دائماً حول ما إذا كان الإنسان الذى يدمر نفسه فى الحرب يستطيع أن يصبح أكثر حكمه ليجعل من العالم الأرضى فردوساً حقيقياً.

الدائم لتمجيد « البطل الأمريكى » (ولعلك ما زلت تذكر فيلم سبيلبيرج « انقاذ الجندى رايان » ، بل إن رواية « الخيط الأحمر الرفيع » التى كتبها جيمس جونز كانت موضوعاً لفيلم أمريكى تقليدى من أفلام الحرب تم إنتاجه فى عام ١٩٦٤). وعلى حين تسعى الأفلام الهوليدوية عن الحرب إلى تقديم صورة « الشجاع » الذى ينقذ « العالم » (!!) من الخطر فى اللحظات الحاسمة ، فإن فيلم تيرانس ماليك لا يضع فرقاً من أى نوع بين « الإنسان الأمريكى » (كما تسميه السينما الأمريكية) من جانب ، و« العدو » من جانب آخر (إنهم هنا اليابانيون فى معركة الاستيلاء على إحدى جزر « سولون » فى المحيط الهادى) ، قلهمؤلاء وأولئك نفس الوجوه المكدودة النحيلة الغائرة الحائرة ، وإن ما يؤكد ذلك هو أن فيلم « الخيط الأحمر الرفيع » يكاد يتحاشى فى معظم مشاهد « لقطة وجهة النظر » ، التى تجعل المتفرج يتوحد مع الجنود الأمريكيين بأن ترى العالم من خلال أعينهم ، لكنه يستخدم دائماً - خاصة فى مشاهد الصراع بين الجانبين - « اللقطات الموضوعية » التى لا تفرق بين هذا الجانب أو ذاك ، وهو ما يجعلك أقرب إلى التأمل الموضوعى المحايد ، وليس التوتر النفسى المنحاز على طريقة أفلام الحرب الأمريكية.

التناقض والتألف

لكن هناك عنصراً قوياً يفرض نفسه على عالم فيلم « الخيط الأحمر الرفيع » ، فإن تلك الحرب لا تدور فى مسرح فارغ

وكأنك تراه للمرة الأولى على حقيقته. كما أن تلك الكونترابونطية توحى أيضاً بالتوتر الدرامى الكامن تحت السطح من تلك الأحداث ، التوتر بين عالم الجريمة والعنف من جانب ، والمشاعر الانسانية الرقيقة من جانب آخر ، أو التوتر بين الطبيعة الجميلة وبين ما تفعله « الرأسمالية » من إفساد ودمار كاملين لهذه الطبيعة. ومن المهم هنا أن نذكر أننا لا نتعسف هذا التفسير بحثاً عن رؤية « يسارية » لأفلام ماليك (وفى الحقيقة أن ماليك هو الذى يضع نفسه وبوعى كامل على يسار الهوليدوية ، فى شكلها ومضمونها وطرق إنتاجها وأسلوبها ورؤيتها ، وكل « شفراتها » الجمالية والسياسية والفكرية) ، لكنه التفسير الذى يطرحه الناقد « الأمريكى » روبين وود ، الذى يرى أن التناقض « الكونترابونطى » عند ماليك بين ثراء الطبيعة والبؤس الإنسانى لا ينبع من أية رؤية رومانسية مثالية وإنما هى رؤية ناقدة للرأسمالية وديمقراطيتها الزائفة التى تؤدى إلى الظلم الاجتماعى ، والفقر ، والاضطهاد الطبقي ، والتمييز - أو التجاهل - العرقي ، وسيادة ذلك المفهوم القاصر عن كون « المدنية » بشكلها الفج ، رغم تعقيدها الظاهر ، بديلاً عن « الحضارات » الأصلية ، رغم ما تبدو عليه من بدائية.

وتلك الكونترابونطية هى الشكل والمضمون فى فيلم ماليك الأخير « الخيط الأحمر الرفيع » ، الذى يبدو للوهلة الأولى واحداً من أفلام الحرب العالمية الثانية التى تعود إليها السينما الهوليدوية فى سعيها

ليس هذا هو التساؤل الوحيد الذي يوحى به إليك فيلم «الخييط الأحمر الرفيع» ،فالفيلم يحتشد بعشرات التساؤلات ،بدءاً من التوقف طويلاً عند الفرق بين المدنية والحضارة، ومروراً بموقف الإنسان من الطبيعة ،وانتهاءً بالتساؤل الميتافيزيقي حول ما إذا كانت هناك قوة مفارقة لهذه الطبيعة تعبت بها وتدمرها، أم أن هذه القوة كامنة في الطبيعة ذاتها . والفيلم يحمل معه هذه التساؤلات من خلال طريقته المتفردة في السرد أو «التعليق من خارج الكادر» مثل فيلمي ماليك السابقين ، لكن الكونتراپونطية في فيلمه الأخير تنبع من تعدد الراوى ، الذى ينتقل دائماً بين شخصيات عديدة من الجنود الأمريكيين ،تعكس تارة الاحساس بالاغتراب الوجودى عن جحيم الحرب والرغبة فى التوحد مع الطبيعة ،وتارة أخرى تعكس المرارة الكليسية -بالمعنى الفلسفى- التى تشي بحساسية إنسانية مرهفة وبعدم فقدان القدرة على الدهشة والألم رغم كل الفظائع، وتارة رابعة تغوص طويلاً فى لقطات «فلاش باك» شديدة النعومة والسحر يهرب بها وإليها الإنسان من الحاضر الدموى الخانق.. وفى هذا الخيط الدرامى الأخير تدرك عمق المأساة ،حين يستعيد الجندى «ذكريات» حبه لزوجته ،وانتظاره للحظة عودته إليها (يعبر عنها ماليك باستخدام التصوير بالحركة البطيئة ذات الضوء المنتشر.. وإنك لن تنسى أبداً تلك اللقطات شديدة البساطة لستائر النافذة تحركها الريح) ، لكن قصة هذا الجندى تنتهى بطعنة حقيقية ،عندما يصله خطاب من الزوجة تطلب فيه الطلاق لأنها لم تعد تطيق الانتظار، فلا تملك إلا أن تتساءل -بعيدا عن أية نزعة ميلودرامية- ما إذا كانت لقطات- «الفلاش باك» الجميلة هى ماضى حقيقى، أم أنها ليست إلا نوعاً من الوهم الذى عاشه الجندى ، رمزاً لهذا

«الوهم الكبير» . باستعارتنا لعنوان فيلم جان رينوار الشهير-عن الحرب. إن تعدد الرواة هنا ليس مجرد بناء درامى أو سينمائى ، وإنما هو المضمون فى الوقت ذاته ، فعلى مستوى السرد يمكنك أن تنظر للرواة جميعاً على أنهم راو واحد. وفى الحقيقة أن فى تنوع الرواة نوعاً من الوحدة ،وليس هذا التعدد فى الشخصيات إلا تعبيراً عن نفس واحدة كبرى، تماماً كما أن «التناقض والتآلف» هو الحاضر والماضى ،وهو الماضى الحقيقى والماضى الحلم، وهو الحقيقة والوهم الكبير، الطبيعة

الفيلم عند ماليك يوقظك لترى العالم بوعى كامل وكأنك تراه للمرة الأولى على حقيقته

والإنسان، الحياة والموت، وهو عشرات القصص التى هى فى جوهرها قصة واحدة ، تماماً كما تتناقض وتتآلف اللقطة واللقطة القريبة ،الكاميرا الساكنة والكاميرا المتحركة السرد الروائى والنزعة التسجيلية ،كما تتجلى القدرة الفائقة على غزل الصورة والسرد والشعر والفلسفة فى نسيج رائع شفاف . بل إن النزعة التسجيلية تجعلك لاتشعر لحظة واحدة خلال الفيلم أنك تشاهد ممثلين يؤدون أدوارهم ،فليس هناك ولو ظل شبح واحد لأى تنميط فى الأداء ،خاصة أن الكاميرا لا تجعلك تشعر بوجودها وكأنها كانت «هناك» تعيش نفس المشاعر والأحاسيس.

وقد يبدو الفيلم - وأسلوب ماليك كله- أقرب إلى النزعة الانتقائية ،لكنها انتقائية جمالية تضيف إلى فن السينما كل مصادر التعبير التى ورثها عن الوسائط الفنية الأخرى ،والوعى الجمالى والسياسى للفنان هو ما يجعله قادراً على الاختيار من بين هذه العناصر ،ولقد اختار تيرانس ماليك فى «الخييط الأحمر الرفيع» أن يحافظ على كل هذه المصادر معاً تعبيراً يجمع بين العيشية والنظام فى آن واحد، ووسيلة نكاد نرى من خلالها عشرات الدلالات العميقة التى لم يصرح الفيلم بها ، وهى الانتقائية الواعية التى تجعل أحد الرواة جندياً يموت خلال أحداث الفيلم، وفى تناقض كامل مع تقاليد السينما الأمريكية ، لأنه إذا كان هناك راو فإنه يقص عليك الماضى الذى عاشه، لكن الراوى فى «الخييط الأحمر الرفيع» يجعلك تعيش معه الحاضر، فى حياته وموته، لأن الفيلم لا يدور حول معركة حربية بطولية دارت منذ أكثر من نصف قرن ، لكنه فى الحقيقة يدور «هنا والآن» ،وفى فيلم شديد الذاتية ،يتحدث عنى ،وعنك ،وعن كل الوجود.

مشاغبات



شيلنى وأشيلىك فى انتخابات الصحفيين

أذهلت النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة لنقابة الصحفيين المراقبين ، وأربكت المحللين ، وعجز الجميع حتى الآن عن فهم مغزاها أو تفسير معناها ، لأن المعنى فى بطن الشاعر الذى هو الحكومة ، التى تضع كل شئ فى بطنها من الحريات العامة ، إلى الانتخابات النقابية والعامة ، وتتبع سياسة "شمولوديمقراطية" - تجمع بين الشمولية والديمقراطية - هى المسئولة عن التشوه السياسى والنقابى الذى نعيش فى ظله ، ومن ثماره المره ، النتائج التى أسفرت عنها انتخابات الصحفيين ، وحار فى تفسيرها الفلاسفة والفلاسفة!

وأول مايشير الدهشة هو أن أحزاب المعارضة قد فازت بتسعة من مقاعد مجلس النقابة الاثنى عشر ، ضمت وجوها حزبية معروفة من بينها رؤساء تحرير حاليين وسابقين لصحف معارضة ، وشخصيات عرفت بطابعها السياسى المحض أكثر مما عرفت بنشاطها النقابى أو المهنى ، وكتل تجمع بين الناصريين والإسلاميين فضلاً عن ممثلين للوفد والماركسيين المستقلين والتجمع ، وهو ماكان يمكن تفسيره بأن أحزاب المعارضة ، (والتيار غير الحكومى يشكل الأغلبية بين الصحفيين ، وكان يمكن معه اعتماد الوصف الذى أطلقه رئيس تحرير "الوفد" - الذى فاز بعضوية المجلس - بأنه بمثابة حكومة ائتلافية ، مع اضافة هامة ، وضرورية تجعلها "حكومة ائتلاف المعارضة" وهى اضافة لم يحل بين رئيس تحرير الوفد ، وبين اضافتها ، سوى شئ بسيط ولكنه أساسى ، هو أن مرشح هذه المعارضة - على الصعيد السياسى والنقابى - "جلال عارف" لم يفز فى هذه الانتخابات بموقع النقيب بل فاز به مرشح الحكومة "ابراهيم نافع".

انتخابات الصحفيين هو الحصول على منصب النقيب ، وقد حصلت عليه بعد أن دفعت ثمناً له ١٣ر٥ مليون جنيه فى صورة خدمات وعلاوات للصحفيين وفضلاً عن ذلك فقد أدرجت الحكومة بعض المرشحين المعارضين على قائمتها وساهمت فى نجاحهم ، وتحالف بعض صفوف المرشحين مع بعض حكام الحكومة وتحالفت تيارات سياسية أخرى فيما بينها لتشكيل أغلبية من أقليتين وهى كلها تحالفات انتخابية لتبادل الأصوات لم تقم على أساس اتفاقيات سياسية أو برامج نقابية ، بل قامت على طريقة شيلنى وأشيلىك ..

ليس لنتائج انتخابات الصحفيين سوى دلالة واحدة ، هى أن الحكومة قد استولت على النقابة التى يقوم قانونها على قاعدة أن سلطة النقيب تفوق سلطة المجلس ، ولا معنى لها إلا أن النقابة بسبب اصرار الحكومة على سياسة الهيمنة عليها ، تحتاج إلى جهد كبير ، حتى لا تدخل فى النفق المظلم الذى دخلت فيه معظم النقابات المهنية من قبل!

ورينا يسترا

صلاح عيسى

وقد يكون مضحكاً أن تتشكل حكومة ائتلافية فى نقابة الصحفيين ، مع أنها نقابة وليست حكومة ، أما الحكومة نفسها فهى تتصرف بمنطق لايعترف عملياً بالتعددية الحزبية ، وتسفر الانتخابات العامة التى تجريها دائماً عن نتيجة واحدة : أغلبية كاسعة للحزب الحاكم .. وأقلية كسيحة لأحزاب المعارضة .. أما الأكثر مدعاة للضحك ، وللقلق ، فهو أن الأحزاب السياسية لم يعد أمامها وسيلة ، للهروب من الحصار الذى تفرضه عليها الحكومة ، إلا بخوض معارك الانتخابات النقابية ، التى تتميز بدرجة من النزاهة ، وتخلو عادة من التدخل الإدارى المباشر والفظ ، وبذلك تتحول النقابات إلى أحزاب ، بينما تتحول الأحزاب إلى مقاه .. ويفسد الاثنان!

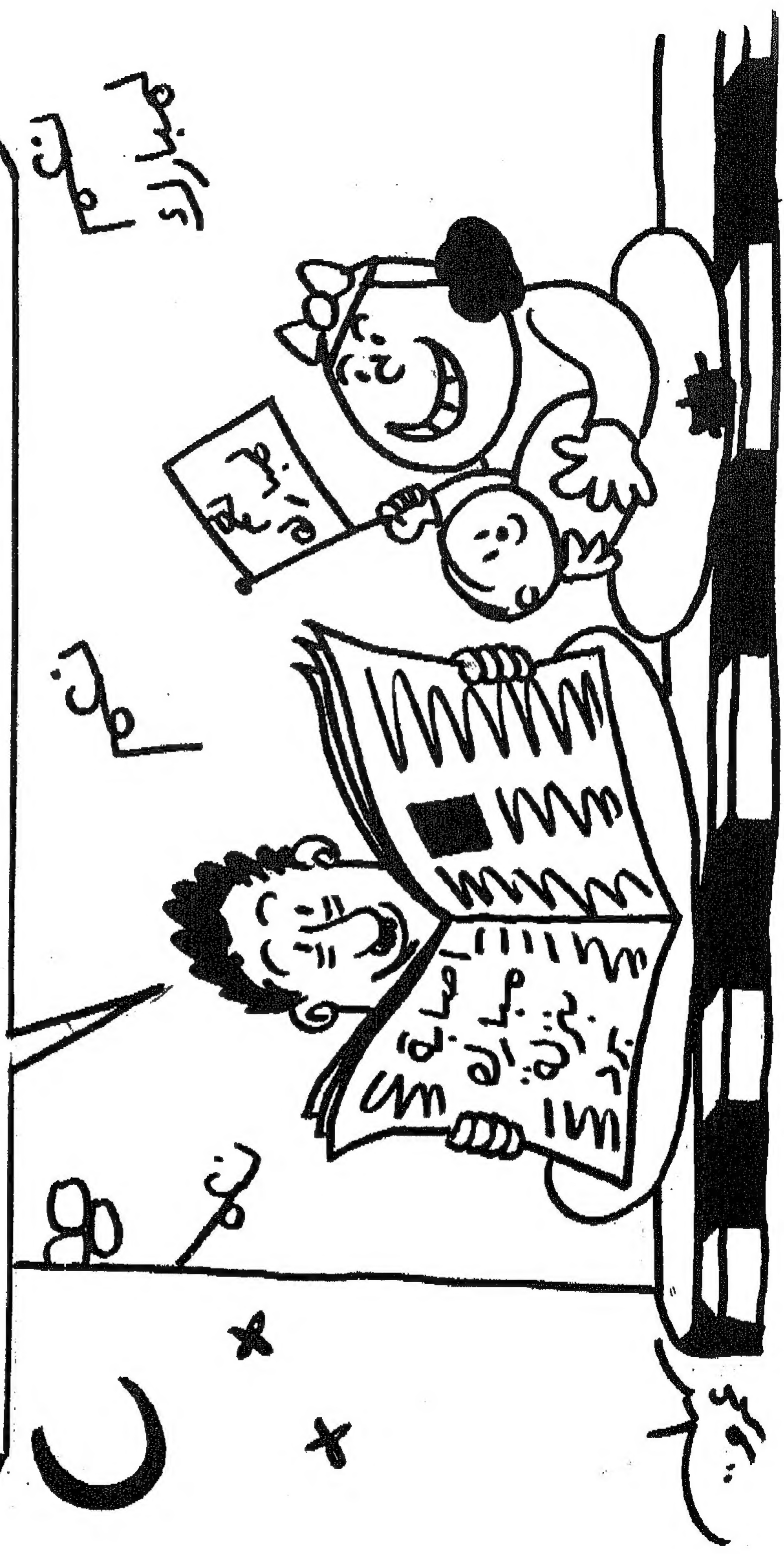
والحقيقة أن النتائج التى أسفرت عنها انتخابات الصحفيين هى نموذج لحالة التشوه السياسى والنقابى الذى نعيش فى ، وهى نتائج ليس لها سوى دلالة سياسية واحدة ، هى أن الحكومة تصر على الهيمنة على كل شحة فى البلاد ، وعلى إدماج كل منظمات المجتمع المدنى بما فى ذلك الأحزاب والنقابات فى ذاتها الشريفة .. وماكان يعنىها من

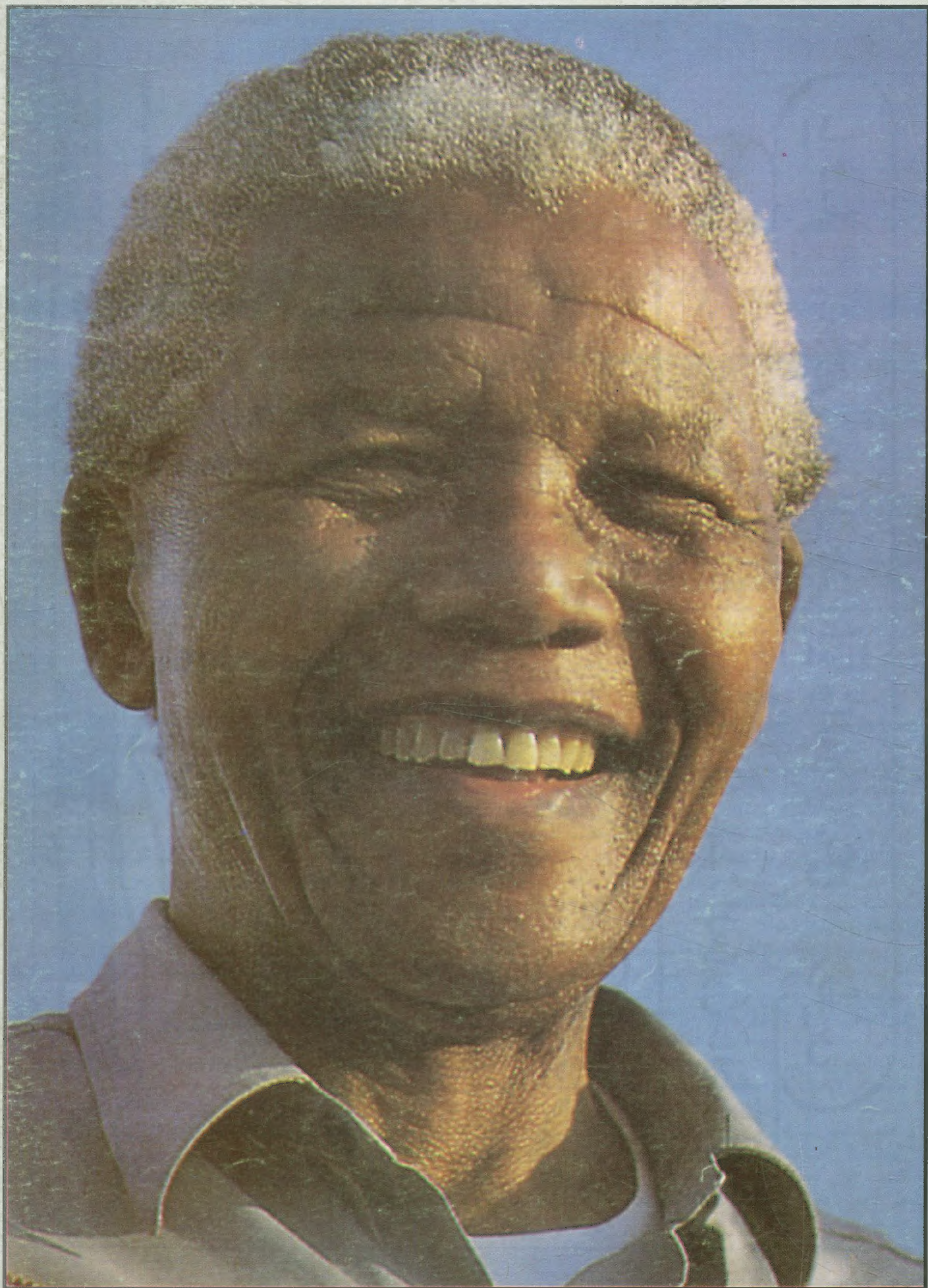
وهكذا أسفرت الانتخابات عن نتيجة يستحيل أن يصدق انسان عاقل أنها يمكن أن تصدر عن جماعة واحدة ، أو أن تعبر عن اختيارات سياسية واضحة : خسر "جلال عارف" موقع النقيب وفاز التيار الذى يمثل بأغلبية مقاعد المجلس .. وفاز "ابراهيم نافع" بموقع النقيب وخسر فى انتخابات المجلس ، وتشكلت أعجب حكومة ائتلافية فى التاريخ .. فهى تتكون من ائتلاف معارض يشكل الأغلبية ، يرأسه قطب حكومى لايمثل فى هذا الائتلاف سوى الأقلية!

ومن بين العجائب الأخرى التى جاءت بها الانتخابات فوز بعض الذين عرف عنهم أنهم من صفوف رفض التطبيع فى الوقت الذى فاز فيه بعض الذين يتهمون بأنهم من أنصار التطبيع ، على الرغم من الحملات المكثفة التى دعت لعدم انتخابهم لهذا السبب ، وفاز فيه آخرون ممن لايعرف لهم أحد موقفاً واضحاً ضد التطبيع ، على الرغم من أن عضويتهم بالمجلس تعود لسنوات طويلة ، وحصل هؤلاء وأولئك على أصوات متقاربة ، وهو مايعنى أن الناخب الذى أعطى صوته لصفوف التطبيع ، هو الذى أعطى الصوت نفسه للمتهمين بالتطبيع!

آ سلام .. أهی دی الديمقراطية والا بلاش ... رئیس

الجمهوریة بتجيلة: نزلة يرد زي المواطن العادي بالظبط !





نيلسون مانديلا .. ثائر من طراز فريد